التنافس الإقليمي والدولي في

العراق

وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي

الأستاذ المساعد الدكتور

جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد



التنافس الاقليمي والدولي في
العراق وأنعكاساته على
علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الاميركي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٣٠/ ١/ ٢٠١٦) مركز الايداع ٣٢٠,٩٥٦٣

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٩٤-٥٥-٨

الواصفات/ الاحوال السياسية/ العراق

التنافس الاقليمي والدولي في العراق وأنعكاساته على

علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الاميركي

الاستاذ المساعد الدكتور

جاسم يونس الحريري

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ تلفاكس: ٤٦٥٩٨٩٢ ٦ ٠٠٩٦٢
- موبايل: ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ ٠٠٩٦٢ موبايل: ٧٩٦٢٩٥٤٥٧ ٠٠٩٦٢
- هاتف السودان – الخرطوم ٩١٨٠٦٤٩٨٤ ٠٠٢٤٩
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

التنافس الاقليمي والدولي في العراق وأنعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الاميركي

الاستاذ المساعد الدكتور

جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة :-

بعد الاحتلال الاميركي على العراق عام٢٠٠٣ برز نوع من التنافس الاقليمي ، والدولي داخل الساحة العراقية ، مما خلق ضغوطات سياسية، وجيوسياسية، وحتى أستراتيجية على المشهد السياسي العراقي ، وما سهل من أزدياد ، وفعالية ذلك التنافس ، ضعف ، وهشاشة الساحة العراقية نتيجة لمجموعة من الازمات الداخلية التي أستفحلت بعد٢٠٠٣ فمن الصراع الحزبي بين الكتل السياسية الى تدهور الملف الامني ، الى ضعف الخدمات الاساسية للمواطن العراقي ، وأنتشار الفساد السياسي ، والاداري ، والحكومي ، وهيمنة الولاءات الفرعية الاثنية ، والطائفية التي زرعها الاحتلال الامريكي على الولاء الوطني ، الى التضخم في الاقتصاد العراقي ، وضعف الواقع الزراعي ، والصحي ، وأنتشار الامراض المستعصية ، والولادات المشوهة ، بسبب أستعمال الاحتلال الامريكي للاسلحة المحرمة دوليا(اليورانيوم المنضب) ضد الشعب العراقي.

لقد برز الامريكان في دائرة التنافس في العراق ، لانهم تبنوا أستراتيجية خلق ديمقراطية يمكن أن تنمو هناك ، ليصبح الانموذج الذي قد يطبق في المنطقة وخاصة في الدول الخليجية الستة في مجلس التعاون الخليجي ، كنوع من الضغط عليها لابقاءها تحت الهيمنة الامريكية ، فمن جانب تهدد واشنطن دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة تحديث هياكلها السياسية ، تناغما مع الثورات العربية عام٢٠١١ ، لكنها لاتعمل على أيصال الامور داخل تلك الدول الى مستوى الانفجار الداخلي الذي يهدد الانظمة الخليجية التي تتناغم مصالحها معها ، فهي تبقي قواعدها ، وأساطيلها لحماية تلك الانظمة ، في مقابل تسهيل تلك الدول تزويد الغرب ، والولايات المتحدة الامريكية بالبترول من دون نسيان التلويح بعصا الديمقراطية وفق القياسات الامريكية كما حدث في العراق ، والتي تخشى منها تلك الدول ، لانها تهدد التوازن في القوى الماسكة بسدة الحكم في حالة مشاركة الطوائف التي توصف بأنها مهمشة في الخليج(الشيعة) في عملية صنع القرار ، بجانب الطوائف الاخرى الماسكة بالحكم في تلك الدول(السنة)لان تلك الدول تعتقد أن حصول ذلك يعتبر نوع من أنواع التمدد الاقليمي (الايراني) فيها وفق نظرية خاطئة من

كون شيعة الخليج ولائهم مطلق لايران ، متناسين أن العلاقات بين شيعة الخليج وايران هي علاقات دينية بحتة ، لان أغلبهم وفق المذهب الشيعي يتبعون لمرجع ديني قد يكون موجودا في ايران ، لكن لايعني هذا وجود خلل في أنتمائهم الوطني ، لان أغلبهم يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عشرات السنين ، ولم تظهر عليهم أي أساءة لاوطانهم ، ماعدا الاشخاص الذين يعملون لصالح أجندات أستخبارية ، وهي حالة شاذة لايمكن القياس عليها.

أهمية الدراسة :-

أن مايزيد من أهمية هذه الدراسة تشخيصها الوسائل الجديدة التي تستخدم في التنافس الاقليمي ، والدولي في العراق ، لعل من أبرزها توظيف الغزو الثقافي ، والعولمة ، بحيث أن دول مجلس التعاون الخليجي وظفت شبكات التواصل الاجتماعي (التويتر، الفيسبوك، بلاك بيري، سكيب، الخ) لاحداث تغيير نوعي في قناعات الجمهور العراقي ، وشحن طائفة أزاء طائفة اخرى ، ومن ثم أندلاع الازمات الداخلية في المجتمع العراقي ، والانكى من ذلك حدوث أختراقات الكترونية من قبل عدة مواقع خليجية لمواقع عراقية حكومية مهمة ، لايصال رسائل الى مؤسسات الدولة العراقية ، ومن ثم نشر فايروس الكتروني لتدميرها ، وهي أحدث أنواع الصراع في شبكة الانترنيت أزاء العراق ، ووجه من وجوه التنافس الاقليمي هناك .

ومن الاسباب التي جعلت هذه الدراسة ذات أهمية خاصة أحتدام التنافس الاقليمي في العراق كالتنافس الخليجي- الايراني بعد الاحتلال الامريكي أمتدادا الى الانسحاب الامريكي بعد٢٠١١ لاسباب متعددة جعلت العراق يعيش في دوامة من الشد والجذب ، تبعا لقوة ، وضعف الاطراف المتنافسة ، فبينما يسعى الخليجيون لان يكون لهم نفوذا للسيطرة على الكتل السياسية العراقية التي خاضت الانتخابات البرلمانية لعام٢٠١٤ ، تعمل ايران على ربط تحركها في العراق أزاء توجهاتها خليجيا ، من خلال عدة وسائل ، لعل من أبرزها أجراء مناورات عسكرية قرب المياه الاقليمية الخليجية كنوع من الردع المبطن الى واشنطن التي ترتبط مع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات أستراتيجية

بأمكانية التحرك داخل العراق ، وداخل دول مجلس التعاون الخليجي لحماية مصالحها ، ناهيك عن بروز خطاب ايراني مناهض للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج ، وأعتبار ذلك الوجود تهديدا أمنيا مشتركا للامن لكل دول المنطقة.

ومما يزيد من أهمية الدراسة ظهور بعض الدول التي دخلت في دائرة التنافس الدولي في العراق منها اليونان التي سعت بعد الاحتلال الامريكي لان يكون لها شأنا أقتصاديا هناك لتنشيط أقتصادها المنهار ، لان العراق بالنسبة لها فرصة لايمكن أن تكرر ، نظرا لازدحام دائرة التنافس الدولي فيه ، حيث أن يكون لها دورا في هذا الاطار محطة بالنسبة لها لايمكن إلا أن تتوقف عندها طويلا للاستثمار فيها.

أشكاليات الدراسة :-

لاشك أن دراسة التنافس الاقليمي ، والدولي في العراق بعد الاحتلال الامريكي تثير العديد من الاشكاليات التي يمكن أن تلخص في عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها:- س:- ماهي تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي؟وماهو تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣ ؟وماهو أثر التغييرات في المنطقة العربية لعام٢٠١١ على العلاقات العراقية – الخليجية؟وماهو طبيعة التنافس الخليجي –الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي؟وماهو تأثير البيئة الاقليمية والدولية على علاقات العراق الخارجية مع تركيا ، وايران، واليونان بعد٢٠٠٣؟وماهو تداعيات الخيار الديمقراطي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي؟وماهي أنعكاسات الدور الخليجي في العراق على النظام السياسي للعراق بعد الانسحاب الامريكي؟وسوف تقوم الدراسة بالاجابة عليها جميعا .

فرضية الدراسة :-

بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها((أصبح العراق يعيش بعد الاحتلال الامريكي داخل دائرة من الاجندات الاقليمية ، والدولية التي تتصارع فيما بينها داخل الساحة العراقية بدافع التنافس على حماية مصالحها هناك ، مما أثر على أستقرار المشهد العراقي ، وتدهور الملف الامني ، وأثر ذلك على علاقات العراق الخارجية من دون التقليل من تطور علاقاته وبعض القوى الاقليمية ، والدولية(كتركيا، وايران، واليونان)).

منهجية الدراسة :-

من أجل أنجاز هذه الدراسة تم توظيف العديد من المناهج البحثية ، لعل من أبرزها أستخدام المنهج التأريخي لرصد جذور الموضوع ، ومنهج التحليل النظمي لتحليل ، ورصد المتغيرات المؤثرة على التنافس الاقليمي ، والدولي في العراق ، والمنهج المقارن للمقارنة بين واقع علاقات العراق مع تركيا ، وايران ، واليونان منذ الاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣، وبعد الانسحاب الامريكي عام٢٠١١.

هيكلية الدراسة :-

تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية الاول يتناول أنعكاسات التنافس الاقليمي والدولي على العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وينقسم الى أربعة مباحث الاول يتناول تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، والثاني يرصد تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣ ، والثالث يتناول أثر التغييرات في المنطقة العربية لعام٢٠١١ على العلاقات العراقية-الخليجية ، والرابع يتناول التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي.

أما الفصل الثاني يتناول تأثير البيئة الاقليمية والدولية على علاقات العراق الخارجية بعد٢٠٠٣ ، وينقسم الى ثلاثة مباحث الاول يتناول العلاقات العراقية – التركية بعد٢٠٠٣ والثاني يتناول العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، والثالث يرصد العلاقات العراقية – اليونانية بعد الاحتلال الامريكي.أما الفصل الثالث والاخير فهو يعرج على التأثيرات المتبادلة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد٢٠٠٣ ، وينقسم الى أربعة مباحث الاول يتناول تداعيات الخيار الديمقراطي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، والثاني يتناول أنعكاسات المتغيرات الاقليمية ، والدولية بعد الاحتلال الامريكي على العراق على التوظيف في أسواق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي ، والثالث حول المتغير الخليجي وأثره في الاوضاع الداخلية العراقية بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ، والمبحث الرابع والاخير من هذا الفصل يتناول أنعكاسات الدور الخليجي في العراق على النظام السياسي للعراق بعد الانسحاب الامريكي.

الفصل الاول

أنعكاسات التنافس الاقليمي والدولي

على العراق بعد الاحتلال الاميركي

المبحث الاول

تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على

دول مجلس التعاون الخليجي

لاشك أن الاحتلال الاميركي للعراق الذي بدأ في التاسع من أبريل٢٠٠٣ أحدث تحولات جيوسياسية مهمة في المنطقة ، وأعطى مبررا للولايات المتحدة الاميركية لتكون القوة المهيمنة ، الوحيدة في العالم خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في عام١٩٩١ التي تمسك بزمام الامور في الساحة الدولية ، وخاصة في المناطق التي تتركز فيها مصالحها الحيوية(منطقة الخليج) ، ولعل أبرز تلك المصالح ضرورة تسهيل حصولها على النفط الخليجي كسلعة أستراتيجية تناور بها لصالح تنفيذ محاور أستراتيجيتها الاقليمية ، والدولية من جانب توفير خزين نفطي أستراتيجي لها في المدى المنظور ، وحصر منابع النفط الخليجي تحت هيمنتها لعقود قادمة كنوع من الاستفراد بموارد المنطقة بموازاة المصالح الاوربية ، والغربية في منطقة الخليج.

ومن ضمن التحولات التي أحدثها الاحتلال الامريكي للعراق أمكانية تأثر دول مجلس التعاون الخليجي بتطورات المشهد العراقي الذي سيطرت عليه سلطة الاحتلال ، وعملت على تسيير شؤونه السياسية ، والاقتصادية ووضعها تحت هيمنتها ، فما كان من دول المجلس إلا أن تكون في الواجهة الامامية لاستلام ماتفرزه الساحة العراقية من

تداعيات سياسية ، وأقتصادية ، وحتى أمنية عملت على أحداث هزات دراماتيكية في المشهد الخليجي ، وما نتج عنه من تحفيز دول المجلس على أظهار قلقها بما حدث في العراق جراء الاحتلال ، بالرغم من تأييد دول المجلس لخطة الغزو والاحتلال للعراق للتخلص من النظام العراقي السابق التي كانت تعتبره أحد مهددات أمنها القومي.

ويسعى هذا البحث لتحقيق عدة أهداف لعل من أبرزها:-

١.أستعراض دوافع الاحتلال الاميركي للعراق ، وبيان أثرها على دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة أن واشنطن سعت من خلال الاحتلال للعراق أيجاد بدائل نفطية عن النفط الخليجي في حالة نضوبه من أراضي دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور، بأعتبار أن الدراسات الحديثة تشير أن العراق سيكون ثاني دولة في المنطقة بعد السعودية يحمل خزين تفطي أستراتيجي يفوق كل دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا المملكة العربية السعودية .

٢.تناول تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، لان الواقع يشير أن الاحتلال الاميركي للعراق أحدث تداعيات سياسية ، وأقتصادية ، وحتى أجتماعية كان النصيب الاكبر لنموها داخل الساحة الخليجية ، لان هناك بعض المتغيرات التي جعلت تلك الساحة تستقبل التداعيات أثر الاحتلال الاميركي للعراق لعل من أبرزها طبيعة النظم السياسية الخليجية ، الملكية ، الوراثية ، والقلق من العملية السياسية العراقية التي طغت عليها أستمرار أجراء الانتخابات البلدية(أنتخابات مجالس المحافظات والاقاليم)،والانتخابات البرلمانية(أنتخاب مجلس النواب العراقي) ، وبروز تنافس بين الطوائف داخل العراق لمسك زمام السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، ولاسيما أن هناك أغلبية للطائفة الشيعية في العراق بجانب الطائفة السنية ، وهذه الحالة حركت النظم السياسية الخليجية لتشحنها بنوع من الريبة ، والتوتر جراء هذه التطورات في الساحة العراقية ، وأمكانية تأثر الطائفة الشيعية الخليجية بما حدث في العراق ، وتنمية مطالبها لتكون شريحة مهمة في الحكم داخل الانظمة السياسية الخليجية ، حيث يشير التأريخ السياسي الخليجي ضعف الدور السياسي للطائفة الشيعية الخليجية لعوامل عديدة من

أبرزها طبيعة الانظمة الخليجية التي تهيمن عليها طائفة معينة ، وسيطرة تلك الطائفة على مراكز حيوية في عملية صنع القرار الخليجي ، وتداعيات الثورات العربية عام٢٠١١ التي أعطت دفعة جديدة للحراك السياسي الخليجي ليكون متكاملا من قبل كل الاطياف والاعراق.

٣.وضع أستقراء ، وأستشراف مستقبلي للوجود الامريكي في العراق بعد الانسحاب العسكري ، وأنعكاسه على دول مجلس التعاون الخليجي ، لان هذه القراءة مهمة لتأشير مدى تأثير الاحتلال الاميركي على تلك الدول، ووضع مشاهد مستقبلية لطبيعة التأثير العراقي على المشهد الخليجي بعد الانسحاب الامريكي في المستقبل المنظور لاهميتها في أستقرار وعدم أستقرار المنطقة.

ويسعى هذا البحث للاجابة على التساؤلات المهمة التالية :-

١.ماهي دوافع الاحتلال الاميركي للعراق وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي؟

٢.ماهي تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي؟

٣.ماهو مستقبل الوجود الامريكي في العراق بعد الانسحاب وأنعكاسه على دول مجلس التعاون الخليجي؟

وبني هذا البحث على فرضية مؤادها ((أحدث الاحتلال الاميركي للعراق تداعيات سياسية ، وأقتصادية ، وأجتماعية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مما جعل المشهد العراقي يضرب بتأثيراته على المشهد الخليجي وخاصة بعد الانسحاب الاميركي من العراق نهاية عام ٢٠١١)).

دوافع الاحتلال الاميركي للعراق وأثرها على

دول مجلس التعاون الخليجي

شنت الادارة الاميركية وبالتحالف مع بريطانيا حرب الخليج الثالثةعام٢٠٠٣ ضد العراق بموجب عدة دوافع تشكل بمجموعها الاهداف الحقيقية التي أرادت واشنطن تحقيقها جراء الغزو وما عقبه من أحتلال غاشم للعراق.ويمكن تقسيم هذه الدوافع الى عدة أتجاهات التي ارادت دول الاحتلال تحقيقها وكما يأتي:-

١.الدوافع السياسية:-

بعد أكثر من تسع سنوات على الاحتلال الاميركي للعراق أعترف الرئيس الاميركي السابق جورج دبليو بوش (الابن) في مذكراته التي ترجمت عام٢٠١٢ أن واشنطن خضعت الى أختبار أثبت فشلها فيه ، بسبب عدم صحة المعلومات التي دفعت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا لشن الحرب والاحتلال على العراق تحت مزاعم واهيه منها أمتلاكه لاسلحة الدمار الشامل ، وعلاقته بالمنظمات المتشددة التي نالت من الولايات المتحدة الاميركية في أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١ ، إذ يقول بوش ((أني قد أرسلت القوات الاميركية الى معركة تستند في الاساس على معلومات أستخباراتية أتضح أنها خاطئة ، وتلك كانت ضربة ساحقة لصدقيتنا ، أو على الاقل لصدقيتي التي قد تهز ثقة الشعب الاميركي))[١].

وبالرغم من أعتراف الرئيس الاميركي بوش في مذكراته بأعتماد الادارة الاميركية على المعلومات الاستخبارية التي أثبتت الوقائع بعدم صحتها ، إلا أنه لم يابى من عدة تحذيرات وجهت الى تلك الادارة قبل عام من الاحتلال من قبل بعض أعضاء طاقمه الحكومي بخطورة غزو ، وأحتلال العراق الذي يمكن أن يهدد المصالح القومية للولايات المتحدة ، حيث يذكر بوش أنه في ١٥آب/ أغسطس٢٠٠٢ نشرت جريدة وول ستريت

[١] -مذكرات جورج دبليو بوش بقلمه، قرارات مصيرية، (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢) ، ص٣٤٩.

Wall street Journal عمود كتبه مستشار الامن القومي الاميركي سكاوكروفت تحت عنوان ((لاتهاجموا صدام)) ، إذ يذكر بوش أن الكاتب ((حاول أيضاح أن الحرب على العراق ستنأى عن الحرب على الارهاب ، وقد تشعل الصراع في منطقة الشرق الاوسط))[٢].

لكن بالرغم من ذلك يرى توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق في مذكراته التي ظهرت هي الاخرى بعد ثمانية سنوات من الغزو والاحتلال عام٢٠١١ أن الرئيس الاميركي ، والادارة الاميركية كانت عازمة على أحداث تغيير في الشرق الاوسط تكون نقطة البداية في العراق ، بمعنى أخر أن واشنطن ارادت توظيف غزوها وأحتلالها للعراق للبدء في أنطلاق قطار التغيير للانظمة الشمولية التي تعج بها المنطقة ، ولنا في الثورات العربية التي حدثت عام٢٠١١ بعد ثمانية سنوات من الاحتلال الاميركي على العراق شاهدا على تغيير الاستراتيجية الاميركية بعدم دعم الانظمة الشمولية في تونس ، ومصر، ويقول بلير في مذكراته حول ذلك((أشتهر خطاب حال الاتحاد الذي القاه جورج بوش في شهر كانون الثاني/ يناير من العام٢٠٠٢ بملاحقة محور الشر التي وردت فيه ، وهو المحور الذي يربط بين ايران ، والعراق ، وسوريا ، وكوريا الشمالية، أشارت هذه الملاحظة الى أن أميركا صممت على تغيير العالم ، وليس على قيادته فقط ، وبالقوة إذا تطلب الامر كما كانت الحال مع أفغانستان))[٣].

لذلك لايتردد توني بلير من تأييد منطق جورج بوش في التغيير عبر أستخدام يافطة الديمقراطية ذات الماركة الاميركية ، والغربية في الشرق الاوسط بعد الغزو والاحتلال الاميركي للعراق من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة الاميركية ، والغرب عموما ، بعد أن تشوهت أثر شنها الحرب والاحتلال على العراق ، وما نتج عنه من مآسي ، وويلات أصابت شرائح متعددة من المجتمع العراقي لحد الان ، عبر أستخدام الاسلحة

---

[٢] -المصدر نفسه،ص٣١٦.

[٣] -مذكرات طوني بلير:مسيرة رئيس وزراء ، (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١) ، ص٥٣٥.

المحرمة دوليا كاليورانيوم المنضب ، والتي عانى منها أيضا الجنود الاميركان والبريطانيين حتى بعد الحرب ، ويقول بلير في ذلك((يتعين علينا أن نسمح لقوى الديمقراطية بالتجذر بدورها ، وأن نسمح للتنمية التي يمولها الغرب بمساعدة الناس على الازدهار .وأن نحمل الناس في قلب العالم العربي على رؤية منافع النهج الحديث تجاه العمل ، واللهو ، والحياة ، أما مفهوم الغرب بوصفه عدوا ، وكافرا ، فسوف يتهاوى بعد أن يتضح مدى تفاهة هذا المفهوم))[٤].

غير أن جورج بوش كان أكثر صراحة من بلير عندما أكد في مذكراته أن النتائج التي توختها الادارة الاميركية بعد الغزو والاحتلال هو زرع ديمقراطية ذات المواصفات الغربية ، والاميركية تسخر لدعم مايسمى بالحرب على الارهاب التي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية ، إذ يقول في ذلك ((أصبح هدفنا المحوري بعد سقوط صدام مساعدة العراقيين على تطوير ديمقراطية داعمة للحكم الذاتي ، ديمقراطية مستمرة ، ومحمية ذاتيا ، وحليفة في الحرب على الارهاب ، كان هذا الهدف صعب المنال ، غير أني كنت متفائلا))[٥].

وفي نفس السياق يؤكد بلير في مذكراته أن الغزو ، والاحتلال الاميركي للعراق جاء كمبرر لتسويق الديمقراطية الاميركية ، والغربية تحت شعار التحديث ، إلا أنه يكشف في سياق كلامه قلق الادارة الاميركية ، وبريطانيا ، ومعظم الدول الغربية من الواقع الخاص التي تمتاز به منطقة الشرق الاوسط عموما والخليج خصوصا ، والمعارضة الشعبية التي تتصدى للمصالح الاميركية ، والغربية التي تنال من موارد المنطقة بدون وجه حق ، وخاصة من التيارات الدينية المتشددة التي تعيش داخل الانظمة التي تعتبر حليفة للغرب ولاميركا ومنها الانظمة الخليجية ، إذ يقول بلير في ذلك ((إن الشرق الاوسط يجب أن ينظر اليه على أنه منطقة تتشابك فيها المشاكل كثيرا ويبرز فيها تحد أساسي بسيط جدا ، تحتاج المنطقة بالحاح الى التحديث كانت المنطقة خليطا مقلقا من العوامل ، رؤية غير

---

[٤] -المصدر نفسه، ص٥١٦.

[٥] -مذكرات جورج دبليو بوش بقلمه، قرارات مصيرية، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢.

منطقية للمستقبل ، ورؤية للاسلام كانت غير كافية في أفضل الاحوال ، وخطوة في أسوأ الاحوال ، وهي تحكم من قبل أنظمة يمكن أن تتحالف مع الغرب ، لكنها تعاني ضغوطا داخلية قوية لدى قادة هذه الدول نيات حسنة في غالب الاحيان ، لكنهم يترأسون أنظمة لايمكن دعمها أساسا إذ يمكن أن ينفتح القادة على الغرب ، لكن مجتمعاتهم قد لاتفعل ، ربما تتفق الاراء في ذلك العالم وفي عالمنا على الحاجة الى أستئصال الارهاب ، لكن الاحاديث التي تدور في شوارعهم ستمثل التطرف))[٦].

لكن من جانب أخر أوضحت كونداليزارايس وزيرة الخارجية الاميركية السابقة بعض أسباب الغزو ، والاحتلال الاميركي للعراق ، وربطتها مع تطورات الصراع العربي – الاسرائيلي ، حيث رأت رايس في مذكراتها المهمة التي ظهرت بعد ثمانية سنوات من الاحتلال الاميركي للعراق أن الغزو والاحتلال الاميركي للعراق يمكن أن يكون فرصة لترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط لدمج (اسرائيل) داخل النسيج السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي في المنطقة ، وقد جاءت التطورات بعد الثورات العربية في عام٢٠١١ ، وسقوط نظامي علي زين العابدين في تونس ، وحسني مبارك في مصر ، ومسك السلطة من قبل الاخوان المسلمين ، وجعل مصر نقطة لحل بعض الملفات بين (اسرائيل) وبعض المنظمات الفلسطينية ، وأقتراح بنيامين نتنياهو لتخصيص صندوق دولي لتشجيع التوجهات الديمقراطية في العالم العربي لتحقيق نمو أقتصادي هو برايه الوسيلة المثلى للحيلولة دون سيطرة الحركات الاسلامية على الحكم [٧]بعد ثورات عام٢٠١١ جاء كرسالة توضح مدى الترتيبات لاخضاع المنطقة لهزات سياسية مهمة لتهيأتها على الاقل في المستقبل المنظور لقبول (اسرائيل) في المحيط العربي عموما ،

---

[٦] -مذكرات طوني بلير، مسيرة رئيس وزراء، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٤.

[٧] -ياسر الزعاترة، صندوق نتنياهو لدعم الديمقراطية والتصدي للاسلاميين ، المعرفة، موقع الجزيرة .نت، ٢٠١١/٣/٣١.كذلك أنظر زهير أندراوس، نتنياهو يدعو الى تأسيس صندوق دولي لدعم خصوم الاسلاميين في العالم العربي على نسق خطة مارشال الامريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لدعم أوربا ، القدس العربي(لندن)، ٢٠١١/١٢/٩.

والخليجي خصوصا ، إذ تقول رايس في ذلك ((يوجد عند الكثيرين أعتقاد قديم بأن حربا على العراق قد تكون مقبولة في المنطقة إذا ترافقت مع جهود لحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ، ومع أن الصلة بينهما غير واضحة ، إلا أن الواقع يدل على أن هذا التصور ، والاعتقاد قد باتا واقعا الان))[٨].

٢.الدوافع الاقتصادية:-

إن من أهداف ، ودوافع الغزو ، والاحتلال الاميركي للعراق الاقتصادية ، والتي لها أثر على دول مجلس التعاون الخليجي تنحصر في النقاط التالية:- [٩]

أ-السيطرة على النفط العراقي، فهو من شأنه أن يتيح للولايات المتحدة السيطرة على ثاني أحتياطي نفطي في العالم الذي يبلغ حجمه حوالي ١١٢ مليار برميل مما سيغير من المعادلة النفطية العالمية.

ب-تأمين مصادر النفط الذي تتزايد حاجة الولايات المتحدة لاستيراده مع قرب نضوب أحتياطاتها النفطية.

ج-تحقيق هدف أستراتيجي يتمثل في تقليل الاعتماد على دول الخليج ، خاصة مع أيجاد قواعد عسكرية لها في العراق.

د-تأكيد الهيمنة الامريكية الامنية لدى (اسرائيل) وأزالة أي مصدر لتهديدها بالتالي ضمان تفوقها عسكريا.

---

[٨] -كونداليزارايس ، ذكريات من سني حياتي في واشنطن أسمى مراتب الشرف ،ترجمة وليد شحادة،(بيروت ، دار الكتاب العربي، ٢٠١١) ، ص٢٥٥.

[٩] -د.عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الامريكي بأحتلال العراق عسكريا في ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة الاقصى(سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول، (فلسطين-غزة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الاقصى، يناير٢٠١٠) ، ص٦٥.

وإذا أردنا أن نكون منصفين في توضيح معالم أبرز هذه الاهداف الاقتصادية فيمكن تأشير أهمها وهي :-

أ-السيطرة على النفط العراقي:- لعب الاحتلال الاميركي في الهيمنة على أيرادات النفط العراقي من خلال السيطرة على الاصول المالية العراقية الموجودة في الولايات المتحدة الاميركية وفي البنوك

الدولية بأعتبارها دولة الاحتلال وكما يأتي:- [١٠]

أولا:-قررت الادارة الامريكية السيطرة على جميع الاصول ، والاموال العراقية من جميع أنحاء العالم والبالغة ١٣مليار دولار.

ثانيا:-مصادرة الاموال العراقية في الولايات المتحدة الامريكية البالغة ٣مليارات دولار .

ثالثا:-تحويل الاموال بشكل قسري من الحساب العراقي في شركة الخدمات المالية U.B.S (مصرف سويسري)الى الامريكيين.

رابعا:- وضعت سلطات الاحتلال يدها على أموال برنامج (النفط مقابل الغذاء) وكان قد تراكم منها حتى أذار/ مارس٢٠٠٣ حوالي ٢١مليار.

ب-تأكيد الهيمنة الاميركية عبر تنفيذ مخطط مشروع القرن الاميركي الجديدP.N.A.C :- [١١]

يعد مشروع مخطط القرن الاميركي الجديد Project for the New American Century هدفا محوريا لدى لجنة أحتلال العراق C.L.I والمدعومة من البيت الابيض ، وترتبط أرتباطا وثيقا بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، ومعهد هدسون ، ومعهد هوفر، وكانت هذه اللجنة تروج لاحتلال العراق كنقطة للتغيير في العالم العربي وتليها

---

[١٠] -عزيز القزاز، تأثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي وأقتصاده ، المستقبل العربي، العدد٣٨٢، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١٠) ، ص١٣١.ورد في د.جاسم يونس الحريري، أشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي٢٠١١، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣) ، ص١٠١-١٠٢.

[١١] -د.عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الامريكي بأحتلال العراق عسكريا في٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص٦٨

مايسمى (محور الشر) والدول المارقة كأهداف أستراتيجية بدوافع دينية متشددة ، وهذا المخطط الاستراتيجي أصبح قيد التنفيذ منذ عام ١٩٩٨ ولم تتغير أهدافه بل تغيرت أولوياته ، أما اللجنة C.L.I القائمة عليه ، فهي مجموعة من يهود ينتمون الى المحافظين الجدد ، وبعض مايسمى بصقور اليمين الذين أستبقوا بتوصياتهم شن الحرب على العراق ، وخلق المبررات الملفقة ، وأطلاق مصطلح (الحرب على الارهاب) ، فالغاية الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية هو خلق بيئة أستراتيجية تسمح بتحقيق هيمنتها الكونية ، ومكاسب للشركات النفطية ، وشركات السلاح ، والسيطرة على منابع الثروات ، والهيمنة على القرار السياسي ، والعسكري من خلال السيطرة على البيئة الامنية الكونية.

ج-ضمان أمن (اسرائيل) وتفوقها:- [١٢]

إن الحرب ، والغزو ، وأحتلال العراق حقق مصلحة اسرائيلية تتمثل بالقضايا التالية:-

أولا:-أضعاف جبهة التشدد في العالم العربي والتي تحمل رؤية تعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي.

ثانيا:-أن أزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتغيير النظام السابق سيوصل رسائل واضحة للدول العربية ، والاجنبية الاخرى في المنطقة(تركيا ، ايران)بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجهه أمريكا ، ويمكن لنموذج العراق أن يتكرر.

ثالثا:-وجود نظام جديد في العراق يكون مواليا للولايات المتحدة يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الامريكية الى أنتزاع أعتراف (اسرائيل) وأقامة علاقات دبلوماسية معها.

٣.الدوافع الجيوسياسية (العسكرية):-

بعد تسع سنوات من الغزو ، والاحتلال الاميركي للعراق أصدر زبيغنو بريجينسكي مستشار الامن القومي الامريكي في أدارة جيمي كارتر بين عامي١٩٧٧و١٩٨١ ويشغل

---

[١٢] -المصدر نفسه، ٦٧.

حاليا منصب خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن كتابا بعنوان ((رؤية أستراتيجية :أمريكا وأزمة القوة العالمية)) عام٢٠١٢ تكلم فيها عن مستقبل ، ومكانة قوة الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل المنظور ، لكنه أشار بصورة غير مباشرة حول أسباب الحروب الامريكية ، وخاصة الحروب التي حدثت في عهد أدارة جورج بوش (الابن) ضد العراق ومنها العوامل الجيوسياسية(العسكرية) ، حيث أكد بريجنسكي أنه ((أصبح العالم متشابك العلاقات ، والانشطة ، وفي ظل مايواجهه العالم من مشكلات تتحدى البناء الانساني بدأت الصراعات الدولية تلقي بظلالها ، وعلى الرغم من ذلك لم تباشر القوى الدولية الاساسية دورها العالمي بعد في التعاون ، والتكاتف من أجل مواجهة المشكلات الجديدة ، والمتزايدة التي تواجه البقاء الانساني ، وسيؤدي عدم أستقرار الاوضاع الجيوسياسية الى أن تبؤء أي جهود مبذولة للتعاون الدولي بالفشل ، حيث يزيد تغير توزيع القوى عالميا من حدة ، وأحتمالية تصعيد المشكلات المعاصرة كما أن زيادة تأثير دور الصين الى جانب ظهور قوى اخرى كروسيا أو الهند أو البرازيل على سبيل المثال التي تتنافس فيما بينها على الموارد ، والامن ، والمميزات الاقتصادية سيزيد من أحتمالية زيادة أساءة التقدير أو زيادة الصراعات ، ولذا يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لتشكيل أساس جيوسياسي واسع للتعاون على الصعيد العالمي))[١٣].

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت متوافقة ميولها الاستراتيجية مع الاتجاهات الجيوسياسية الامريكية في محاربة مايسمى بالارهاب ، ومكافحة الجماعات الاصولية المتطرفة التي أتهم العراق بعلاقته بها منذ أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١ تناغما مع أستراتيجية بوش (الابن) (من لم يكن معنا فهو ضدنا) ، وأستمرت دول المجلس بأرسال أشارات الى

---

١٣ - Zbigniew Brzezinski ,Strategic vision : America and the crisis of Global Power,(New York,Basic Books,٢٠١٢) نقلا عن أيمان شادي، زبيجينو بريجنسكي :رؤية أستراتيجية أمريكا وأزمة القوة العالمية، السياسة الدولية، العدد١٨٩، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام، يوليو٢٠١٢) ، ص١٦٤.

الادارة الامريكية حتى بعد الغزو والاحتلال للعراق مفادها أنها لم تدخر جهدا لاستخدام أية وسيلة لمنع تسلسل المقاتلين الى العراق بهدف القيام بعمليات مسلحة ضد الاميركان (قيام السعودية ببناء سياج أمني مع العراق بمواصفات الكترونية حساسة بالاف ملايين الدولارات)لعرقلة عبور المتشددين الى العراق[١٤].

تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق على

دول مجلس التعاون الخليجي

بعد أن أنتهى الغزو العسكري الاميركي – البريطاني للعراق بدأت مرحلة جديدة من تأريخ العراق المعاصر في ظل الاحتلال الاميركي ، ويبدو أن أفرازات الاحتلال لم تكن أثارها تقتصر على العراق فحسب ، بل أنتقلت تداعياتها الى الاقليم الخليجي ، ووصلت الى تخوم دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ، ويمكن استعراض أبرز تلك التداعيات بعد تشخيص طبيعتها داخل الساحة العراقية.

أ-التداعيات السياسية:-

في دراسة مهمة قامت بأجرائها الباحثة الامريكية مارينا أوتاوي /باحثة أولى في برنامج الشرق الاوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، ودانيال قيسي/ نائب مدير تحرير نشرة الاصلاح العربي سابقا ، ومساعد باحث سابق في برنامج الشرق الاوسط في المؤسسة ذاتها ضمن أوراق كارنيغي بعنوان ((حالة العراق)) الصادر بداية عام٢٠١٢ أستعرضت فيها أبرز تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق سياسيا على دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة في أطار بروز دور مهم للشيعة في العملية السياسية العراقية بعد الاحتلال بجانب السنة ، وخشية دول المجلس من هذه التطورات ، لادراكها أن هذه الحالة يمكن أن تشحن شيعة الخليج بشحنات تنشيطية للمطالبة بتفعيل حقوقهم السياسية المهمشة ، وبدء مرحلة من الحراك السياسي الخليجي لاتميل اليه الانظمة الخليجية على

---

[١٤] -د.جاسم يونس الحريري، أشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

الاقل في الوقت الحاضر ، إذ تقول في ذلك ((أن الجيران الاخرين ينحازون الى هذا الطرف أو ذاك في العراق ،فالسعودية ، والدول الاخرى في مجلس التعاون الخليجي لم تكن غير سعيدة لرحيل صدام حسين الذي قاتلت ضده ، الى جانب الولايات المتحدة في حرب الخليج لعام ١٩٩١ ، لكنها شعرت بقلق شديد من جراء تداعي النظام العراقي برمته بما في ذلك الجيش ، ومن أدخال سياسات أنتخابية ظنت أنها ستكون لصالح الشيعة الاكثر عددا، والواقع أن أنتخابات ٢٠٠٥ ثم٢٠١٠ أكدت هذه الفرضية ، إذ أن معظم العراقيين صوتوا أنطلاقا من هويات أثنية –طائفية كما يفعل الناس عادة في الانتخابات الانتقالية في المجتمعات عميقة الانقسامات ، ونتيجة لذلك ظفرت الاحزاب الشيعية بموقع مهيمن ، وبما أن هذه الدول أقتنعت بأن العراق الذي يهيمن عليه الشيعة ، قد يكون مفتوح البطن أمام النفوذ الايراني ، أو حتى الهيمنة الايرانية الكاملة ، فهي تحاشت العراق عمدا ، وقاومت الضغوط الاميركية لتعزيز روابطها مع بغداد ، وبالتالي تركت العراق معزولا في المنطقة ، ماعدا علاقاته مع ايران))[١٥].

ويبدو أن المشهد السياسي العراقي يمكن أن يحمل في طياته مصادر قلق للانظمة السياسية الخليجية التي تعيش في ظل النظام والحاكم الواحد لفترة من الزمن تجاوزت عشرات السنين ، حيث يمثل المشهد السياسي العراقي حالة بدأت تبعث بظلالها داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث شجعت منظمات المجتمع المدني ، وأصحاب المواقع والمدونات الالكترونية الخليجية لطرح مطالب سياسية واضحة الملامح بعد أحتلال العراق ، وحتى بعد الثورات العربية عام٢٠١١ لفسح المجال أمام الطوائف الاخرى في المجتمع الخليجي لتأخذ حجمها الطبيعي في صنع القرار داخل الانظمة السياسية الخليجية.

أذن كان العراق في ظل الاحتلال الامريكي مصدر لتشجيع التعددية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا ماأكدته الباحثة الامريكية سالفة الذكر التي رأت ((أن

---

[١٥] -مارينا أوتاوي ودانيال قيسي ، حالة العراق، سلسلة أوراق كارنيغي، (واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، شباط/ فبراير٢٠١٢) ، ص٤.

العملية السياسية التي تكشفت بعد الغزو الاميركي أحيانا بتحريض من الاميركيين ، وأحيانا اخرى ، على رغم جهودهم خلقت مشهدا سياسيا تعدديا للغاية له مراكز سياسية متعددة ، لكن من دون أتفاق على قواعد لمنع هذه التعددية من الانحدار الى النزاع ، فالسلطة مجزأة للغاية ، ويحتمل أن تصبح أكثر أنقساما في المدى القصير))[١٦].

وتسهب نفس الباحثة في شرح التعددية في العراق ، وعدم أنحسارها في التعددية السياسية فحسب ، حيث تقول((ثمة أشكال عديدة للتعددية في العراق ، فالمجتمع تعددي في مجالي الدين ، والاثنية ، كما أن كلا من الهويات الدينية ، والاثنية مسيستان الى حد كبير ، وبدأتا تصبحان حتى أكثر تخندقا ، ولاريب أن مثل هذه التعددية ستدوم لسنوات عدة تالية ، إذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل الى أن تصبح جلية ، ونافرة ، ثم هناك التعددية السياسية في العراق ، مع بعض تجلياتها التي كانت سابقة على الاحتلال الاميركي والتي شجعتها عن عمد الولايات المتحدة وحلفائها بأسم ترقية الديمقراطية فيما بعض التجليات الاخرى برزت في خضم تنافس حاد ، ومطرد على السلطة ، فالمعارضة ضد صدام حسين كانت منقسمة ، وهيكليتها أستندت الى تعددية أحزاب سياسية ذات قواعد شعبية محصورة بها))، وتضيف أوتاوي((منذ بدء الاحتلال شجعت الولايات المتحدة تشكيل أحزاب سياسية جديدة جزئيا عبر توفير التدريب من خلال منظمات غير حكومية تعمل على نشر الديمقراطية ، مثل هذه الاحزاب بقيت هامشية ، لكن يوجد المئات منها ، مايساهم في تجزأة القوى السياسية العديد منها)) ، وتؤشر أوتاوي نوع أخر من التعددية السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي، إذ تقول ((وقد برزت أشكال جديدة من التعددية خلال حقبة الاحتلال ، وأن لم يكن ذلك بسببه بالضرورة ، فالدستور طرح فكرة الفدرالية في سبيل تلبية طلبات الاكراد ، لكن الفدرالية العراقية لم تكن متناظرة أصلا ، حيث هناك حكومة مركزية واحدة للبلاد برمتها ، وحكومة أقليمية قوية في كردستان ، الامر الذي ترك المقاطعات الاخرى كي تحكمها بغداد مباشرة ، بيد

[١٦] -المصدر نفسه، ص٦.

أن الدستور أعترف أيضا بأن ثمة أجزاء اخرى من البلاد تريد كذلك حكما ذاتيا أكبر في المستقبل))[١٧].

أن التعددية التي شجعتها واشنطن في العراق ترتبط بالديمقراطية الامريكية التي أرادت الادارة الامريكية أن يكون العراق البلد الاول في المنطقة ليحتضن هذه الديمقراطية لتكون نقطة البداية لتطبيقها في أرجاء المنطقة العربية عموما، والخليجية خصوصا في الوقت الذي تم ((الحديث الامريكي عن أعادة تشكيل الشرق الاوسط بمعناه الجغرافي فحسب ، وأنما تضمن رغبة أمريكية نحو أرساء الديمقراطية بالمفهوم الامريكي ، من خلال بناء مجتمع مدني ، ومؤسسات ديمقراطية كالصحافة الحرة ، والاحزاب السياسية ، ومن هنا فقد أكدت تصريحات المسؤولين الامريكيين على أن العراق الديمقراطي الجديد سيكون نموذجا يحتذى به للدول المجاورة.وقد عبرت عن هذا التوجه بوضوح مبادرة الشراكة الامريكية بين الولايات المتحدة ، ومنطقة الشرق الاوسط ، فضلا عن مبادرة كولن باول بشأن الديمقراطية في المنطقة والتي أطلقها في ديسمبر٢٠٠٢ ، وتضمنت تخصيص مبلغ ٢٩ مليون دولار ، لتحقيق هذا الغرض ، ووجدت سبيلها نحو التطبيق من خلال الملف الذي أعدته وزارة الخارجية الامريكية لتضعه أمام المسؤولين في الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ، ويحتوي على مضمون الرؤية الامريكية للاصلاح السياسي في العالم العربي ، فضلا عن الاصلاح الاقتصادي ، وأصلاح التعليم وقد تم بالفعل أفتتاح مكتبين ضمن هذه المبادرة أحدهما في البحرين ، والاخر في تونس ، بالاضافة الى أرسال الولايات المتحدة الامريكية وفدا لمتابعة الانتخابات البرلمانية الكويتية التي أجريت في الخامس من يوليو٢٠٠٣))[١٨].

وبالرغم من المحتوى للديمقراطية الامريكية في العراق ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي راقبت تطبيق هذه الديمقراطية ، ورصدت الهفوات التي يمكن أن تصاب بها

---

[١٧] -المصدر نفسه، ص٦-٧.

[١٨] -أشرف كشك، تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، موقع الاهرام الرقمي، ١/ ١٠/ ٢٠٠٣، ص٣.

مثلما أصاب العراق في حالة الاقتداء بالنموذج العراقي ، لان الديمقراطية في العراق بنظر دول مجلس التعاون الخليجي هي ((ديمقراطية هشة ، وهناك أزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية ، فالديمقراطية الوليدة في العراق مازالت في طور التخلص من ذهنية الماقبل الديمقراطية لان الديمقراطية لاتعني مجرد أنتخاب ، وأنما هي منهج ، وقيم ، وحالة ثقافية لاتلقينية ، أنها تفترض تأطير ، وكبح النوازع السلطوية البدائية ، وهي عملية تتحقق بالتمرين ، والمراس ، وتقود الى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية ، والاجتماعية الاساسية التي تشيد هيكلية آليات الحكم ، وتحدد وسائل ، ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية))[19].

وتخشى دول مجلس التعاون الخليجي أثر ذلك أن تنتقل اليها تداعيات التجربة العراقية الخاصة بالتحول الديمقراطي ، ومبررات خشيتها تأشيرها لتطورات المشهد العراقي بعد سنوات من الغزو ، والاحتلال ، ومحاولته بناء تجربة ديمقراطية .ومن أبرز ملامح ذلك المشهد :- [20]

أولا:-أستمرار حرب النفوذ ، وصراع الزعامات في العراق .

ثانيا:-الخوف من تفجر النزاعات الطائفية ، والمذهبية ، وتصاعد الاستقطاب الطائفي.

ثالثا:-أتساع الهوة بين الحكومة ، والمحافظات ، وأشكاليات تشكل الاقاليم.

رابعا:-ضعف المؤسسات ، وقوة الشخصانية ، والفردانية.

خامسا:-المشكلات القائمة بين أقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية.

سادسا:-الخلافات الحادة بين الكتل السياسية ، وتعمق حالات فقدان الثقة.

سابعا:-ضعف الهوية الوطنية ، وغلبة الولاءات الفرعية.

ثامنا:-ضعف الثقافة الديمقراطية.

ومن التداعيات السياسية التي أصابت دول مجلس التعاون الخليجي جراء الغزو والاحتلال الامريكي للعراق هو تغيير ((معادلة توازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج

---

[19] -مهدي جابر مهدي، أشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد٢٠٠٣، المستقبل العربي ، العدد٤٠٥، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢) ، ص١٤٦.

[20] -المصدر نفسه، ص١٤٧.

جملة وتفصيلا ، فأي توافق قوى قادم ، لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار الوجود الامريكي ، المهيمن على دول المنطقة ، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي ، أضافة الى العراق بعد أحتلاله ، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب ، وأنما ستكون الطرف الاول ، والاوحد الذي يحدد شكل ، ونوع ، ونظام هذا التوازن القائم ، بأعتبار أنها الطرف الاقوى في معادلة التوازن الاقليمي))[٢١].

ولم يقتصر أثر الغزو والاحتلال الامريكي للعراق على تغيير معادلة التوازن الاقليمي ، والخليجي فحسب ، بل طرح مايعرف بإعادة رسم خريطة المنطقة الخليجية التي تتضمن خيارين وهما:- [٢٢]

الخيار الاول:-

إعادة رسم الخريطة بمعناه الحرفي ، أي رسم الحدود في منطقة الخليج ، وهو ماسيترتب عليه بروز دول ، وأختفاء دول اخرى ، ويرى المراقبون أنه أمر غير وارد بأستثناء أحتمال وقوعه بالعراق ، حيث من الممكن أن تقوم دولة كردية ، ويتم تقسيم باقي العراق الى كيانات سياسية صغيرة تكون أكثر ولاء للادارة الامريكية.

الخيار الثاني:-

إعادة رسم الخريطة بمعنى تغييرلا الفكر ، والنظم القائمة بالمنطقة ، وليس تغيير خرائط الدول ، فأعادة التشكيل الاساسي كما تعلن الادارة الامريكية ليس تغيير الحدود ، وليس أنشاء الدول ، والاوطان الجديدة، أنما تغيير أنظمة الحكم السياسية، والاقتصادية من دون المساس بالحدود ، لان الادارة الامريكية لاتريد على الاطلاق أعادة النظر في الحدود القائمة.

---

[٢١] -ياسر قطيشات، تداعيات أحتلال العراق على توازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج، مدونات ياسر قطيشات،٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٢

[٢٢] -المصدر نفسه، ص١.

ب-التداعيات الاقتصادية:-لاشك أن التداعيات الاقتصادية التي أصابت دول مجلس التعاون الخليجي جراء الغزو ، والاحتلال الامريكي هي عديدة ، ومتنوعة ((أبتداء من تراجع الاستثمار في المنطقة والتي تسهم بنسبة مهمة في تعزيز دخول تلك الدول ، ومرورا بأستحقاقات منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة وماتتطلبه من تشريعات جديدة قد تتعارض وطبيعة أقتصادات هذه الدول ، وأنتهاء بالتحديات التي يواجهها قطاع النفط الخليجي ، حيث تعتمد الدول الخليجية الست على النفط بشكل أساسي في أقتصاداتها ، إذ يمثل ٧٥٪ من الصادرات ، وحوالي ٨٠٪ من الدخل القومي ، وبالتالي فأن أي هزات يتعرض لها هذا القطاع في الاسواق العالمية من شأنها أن تؤدي الى تداعيات خطيرة ، وأزمات مزمنة في موازنات تلك الدول ، وبخاصة في ظل ماتردد بأن وزارة النفط العراقية سوف تسعى خلال السنوات القليلة المقبلة الى الوصول بمعدل أنتاجي يقترب من ستة ملايين برميل يوميا ، وهو مايعني أمكانية تراجع العائدات النفطية لدول الخليج بمعدل٢٥٪ ومن ثم ٥٠٪ خلال السنوات المقبلة، وفي ظل التوجه نحو مايسمى بتخصيص النفط العراقي يتوقع أن تنخفض الحصص الخليجية من الانتاج ، وهو الذي يطرح تساؤلا مفاده هل يمكن أن يصبح النفط العراقي بديلا لنفط الخليج ، بما يعني تراجع الاهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي لدى الولايات المتحدة الامريكية))[٢٣].

ويرى بعض المراقبين أن هناك تأثيرات سلبية يمكن أن يشهدها قطاع النفط في دول مجلس التعاون الخليجي الست مستقبلا بعد الغزو والاحتلال الامريكي للعراق وهي[٢٤] :-

---

[٢٣] -أشرف كشك، تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٢٤] -المصدر نفسه ، ص٧.

أولا:-في ظل تزايد الانتاج العراقي للنفط والذي يتوقع أن يتراوح مابين ١٥ الى ٣٥ مليون برميل يوميا ، وفقا لتقديرات الخبراء فأن دول الخليج سوف يتعين زيادة أنتاجها لتصل الى المستوى المطلوب منها لمجابهة تلك الزيادة العراقية ، وهو أمر يحتاج لاستثمارات قدرها الخبراء ب١٢٨ بليون دولار، وهو مبلغ يمثل عبئا باهظا على الاقتصادات الخليجية التي شهدت تراجعا واضحا للاستثمارات في أعقاب حرب العراق ، كما أن أنخفاض أسعار البترول جراء عودة النفط العراقي الى أنتاج ماقبل عام١٩٩١ سوف يؤدي الى خسارة دول مجلس التعاون الخليجي نحو٦٠بليون دولار سنويا.

ثانيا:-في ظل تسابق الشركات الامريكية للحصول على عقود النفط العراقي فأن موقف هذه الشركات سوف يصبح في وضع تفاوضي أقوى مع حكومات دول الخليج الاخرى للحصول على عقود بشروط أفضل ، وهذا ماحدث بالفعل مع المملكة العربية السعودية ، وأحدى الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط ، كما سيؤدي هذا الوضع الى نقص الاستثمارات الموجهة لهذه الدول ، نظرا لاستئثار العراق بمعظمها.

والاكثر من ذلك ترى بعض الدراسات أن الغزو والاحتلال الامريكي للعراق أحدث تحديات جسيمة يمكن أن تصيب الاقتصاد الخليجي ، حيث أن ((أكبر تحدي لدول الخليج سيكون أعتماد العراق عقود المشاركة التي تتصف بسرعة التنفيذ(في عقود أستخراج النفط)الامر الذي سيهم ايران والكويت بصورة خاصة ، فكلفة الانتاج في العراق أقل بكثير مما هي في ايران الامر الذي سيضطر ايران لتحسين شروط عقودها إن أرادت أجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها ، وزيادة طاقتها الانتاجية ، لتواكب الطفرات الانتاجية التي من الممكن تحقيقها في العراق))[٢٥].

وتسهب تلك الدراسات بأستعراض التأثيرات الواقعة على الكويت والسعودية في مجال عقود أستخراج النفط ، حيث ترى أن ((الكويت التي غازلت الشركات الاجنبية في

---

[٢٥] -رمزي سلمان، السياسة النفطية، ورد في أحمد يوسف أحمد وأخرين، أحتلال العراق وتداعياته عربيا وأقليميا ودوليا(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بين٨-١١مارس/ أذار٢٠٠٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ، ٩١٩.

الدول العظمى ولسنوات لتطور مناطق شمالية وحدودية لاغراض سياسية ، وأستراتيجية في مجابهة صدام ، فأنها ستكون في مجابهة مع منافس جديد يجتذب شركاؤها عن حدودها الشمالية.أما بالنسبة للسعودية فعراق غير مقيد بحصار يتحرك بسرعة لزيادة طاقاته الانتاجية بصيغ المشاركة سيعني منافسة لحصة السوق ، ولاسيما أن مثل هذه العقود تشجع على زيادة الانتاج بسرعة الامر الذي قد يعني أيضا رفض العراق الالتزام بالحصة التي تقررها له الاوبك ولاسيما أنه خسر الكثير خلال فترات الحروب والحصار وهو ماغنمت معظمه السعودية عندما تبنت موقف المنقذ ، ومبدد مخاوف السوق ،وسد العجز الذي سببته مشاكل العراق ، فالسعودية قد تعيد النظر بالتزامها بحصتها في الاوبك أو تهيى نفسها كمعركة جديدة لحصة السوق مع العراق الجديد ، الامر الذي سوف لايخدم مصلحة أي منهما))[٢٦].

ج-التداعيات الاجتماعية:-حاول الاحتلال الامريكي في العراق أن يزرع بذور الطائفية ، والتحسس العرقي بين أبناء الشعب العراقي من خلال حقن الجسد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ بالمحاصصة الطائفية ، والعرقية ، والصاقها بالعملية السياسية منذ تشكيل مجلس الحكم العراقي الانتقالي في عهد الحاكم المدني الامريكي بول بريمر ، وأستمرت ونمت بصورة خطيرة خلال أضعاف المشهد العراقي في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ووصلت الى مرحلة الاحتراب الطائفي ، وهذه الحالة أصابت المواطن الخليجي بخيبة أمل ، وأحباط نفسي هائل ، وستنسحب على مطالبه في الديمقراطية ، والحرية التي راى نموذجا لها في العراق بعد٢٠٠٣ التي جلبت للشعب العراقي الويل ، والثبور لروادها ، ومحبيها كما ستتعمق في نفسه ، ونفوس كافة الخليجيين أشارات الطائفية المقيتة والتي ستدفع الجهلة من أبناء المجتمعات الخليجية الى تصرفات عدائية ذات طابع طائفي لايجلب الخير لابناء المجتمع الخليجي المتماسك الواحد[٢٧].

---

[٢٦] -المصدر نفسه.

[٢٧] -محمد مسلم الحسيني ، تداعيات الفشل الامريكي في العراق ، موقع الحوار المتمدن، العدد١٨٦٥، ٢٠٠٧/٣/٢٥، ص١.

لقد أحدث الاحتلال الامريكي للعراق أنقساما واضحا في مواقف المجتمعات الخليجية تجاه الغزو والاحتلال الامريكي تمثل بثلاثة تيارات وهي :- [٢٨]

التيار الاول:-مؤيد لخلاص العراقيين من النظام الشمولي السابق ، ومنتقد للسياسة الامريكية في العراق ، ومساحة تأثير هذه القوى محدود بالجماعات الليبرالية التي تؤمن بأن هامش الحرية الذي أتاحته عملية التغيير (حتى وأن كانت عبر جيش أجنبي) فأنها ستفتح أفاق واسعة لحراك سياسي تنموي ، متعدد الجوانب ، وسيؤسس نظاما دستوريا يحترم منجزاته ، وثرواته ، ويؤمن مستقبله ، ويصون وطنه.

التيار الثاني:-مستنكر للاحتلال الامريكي –الغربي للعراق ، ومنتقد للقوى العراقية المتعاونة مع قوة الاحتلال ، ويتسع هذا الموقف في وسائل الاعلام المختلفة ، وخاصة تلك المتأثرة بقوى اليسار العربي ، والاقليمي الذي يرى أن المحتل لايمكن أن يأتي بخير للبلد الذي يحتله أو للشعب الذي يقع تحت طائلة الاحتلال.

التيار الثالث:-يقود حملة مسلحة منظمة ، ومدعومة ماليا ، ومعلوماتيا ، وأعلاميا لتفجير العراق بمن فيه ، بدعوى محاربة المحتل ، وطرده من العراق ، وتنضوي تحت راية هذا التيار قوى التطرف الاسلامي الخارجية ذات الايدلوجية المتشددة.

ويبدو أن واشنطن تريد من خلال الاحتلال الامريكي للعراق ، وأفرازاته الدموية جعل الساحة العراقية مليئة بالتوتر ، والشحن الطائفي ، والعرقي تحريك القوى المتشددة داخل المجتمعات الخليجية لجلبها ، وأستقدامها الى العراق من أجل المواجهة هناك لان بنظر بعض المراقبين بدأت أمريكا تفقد صبرها للاسراع بأستنزاف النفط الخليجي ، وحماية النظم الخليجية ، ومنع أي توتر داخل الساحة الخليجية نفسها ، وهذا يتم عبر أخراج القوى المتشددة الخليجية وأرسالها الى العراق ((وتأجيج الحروب الاقليمية ، والاثنية ، والطائفية ، من أجل اللحاق بالهيمنة على نفط الخليج قبل صحوة العالم الحر ، وقوة

---

[٢٨] -محمود حمد ، أحتلال العراق بين التهليل والاجتراع المرير، موقع الحوار المتمدن، العدد١٨٦٥، المصدر نفسه، ص٣.

الاحزاب اليسارية في الغرب ، ونضوج الكفاح التحرري ، اليساري في منطقة الشرق الاوسط ، إذ أن النفط في طريقه الى النفاذ في الخمسين سنة القادمة ، فالوقت محدود فلابد من سرعة النهب الان))[٢٩].

وتؤيد صحيفة خليجية (الخليج الاماراتية) في مقال لها بعنوان ((شياطين الفوضى الخلاقة)) أنعكاسات الغزو ، والاحتلال الامريكي للعراق على المجتمعات الخليجية وخاصة في مجال أثارة النعرات الطائفية والعرقية إذ تقول((غزو العراق ، وأحتلاله ، والفوضى التي صنعها الامريكيون كانت بمثابة قنبلة أنشطارية سممت المنطقة العربية ، ونشرت فبروساتها الشيطانية في غير بلد ، وهاهو فحيحها ، فحيح الفتن ، والمواقف المذهبية ، والطائفية ، والعرقية ، يسمع عاليا، كأنه مطلوب تقسيم المجتمعات العربية الى أحياء ، وشوارع ، وأبنية له ، ومنازل ، يتطلع كل منها الى هويته الصغيرة ، والمفتتة بدل الهوية الام الجامعة))[٣٠].

وتبدي نفس الصحيفة قلقها من أنتشار التحريك الطائفي ، والعرقي في العراق في ظل الاحتلال الامريكي الى دول مجلس التعاون الخليجي ولو بصورة غير مباشرة، إذ تقول ((الفتن المذهبية يجب أن تبقى غريبة ، وطارئة ، ودخيلة على المجتمعات العربية ، وظهورها الى السطح في السنوات الاخيرة ، وبشكل حاد ، وأنتقال عدواها من مكان الى أخر سببهما ماعصف بالمنطقة من غزوات ، وأحتلالات ، ولايبقى أستعمار أو أحتلال إلا من خلال اللعب على التناقضات ، وتغذيتها في أطار سياسة فرق تسد))[٣١].

مستقبل الوجود الامريكي في العراق بعد الانسحاب وأنعكاسه على دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر يوم الواحد والثلاثين من ديسمبر ٢٠١١ يوما حاسما في تأريخ العراق المعاصر ، لانه يجسد التأريخ الفعلي للانسحاب العسكري الامريكي من العراق ، ولكن

[٢٩] -علاء الصفار ، العداء الامريكي للشعوب ومهام اليسار العربي، موقع الحوار المتمدن ، ١٥/٦/٢٠١٢، ص٢.

[٣٠] -شياطين الفوضى الخلاقة ، الخليج(الامارات-الشارقة)، ٢٣/٩/٢٠١٠، ص١.

[٣١] -المصدر نفسه.

هذا اليوم فتح المستقبل على مصراعيه لاستشفاف المشاهد ، والسيناريوهات المستقبلية للوجود الامريكي في العراق بعد الانسحاب الذي يمكن أن يؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يمكن أن يكون السيناريو الاول يتناول أستقرار الاوضاع في العراق وعدم أستقرار المشهد الخليجي ، والثاني يطرح عدم أستقرار المشهد العراقي والخليجي معا.

أ-سيناريو أستقرار الاوضاع في العراق وعدم أستقرار المشهد الخليجي:-

شهد العراق بعد الانسحاب الامريكي توتر شديد في الملف الامني العراقي ، إلا أنه يعود للاستقرار بين فترة واخرى ، لكن الملفت للنظر أن بعض الدراسات الامريكية ترى أن التواجد العسكري الامريكي في الخليج يمكن أن يشكل عامل لتوتر المشهد الخليجي بعد الانسحاب الامريكي من العراق ، وهذا ماأكده الباحث الامريكي برادلي بومان Bradely L.Bowman زميل مجلس العلاقات الخارجية للشؤون الدولية خلال الفترة٢٠٠٧-٢٠٠٨ في دراسته الموسومة((بعد العراق:مستقبل التواجد العسكري الامريكي في الشرق الاوسط After Iraq :future U.S.military posture in the middle east نشرها في دورية الواشنطن كوارتيرلي The Washington Quarterly إذ يشير برادلي إن التواجد العسكري الامريكي كان ولازال أحد الدوافع وراء أنتشار العنف ، والعداء للولايات المتحدة الامريكية ، وما يؤكد ذلك أن غالبية منفذي الهجمات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ أتوا من الدول المسلمة التي بها قواعد أمريكية[٣٢].

ويرى نفس الباحث أن الظروف في بعض دول مجلس التعاون الخليجي تجعل الوجود العسكري الامريكي في تلك الدول أقل تأثيرا في نشر التطرف وكما يأتي:-[٣٣]

[٣٢] -د.أسعد الدندشلي، نتائج وسلبيات الوجود العسكري الامريكي ومستقبله (١-٢)، مدونات د.أسعد الدندشلي، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٨، ص١.كذلك أنظر أحمد طه حسين ، ماهو مستقبل وجود أمريكا العسكري ؟، تقرير واشنطن، ٢٠٠٨، ص٣

[٣٣] -المصدر نفسه، ص٢.

أولا:-الكويت:-

المسافة بين التمركز الرئيسي للسكان في مدينة الكويت وبين أماكن أنتشار القوات الامريكية يصرف الانتباه عن هذه القوات ، ويجعلها بعيدة عن أهتمام الكويتيين ، ورغم معارضة نسبة كبيرة من الكويتيين للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إلا أن هناك عدة عوامل تزيد الرغبة لدى الشعب الكويتي في أستمرار الوجود الامريكي في بلادهم على المدى الطويل ومنها الشعور بالامتنان للولايات المتحدة على تدخله العسكري لتحرير الكويت من غزو صدام عام١٩٩١ وعدم الاستقرار في جنوب العراق ، وفضلا عن هذا وذاك النفوذ الايراني المتزايد في العراق.

ثانيا:-قطر والامارات:-

ثمة عوامل ترجح أستمرار التواجد العسكري الامريكي في هاتين الدولتين على الاقل في المديين القصير أو المتوسط ،وتتراوح هذه العوامل مابين أنخفاض نسبة عدد السكان المحليين ،وتزايد عدد الاجانب في الدولتين ،والاقتصاد المتنامي في الدوحة ، ودبي ، وفضلا عن أنعدام الثقة في ايران بين السنة الموجودين في قطر والامارات.

ثالثا:-البحرين:-

أنه رغم وجود القاعدة البحرية الامريكية المركزية في العاصمة (المنامة) ، غير أن هذه القاعدة ليس لها دور كبير في ظهور الراديكالية ، والتطرف ، وهذا مرده الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه القاعدة البحرية في توفير موارد الطاقة.

رابعا:-سلطنة عمان:-

لايختلف الوضع كثيرا ، حيث يتوقع برادلي بقاء القوات الامريكية هناك على المديين القصير أو المتوسط في ظل المعارضة العمانية الكبيرة للتوجهات الايدلوجية المتطرفة.

ب-سيناريو عدم أستقرار المشهد العراقي والخليجي معا:-

أن هذا السيناريو مايبرره ، حيث أن عدم الاستقرار في المشهدين العراقي والخليجي ناتج عن أدراك المشهد العراقي أن الوجود الامريكي العسكري زال من العراق ، لكن الوجود الدبلوماسي وغير الدبلوماسي باق في العراق للسيطرة ، والهيمنة على متغيرات الساحة

العراقية ، لذلك ((قد تلجأ الولايات المتحدة بعد خروج قواتها من العراق لاحداث حالة من الفوضى في البلاد ، بحيث يصبح نموذج لبقية دول المنطقة الموجود فيها قواعد عسكرية حتى لاتطالب شعوب تلك الدول بخروج القوات الامريكية تحت أي ظرف من الظروف ، كما أنه من المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة لاثارة القلاقل ، والاضطرابات في بعض الدول العربية ، خاصة تلك التي يوجد فيها شيعة حتى تظل هناك حاجة ملحة للوجود العسكري الامريكي لمواجهة المد الشيعي ، وبذلك تكون قد نجحت في ضمان بقاءها ، وسيطرتها على الاوضاع في المنطقة))[٣٤]

الخاتمة:-

لقد أحدث الاحتلال الامريكي للعراق تداعيات سياسية ، وأقتصادية ، وأجتماعية على دول مجلس التعاون الخليجي ، وجعل المشهد العراقي يرتبط بصورة أو باخرى بالمشهد الخليجي ، وخاصة بعد الانسحاب الامريكي من العراق نهاية عام٢٠١١ ، حيث أن عدم الاستقرار العراقي بعد ذلك التأريخ جعل له أمتدادا لنقل هذه التداعيات الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، مما قد يخلق فجوة في العلاقات الخليجية – الامريكية وحتى الخليجية البريطانية بسبب التواجد العسكري الاجنبي هناك ، وتطورات الثورات العربية في عام٢٠١١ جعل المشهد الخليجي يستوعب أية تداعيات جراء الوجود العسكري الغربي والامريكي منها رفض هذا الوجود ، وجعل العراق شاهدا على ذلك بعد خروج قوات الاحتلال الامريكي من الساحة العراقية نتيجة خسارتهم البشرية والمادية هناك بسبب رفض الشعب العراقي للغزو والاحتلال بعد أن أكتوى بنار الاحتلال ، وأساليبه لاثارة النعرات الطائفية والعرقية لفرض هيمنته من العراق أنطلاقا الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

[٣٤] -أسامة نور الدين، مستقبل الوجود الامريكي في العراق وتأثيره على الامن والاستقرار في المنطقة، موقع علامات أونلاين، ١٠/ ٥/ ٢٠١١، ص٤.

المبحث الثاني

تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي و علاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣*•

المقدمة :-

إذا كان الغزو الثقافي يعني غزو العقول لامة ما من الامم ، من خلال زرع الافكار ، والمذاهب الفكرية التي تزعزع قناعات الشعوب ، بقيمها ، وهويتها ، فأن العولمة تمثل متغيرا ذو أتجاهات ثقافية ، وأقتصادية ، وسياسية ، فرضت نفسها في القرن العشرين ، وأمتدت تأثيراتها الى بداية الالفية الثالثة ، بأعتبارها العامل الجيوثقافي الذي يجتاز الحدود بدون أذن أي دولة من دول العالم ، ويلغي سيادة تلك الدول ، عبر الاقمار الصناعية ، لاختراق المجتمعات ، ومنها المجتعات الخليجية.

وتبعا لذلك شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تأثيرات خارجية ، من خلال توظيف الوسائل التقنية للتواصل الاجتماعي(الفيسبوك، التويتر، البلاك بيري، الخ)للتأثير على المجتمعات الخليجية ، حيث يعتبرها البعض أنها تمثل صورة من صور الغزو الثقافي لتلك المنطقة .

إن الواجب العلمي ، والاكاديمي يحتم علينا أن نسمي الاشياء بأسمائها ، وعليه فأن مايسميه البعض بالغزو الفكري(الثقافي) يرتبط أرتباطا مباشرا بنشوء ، وأنتشار العولمة التي أصابت تداعياتها العالم أجمع ، ولعل المنطقة الخليجية كان لها نصيبا مهما من هذا التأثير ، بحيث كدنا نسمع بمصطلحات لم نألفها من قبل مثل ((الشعوب الخليجية متعددة الجنسية))وحتى ((الشعوب الخليجية متعددة الثقافات)) ، وأصبحت التعددية هي سمة

• جدير بالذكر أن البحث نشر في مجلة شؤون عربية، العدد١٥٦،(القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، شتاء٢٠١٣).

أبرز المدن الخليجية ، ولعل مدينة (دبي) شاهدا على ذلك ، إذ تعولمت هذه المدينة بصبغة ثقافية ، وأجتماعية لافتة للنظر ، حيث يعيش فيها بالاضافة الى المواطنين الاماراتيين أكثر من ٢٠٠جنسية من مختلف أرجاء العالم ، تحمل ثقافات ، وأديان ، وعادات ، وتقاليد مختلفة، لايمكن التعرض لها بأي صورة من الصور ، لان القوانين الاماراتية تكفل حرية المعتقد ، والدين ، حيث تؤكد المادة(٣٢) من الدستور الاماراتي على ((حرية القيام بشعائر الدين طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الاداب العامة))، والمادة (٤٠) تنص((يتمتع الاجانب في الاتحاد بالحقوق ، والحريات ، المقررة في المواثيق الدولية المرعية أو في المعاهدات ، والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفا فيها ، وعليهم الواجبات المقابلة لها)). ويبدو أن الجانب الاقتصادي هو الذي فرض دخول العولمة الى دبي بشكل فعال ، حيث تتطلب المشاريع الاعمارية للامارة أستقدام الايدي العاملة من مختلف الجنسيات لانجاز تلك المشاريع ، لكن بدأت تطفو على مجتمع الامارة بعض المشاكل التي سببتها العولمة ، والغزو الفكري الذي تتعرض اليه ، فبدأت تتسلسل اليها القيم الغريبة عن التقاليد ، والاعراف العربية ، والخليجية على وجه الخصوص ، والتأثير على قناعات جيل الشباب ، وحتى أن العائلة الاماراتية في هذه المدينة بدأت تقلق على الامن العائلي ، والاجتماعي ، والثقافي لها ، بحيث أن الجيل الخليجي(الاماراتي) الجديد بدأ يعيش في بيئة يسمع فيها لغات غير لغته العربية ، وبدأ يألف على تقاليد ، والوان ثقافية غريبة عليه ، وتعيش معه عاملات ، وعمال من جنسيات مختلفة لخدمته ، وهذا التعايش بدأ يؤثر على وحدة العائلة ، وتفككها .

تنبع أهمية هذا البحث من عدة أعتبارات تكاد تشكل الركائز الاساسية له وهي بنظرنا مايلي:-

١.أسباب جيوسياسية:-

إذا كان الغزو الثقافي ، والعولمة لها بعض التداعيات السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي ، فأن تلك الدول ، وبسبب مصالحها في العراق وظفت الغزو الثقافي ، والعولمة وربطتها بعولمة الامن الخليجي ، بحيث بدأنا نسمع بمصطلح ((الامن الخليجي المعولم))

بسبب المشاركة الاجنبية في حماية الامارات الخليجية الستة من التهديدات الاقليمية ، والدولية ، وهذه الحالة أثرت على العلاقات العراقية – الخليجية بعد الغزو ، والاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣، حيث تم تسخير القواعد الخليجية لصالح غزو ، وأحتلال العراق ، ناهيك أن العولمة ، والغزو الثقافي أستثمرته دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاحتلال تجاه العراق ، بسبب أدراك بعض تلك الدول بعدم أيمانها بالعملية السياسية في العراق ، بحيث جعلتها توظف أي وسيلة لمنع وصول أفرازات المشهد السياسي العراقي اليها ، وخاصة في مجال تداول السلطة عبر الانتخابات التي جرت أكثر من مرة في العراق (٢٠٠٥ –٢٠١٠) لان دول مجلس التعاون الخليجي مبنية على قوانين الوراثة ، وسيادة العرف العشائري ، بأعتبار رئيس الدولة بمثابة رئيس العشيرة ، فأن التأييد له يعتبر جزء من الارث العشائري لاحترام رأس القوم ، إلا في حالة وفاته ، فأن دفة الحكم ستنتقل أوتوماتيكيا بموجب الدساتير الخليجية الى أحد أبنائه ، أو أحد أفراد عشيرته ، لكن ماحدث في العراق كان له تأثير صاعق على النظام السياسي الخليجي التي تعودت عليه الشعوب هناك ذات التقاليد القبلية .

٢.أسباب أستراتيجية:-

سخرت دول مجلس التعاون الخليجي الغزو الثقافي ، والعولمة تجاه العراق عبر توظيف المواقع الالكترونية ، والفضائيات الخليجية لاستهداف العملية السياسية ، وأثارة طوائف المجتمع العراقي ، والاكثر من ذلك أتبعت الدول الخليجية لمجلس التعاون على أستخدام شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة لايصال رسائل الى داخل العراق لتغيير القناعات بين طوائف المجتمع العراقي ، وأستمالة بعضها على البعض الاخر ، وجعل الساحة العراقية تعيش تحت رحمة عدة أزمات داخلية من أجل أبعاد أنعكاسات ماجرى في العراق بعد ٢٠٠٣ عليها كأحد أهداف ستراتيجيتها هناك ، لذلك وظفت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الانترنيت للتحريض على العنف ، وغسل الادمغة ، وبث الفتاوي الدينية ضد طائفة تجاه طائفة اخرى ، لابل وظف الانترنيت للتشهير و الاساءة ضد طائفة معينة في العراق.

ويحوي هذا البحث على العديد من الاشكاليات التي يمكن أن تفرز من خلالها العديد من التساؤلات المهمة التي يحاول هذا البحث الاجابة عنها وهي تتمثل بما يأتي:-

س:-ماهي تداعيات الغزو الثقافي ، والعولمة على العلاقات الدولية؟

س:-ماهو تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي؟

س:-كيف وظفت دول مجلس التعاون الخليجي الغزو الثقافي ، والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣؟

س:-ماهو مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بالعراق في ظل الغزو الثقافي، والعولمة؟

وبني هذا البحث على فرضية مفادها((حاولت دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣توظيف الغزو الثقافي ، والعولمة للتأثير على المشهد السياسي العراقي ، لتجنب أنتقال تداعيات ذلك المشهد عليها ، وأحداث حراك داخلي شعبي خليجي يهدد الركائز الاساسية لنظمها السياسية ، بعد أن تتطور المطاليب الشعبية الخليجية من الاصلاح الداخلي الى التغيير السياسي الشامل كما حدث في العراق ، ولاحقا كما حدث في تونس ، ومصر ، واليمن ، وليبيا، أثر أندلاع الثورات العربية في تلك الدول،وتنوعت وسائل التأثير الخليجي في العراق لاحداث تغيير كامل في القناعات الشعبية بالعملية السياسية ، والدخول في معترك الصراع الداخلي الذي يهدد الاستقرار ، والامن في الساحة العراقية)).

تداعيات الغزو الثقافي والعولمة على
العلاقات الدولية

قبل بيان تداعيات الغزو الثقافي ، والعولمة على العلاقات الدولية ، نحتاج الى تقديم فرشة متواضعة لتأصيل المفاهيم النظرية للبحث ، ليتم الربط فيما بينهما لاحقا ، وبيان أثرهما على العلاقات الدولية.

أ-مفهوم الغزو الثقافي:-

يوجد هناك تعريف للغزو في اللغة[٣٥] فهو مصدر لفعل غزا ، يغزو غزوا ، وغزاوة ، وذلك أن العدو سار الى قتالهم ، وأصل الغزو كما يقول صاحب المحيط :الارادة ، والطلب ، والقصد ، واللقاح ، ومن هنا يقال للمرآة التي غزا زوجها (مغزية)ومنه تقول العرب أغزت الناقة (إذا عسر لقاحها) ، والمغازي مناقب الغزاة.

والغزو أصطلاحا[٣٦] هو الغزو العسكري ، حيث تقوم دولة أو أكثر بغزو بلد ، وأكثر بالسلاح ، والعتاد ، والجنود.أما تعريف الثقافة ، أو الثقافي في اللغة[٣٧]، حيث أن كلمة ثقافة لم ترد أطلاقا في القران الكريم ، ولافي السنة النبوية المطهرة ، كما ترد في نصوص العرب ، وأشعارهم ، ولافي الجاهلية ، وقد وصفها المعجم الوسيط بأنها كلمة محدثة في اللغة العربية ، مما يدل دلالة قاطعة على أنه لم يكن لها عند العرب ، والمسلمين ذلك الوزن اليوم.

أما تعريف الثقافة، أو الثقافي أصطلاحا[٣٨] فقد عرفها بعض المفكرين المسلمين بأنها الرقي في الافكار النظرية ، وذلك يشمل في الرقي في القانون ، والسياسة ، والاحاطة بقضايا

---

[٣٥] -فيروز أبادي، القاموس المحيط، ٣/ ٣٧٢و٣/ ١٢٥، نقلا عن الغزو الثقافي :تعريفه ، وأهدافه ، ومناهجه ، وسائله ، وأثاره، بريس تطوان(المغرب)، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠، ص٥.

[٣٦] -المصدر نفسه.

[٣٧] -المصدر نفسه.

[٣٨] -المصدر نفسه.

التأريخ المهمة ، والرقي في الاخلاق ، والسلوك .وعرفها بعض العلماء الغربيين من أمثال (هنري لاوست)أن الثقافة هي مجموعة الافكار، والعبادات الموروثة التي بتكون فيها مبدأ خلقي لامة ما ، ويؤمن أصحابها بصحتها ، وتنشأ منها عملية خاصة بتلك الامة تميزها عما سواها .

وتعددت تعاريف الغزو الثقافي أصطلاحا ، وبررتها بعض التعاريف بأنها تستهدف الدين والامة الاسلامية ، ومن أبرز تلك التعاريف:- [٣٩]

أولا:-هو غزو غير مسلح ، وهو يمثل غزو للافكار ، والعقول ، لتحقيق هدف عام ، وهو أضعاف الاسلام ، والمسلمين.

ثانيا:-هو زعزعة عقيدة الامة ، وثوابتها ، وقيمها ، والتشكيك في أحوالها من قبل أعداء الامة.

ثالثا:-عبارة عن تيارات ، وأتجاهات ، ومذاهب ثقافية ، وفكرية ، تنتمي في الاصل الى مجتمعات أكثر تقدما ، وتطورا من المجتمعات العربية ، وأنها تحمل بين ثناياها
بذور السيطرة الثقافية ، الاجنبية على الثقافة العربية .

رابعا:-عبارة عن كل الافكار ، أو المعلومات ، أو البرامج ، أو المناهج يستهدف صراحة أو ضمنا تحطيم مقومات الامة الاسلامية ، سواء العقيدية ، أو الفكرية ، أو الثقافية ، أو الحضارية ، أو يتحرى التشكيك فيها ، والحط من من قيمتها ، وتفضيل غيرها عليها ، وأحلال سواها محلها في الدستور ، أو مناهج التعليم ، أو برامج الاعلام ، والتثقيف ، أو الاداب ، والفن ، والنظرة الكلية للدين ، والانسان ، والحياة.

ب-مفهوم العولمة:-

يتركز مفهوم العولمة بحسب بعض الدراسات الاكاديمية على مايأتي:- [٤٠]

---

[٣٩] -المصدر نفسه.

[٤٠] -د.جاسم الحريري،أمريكا والعولمة، دراسات دولية ، العدد٢٢، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول٢٠٠٣) ، ص١٠٧.

أولا:-أستخدام التضليل الاعلامي ، عبر نشر أشاعات ، والمعلومات المفبركة ، والتشكيك في أفكار الاخرين ، والتقليل من شأنها ، ونقلها عبر وسائل الاعلام المرئية ، والمسموعة ، ومحطات التلفزة الفضائية.
ثانيا:-تحبيب أنموذج ثقافي معين ، وتصديره الى الشعوب الاخرى ، لتقبله ، وتفضيله على الخصائص الذاتية للشعوب.
ثالثا:-نشر القيم الاخلاقية ، والسياسية، والاقتصادية التي تستهدف أختراق الشعوب الاخرى ، خاصة التي لاتلائم ثوابتها الدينية ، والاخلاقية ، والاعتبارية .
رابعا:-تأليب ، وتأجيج الجماعات الاثنية ، والطائفية ، عبر شحن الانقسامات ، وخلق تصادم بينها وبين حكوماتها.
خامسا:-أستغلال القيم السامية للانسانية للاغراض السياسية ، وجعلها منفذا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وخاصة دول العالم الثالث ، ومنهم على سبيل المثال لاالحصر (حقوق الانسان ، الحريات السياسية، والمعرفية الخ).
وتستخدم العولمة للاشارة الى:- [٤١]
أولا:-تكوين القرية العالمية:-
أي تحول العالم الكبير الى مايشبه القرية لتقارب الصلات بين الاجزاء المختلفة من العالم ، مع أزدياد سهولة أنتقال الافراد ، التفاهم المتبادل ، والصداقة بين سكان الارض.
ثانيا:-العولمة الاقتصادية:-
تعني أزدياد الحرية الاقتصادية ، وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الارض المختلفة.
ثالثا:-التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات:-
أستخدام الاساليب القانونية المعقدة لمراوغة القوانين ، والمقاييس المحلية ، لاستغلال للقوى العاملة ، والقدرة الخدماتية لمناطق متفاوتة في التطور ، مما يؤدي الى أستنزاف أحد الاطراف (الدول) في مقابل الاستفادة ، والربحية لهذه الشركات.

---
[٤١] -عولمة، الموسوعة الحرة(ويكيبيديا)، ص٢.

ج-تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات الدولية:-

وبعد أن تعرفنا بصورة وجيزة على مصطلحي الغزو الثقافي ، والعولمة ، يمكن أن نثبت تداعياتهما على العلاقات الدولية ، وكما يأتي:-

أولا:-أن الغزو الثقافي والعولمة يلتقيان في مهمة واحدة هي أختراق المجتمعات الاخرى في دول العالم قاطبة ، لايصال قيم ، وثقافات تحاول من خلالها توحيد النسق الثقافي ، والسياسي دوليا ، لان ((أقصر السبل لتوصيل رسالة العولمة ، هي الجوانب الفنية ، والثقافية ، فعن طريق الانترنيت ، وعن طريق فن السينما ، وعن طريق المسرح ، وعن طريق الاغنية يمكن تحقيق رسالة العولمة في مخاطبة العالم خطابا مفهم، بل وتتوحد الرؤى وتتلاقى الاهداف ، وتمحى الاختلافات ، وتتقارب الاذواق ، وأن تحقق ذلك على حساب الجنسيات ، أو اللغات ، أو حتى على مستوى الموقع الجغرافي))[٤٢].

ثانيا:-يمكن أن تكون العولمة ، والغزو الثقافي في نسق واحد ، بعد أن يوصلان نمط فكري معين ، يهدف الى ((سيادة ظواهر ، وسياسات مرتبطة بجوانب الحياة الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والثقافية في جميع أنحاء العالم، وتكون هذه السيادة للفئة الاقوى في العالم ، وتأخذ شكل السيطرة سواء أكانت هذه السيطرة جزئية أو كلية))[٤٣].

وتحذر بعض الدراسات من مخاطر الغزو الثقافي ، والعولمة ، وخاصة على المنطقة العربية التي بدأت تترسخ داخلها من خلال بعض الاشارات المهمة لعل من أبرزها:- [٤٤]

أولا:- أبرز مايجسد تأثير العولمة على ثقافات المجتمعات الاخرى هو الانتشار الواسع والكبير لشركة (كوكولا) ، والمطاعم (الهامبورغر) و(المكدونالدز) هذه الاخيرة التي تعتبر واحدة من أكبر المطاعم التجارية الامريكية ، وهي رمز الامبريالية الراسمالية الامريكية ، فهذه العلاقات التجارية تقدم وجبات سريعة ، لاتتيح للزبائن الجلوس

---

[٤٢] -أحمد صقر، مفهوم العولمة وصراع الحضارات ، موقع الحوار المتمدن ، العدد٣٢٧٥، ١٢/ ٢/ ٢٠١١، ص٣.

[٤٣] -المصدر نفسه.

[٤٤] -العولمة والهوية الثقافية، الموسوعة الحرة(ويكيبديا) ، ص٤.

لفترات طويلة ، ومن هنا أقتنعت من كونها نظاما لبيع الطعام السريع الى نمط حياة ، وذلك من خلال نظامها الذي قضى على العلاقات البشرية التي لم تعد بين الانسان وأخيه بمفهوم التفاعل المباشر ، بل هي محكومة بقضايا مادية ، مما تسبب في أختفاء الحميمية في العلاقات.

ثانيا:- ساهمت وسائل الاتصال ، والاعلام بشكل كبير في أنتشار العولمة في المجال الثقافي وتتجلى هذه المساهمة في القنوات التلفزيونية ، والفضائية التي بواسطتها يتم بث أفلام ، ومسلسلات ، وموسيقى ، تمثل سلوكيات العنف ، والجنس بشكل أباحي يتناقض مع العفة في المجتمعات العربية المحافظة.

وبالرغم من كل ذلك توصي بعض الدراسات بضرورة التعامل مع الغزو الثقافي ، والعولمة ليس من خلال الانكماش ، والانطواء بل ((يمكن التفاعل مع العولمة على أنها تطور هائل في التقنيات ، ووسائل المعرفة ، وأن التطور ليس موجه ضدنا بالضرورة ، وأنما هو لصالحنا إن نحن أستخدمناه بشكل سليم ليمكننا من الحفاظ على هويتنا الثقافية في ظل تعاطي أيجابي مع العالم ، والمستجدات الدولية في هذا المجال))، والاكثر من ذلك ترى تلك الدراسات أن الدول العربية لايمكنها ((أن تمنع العولمة الثقافية في الانتشار ، لانها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم النفوذ السياسي ، والضغط الاقتصادي ، والتغلغل المعلوماتي ، والاعلامي التي يمارسها النظام العالمي الجديد))[٤٥].

---

[٤٥] -المصدر نفسه.

تأثير الغزو الثقافي والعولمة على
دول مجلس التعاون الخليجي

تؤشر الدراسات الاكاديمية بعض من تأثيرات الغزو الثقافي ، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ تؤكد تلك الدراسات أن ((عمليات العولمة فرضت على مجتمعات الخليج العربي واقعا أقتصاديا جديدا تتحرك في أطاره ، إلا أنها وفي الوقت ذاته قد عمقت بهذا الواقع الاقتصادي الجديد ، وفضائه الثقافي ، والسياسي ، وربما الاجتماعي من مأزق المجتمع ، ومشكلاته إن لم يكن قد ساهمت في خلق الجديد من المشكلات والمعضلات))[٤٦].ومن ناحية اخرى برزت بعض المشاكل، والازمات الاجتماعية التي أصابت المجتمعات الخليجية جراء الغزو الثقافي ، والعولمة ولعل ((بروز مشكلات أجتماعية جديدة واخرى طارئة ، وأحدثت نتيجة لذلك خللا عميقا في بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية القائمة أبرزها تلك التحولات التي أصابت بنية الاسرة ، ووظائفها ، كما أنها قد عدلت من بنية ، ووظيفة ، ودور مؤسسة الزواج في المجتمع بالعلاقة بين الزواج من ناحية ، والابناء ، وآبائهم من ناحية اخرى ، ورغم أننا لانستطيع هنا التحدث عن أنتهاء العائلة الابوية في المجتمع الخليجي من حيث أستمرارية سلطة ، وهيمنة الذكورة على أمور ، وشؤون العائلة الخليجية ، والمجتمع ، إلا أننا مع ذلك بأمكاننا تتبع بعض المؤشرات الدالة على أفول أو بداية أفول العائلة الابوية ، ومن المهم التأكيد هنا أن التغيرات التي أصابت الاسرة في الخليج أو تلك التي تحدث لايمكن عزوها الى قوى ، وعمليات العولمة فحسب ، وأنما فهمنا لذلك يقوم على حقيقة أن العائلة الخليجية تتعرض لضغوط تكيفية كانت قائمة بالفعل في السابق ، إلا أن قوى ، وعمليات

[٤٦] -باقر النجار ، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد٣٠٨، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٤) ، ص١٣١-١٣٢.

العولمة قد دفعت نحو تفاقمها بدرجة كبيرة))[٤٧].وتؤشر بعض الدراسات بعض ملامح تأثير الغزو الفكري ، والعولمة على المجتمعات العربية ومنها على المجتمعات الخليجية ، من خلال الغاء الخاص ، وأحلال العام المعولم عليه ،وأستغلال ذريعة الاصلاح لتتبناها المجتمعات الخليجية كنوع من التغيير المطلوب أحداثه فيها بعد سنوات من المحافظة على الوضع الراهن ((فالخصوصي الذي طالما ركزت عليه السلطات ، والادارات ، والمنظمات الرسمية العربية يظل مستحضرا الى حد الان.فقبل موجة الانخراطات الحالية العربية في ما تسميه هنا معالمة ، سلطوية ، أدارية للعولمة غير مطمئنة ، كانت الخصوصيات تعني أن هناك مواقع داخلية للاصلاح السياسي –الاداري ، وفي هذا الزمن المعولم تشترك السياسات ، والادارات العربية ، والغربية في العديد من المعتقدات المؤسسة على أرثها الخصوصي والخاص للعالمي ، وعلى وجوب حدوث شي ما من الاصلاح كي تصبح الولايات المتحدة الامريكية شريكا لامهيمنا وحيدا في سوق العولمة السياسية ، الادارية للعالم ، غير أن المعالمة العربية على هذا المستوى تختلف بفعل الخصوصيات دائما عن المعالمة الغربية ، فالمؤثرات العالمية في المنطقة العربية أريد لها أن تطمس المؤثرات الداخلية بما فيها علاقات السلطات التقليدية الثلاث ، وصعوبات ، بل مخاطر الاستنساخ الحرفي على البيئة المستقبلة))[٤٨].

وبعد الثورات العربية عام٢٠١١ والتي عرفت ب(الربيع العربي) كانت وسائل العولمة حاضرة في المحيط الخليجي ، حيث أثرت على الشارع الخليجي ، ودفعته للتظاهر ضد حكوماته الوراثية التي مسكت الحكم لعشرات السنين بدون تغيير هيكلي فيها ((فالانترنيت ، وأدوات العولمة الاخرى تصبح هي السلطة الاصلاحية الاولى ، وهذه

---

[٤٧] -خلدون النقيب، واقع ومستقبل الاوضاع الاجتماعية الخليجية ، في جميل مطر وأخرون ، الخليج العربي :رؤى المستقبل، (الشارقة ، دار الخليج (وحدة الدراسات) ، ٢٠٠١) ، ص١١٨.نقلا عن المصدر نفسه، ص١٣٢.

[٤٨] -حميد قهوي، الكاتب العربي والعولمة:عولمة أم معالمة؟، المستقبل العربي ، العدد٣٤٩، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠٠٨) ، ص٥١.

الادوات تؤسس ، وتروج في الدرجة الاولى للتخليق العام ، وهذا المبدأ يخفي وراءه تقريبا للتخليق الجدي للممارسات السلطوية)[٤٩].

وتؤكد بعض الدراسات أن العولمة أخترقت منطقة الخليج ، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى في مشاريعهم السكنية ، إذ أنه ((وبسبب من الثروة النفطية على الاغلب تحولت عدة دول بما فيها العربية السعودية من جيوب سكنية ، صغيرة تحيطها الصحراء الى مدن حديثة في الستينات ، والسبعينات .وقد دعي مخططون ، ومعماريون أجانب الى العربية السعودية للتعويض عن النقص المبدئي في الخبرات المحلية ، إلا أن عملهم رمز أيضا الى النجاح الدولي ، والاقتصادي الجديد الذي حققه البلد على مستوى عالمي .وقد جرى تحول لايقل أثاره في دبي التسعينيات ، غير أن هذا التطور غير المسبوق بسرعته ، وضع الثقافة ، والتقاليد المحلية في مجرى هائل من التغير المتواصل ، وبدأ أن وفرة المباني الزجاجية ، المبردة في بيئة صحراوية جعلت مواطنين عربا سياحا في مدنهم))[٥٠].

ويبدو أن من ضمن تأثيرات العولمة على دول مجلس التعاون الخليجي دخول الاستثمار الاجنبي اليها ، وهي تعمل على أستقطابه ، وهي تعمل ((منذ وقت مبكر في ترتيب أولوياتها للاستفادة من فرص العولمة ، والحصول على أكبر قدر من المكاسب ، وتأهيل أقتصاداتها للوصول الى الكفاءة الانتاجية ، والحصول على أصناف أكثر من المنتجات بأسعار تنافسية ، فضلا عن قدرتها على أجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، والتقنية المتطورة ، والمعلوماتية ، وصولا الى رفع مستوى الانتاج ، وتحسين نوعية الحياة ، في المقابل تحاول دول مجلس التعاون التقليل من المخاطر ، وتخفيف التحديات التي تفرزها

---

[٤٩] -المصدر نفسه، ص٥١.

[٥٠] - Deeba Haider,((The Growing Pains of Global cities))(Master Thesis,MIT Press,١٩٩٩),p٢٢. نقلا عن حسن الدين خان، الهوية والعولمة والمدينة الاسلامية المعاصرة، المستقبل العربي ، العدد٣٩٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٢)، ص١٠٧.

العولمة الاقتصادية ، منها تقليل الاضرار التي ستلحق بالمنتجين الوطنيين غير القادرين على المنافسة ، أو صيانة أستقلالية سياسات مالية ، وأقتصادية وطنية))[51].

وكنوع من التأقلم مع تأثيرات العولمة ((تكافح دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول النامية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي ، المباشر ، وغير المباشر ، وذلك بعدة وسائل منها أعادة صوغ تشريعاتها الاقتصادية بما يخدم أسنراتيجيات الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن أعادة هيكلة أقتصادياتها ، وأعطاء أدوار أكبر لمؤسسات القطاع الخاص ، مع أعلانها تبني سياسات الشفافية ، ومحاربة تبييض الاموال غير الشرعية ، ووضع القيود لمنع أستعمال الفساد المالي ، والاداري ، بجانب توافقها مع معظم سياسات ، وبرامج صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي في تقليص أنتاجها العام ، وتحرير أسواقها ، وتغيير تدفقات الاستثمار الاجنبي أحدى المظاهر الرئيسية لحركة العولمة الاقتصادية ، كما تعتبر هذه الاستثمارات بالنسبة لجميع الدول النامية أحدى مصادر التمويل الخارجي لمشروعاتها الداخلية ، إذ حلت محل القروض المصرفية ، والمساعدات الرسمية للتنمية))[52].

وترصد بعض الدراسات تأثيرات العولمة على الاقتصاد الخليجي من خلال جر ذلك الاقتصاد الى تبني سياسات الخصخصة، التي تعني ((محموعة السياسات المتكاملة التي تسعى الى الاعتماد الاكبر على اليات السوق ، ومبادرات القطاع الخاص ، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية ، والعدالة الاجتماعية))[53] وكذلك فأن الخصخصة تبغي أيضا

---

[51] -مؤشرات العولمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون، تقرير المركز الوطني للدراسات ، الوسط(مملكة البحرين)، العدد٣٣٠، ٢أغسطس٢٠٠٣، ص٢.

[52] -المصدر نفسه.

[53] -د.صديق محمد عفيفي ، التخصيصة والاصلاح الاقتصادي المصري، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، ١٩٩١) ، ص٥.نقلا عن باسمة علي أحسان داود، الخصخصة :أتجاهات التحول الى القطاع الخاص :تجارب عالمية مختارة مع الاشارة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨) ، ص٢٤.

الى ((تحويل للاصول من الدولة الى القطاع الخاص يقترن بعملية جذرية لاعادة تخصيص الموارد الانتاجية المتاحة ، وأعادة هيكلة الاطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الانتاج ، والاخذ بأساليب جديدة لادارة الشركات متحررة من أشد أنواع التدخل السياسي))[٥٤].

ونتيجة الى ذلك بدأ الاقتصاد الخليجي يواجه ثلاثة أنواع من الاقتصادات الدولية وهي :- [٥٥]

أولا:-أقتصادات دولية international :-

وفيها تبادل تجارب محدود ، وثنائي في أغلبه ، والتوجه الرئيسي في السياسات الاقتصادية نحو الداخل.

ثانيا:-أقتصاد حول العالم World –Wide :-

وفيه توجه نحو التعددية في التجارة ، والاستثمار خارجيا، إلا أنها تنطلق من قاعدة محلية في وطن أم.

ثالثا:-أقتصادات عالمية Globalization :-

فيها توسع أعظم في التعددية التجارية ، والاستثمار ، لكن تنخفض فيها أهمية الاقتصاد الوطني.وقد أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي بعض الخطوات للتكيف مع العولمة من الناحية الاقتصادية ، حيث يعتبر((القرار الصادر عن منحة مجلس التعاون في قمة الدوحة لعام٢٠٠٨ حول أنشاء السوق المشتركة يعد أنطلاقة تأريخية ، وخطوة شجاعة نحو تحقيق

---

[٥٤] -رومان فريدمان وأندريه راماتشينسكي، الخصخصة في أوربا الشرقية ، التمويل والتنمية، (القاهرة، يونيو١٩٩٣) ، ص١٠.نقلا عن المصدر السابق.ولمزيد من المعلومات حول الخصخصة أنظر الى أيناس محمد رشيد، الخصخصة بين النظرية والتطبيق في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).وكذلك أنظر خديجة جمعة مطر، الخصخصة وتأثيرها على الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥).

[٥٥] -أ.د أسعد السعدون ، دور العولمة في ترسيخ أستراتيجية الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التجارية (مملكة البحرين)، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩، ص٣.

التكامل بين دول المجلس على غرار ماتهدف اليه العولمة لتحقيق التكامل بين دول العالم ، وبما يحقق وعلى المدى البعيد أستعادة التوازن ، والعدالة بين شعوب تلك الدول تتقاسم المشترك بعيدا عن الهيمنة ، والاستقلال لثروات تلك الشعوب بوحي من الانانية البغيضة التي سادت في القرن الماضي وماقبله خلال حقبة الاستعمار التي أدت الى أمتصاص ثروات تلك الشعوب المستعمرة(بفتح الميم)من قبل قلة من تلك الدول المستعمرة(بكسر الميم)))[٥٦].

ويبدو أن العولمة أثرت على عولمة الامن الخليجي من خلال بعض الاحلاف حيث ((ركز الناتو جهوده في أطار أستراتيجيته الجديدة هو التي يمكن تسميتها حرب العقائد ، والافكار على التنسيق ، والحوار مع الدول خارج الحلف ، والبدء في أستخدام سياسة القوة الناعمة أو الذكية كما أسمتها وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون بأستخدام أدوات جديدة مثل برنامج (حوار الاطلس المتوسط) والذي يستهدف التوصل الى مرحلة الشراكة مع ٦ دول عربية(موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر، مصر، الاردن) ، بجانب(اسرائيل) لتشمل دولا اخرى من بينها دول الخليج بهدف خلق مايسمى ب(ناتو شرق أوسطي) ، وقد دفعت تلك السياسة الذكية الى توقيع البحرين أتفاقية أمنية مع حلف الناتو عام٢٠٠٨ وهي ثاني أتفاقية أمنية يوقعها الحلف مع دول الخليج ، إذ وقعت الكويت أتفاقية مماثلة عام٢٠٠٧ ، وتأتي تلك الاتفاقيات ضمن أطار مبادرة أسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف للتعاون مع دول المنطقة سنة ٢٠٠٤ ، ووافقت على المشاركة فيها أربع دول خليجية هي (قطر، البحرين ، الكويت ، الامارات) وأحتوت تلك المبادرة على أكثر من ١٦٠ مجالا للتعاون الامني لدول الخليج ، وهي جميعها تدور حول التعاون في مجال الاستخبارات ، وتبادل المعلومات ، وقد أنعكست سياسة القوة الناعمة هذه على رغبة دول الخليج للدخول في شراكة أستراتيجية مع حلف الناتو أنطلاقا من وعي هذه الدول بأن عولمة أمن الخليج أصبحت حقيقة مؤكدة نتيجة للتطورات المتسارعة في المنطقة

---

[٥٦] -فؤاد صادق مفتي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي :خولجة في مواكبة العولمة،الحياة(لندن)، ٧/ ١/ ٢٠٠٨، ص٦.

وأتساع نطاق التهديدات ، وتنوع الاخطار))[٥٧].وتفسر بعض الدراسات سبب أهتمام الناتو بمنطقة الخليج ، لان الناتو يؤمن أن ((الخليج له أهمية كبيرة لعدة أسباب أبرزها بلاشك النفط ، وتأمين موارده ، وخطوط أنتقاله ، وتنتج دول الخليج يوميا ٢٦مليون برميل وتتوقع أوبك أن يزيد هذا المعدل عام٢٠٢٠ الى ٣٥مليون برميل يوميا ، ويوجد في الخليج أيضا مايقرب من نصف أحتياطي الغاز في العالم ، حيث تستحوذ كل من ايران ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة على مراكز من الثاني الى الخامس من أحتياطي الغاز في العالم ، لكن النفط ليس هو المتغير الوحيد الذي يفسر أهتمام الناتو بمنطقة الشرق الاوسط ، فمواجهة الجماعات الاسلامية الاصولية ، ومنع حصولهم على أسلحة الدمار الشامل، من الاسباب الاخرى لاهتمام الناتو بمنطقة الخليج .ويسعى الناتو لتنظيم أعماله ، وأجراءاته في المناطق المعنية ، ومن بينها الخليج خصوصا مع ظهور الحوار الامني لمكافحة الارهاب وبالتالي يحاول الناتو أزالة أي خطر من قبل هذه الجماعات ، والمنظمات ، هذه الاخطار ذات أهمية بالغة لدرجة أنها القت بظلالها على معايير الناتو في مجال حقوق الانسان ، والديمقراطية ، ولقد صرح أمين عام الناتو بأنه ((على الرغم من أن الدول المتعاونة مع الناتو في الخليج لاتتمتع بمعايير جيدة في مجال حقوق الانسان ، فأن الناتو سيواصل تعاونه معها في مجال محاربة الارهاب))[٥٨].وأخيرا ترى بعض الدراسات ((أن قدوم الناتو الى منطقة الخليج يعني محاصرة ايران أستراتيجيا ، لان الناتو قد سعى بوجود قواته في أذربيجان في شمال ايران ، وتركيا ، والعراق في الغرب ، وأفغانستان في الشرق ، والخليج في الجنوب الى محاصرة ايران من كل جانب ، وعلى الرغم من تعاون طهران مع الناتو في بعض المجالات في أفغانستان ، لكن من الواضح أنه لايمكن أعتبار ايران صديقة للناتو))[٥٩].

---

[٥٧] -أحمد كامل البحيري، أستراتيجية حلف الناتو لعولمة أمن الخليج، (القاهرة ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، مؤسسة الاهرام ، موقع الاهرام الرقمي، ١ديسمبر٢٠١٠) ، ص٣.

[٥٨] -المصدر نفسه، ص٤.

[٥٩] -المصدر نفسه

توظيف دول مجلس التعاون الخليجي

الغزو الثقافي والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تسخر الغزو الثقافي ، والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣ من خلال بعض الوسائل:-

أ-شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنيت:-

تشير التقارير الاكاديمية الرصينة أن ((مستخدمي الانترنيت في دول الخليج بلغ ٢٣٪ من مجموع مستخدمي الشبكة في الدول العربية كافة ، بالرغم من أن تعداد سكان هذه الدول لايتعدى ١٣٪ من سكان الدول العربية مجتمعة ، وقد يعود هذا الى أن سكان دول الخليج يتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبة لمواطني دول المنطقة ، كما تمثل الجاليات الاجنبية التي تستخدم الانترنيت بكثافة نسبة ملموسة من قاطني هذه الدول))[٦٠].

وقد أستغلت دول مجلس التعاون الخليجي شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك ، التويتر) للنفاذ الى العراق لتغيير القناعات للجمهور ، وأحداث عدم ثقة بالواقع السياسي وأستغلال فترة الاحتلال الامريكي لزيادة العنف ، وعدم الاستقرار ، وأيجاد الوقيعة بين الكتل السياسية ، لان هذه الوسيلة بها بعض التسهيلات ، منها سهولة الاتصال مع أي شريحة في العراق ، وأرسال ماتريده دول الخليج أرساله من رسائل الى الجمهور العراقي ، والعمل على كسب المريدين لهم ، وأيجاد قناعات تظهر رفض الواقع العراقي ، حتى بعد الانسحاب الامريكي ، وأبقاء المشهد العراقي في حالة عدم الاستقرار ، لاسيما أن شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنيت تمتاز ((بثقافة الحرية ، والمجانية ، والانفتاح على المساهمات الاعلامية ، واللامركزية.فالنفاذ بلا قيود ، والى الاخبار ، وحرية تبادلها وملكية الهكليات تشكل جميعها شروطا لاغنى عنها لتحقيق هذا المشروع المثالي ، علما بأن تطور الاربايت الى الانترنيت (شبكة الشبكات) أثر أختراع بروتوكول التحكم

---

[٦٠] -التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية :الاقتصاد العربي القائم على المعرفة ، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١٢) ، ص٣٨٩.

بالارسال / بروتوكول الانترنيتTCP/IP لايهدد هذا الشعور غير النظامي المشترك نظرا الى سهولة تجمع (متصفحي الانترنيت) ضمن مجموعات مصلحة أنسانية البعد))[٦١].

وبنفس الاتجاه تسعى دول مجلس التعاون الخليجي أستغلال بعض المميزات في الانترنيت لتوظيفها ، لايجاد جمهور يمكن الوصول اليهم لممارسة نوع من التأثير عليهم ، وخلق قناعات بعدم الثقة بمستقبل العملية السياسية ، خشية من أنتقال تطورات التجربة العراقية اليهم ، حيث ترى دول الخليج في الانترنيت أفضل وسيلة لاختراق الساحة العراقية ، خاصة بعد أنتشار أستخدام الانترنيت في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، لان دول مجلس التعاون الخليجي تركز على الانترنيت بعد نمو ((ثقافة المجانية أسلوبا ينتهجه رواد الانتريت لابقاء مشروعهم المثالي ، التحرري حيا ، وهو مشروع المساحة العامة ، النافذة والشاملة ، والاهم أن هذه الثقافة تقدم فرصة أبتكار أشكال جديدة لتمويل ثقافة المعرفة وأنتاجها الجماعي))[٦٢].

وترى بعض الدراسات أن دول مجلس التعاون الخليجي تسخر أدوات التواصل الاجتماعي للتواصل مع طائفة معينة في العراق لكسبها الى جانبها ، وجعلها ورقة خليجية ، مربحة لدعم نظمها السياسية التي تسيطر عليها نفس الطائفة التي تسيطر على تلك الانظمة ، حيث ترى دول الخليج أن الانترنيت هو الوسيلة المناسبة للتحرك على هذه الطائفة بدون قيود ، ومتابعة من قبل الاجهزة الحكومية العراقية ، ووسيلة ملائمة للاتصال بأقل تكلفة لها ، خاصة بعد ((التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال ، والانتقال والذي قلل الى حد كبير من أثر المسافة ، وأنتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس ، كما في شبكة الانترنيت ، وأعطت هناك مجالا واسعا لزيادة الصلات غير الحكومية ، والتنسيق بين المصالح المختلفة ، حيث برز التعاون Networking للافراد والجماعات فيما يسمى الشبكات الدولية أستنادا للمصالح المشتركة بين الجماعات غير

---

[٦١] -سيرج برولكس وآن غولدنبرغ، الانترنيت وأيدلوجيا المجانية ، ورد في برتران بادي ودومينيك فيدال(تحرير)، ٥٠فكرة رئيسة لفهم أوضاع العالم٢٠١٠، (سلسة حضارة واحدة)، (بيروت ، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١٠) ، ص٢٧٢

[٦٢] -المصدر نفسه ، ص٢٧٧.

القومية ، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الشعبي))[٦٣] ، والتقارب المذهبي ، والطائفي.وتركز دول مجلس التعاون الخليجي أستغلال التواصل مع الجمهور العراقي ، وخاصة في حوارات دينية طائفية عبر الفيسبوك ، والتويتر ، وأستغلال كون الحوار يدور في الامور الدينية أصبح شائعا في الوقت الراهن ، وعطش الجمهور العراقي لاقتناص أية فرصة في شبكات التواصل لاستقبال الافكار ذات الصبغة الدينية ، وأعطاء هذا الامر أهتماما خاصا ، وأدراك دول المجلس حاجة الجمهور العراقي لهذا الخطاب ، وأمكانية الكسب المجاني للمريدين لها من خلال هذا المنفذ ، لكن ليس بهذه الصورة المثالية ، وأنما من خلال تفعيل الفصل الطائفي بين شرائح المجتمع العراقي ، ومحاولة كسب بعض الطوائف لصالحها ، وأيجاد الوقيعة مع الطوائف الاخرى.

وتطور الامر الى حدوث أختراقات الكترونية تقوم بها بعض المواقع الخليجية للمواقع العراقية الحكومية المهمة في شبكة الانترنيت من الطائفة الاخرى غير الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتسرد بعض الدراسات طبيعة هذا الاصطدام الالكتروني ، ونعته من كونه يمثل ((صراع سياسي ، طائفي ، من خلال النافذة التكنولوجية ، المعلوماتية ، حيث أصبح أختراق مواقع الانترنيت ، وتوصيل الرسائل السياسية ، والدينية من كل طائفة للطائفة الاخرى هو أحدث أشكال الصراع ، وأكثرها وضوحا ، الى جانب الحرب الاعلامية ، كما أن تحقيق نجاح ما في تحديد وأختراق مواقع الانترنيت ، وتدميرها ، إلا رمز أو مؤشرا لهذا التفوق))[٦٤] .

وقد ظهرت بعض الحالات تكشف عن وجود أختراقات الكترونية خليجية للمواقع العراقية ، حيث أخترق متسللون الموقع الالكتروني الرسمي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، وقاموا بنشر رسالة تنتقده على صفحته الرئيسية تحمل توقيع قراصنة

---

[٦٣] -العولمة :مفهوم العولمة تعريف العولمة ماهي العولمة، موقع أصوات، ٣١/ ٨/ ٢٠١٠، ص١.

[٦٤] -أشتعال حرب :أختراق وتدمير مواقع الانترنيت بين السنة والشيعة ، موقع آيلاف، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٨، ص٢.

الكترونيين من الكويت ، كما تعرض موقع المركز الوطني للاعلام التابع للامانة العامة لمجلس الوزراء للقرصنة الالكترونية من قبل مجهولين[٦٥].

ب-وسائل الاعلام الخليجية:-

سخرت وسائل الاعلام الخليجية المختلفة المرئية ، والمسموعة ، والمقروءة ، لنشر الفتاوي الدينية التي تستهدف طائفة معينة تجاه طائفة اخرى في العراق ، وهذا مايشجع على العنف الطائفي ، وأنتشار الاحتراب الداخلي الذي عانى منه العراق بين عامي٢٠٠٥-٢٠٠٨ ولازالت هذه الاشكالية تؤرق العلاقات العراقية – الخليجية .

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن تلقت عدة ضغوط أمريكية للحد من الفتاوي التكفيرية ، وتأثيرها على العراق بعد الاحتلال الامريكي سعت الى مغازلة واشنطن ببعض الخطوات لاثبات حسن توافقها مع الاستراتيجية الامريكية في العراق ، حيث نشرت صحيفة الشرق الاوسط في الحادي عشر من أبريل٢٠١٠ خبرا مفاده بقيام هيئة كبار العلماء في السعودية في بحث موضوعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة هما تمويل الارهاب ، وفتاوي التكفير ، وأكدت نفس الصحيفة الاشارة الى ((مقترح مجلس الشورى دعا مقدمه الدكتور زهير الحارثي الى تبني قانون ونظام يحرم فتاوي التكفير، وأكدت مصادر سعودية أن دعوة أعضاء مجلس الشورى السعودي ركز على موضوع فوضى فتاوي التكفير التي تصدر من خارج المؤسسة الدينية الرسمية ، وأكدت مصادر مسؤولة أن الدكتور زهير الحارثي عضو لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى برر تقديمه لهذا المقترح للمجلس ، لانه بدأ يؤثر على العلاقات الخارجية التي تربط السعودية بدول العالم ، والانتقاص من هيبة نظام الدولة))[٦٦].وقد أستمر العراق التنبيه من الفتاوي التكفيرية ، حيث نبه الى هذا الوسيلة ، ومخاطرها على مجرى العلاقات

---

٦٥ -قراصنة كويتيين يخترقون موقع رئيس الوزراء العراقي ، موقع راية الاعلامية ، فلسطين ، ٤/ ٢/ ٢٠١٣، ص١.

٦٦ -تركي الصهيل، بعد فتاوي التكفير هيئة كبار العلماء تبحث أيضا تجريم تمويل الارهاب ، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٤٥٧، ١١أبريل٢٠١٠، ص١.

بين الطرفين ، وفي أشارة لخطورة ذلك بحث رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السادس عشر من أذار/ مارس٢٠١٣ مع سفراء الدول العربية المعتمدين لدى العراق سبل تطوير العلاقات مع دولهم ، بالاضافة الى موضوع الارهاب ، والتطرف وأثرهما على أمن ، وأستقرار المنطقة العربية ، ونقل بيان لمكتب رئيس الوزراء عن المالكي قوله((أن العلاقات بين الدول العربية لابد أن تكون مبنية على أسس الاخوة ، والتعاون والتشاور ، وتبادل المصالح ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض ، أما الاختلاف فهو من طبيعة البشر ، وعلينا أيجاد آلية لادارة الخلاف ، والتأكيد على المشتركات التي تجمعنا))، كما أكد المالكي على ((ضرورة أن تكون الهوية الوطنية فوق الانتماءات الاخرى ، مع أحترام جميع الانتماءات ، والمعتقدات ، وأحترام التنوع الديني ، والقومي ، والطائفي ، والتمسك بالحوار ، ونبذ الارهاب ، والعنف ، والتطرف بجميع أشكاله ، وصوره))، وحذر المالكي من مخاطر الفتاوي التكفيرية ، وفتاوي القتل، وأستباحة دماء الابرياء التي تروج لها بعض وسائل الاعلام[٦٧].

[٦٧] -العراق:المالكي يحذر من مخاطر الفتاوي التكفيرية، الحياة (لندن)، ١٧مارس٢٠١٣،

مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية في ظل الغزو الثقافي والعولمة

إن رسم ملامح مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية في ظل الغزو الثقافي ، والعولمة يتطلب طرح سيناريوهين الاول أمكانية تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة على العلاقات العراقية – الخليجية ، والثاني عدم أمكانية تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة .وسيتم بحث مفصل حول بنيان ، وأركان هذين السيناريوهين .

أ-سيناريو تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات العراقية – الخليجية:-

بالرغم من تحسن العلاقات العراقية – الخليجية في السنوات الاخيرة ، إلا أن أستمرار المشهد العراقي بالنمو ، وصراع الارادات الاقليمية ، والدولية فيه تجعل دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها نفوذها داخل العراق كأحد أوجه تأثيراتها في الساحة العراقية ، خاصة أن العراق لازال يمارس ديمقراطية صناديق الاقتراع في الانتخابات البلدية في العشرين من نيسان/ أبريل٢٠١٣ لاختيار مجالس المحافظات ، والانتخابات البرلمانية في عام٢٠١٤ .

تلك التطورات ترى فيها دول الخليج بأنها محفزات للحراك الداخلي الشعبي الخليجي ، خاصة بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ، لذلك يمكن أن تستمر محاولاتها للتأثير على المشهد العراقي بأدوات الغزو الثقافي ، والعولمة الى مستوى أنكشاف الساحة العراقية للارادة الخليجية مادام العراق يعيش مرحلة أنتقالية بعد الانسحاب الامريكي ، مما يجعل سيادته معرضة للاختراق الخليجي كأحد أوجه تأثيراتها الى جانب الارادات الاقليمية ، والدولية الاخرى .

ويتناغم مع هذا التوجه الخليجي لتوظيف الغزو الثقافي ، والعولمة ، لادراكها أنه مع ((أنتشار العولمة ، أخذت السيادة الوطنية تتقهر ، وتنكمش ، بالرغم من ثبات جهاز الحكم الذي زادت قوته ، وهيمنته على الشعب .لقد فقدت السيادة الوطنية أهمتها مع

نشوء ، ونمو العلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية التي أخترقت حدود الدول.وقد جرت العملية بسرعة متفوقة ، نتيجة لاختراع الالات التي تقوم بالاتصالات اللاسلكية ، الالكترونية ، عبر الاقمار الصناعية))[٦٨].ومما شجع دول مجلس التعاون الخليجي على المضي في تؤظيف الغزو الثقافي ، والعولمة تأثر المشهد العراقي بالتأثيرات الخارجية ، ومنها التأثيرات الخليجية ، بحيث أصيبت الساحة العراقية بالاحتقان ، وتطور الامر الى أزدياد العنف ،والعمليات الارهابية مع أقتراب الانتخابات البلدية سالفة الذكر ، ونشوء محاولات خارجية قد تكون خليجية ، لخلق نوع من الانقسام الطائفي في المشهد العراقي وأستمرار التباين المذهبي ، خشية من أستقرار العراق ، وبدء مرحلة من الانعكاسات التي يمكن أن تصيب الساحة الخليجية ، خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت التخلص من أنعكاسات الثورات العربية عليها بأعجوبة.تلك العوامل شجعت دول الخليج المضي في ستراتيجيتها لاختراق الساحة العراقية تناغما مع توجهات العولمة التي تخترق الحدود بدون أذن حكومي محلي((مستخدمة الطرق الكومبيوترية ، والتلفونات ، والحوالات الالكترونية دون أستشارة الحكومات المحلية))كما أن العولمة((فرضت نفسها ، وطغت على الدعاية المحلية التي كانت الدولة تستخدمها للسيطرة على الشعب))[٦٩].إن دول مجلس التعاون الخليجي تحاول أن تستغل وسائل العولمة في ستراتيجيتها في العراق بأحسن صورة حتى ولو كانت تمس بنية المجتمع العراقي الذي وجد تأريخيا ببناء أثني ، وطائفي معروف ، ولكون دول مجلس التعاون الخليجي هي قريبة نوع ما من ذلك التوزيع الديمغرافي ، فهي تحاول حماية نفسها من أية تأثيرات يمكن أن يكون مصدرها العراق بفعل تفاعلات العملية السياسية له ، وأستمرار الممارسات الديمقراطية كالانتخابات فيه ، حيث ترى تلك الدول أنها لاتريد زج نفسها في اللعبة الديمقراطية ، وأنما تسعى وبكل الوسائل الحفاظ على وضعها الراهن الذي تسود قيه القيم العشائرية،

---

[٦٨] -كمال مجيد ، العولمة والدولة :دراسة لاثار العولمة على السلطة ، (لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٢) ، ص٣٩..

[٦٩] -المصدر نفسه، ص٣٩-٤٠

والقبلية ، والوراثية في تداول السلطة ، والعمل بكل الطرق لمنع تسليم السلطة لغير العوائل الحاكمة منذ مئات السنين في دولها ، وعليه فهي تخشى لابل تقلق بصورة جدية مما يحدث في العراق من أنتخابات ، وحراك سياسي بين مكونات الشعب العراقي ذات الصبغة الاثنية ، والطائفية ، لانها تعتقد أن دولها يمكن أن تكون ساحة أختبار للتأثيرات الخارجية في مجال أعادة بناء الدولة ، والامارات الخليجية الستة على وفق ماتفرزه صناديق الاقتراع ، لانه يتعارض مع بنيتها السياسية التي تقوم على التوريث ، وعليه قد تلجأ دول الخليج الى ((خلق الحروب، وتجارة الاسلحة ، وتنفيذ الاغراض الستراتيجية للدول الكبرى))[٧٠] ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت ضغوطا مكثفة عليها لزجها في الساحة العراقية ، لان واشنطن تثق في هذه الدول بأمكانية التأثير في الساحة العراقية لتماثل مصالحها المشتركة مع واشنطن في منع المصالح الاقليمية منها مصالح ايران للتأثير في الساحة العراقية كنوع من الضغوط على طهران ، أو حتى تقويض نفوذها في العراق في مواجهة المشروع الامريكي التي حاولت واشنطن زرعه في العراق ليكبر ، ولينمو ليتم تصديره الى دول المنطقة على أساس أمكانية حدوث تغيير داخلي بمساعدة العوامل الخارجية.

أن دول مجلس التعاون الخليجي تحاول من خلال وسائل الاعلام الخاصة بها أن تخترق الساحة العراقية ، وتؤثر على المجتمع العراقي من خلال مخاطبة عقول المتلقين أو على الاقل تحريك بعض العواطف لاستقبال بعض الافكار التي يمكن أن تزحزح الافكار السابقة ، وتجعل المتلقي يؤمن بالافكار التي تضمنتها وسائل الاعلام الخليجية لخلق فجوة بين الطوائف ، ومن ثم أمكانية حصول تصادم بين توجهات كل طائفة لابقاء الساحة العراقية في دوامة قد تعطي المجال لنشوء نزاعات طائفية وهمية ، بمعنى أنها غير حقيقية ، لكن قد تجعل وسائل الاعلام الخليجية منها واقع حال لدى عقول المجتمع العراقي من خلال ((العمل على أرتفاع نسبة التفاعل ، والتخاطب بين المستهلك ،

---

[٧٠] -المصدر نفسه، ص٢٢٩.

والجهاز الاساسي المولد للخدمات ، مما يستدرج رويدا رويدا شاشة التلفزيون العائلية الحالية الى جهاز طرفي ذكي ، متعدد الخدمات

Multimedia وشبكة التوزيع نفسها ستندرج تدريجيا رويدا نحو شبكات رقمية ، مدمجة الخدمات Rinse ، وهذا مايؤكد أن خدمات عدة ستتمحور حول شاشة التلفزيون (تلفزيون عادي) تلفزيون محوري ، تلفزيون مشفر ، تلفزيون حسب الاستهلاك ، تلفزيون تفاعلي ، فيديو ، حاسوب ، بنوك معلومات ، فاكس ، هاتف مرئي الخ))[٧١].

ب-عدم تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات العراقية – الخليجية:-

أن أمكانية تحقيق هذا السيناريو ضعيفة ، لان دول مجلس التعاون الخليجي كانت قد عبرت عن خشيتها من النموذج العراقي بعد الاحتلال الامريكي ، وبدء العملية السياسية له ، حيث أصبحت وقع الانتخابات العراقية على تلك الدول مدويا بالرغم من حصولها في ظل الاحتلال الامريكي ، لكنها كانت تعني الكثير لها لان الدول الخليجية ، بالرغم من وجود ممارسات من قبل لاجراء الانتخابات ، إلا أنها مقتصرة على المجالس البلدية ولم نسمع يوما ما عن أنتخاب رئيس دولة خليجية ، أو رئيس وزرائها، أو حتى أنتخاب مجالسها النيابية(البرلمانية) ، بل على العكس من ذلك ظلت هذه الدول تدور في نظام خاص بها مع بعض الاضافات السياسية المستعارة من التجارب الديمقراطية الغربية ، إلا أن العملية السياسية في تلك الدول لازالت دون المستوى المطلوب بسبب هيمنة فئة معينة من العوائل التي تمسك زمام السلطة لمدة نازهت المئات من السنين فأي تحول في هيكلية الحكم في تلك البلدان يعتبر ثورة بحد ذاتها في تلك الانظمة التي قد تطيح بماسكي الحكم وهي نتيجة لاترضى تلك الدول أن تحصل ، بسبب ماحصل في العراق ولاحقا ماحصل في الثورات العربية لذلك ظلت تلك الدول تخشى من نشر الممارسات الديمقراطية داخلها بفعل خارجي لان ((رجل السلطة يخاف

---

[٧١] -د.مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد ، (عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ، ص١٩٦-١٩٧.

من الحرية على شعبه ، ورعيته ، لانها مدعاة للوعي ، واليقظة ، والخروج الى النور ، والبحث عن الحقيقة ، وكلها عوامل تثير للفوضى ، وتمهد للثورة ، والتغيير ، وتستدعي تدخل الاجنبي ، وتنفيذ المؤامرة الكبرى على الحكم ، والنظام ، والاستقرار في الدولة ، والدول الكبرى)) ، تبدي ((حرصها على نشر الحرية ، والديمقراطية لدى))دول الخليج ((في الوقت الذي تخفي فيه رعبها من هذه الحرية التي تكشف زيفها ، وتفضح لعبتها الخطيرة في تنصيب الحكام ، والرؤوساء ، ودعمهم ، وتثبيت أركانهم ، والسماح لهم في ممارسة اللعبة عشرات السنين وفي بيئة كهذه محاصرة بالخوف من الحرية لايمكن أن تزهو الحقوق ، والديمقراطيات ، بل على العكس سوف تنمو كل الدكتاتوريات الصغيرة ، والكبيرة))[٧٢].

أن دول مجلس التعاون الخليجي لايمكن أن تترك الغزو الثقافي ، والعولمة للتأثير على الساحة العراقية ، لانها تخشى من نمو التجربة العراقية التي أعطت نوع من الحرية للاقليات الاثنية ، والطائفية ، وهي النتيجة التي يمكن أن تنعكس عليها ، لان مجتمعاتها تضم عدة أقليات مماثلة في العراق (السنة والشيعة).وقد عبرت بعض الطوائف في تلك الدول عن رغبتها بتحسين وضعها السياسي ، والاجتماعي في المحيط الخليجي مقارنة بما حدث في العراق ، لكونها تشعر بالتهميش، والتغييب الفردي ، كنوع من الاستحقاق الداخلي لدمج الحرية الفردية بالحريات الجماعية التي هي ((مثل حرية الاقليات ، والمجموعات الدينية تبقى رهينة فاعلية مبدأ حرية الانسان الفرد ، ولكي تكون هذه الحرية الجماعية قاعدة لبناء مجتمع حديث لابد لها أن تكون تواصلا للحرية الفردية ونتيجتها الحتمية ذلك أن الحرية الجماعية يمكن أن تؤدي دورا عكسيا ، وتجعل من الحرية الفردية ضحينها))[٧٣].

[٧٢] -د.وجيه قاسم حمقة، الربيع العربي :آمال وآلام، (بيروت ، دارالمحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢) ، ص٢٢٦-٢٢٧.

[٧٣] -المصدر نفسه، ص٢٢٩.

الخاتمة:

لقد توصلنا هنا الى نتيجة مهمة مفادها أمكانية تأثير الغزو الثقافي ، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣ في آن واحد ، بحيث أن تلك الدول رأت في أستخدامها للغزو الثقافي ، والعولمة وسائل عملية لابراز ، وتفعيل نفوذها في العراق ، بجانب علاقاتها الطيبة معه ، لابقاء ذلك النفوذ كنوع من الموازنة بين ((المطرقة والسندان)) في علاقاتها مع العراق ، فهي تطور من علاقاتها الاقتصادية مع العراق ، من خلال زيادة الصادرات الخليجية الى الساحة العراقية ، وتفعيل دور شركاتها العقارية ، والمعمارية ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ، وبعض المحافظات الجنوبية ، والعاصمة بغداد ، إلا أنها من جانب أخر لديها دور في التأثير على المكونات السياسية ، وشرائح المجتمع العراقي ، لجعل المشهد العراقي غير غائب عن سيطرتها ، أو على الاقل غير مطوع من غيرها ، خاصة أن الولايات المتحدة الامريكية تدعم من النفوذ الخليجي في العراق بموازاة النفوذ الايراني التي تخشى وتقلق منه واشنطن ، حتى ولو كان ذلك النفوذ ذا طابع أقتصادي ، وسياسي في أطار جهودها للتأثير على طهران ، والضغط عليها لتحجيم من دورها النووي ، وحتى لو كان سلميا في المنطقة مراعاة لحليفتها (اسرائيل) التي تخشى من نمو ، وتطور أي قوة نووية أقليمية منافسة لها في المنطقة.

المبحث الثالث

التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي*

تمهيد:-

إن من أبرز سمات المشهد السياسي الاقليمي في المنطقة تصاعد التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي عام٢٠١١ ، وهذا التنافس تنوعت أهدافه ، وأتجاهاته ، حيث أن الجانب الخليجي يبغي من هذا التنافس أن يكون له شأن في ترتيب المشهد السياسي العراقي للسنوات المقبلة ذات الاهمية الخاصة (الانتخابات البرلمانية العراقية٢٠١٤)لانه يعتقد أن ترك العراق بدون وجود تأثير خليجي سيفسح المجال لانتقال تداعيات المشهد السياسي العراقي داخل العمق الخليجي بسلبياته وإيجابياته ، وسيعطي مرونة لزيادة النفوذ الاقليمي فيه وخاصة (النفوذ التركي والايراني) ، وكذلك فأن الجانب الخليجي يهدف من هذا التنافس الموازنة بين مصالحه ، والمصالح الايرانية في العراق ، لكن ليس الوصول الى مستوى من التصادم بين المصالح ، وهذه الموازنة قد تفتقد بين الطرفين في حالة حصول حالة من اللعبة الصفرية بين الجانبين الخليجي والايراني ، فعلى سبيل المثال لاالحصر قد لايصعد الجانب الخليجي من ملف الجزر الاماراتية الثلاثة ، ولكنه قد يزاحم المصالح الايرانية في العراق سواء في التحكم في المشهد السياسي والذي يسعى الجانب الايراني أن يكون له شأن في ذلك ، وكذلك زيادة النفوذ الاقتصادي الخليجي في العراق ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ، وباقي المحافظات العراقية ، ناهيك عن سعي الجانب الخليجي الى حماية دوله من أي تأثير مصدره العراق سواء كان تداعيات أمنية ، أو سياسية قد تهدد الكيانات السياسية الخليجية ، حيث أن المؤشرات تشير أن الملف الامني في العراق بدأ ينتقل من المواجهة بين

---

* -أصل البحث نشر في مجلة شؤون الاوسط، العدد١٤٨، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع–صيف٢٠١٤).

الجماعات المسلحة مع قوات الاحتلال الاميركي الى إعادة عدم الاستقرار في الشارع العراقي ، وتأليب الجماعات الاثنية ، والطائفية بعد الانسحاب العسكري الاميركي نهاية عام٢٠١١ ، وخشية الجانب الخليجي أن ينتقل عدم الاستقرار الامني الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما أن هذه الدول تعرضت في عام٢٠١١ الى هزات دراماتيكية بعد وصول رياح الثورات العربية اليها ، وتساقط أقدم ، وأبرز النظم الديكتاتورية في تونس ومصر ، حيث أن الجانب الخليجي يخشى من تطورات المشهد السياسي العراقي خاصة في ظل أستمرار أنتخابات مجالس المحافظات في أذار/ مارس٢٠١٣ ، والانتخابات البرلمانية عام٢٠١٤ ، وهذه التطورات قد تفوق تأثيراتها من رياح الثورات العربية عام٢٠١١ ، لاسيما أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت والمملكة العربية السعودية)القريبة من العراق حدث فيهما حراك سياسي داخلي ، وتوتر الوضع كثيرا خاصة في الكويت نهايات عام٢٠١٢ بسبب تصاعد الحراك الداخلي ، وبروز لغة المظاهرات ، والاصطدام مع السلطات الكويتية الامنية لمواجهة رفض السلطة الكويتية لمطالب المعارضة بعدم جعل الحكم يتجه الى ((مرحلة جديدة من الحكم الفردي))وأخفاقها بأقناع السلطة الكويتية لتعديل القانون الانتخابي ، وجعل رئيس الوزراء الكويتي ينصب من خارج الاسرة الحاكمة (آل صباح) وبعد رفض السلطات لهذه المطالب لجأت المعارضة الى أسلوب الاحتجاجات ، وعزم السلطة الكويتية بمواجهة هذه التظاهرات غير المرخص بها ، هذه التطورات فسرها بعض المحللين أنها جاءت كأنعكاس لما يحدث في العراق من أنتخابات بعد الانسحاب الاميركي ، وتخشى باقي دول مجلس التعاون الخليجي أن تتطور المطالب الشعبية لتغيير البنية السياسية التي أسست على أسلوب التوريث بين العوائل الحاكمة في الخليج ، وتصاعد المطالب الشعبية الخليجية الى فرض نوع من المحاسبة والمساءلة القانونية ، الدستورية على السلطة التنفيذية ، وصانع القرار الخليجي ، وهو تطور مهم لم تألفه الحياة السياسية الخليجية على طول القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين.

إن توجيه الانظار للبحث نحو التنافس الخليجي –الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي تبرره بعض الاسباب أولها تنبثق من أسباب سياسية ، حيث أن هذا التنافس قد يؤثر على الجانبين الخليجي والايراني في آن واحد ، فبالنسبة للجانب الخليجي قد تكون متغيرات هذا التنافس يحدد مصير النفوذ الخليجي في العراق ومدى تمدده وأنكماشه من خلال المواجهة مع النفوذ الايراني هناك ، حيث أن الخليجيين يسعون الى تأسيس أسس لهم لها شأن في التأثير على المشهد السياسي العراقي ، لادراكهم أن الجانب الايراني قد يسعى في هذا التوجه ولكي تضع نقطة أرتكاز خليجية في العراق بموازاة نقطة الارتكاز الايرانية هناك ، يتطلب من الجانب الخليجي البحث عن منافذ ، ونقاط لتفعيل دوره في العراق لتحقيق هدفين ، قد يكون الهدف الاول لمزاحمة المصالح الايرانية في العراق بالتوافق مع الاستراتيجية الاميركية لتطويق ايران أقليميا ، ودفع بعض الاطراف الاقليمية ومنها الطرف الخليجي ليكون منافسا لها ، والثاني لاشغال ايران في العراق ، وتقييد حركتها في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة أن الثورات العربية عام٢٠١١ فتحت المجال أمام التأثيرات الاقليمية في الخليج كالتأثير الايراني على الحراك الخليجي الداخلي لصالح دعم الجماعات الشيعية الخليجية التي تطالب بهامش أكبر من الحركة السياسية الداخلية ، وأستثمار ايران هذا التطور للضغط على الدول الخليجية للخروج من المظلة الاميركية فيما يتعلق بمواجهة الملف النووي الايراني.

أما الاهمية الثانية للموضوع فله علاقة بدور ايران خليجيا وتأثير ذلك على الدور الخليجي في العراق ، حيث تسعى ايران أن يكون لها صوت داخل الساحة الخليجية عبر مسلكين الاول يتمثل بقيامها بعدة مناورات عسكرية قرب المياه الاقليمية الخليجية كرسالة ردع الى الولايات المتحدة التي لها علاقة أستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أجرت ايران مناورات عسكرية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢ بأسم (المدافعون عن سماء الولاية٤)، حيث دعت ايران آنذاك دول الخليج الى المشاركة بالمناورات العسكرية الايرانية للاطمئنان على أهدافها.ويبدو أن المناورات الايرانية كان قد سبقتها مناورات عسكرية أمريكية ، حيث تجمعت سفن حربية من كل أنحاء العالم في

الخليج في شهر أيلول/ سبتمبر٢٠١٢ للمشاركة فيما وصفها الجيش الاميركي بأنها أكبر مناورة دولية شهدها الشرق الاوسط من حيث مشاركة دول كثيرة فيها.

أما المسلك الايراني الثاني فهو الاتجاه نحو تحجيم الدور العسكري الغربي والاميركي في الخليج ، عبر توجيه الانتقادات لذلك الوجود هناك ، وتقليل الدور الايراني فيما يتعلق بدعم الجماعات الشيعية الخليجية والتركيزعلى معالجة الوجود العسكري الاميركي ، وأيجاد الوقيعة بين دول مجلس التعاون الخليجي مع واشنطن التي تحاول كسب تأييد الدول الخليجية في مجال الضغط على ايران عسكريا عبر أشراكها في المناورات العسكرية وضخ السلاح الاميركي في المخازن الخليجية من خلال تأجيج واشنطن للدول الخليجية وتأليبها ضد ايران.

وبني هذا البحث على فرضية مؤادها((أن التنافس الخليجي –الايراني سيزداد فعالية في المستقبل المنظور بفعل المصالح المتضاربة بين الطرفين في محاولة منهما لمسك خيوط المشهد العراقي ، أو على الاقل أستمرار التأثير المزدوج لهما عبر وسائل مختلفة ، مما سينتج أثر ذلك معادلة صعبة للتوفيق بينهما خاصة أن هناك وجود ملفات لهما داخل العراق ،وهو سيؤثر على أستقرار العراق من عدمه بفعل أختلافات السلوك الخليجي بموازاة السلوك الايراني في الساحة العراقية)).

طبيعة التنافس

الخليجي – الايراني في العراق

أ- طبيعة التنافس الخليجي في العراق :-

يبدو أن التنافس الخليجي لم يكن منفصلا عن التنافس الايراني في العراق قبل وبعد الانسحاب الاميركي ، حيث أن الاثنان يبغيان أن يكون لهما شأن هناك ، وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور و.أندرو تيريل من مجموعة الخدمات البحثية Strategic Studies Institute SSL التابعة الى الكلية الحربية للجيش الاميركي في مقالة له بعنوان ((التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط))، إذ يقول تيريل حول هذا الموضوع((تعتبر كل من السعودية وايران نفسيهما متنافسين جديين على النفوذ في الشرق الاوسط ، وتحديدا منطقة الخليج، وذلك منذ الثورة الاسلامية الايرانية في العام١٩٧٩ ، والحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ على أقل تقدير ، وذلك عندما قدمت الرياض دعما دبلوماسيا ، وماليا قويا الى بغداد ، وقد تقلبت طبيعة هذا التنافس بشكل هام وبارز في العقود الاخيرة منذ قيام الثورة الايرانية ، وقارب التنافس مستوى الحرب الباردة في السنوات التي تلت مباشرة طرد الشاه الايراني الاخير على يد الثوريين الاسلاميين ، وفي السنوات الاخيرة كان التعاون المحدود بين هاتين الدولتين أمرا ممكنا ضمن جو شامل من الشك ، والمنافسة، مع ذلك وحتى في المراحل القوية في هذه العلاقة ، فأن التعاون بين هاتين الدولتين يكون مخضبا بالشك دائما تقريبا))[٧٤].

ويبدو أن الجانب الخليجي يريد أن يغلف تنافسه مع ايران بغطاء مذهبي ، حيث ينشر بين حين وأخر أنه يعمل لصالح طائفة معينة في العراق في مواجهة الامتدادات الاقليمية الاخرى ومنها القادمة من ايران بأعتبارها تميل لطائفة اخرى هناك ، بالرغم أن لها تقارب وميول مع أغلب الاتجاهات الدينية ، والسياسية العراقية ، بغض النظر عن الطائفة التي

---

[٧٤] -د.و.أندرو تيريل ، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط، (كارلايل-كنتاكي/ الولايات المتحدة الامريكية، الكلية الحربية للجيش الاميركي، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١١) ، ص١١.

تميل اليها ، وعليه يرى الباحثين الاستراتيجيين أن ((أهم أختلاف موجود بين ايران والسعودية هو أن الاخيرة دولة عربية أسلامية ، سنية ، محافظة ، في حين أن ايران دولة شيعية غالبا مايعتبر كبار السياسيين فيها بلدهم بمثابة القائد الطبيعي للشيعة ، والمدافع على أمتداد المنطقة ، وقد كان التنافس بين الرياض وطهران منعكسا في الحياة السياسية لعدد من البلدان الاقليمية ، حيث يمارس هاتان القوتان نفوذهما هناك))[٧٥].

إن الجانب الخليجي يحاول أن يتصدى للتنافس الايراني في العراق تحت مظلة (المطرقة والسندان) ، حيث يربط الخليجيين مع تنافسهم مع الايرانيين في العراق بملفات اخرى كأن تكون تطورات الملف النووي الايراني ، ومحاولة دول مجلس التعاون الخليجي التخفيف من الضغط الاميركي عليها من أجل عدم تأييد الستراتيجية الاميركية ضد ايران بالرغم أن وثائق ويكيليكس أظهرت أن الخليجيين طلبوا من الولايات المتحدة الاميركية أستعمال القوة ضد ايران لايقاف البرنامج النووي الايراني ، إلا أن المصادر الخليجية تشير الى العكس ، وقد يكون هناك رؤيتان خليجيان حتى داخل البلد نفسه، المهم أن الخليجيين لايشجعون على أستعمال القوة ضد ايران نتيجة لعدة أعتبارات أمنية :- [٧٦]

أولا:-كلفة الحرب ستكون باهظة ، حيث أعتماد ايران على القوة الصاروخية سيؤدي الى خسائر كبيرة في البنية النفطية ، والاقتصادية ككل للخليجيين ، والايرانيون يهددون بعمليات رشق كبيرة بالصواريخ ، ودائما مايقيمون تدريبات ، وأستعراضات عسكرية في الخليج من أجل التلويح بقدراتهم الصاروخية ، وبالطبع فأن الضفة الغربية في الخليج تملك قوة جوية كبيرة تمكنها من الوصول الى طهران ، لكن المسالة هي حساب خسائر أكثر منه فوز في معركة الجميع يعرف أن لارابح فيها.

ثانيا:-أستعمال القوة ضد ايران ، وتوجيه ضربة قوية لها ستجعلها تعمد الى تحريك خلاياها في العراق ، ولبنان ، وحتى داخل الخليج .

---

[٧٥] -المصدر نفسه.

[٧٦] -الصراع الخليجي-الايراني ، موقع ميدل أيست أونلاين، ٧/ ٨/ ٢٠١١، ص٣.

ثالثا:-الخليجيون يعرفون جيدا أن الولايات المتحدة الاميركية في ظل رئاسة أوباما لم تعد تحرص على الخيارات العسكرية كثيرا دفعا للضرر الاقتصادي ، وتفهم جيدا أن سياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة كما وصفتها الباحثة التركية أوزدين أوكتان ((المقايضة الكبيرة)) أي أن هذه السياسة تستطيع عمل مقايضات دون أن تدفع كثيرا وغير مهتمة جدا بالتحالفات الاميركية السابقة.إن سياسة ((المقايضة الكبيرة)) ونجاح أطراف لها ميول مع ايران ، وتعمل في واشنطن لاقناع الاميركيين أنه من أجل تحجيم البرنامج النووي الايراني يجب على الولايات المتحدة التسليم لها بالنفوذ في الخليج ، وهكذا وجد الخليجيون أنفسهم بين طرفين رحى الاول هو تكاليف الضربة العسكرية أقتصاديا ، وعسكريا ، وتنمويا والطرف الثاني هو سياسة ((المقايضة الكبيرة)) التي تمنح ايران نفوذا كبيرا في الخليج.

رابعا:-تستطيع ايران أن تغلق مضيق هرمز مما يمنع دول الخليج من تصدير أكثر من نصف نفطها ، وبالتالي سيحدث ضرر كبير ليس فقط على الخليجيين ، بل أيضا على الاقتصاد الدولي الذي يعتمد على هذا النفط كثيرا.

ويرى الباحث الاميركي أنتوني كوردسمان/ رئيس كرسي بيرك بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت أن تكون دولة (حاملة الميزان) بين الطرفين الاميركي – الايراني حول الملف النووي الايراني ، والنفوذ الايراني في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو سيؤثر على التنافس الخليجي في العراق بموازاة التنافس الايراني من خلال التقرير الذي قام كوردسمان بأعداده بالتعاون مع بيتر السيس وماريسا اليسون ، والذي نشره معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية حول التنافس الاستراتيجي الايراني – الاميركي ، ودور دول الخليج ، وهذا التقرير هو جزء من مجموعة التقارير أعدها كوردسمان وباحثون أخرون حول التنافس الاميركي-الايراني ، والتوازن العسكري بين ايران ودول الخليج مايعزى لدول الخليج من دور أستراتيجي في التنافس الايراني –الاميركي والذي بدأ بالتبلور بعد سقوط حكم الشاه في ايران ، حيث لجأت أميركا الى تعويض خسارتها لحليف أساسي بتوسيع نفوذها في

الخليج ، وتعزيز وجودها العسكري في الدول المجاورة لايران ، لاسيما أن أستقرار دوله يعد عاملا حاسما في الاقتصاد العالمي ، وتحديدا في مجال الطاقة[٧٧].

ويؤكد كوردسمان أنه في ((لعبة التنافس المحتدم بين واشنطن وطهران برزت قاعدة ذهبية لم يكن بالامكان تجاهلها وهي لاينفع وضع دول الخليج جميعها في سلة أستراتيجية واحدة فلكل دولة من الكويت ، والامارات ، وسلطنة عمان، وقطر ، والسعودية ، والبحرين علاقاتها ، وأعتباراتها الخاصة ، والمختلفة، سواء مع أميركا أو ايران))[٧٨]

ووفق أعتبارات كوردسمان الذي يرى أن لكل دولة خليجية من دول مجلس التعاون الخليجي دور تحدده بناها السياسية ، والاقتصادية ، والدينية الداخلية ، ويتناولها بنوع من التفصيل:- [٧٩]

أولا:-المملكة العربية السعودية:-

لايوجد على أراضي السعودية قوات قتالية أميركية مقرها في المملكة ، ولكن لديها البعثات الاستشارية الكبرى ، وعلاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة في المقابل ، تتنافس ايران والسعودية للحصول على مكانة أساسية كقوة بارزة في الخليج ، وتحاول ايران منذ فترة طويلة أستخدام الدين ، بما في ذلك الحج ، لاحراج النظام السعودي في علاقاته مع الولايات المتحدة .أما معاملة السعودية للاقلية الشيعية الكبيرة في المنطقة الشرقية فتشكل نقطة أضافية ، وجوهرية للخلاف .وفي عام٢٠٠٩ أزدادت موجة التوتر الطائفي في كل من المدينة المنورة ، والمحافظات الشرقية ، مما أدى الى دعوات بالانفصال من قبل بعض رجال الدين الشيعة .وفي عام٢٠١٠ القي القبض على شخص ينتمي الى مجموعة مدعومة أيرانيا، وبحوزته وثائق ، وخرائط على درجة عالية من السرية .وفي عام٢٠١١ أندلعت التظاهرات ، والاضطرابات في منطقة القطيف ، وبدأت سلسلة من الاعتقالات .وقد أتهمت ايران بالوقوف وراء الاضطرابات .

---

[٧٧] -هيفاء زعيتر، التنافس الاميركي – الايراني والقاعدة الذهبية :دول الخليج ليست جميعها في سلة واحدة ، السفير(لبنان)، العدد١٢١٢٩، ٨/ ٣/ ٢٠١٢، ص١.

[٧٨] -المصدر نفسه.

[٧٩] -المصدر نفسه.

ثانيا:-مملكة البحرين:-

تتهم ايران بأنها تدعم الاغلبية الشيعية في مواجهتها مع النخبة السنية الحاكمة ، ولكن تمركز الاسطول الخامس الاميركي في البلاد يجعلها حليفا رئيسيا لاميركا والى جانب أستضافتها للاسطول الخامس ، تقدم البحرين للولايات المتحدة أسنادا جويا ، وبحريا، كما تتعاون قواتها مع القوى الامنية السعودية.ويمكن أن تلجأ حكومتها اليهم في حالات الطوارى ، في المقابل يشكل شيعة البحرين أكثر من٧٠٪ من السكان وهو مايمكن أن تعول عليه ايران، لاسيما بعد الانقسام الطائفي الذي شهدته البلاد في عام٢٠١١ ، وفشل الحكومة في التوصل الى تسويات لتهدئة الاوضاع بعد ذلك ، كما كانت البحرين وقعت مع ايران أتفاقية مبدئية لشراء الغاز الطبيعي لمدة٢٥ عاما أبتداءا من عام ٢٠٠٧ أمتدادا الى عام٢٠٣٢.

ثالثا:-الكويت:-

هناك وجود شيعي كبير يعززه عدد الجالية الايرانية في البلاد ، والجوار الجغرافي بين البلدين، ولكن أميركا تبقى ضامنا رئيسيا لامن البلاد عبر قاعدتين عسكرتين رئيسيتين ، علما أنها شاركت في تحرير الكويت خلال حربها مع صدام حسين ، ومازالت العلاقات بينهما على درجة كبيرة من المتانة ، لاسيما فيما يخص الملف العراقي ، كما تعتبر الكويت ايران خطرا جديا بسبب تدخلها الواضح مع شيعة الكويت، ويشار أن مايقرب من ثلث سكان الكويت هم من الشيعة ، ووقعت أحداث بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ هددت بتأجيج التوترات الطائفية التي تخاف الكويت أن تستغلها ايران لمصلحتها ، ففي عام٢٠١٠ أعتقل عدد من الكويتيين الذين أعترفوا بأنهم يعملون لصالح ايران في محاولة لتفجير منشأت للطاقة.

رابعا:-سلطنة عمان:-

تحافظ على علاقات أيجابية مع طهران وواشنطن ، تستضيف عمان قواعد الطوارى الاميركية في ((المصيرة))و((السيب)) لمواجهة النفوذ الايراني ، في المقابل فأن غالبية العمانيين من الاباضيين ، وهم من فرق الشيعة ، ولكنهم لايتبعون المذهب الاثني عشري

كما هي الحال في ايران .وبينما لاتعد سلطنة عمان قوة عسكرية خليجية كبيرة ، إلا أنها ذات أهمية أستراتيجية بالغة لاسيما أن أهم الممرات الملاحية ، والقنوات المائية في مضيق هرمز هي في المياه العمانية.كما أن سواحلها الواسعة تجعلها مركزا تجاريا رئيسيا في شمالي الخليج ومناطق المحيط الهندي تسعى سلطنة عمان للعب دورها الخاص في العلاقات الدولية ، وأنطلاقا من كونها ليست عضوا في الاوبك فهي قادرة على نسج علاقات دبلوماسية ، وتجارية طبيعية مع ايران ، وكذلك مع أميركا ، كما يمكنها تحقيق تكامل عسكري أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي.

خامسا:- قطر:-

تحتفظ قطر بعلاقات جيدة مع ايران للمحافظة على أمن نفطها البحري ، وحقول الغاز ، ولاكتساب النفوذ الدبلوماسي خارج مظلة المملكة العربية السعودية .في المقابل لدى الولايات المتحدة قاعدة جوية رئيسية ، ومرافق لامدادات الجيش الاميركي في قطر، وفي عام١٩٧٣ أفتتحت أميركا سفارة لها في الدوحة ، ووقع البلدان في عام١٩٩٢ أتفاقية دفاع مشتركة .وفي عام٢٠٠٣ أعتبرت قطر بمثابة محطة رئيسية للقوات الاميركية لدى غزو العراق، في المقابل وقعت كل من ايران وقطر في عام٢٠١٠ أتفاقية دفاع مشتركة لكن لايمكن أخذ أهميتها بالاعتبار ، تحديدا بعد تأزم العلاقات بين البلدين أثر أندلاع الازمة السورية ، ودور قطر الى جانب السعودية فيها.

سادسا:-دولة الامارات العربية المتحدة:-

يعيش في الامارات أعداد كبيرة من الايرانيين ، لاسيما في دبي ، التي تعتبر مركزا تجاريا رئيسيا وكذلك مصدرا لاعادة تصدير الاسلحة والتكنولوجيا، ومع ذلك ، عملت الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها الامنية مع دولة الامارات العربية المتحدة ولاسيما أبوظبي .والامارات العربية المتحدة ككل تتنازع على أستيلاء ايران على السيطرة على

جزيرة أبوموسى ، وطنب الكبرى والصغرى وهي جزر رئيسية في قنوات الشحن الرئيسية الى الغرب من مضيق هرمز[٨٠]

ب-طبيعة التنافس الايراني في العراق

تؤكد أغلب التقارير ، والبحوث الاستراتيجية أن التنافس الايراني في العراق مع بقية المصالح الاقليمية، والدولية في منطقة الخليج عموما لها علاقة بأولويات الاستراتيجية الايرانية في الخليج والتي لها تأثير على المحافظة على نفوذها في العراق وهي:-[٨١]

أولا:- المحافظة على النظام الاسلامي الايراني.

ثانيا:-الحفاظ على السيادة الايرانية.

ثالثا:-الدفاع عن الطموحات النووية الايرانية.

رابعا:-توسيع النفوذ الايراني في المنطقة.

خامسا:-ضمان أن لايكون العراق قاعدة تخدم المصالح الاميركية ، أو يكون مصدر تهديد لها ، فايران تشترك مع العراق في حدود طويلة ، وتسعى لان يكون العراق بصفة حليف ، وليس منافس لها.وأستخدمت ايران نفوذها في العراق لتعضيد علاقاتها الاقتصادية، والعقائدية، والمالية، كما دعمت معظم القوى لتحقيق أهدافها[٨٢].

ويبدو أن ايران لاترى العراق بعد الانسحاب الاميركي الحديقة الخلفية الامنة لها لكونها تدرك أن النفوذ الاميركي في العراق لازال قائما لكن بواجهات غير عسكرية بعد الانسحاب ، حيث تصوغ واشنطن خيوط علاقاتها مع العراق من خلال الاستمرار الدبلوماسي الاميركي ، والاستشاري ، والعسكري ، وبرامج التدريب في العراق ، ويعتمد من الجانب الاخر على قدرة ايران على أستغلال أنحسار النفوذ الاميركي في

---

[٨٠] -كوردسمان وأخرين ، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في الخليج،(واشنطن ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ترجمة سعد المبارزي، ١٦نوفمبر ٢٠١١)، ص١٠.

[٨١] -المصدر نفسه، ص١٤.

[٨٢] -في ظل التنافس الاميركي- الايراني على العراق تحول المسؤولية من البنتاغون الى الخارجية ،المواطن(العراق)، ١/ ١٢/ ٢٠١١، ص٩.

العراق .وبعد أن فشلت الولايات المتحدة الاميركية في الحفاظ على قسم من قواتها في العراق الى مابعد٢٠١١ ، وقلصت أهدافها للقضايا الامنية ، ومساعداتها الاخرى تحولت مسؤوليات الصراع الاميركي مع ايران في العراق من البنتاغون الى الخارجية بدون وضوح أو أتفاق بين الجانبين الاميركي أو العراقي على السواء[٨٣]

وفي ظل هذا التنافس الاميركي – الخليجي –الايراني في الساحة العراقية بعد الانسحاب الاميركي ،حيث يؤشر الكسندر ويلنر الباحث بمركز الدراسات الامنية بالمانيا ، والباحث الاميركي أنتوني كوردسمان ثلاثة أنماط من التنافس العسكري الاميركي – الايراني في منطقة الشرق الاوسط عامة وفي منطقة الخليج خاصة في تقرير صدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والذي يتعرض بالدراسة ، والتحليل التنافس الامريكي –الايراني في منطقة الخليج والذي يتمثل بما يأتي:-[٨٤]

أولا:- القوات التقليدية الايرانية:-

ايران تسعى الى تحسين هذه القوات ، بهدف توسع نفوذها ، والحد من خيارات الولايات المتحدة الاميركية العسكرية ، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الى حرمان طهران من الاسلحة التقليدية والحديثة.

ثانيا:-الحرب غير المتكافئة وغير المنتظمة:-

بذلت ايران جهودا كبيرة لتحسين قدراتها في مجال الحرب غير المتكافئة ، وبخاصة فيلق الحرس الثوري ، وقد أثبتت ايران بالفعل قدرتها على أستخدام قواتها في الحرب غير المتكافئة ، وغير المنتظمة بطرق عديدة منها على سبيل المثال لاالحصر (حرب الناقلات الايرانية مع العراق، وتسرب النفط ، والمناجم العائمة في الخليج، وأختبارات الفضاء ،

---

[٨٣] -المصدر نفسه، ص٥.

[٨٤] - Alexnder Wilner and Anthony Cordesman ,U.S.And Iranian strategic Competition :The Gulf Military Balance ,(Washington.D.C.Center for Strategic and International Studies,٢November٢٠١١),p.٦.

كذلك أنظر نسرين جاويش(عرض ومراجعة)، منافسة أستراتيجية :الصراع العسكري الامريكي – الايراني في الخليج، موقع مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الاهرام،ديسمبر٢٠١١).

والصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وتوسيع نطاق برامج الصواريخ ، وسلسلة التدريبات العسكرية للحرس الثوري الايراني في الخليج للتدليل على قدرتها على مهاجمة الاهداف الساحلية ، والمنشأت البحرية).

ثالثا:-توسيع مجالات العمل والتأثير:-

التنافس بين الولايات المتحدة وايران أمتد لانحاء كثيرة في الشرق الاوسط ، وشمال أفريقيا ، وآسيا الوسطى والجنوبية، وعلى الرغم من تقدم ايران بأطراد في الحرب غير المتكافئة ، فأنها لاتزال عرضة للقوات الامريكية التقليدية ، والهجمات الدقيقة المدمرة لقواتها العسكرية ، والاصول الاقتصادية.

رابعا:-الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل:-أعلنت ايران عن أمتلاكها للاسلحة الكيميائية ، والصواريخ بعيدة المدى، وتسعى لامتلاك الاسلحة النووية، وتحاول الولايات المتحدة الاميركية السعي لمنع ايران من أمتلاك الاسلحة النووية مع تطوير الخيارات لردع ايران، هذا وتشير التقارير الى أحراز ايران تقدما في تصاميم أجهزة الطرد المركزي ، والصواريخ بعيدة المدى، بما في ذلك من تطوير نظم الوقود الصلب ، وترجح كذلك قدرتها على تصنيع غاز الاعصاب ، وربما القدرة على تصنيع وأمتلاك الاسلحة العنقودية.وتؤكد أغلب الدراسات الاستراتيجية أن التنافس الايراني في العراق يمثل ((تهديدا خطيرا لكلا المصالح الخليجية (السعودية) والامريكية في العراق ، هذا ليس مستهدف فحسب لزعزعة أستقرار الوضع مثل المملكة العربية السعودية وطهران لديها مبررات مشروعة للاستمرار في المشاركة في العراق وضمان مصالحها .وفي النظام العراقي حقا أن ايران لديها مصلحة عميقة في المساعدة على نمو الاقتصاد العراقي ، وكجيران للعراق كلا النظامين لديه مصلحة في الاستقرار ، ولكن أيضا في وجود نظام ودي لمصالحه الخاصة ، ولان هذه المصالح في تناقض مباشر ، فهذا يجعل العراق مجالا كبيرا للتنافس بين العربية السعودية وايران والذي بدوره يؤثر على سائر دول الخليج))[٨٥].

---

[٨٥] -كوردسمان وأخرين، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في دول الخليج، مصدر سبق ذكره، ص٤.

وفي ظل هذا التنافس الخليجي – الايراني في العراق ((تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز الشراكة العسكرية مع المملكة العربية السعودية ، وحلفاء أخرين في الخليج في محاولة للتقليل من خطر النشاط الارهابي ، ومحاربة النفوذ الايراني ، ويجب أن تكون مستعدة للتعامل مع حقيقة أن التنافس الاستراتيجي مع ايران سوف يستمر في التكاثف))[٨٦].

ويرى الباحث الاميركي تيريل أن الايرانيين قد يقلقون من الوجود الاميركي في العراق بعد الانسحاب ، لانه قد يزاحم نفوذهم هناك ، حيث يقول((أن الايرانيين أكثر أهتماما بشأن مستقبل الوجود العسكري الاميركي في العراق الذي يعتبرونه يقدم لواشنطن خيارات تقليدية متزايدة ستدعم ، إذ أن وجود قوات بحرية ، أو جوية محدودة أو مؤقتة لاتشمل جنودا قتاليين على الارض سيكون محل أشكالية بالنسبة للايرانيين ، أضافة لذلك لايمكن لطهران أن تكون مرتاحة مع أحتمال عراق مسلح جيدا ، ولامكانية وصوله للتكنولوجيا العسكرية الامريكية ، إلا أذا كانت القيادة الايرانية تعتقد بأن العراق سيبرز كحليف دائم لها الامر الذي يكاد يمكن التسليم به حاليا لايزال يهيمن على الجيش العراقي قوات مشاة غير ممكنة ، لكن بغداد تسعى أيضا الى الحصول على قوات مدرعة ، موسعة ، وعلى سلاح جو حديث بما في ذلك مقاتلات F١٦ أما سلاح الجو الايراني المبني على طائرات روسية / سوفياتية ، وصينية فلا يمكن له أبدا منافسة قوة مجهزة بطائرات غربية ، حديثة ، كما أن هناك بعض السياسيين العراقيين الذين يدعون الى أنشاء جيش كبير مجهز جيدا يعتبرونه تكملة لدور العراق كقوة أقليمية هامة ، وهكذا تعليقات لاتؤدي إلا الى زيادة القلق الايراني))[٨٧].

ومما يزيد من القلق الايراني ، خاصة بعد الاحتلال ، والانسحاب الاميركي من العراق أنه بالرغم من جهود العراق لامتلاك القدرة العسكرية المتطورة ، إلا أنها لاتضاهي

---

[٨٦] -المصدر نفسه، ص٥.

[٨٧] -د.و.أندرو تيريل، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٧.

ماكان يتمتع به العراق من قوة ردع (لاسرائيل) قبل ٢٠٠٣ ، حيث أن ((خروج العراق أو بالاحرى تغييبه من جبهة الصراع العربي – الاسرائيلي ، لو أفترضنا أن جبهة كهذه مازالت قائمة رسميا ونظريا على الاقل ، وأنهاء دوره كقوة أقليمية أمام الطموحات الايرانية غير المعادلة السياسية ، والعسكرية ، وأحدث خللا في التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح(اسرائيل) في المدى البعيد ، ولصالح ايران في المدى القريب، وأضعف موقع الدول الخليجية وجعلها مكشوفة أمام تحديات ايران وطموحاتها المتنامية ، وهذا مادفع هذه الدول للتفكير في أعادة تشكيل ، وتنظيم بنيتها العسكرية ، والدفاعية لخلق توازن أستراتيجي بينها وبين ايران ، بما يتلائم مع الاوضاع الجديدة ليس فقط في منطقة الخليج ، وأنما في عموم المنطقة ، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي))[٨٨].

وتبعا لذلك أصبح التنافس الايراني – الخليجي في العراق يطفو على مياه الخليج ، لابل تصاعدت حدة الخطاب الخليجي تجاه ايران في نهاية عام٢٠١٢ وهذا بدوره دفع ايران الى الرد على الاتهامات الخليجية تجاه ايران ، حيث رفضت الاخيرة مزاعم من دول الخليج بأنها تتدخل في شؤونها قائلة((أن هذه الدول تهرب من الواقع)) ، وطالبت دول مجلس التعاون الخليجي بأنهاء ماأسمتها (التدخلات) في المنطقة في بيان صدر في ختام قمة لمجلس التعاون الخليجي٣٣ في المنامة(مملكة البحرين)ديسمبر/ كانون الاول٢٠١٢، وأبرز البيان مجددا ريبة هذه الدول من طهران ، حيث أن أكثر الشكاوي شيوعا في دول الخليج متعلقة بالبحرين التي أتهمت ايران مرارا بالتدخل في سياساتها الداخلية من خلال التحريض على الاحتجاجات ، وقال رامين مهمام باراست المتحدث بأسم وزارة الخارجية الايرانية قوله في بيان ((تنصل دول المنطقة من مسؤولية المشكلات الداخلية هي احدى وسائل للهروب من الواقع ، والقاء اللوم على أخرين، أو أستخدام أساليب قمعية ليست هي الوسائل السليمة للاستجابة للمطالب المدنية))، وتعتبر ايران

[٨٨] -رؤية أستراتيجية جديدة لمحور دول الخليج بزعامة السعودية أمام النفوذ الايراني ، القدس(فلسطين)، ٣/ ٥/ ٢٠١٢، ص١.

الخليج فناءها الخلفي ، وتعتقد أن توسيع نفوذها هناك من مصالحها المشروعة[٨٩].ومن جانبه قال وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة ((أن ايران تمثل تهديدا بالغ الخطورة)) ، وأضاف ((أنه على الصعيد السياسي هناك قدر كبير من التدخل في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي ، يضاف الى ذلك خطر بيئي على المنطقة يتمثل في التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت النووية ، فضلا عن خطر البرنامج النووي)) ، ومضى يقول((إن مستوى الخطر مرتفع، لكن دول المجلس مستعدة لاي ظروف تتطلب للتحرك))[٩٠].

وفي رسالة واضحة من دول مجلس التعاون الخليجي خرجت من تلك القمة سالفة الذكر تجاه ايران أعرب المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي عن ((رفضه ، وأستنكاره لاستمرار التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون)) ، وطالب طهران بالكف فورا ، ونهائيا عن هذه الممارسات وعن كل الاجراءات التي من شأنها زيادة التوتر ، وتهديد الامن والاستقرار في المنطقة كما جدد التأكيد على رفضه لاستمرار سيطرة ايران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة للامارات العربية المتحدة التي أكدت عليها كافة البيانات السابقة[٩١].وشدد البيان على أعتبار ((أي ممارسات أو أعمال في الجزر الثلاث لاغية ، وباطلة ، ولاتعتبر شيئا من الحقائق التأريخية والقانونية التي تجمع على حق دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث))، وأكد على ((ضرورة التزامها التام بمبادىء حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وعدم أستخدام القوة أو التهديد بها))[٩٢].

---

[٨٩] -ايران ترفض أتهام دول الخليج لها بالتدخل في شؤونها وتجري تدريبات بحرية بمضيق هرمز، القدس العربي(لندن)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢، ص١.

[٩٠] -المصدر نفسه.

[٩١] -دول الخليج تقر أنشاء قيادة عسكرية موحدة وتطالب ايران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، الصباح الجديد(العراق)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢، ص١.

[٩٢] -المصدر نفسه.

الملفات الخليجية – الايرانية في العراق

أ-التأثير على المشهد السياسي العراقي:-

أولا:-الموقف الخليجي:-

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أهمية وجود تأثير خليجي على المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الاميركي، لانها ترى أن سقوط العراق من المعادلة الامنية الخليجية يعني تغييرا في الميزان العسكري ، وأطلاق النفوذ الايراني الساعي الى النفوذ ، والتأثير على المشهد السياسي العراقي ، بحجة ضمان عدم تخلل مصالحها في العراق[٩٣]، ومما يدعم وجهة نظر الخليجية لاهمية تأثيرها في المشهد السياسي العراقي القلق الذي أصابها جراء الانسحاب الاميركي من العراق ، وأحتمالية أنسحاب الاميركان حتى من دول المجلس ، والابفاء على قطعات رمزية ، لاحتمالية تغيير الاستراتيجية للادارة الاميركية في الولاية الثانية لباراك أوباما حيث ((ستبقى دول مجلس التعاون الخليجي قلقة حول الوجود العسكري الاميركي في أراضيها وستتوقع من القوات الاميركية أن تغادر المنطقة في وقت قريب.أن الولايات المتحدة ليست في حاجة الى وجود كبير ، ودائم في الخليج لكي ترد بسرعة ، وفعالية على الازمات فقد أظهر الجيش الاميركي أن بأمكانه أن يكون فعلا عندما يعمل ضمن ضغط الوقت بأعداد صغيرة ، ولذلك سيكون من الحكمة تقليل تواجد القوات الاميركية قبل أن تقترح دول مجلس التعاون الخليجي علنا تقليل هذه القوات أو أنسحابا كاملا لها))[٩٤].

فضلا عن ذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن تأثيرها على المشهد السياسي العراقي ضروري لمنع حدوث تداعيات قد تنعكس على المشهد الخليجي نفسه ، حيث تخشى دول المجلس من بروز ((ظاهرة المهاجرين الى سوريا على غرار المهاجرين الى

---

[٩٣] -حسن محمد، الانسحاب الاميركي من العراق فوضى متعمدة ، التعاون، نقلا عن موقع الاهرام الرقمي، ١٧أغسطس٢٠١٠، ص١.

[٩٤] -سيمون هندرسن، تأثير النجاح في العراق على دول الخليج، سلسلة متابعة سياسية رقم٧٥٢، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ١٥نيسان/ أبريل٢٠٠٣) ، ص٣.

العراق التي عرفتها المنطقة منذ مايقرب من عقد ، حيث سافر نواب من جمعية الاصالة البحرينية المعروفة بتوجهاتها السلفية الى سوريا لمساندة الجيش السوري الحر في الوقت الذي تندد فيه المعارضة البحرينية التي يغلب عليها المكون الشيعي بالتضييق على نظام الاسد ، وكذلك سافرت قيادات سلفية كويتية لدعم المقاتلين في سوريا))[٩٥].

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام٢٠٠٣ ولغاية عام٢٠١٢ لاتتمنى أن تترك العراق وملفاته ومنها الملف السياسي بدون تأثير لها فيه ، لاعتقادها أنها يمكن أن تكون الثقل الذي يكون على طرفي الميزان لموازنة أية مصالح أقليمية في العراق ، مما يحتم عليها إيجاد مؤطأ قدم لها داخل المشهد السياسي العراقي ، ولهذا ينصح الباحث السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للابحاث دول مجلس التعاون الخليجي بأتباع سياسة خليجية موحدة بعد عام٢٠١٣ مفادها ((في حالة تطور الصراع الشيعي – السني ، والصراع العربي – الكردي خلال عام٢٠١٣ فأن دول الخليج عليها تبني مواقف موحدة تجاه الصراعات متعددة الاطراف في العراق كما أن هناك مخاوف من تطور العلاقات العراقية – الايرانية بعد سقوط النظام السوري الحليف الايراني ، وهذه المخاوف مبعثها أحتمال أستخدام ايران للنظام العراقي في دعم سياستها في العالم العربي للتعويض عن خسارتها نتيجة سقوط النظام السوري))[٩٦].

ثانيا:-الموقف الايراني:-

إن التأثير الايراني في العراق ، وخاصة على المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الاميركي له علاقته بالتطورات الحاصلة في الازمة السورية ، وتطورات مايسمى (بالربيع العربي) وتأثيره على الوضع العراقي ، وأرتباطه بصورة غير مباشرة بايران ، حيث شكلت زيارة محمد رضا رحيمي نائب الرئيس الايراني للعراق في يوليو/ تموز٢٠١١

[٩٥] -أيمان رجب، مخاطر غير مقصودة :سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا، موقع مجلة السياسة الدولية ، ٦يناير٢٠١٣، ص٤.

[٩٦] -عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية عام٢٠١٣، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١٢٤٥٥، ٣يناير٢٠١٣، ص٥.

حدثا مهما قبل الانسحاب الاميركي من العراق، بالرغم أن ملامحها تنحصر في توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين ((إلا أن أهدافها السياسية الحقيقية السياسية الحقيقية كانت واضحة وهي بأختصار شديد أهداف قديمة/ جديدة تم تكرارها مرارا ومؤداها أن الجار الايراني على أتم الاستعداد للقيام بملء فراغ الانسحاب الاميركي من العراق أو القيام بدور الحامي الامني الاقليمي له خلال الفترة القادمة ، إلا أن الجديد في الزيارة الحجم اللافت للوفد الايراني ، والمستوى الدبلوماسي الذي تشكل منه برئاسة النائب الاول للرئيس أحمدي نجاد والذي ضم عدد عددا كبيرا من المسؤولين في مجالات السياسة، والاقتصاد ، والاتصالات وغيرها ، بالاضافة الى ممثلي أكثر من مائة شركة ، وعدد كبير من المشرفين على القطاعات الاستثمارية ، والتجارية المهتمين بتوثيق التعاون الاقتصادي الايراني مع الطرف العراقي ، ناهيك عن الاتفاقيات التي تم توقيعها في أطار من الشركة الايرانية – العراقية والتي وصل عددها الى أحدى عشر أتفاقية ، وست مذكرات تفاهم))[٩٧].

أن التأثير الايراني في المشهد السياسي العراقي ، وخاصة بعد تعزيز طهران علاقاتها الاقتصادية مع بغداد كونت رسالة الى دول مجلس التعاون الخليجي مفادها ((أن كلا الطرفين الايراني والعراقي بصدد تنسيق سياسي ، وأقتصادي ، وأمني بأمكانه الضغط بقوة على دول مجلس التعاون الخليجي يدفعها لتقديم تنازلات جدية في ملفات شهدت أنسدادا في أفقها ، بالنسبة لايران ومن ثم فأن التنسيق بين العراق في مرحلة مابعد الانسحاب الاميركي وبين ايران من شأنه أن يوفر للاخيرة فرصة سانحة لوضع دول مجلس التعاون الخليجي في دائرة النفوذ الايراني بالردع وليس بالتهديد المستمر بأستخدام القوة الذي غالبا مايواجه بقوة مضادة سواء من قبل القوى الدولية كالولايات المتحدة أو من بعض القوى الاقليمية التي تمر بمرحلة حراك سياسي ، وأجتماعي مثل مصر))[٩٨].

---

[٩٧] -صافيناز محمد أمين، ايران والانسحاب الامريكي من العراق أجندة جديدة أم تنسيق أقليمي، سلسلة مختارات أيرانية، ورد على موقع الاهرام الرقمي، ١أغسطس٢٠١١، ص١.

[٩٨] -المصدر نفسه.

لقد أستفادت ايران من الاحتلال الامريكي للعراق بمكاسب قد تكون غير مباشرة جعل منها اللاعب الاقليمي البارز ، والاكثر تأثيرا في الساحة السياسية العراقية ، خاصة أن طهران تدرك أنها البوصلة التي يمكن ان يتوازن من خلالها الحركة داخل المشهد السياسي العراقي من خلال تقديم النصيحة ، أو من خلال التجاذب الديني معها مما سيوفر مجالا للتعاطي السياسي بين طهران والكتل السياسية العراقية التي تعمل في الساحة العراقية منذ عام٢٠٠٣ والفترة اللاحقة.

ب-التحكم بالمشهد الاقتصادي العراقي

أولا:-الموقف الخليجي

لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بوفرة مالية قد تفوق باقي دول المنطقة إلا أن ((الدول الخليجية تعتبر دولا مصدره لرؤوس الاموال وليس لديها مديونية خارجية ، ولاتعاني من تشوهات حادة في الية تخصيص الموارد ، إلا أنها تواجه تحديات أقتصادية ، وأجتماعية مرتبطة بهيمنة النفط على الاقتصاد ، وأرتفاع تكلفة أدارة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية ، وتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في الجهاز الحكومي بأجور ، وعلاوات أجتماعية مقربة ، وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية ، مما أدى الى تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة ، وعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص الذي أعتمد بشكل كلي تقريبا على العمالة الوافدة ، وركز نشاطه على المقاولات لتنفيذ المشاريع التي تطرحها الحكومة في مجال السكن ، والبنية التحتية ، مما أدى الى عدم التركيز على القطاع الصناعي التحويلي الذي يعتبر سر نجاح النمور الاسيوية ، والاساس لبناء أستراتيجية تنويع الاقتصاد والتنافسية))[٩٩].

ومن أجل تنويع الاقتصاد الخليجي خاصة بعد أزمة دبي عام٢٠٠٩ وما أصاب الاقتصاد الخليجي من أختلالات هيكلية واضحة أتجهت دول المجلس الى العراق بأعتباره فرصة مؤاتية لها لاستثمار رؤوس أموالها عبر أشراك الشركات الخليجية لتنفيذ المشاريع العراقية

[٩٩] -بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية ، العدد١٠٩، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، يناير/ كانون الثاني٢٠١٢) ، ص٨.

في مجال الاسكان، والعقارات ، وبناء المجمعات السكنية، والمستشفيات ، والفنادق كرديف مهم لتنشيط الاقتصاد الخليجي.

وبعد الازمة السورية ، وأستمرار أزمة البرنامج النووي الايراني وضع العراق في حاجة حقيقية لقبول التواجد الاقتصادي الخليجي في أرضه لاستباق أي تطورات بالملفين السوري والايراني ، ويقول محما خليل / من التحالف الكردستاني / مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي ((أن الاقتصاد الوطني سيتأثر بالازمتين السورية ، والايرانية بصورة مباشرة وغير مباشرة .أن التأثير المباشر يكون عن طريق زيادة الاسعار في الاسواق المحلية ، ومحاولة أستنزاف العملة الصعبة من البلاد لصالح تلك الدول ، حيث ايران وسوريا تحاول الحصول على العملة الصعبة من العراق بأي شكل من الاشكال رغم أن الدولار يأتي للعراق عن طريق مبيعات النفط ، فعند خروج الدولار من البلد سيؤثر في الاقتصاد الوطني ، والعملة المحلية كونه يعتبر غطاء لها)) ، ولهذا ينصح خليل((بأنه يجب التفكير في أيجاد البدائل عن سوريا وايران أو عن طريق التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي منها دولة الامارات العربية المتحدة أو مع بلدان عربية اخرى))[١٠٠].

ثانيا:-الموقف الايراني:-

تسعى ايران الى تمتين علاقاتها الاقتصادية مع العراق وكما أكد رئيس غرفة التجارة لطهران يحيى ال أسحاق بخصوص أستعداد القطاع الخاص الايراني لرفع التبادلات المالية المشتركة في العراق[١٠١].ويبدو أن الاندفاع الايراني لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق له علاقة بالعقوبات الاقتصادية الامريكية ، والاوربية على أقتصادها ، حيث أن ايران تكبدت خسائر كبيرة جراء العقوبات ، لكن غالبية الخبراء الاقتصاديين لاينكرون

---

[١٠٠] -تحذيرات من تأثر الاقتصاد العراقي بالازمة السورية، ملحق صحيفة باس العربي(العراق)، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٢، ص١.

[١٠١] -التأثير الاقتصادي السلبي في النفوذ الايراني على العراق، موقع البوابة العراقية ، ٣/ ١٢/ ٢٠١١، ص١.

قدرة ايران على أيجاد لبدائل لدعم ، وأنعاش أقتصادها المحاصر، وهذا ماأشار اليه الباحث والخبير الاقتصادي الصيني بجامعة أوكسفورد الدكتور كين ووك بيك ((أن الاقتصاد الايراني يمر بأسوا أحواله ، بسبب العقوبات الدولية، ويبدو أنه سيواصل التدهور في الفترة المقبلة)) ، إلا نفس الباحث يرى أنه ((لازالت لايران عدد من الادوات ماتستطيع من خلالها تجنب الانهيار ، والسقوط الكامل)) ، ويؤيده في ذلك باحث أقتصادي من جامعة لندن الذي يشير أن ((ايران في مواجهة العقوبات الاقتصادية عليها أصبحت تعتمد حاليا على العلاقات مع ثلاث دول هي العراق ، وتركيا ، وروسيا ، بالرغم أن هذه الدول ليست كافية لتجنب أثار العقوبات عليها))[١٠٢].

وتحاول ايران أن تستخدم الخيار الاقتصادي مع العراق لايجاد نفوذ أقتصادي داخل السوق العراقية لان أي أزمة يمكن حدوثها في المستقبل سيكون تأثيرها واقع على الاقتصاد العراقي المرتبط مع الاقتصاد الايراني ، لاسيما أن ايران ترسل بضائع رخيصة الى العراق ، وأعتاد المستهلك العراقي على أقتنائها ، وعليه أن أي نزاع عسكري بين طهران وأمريكا وحتى مع (اسرائيل) سيجعل المنافذ الحدودية العراقية مع ايران تقفل بسبب الحرب المرتقبة ، مما سيتوقف تدفق البضائع الايرانية للعراق ، ويسبب أرتفاع الاسعار ، وزيادة معدلات التضخم في السوق العراقية ، والاتجاه الى منافذ اخرى مثل الكويت ، وتركيا لسد حاجة السوق والتي قد لايكون الانسب سعرا للمستهلك ، مما يضعف القدرة الشرائية ، وتأثير محتمل على قيمة الدينار العراقي[١٠٣].وقد عملت طهران على توسيع علاقاتها الاقتصادية ، والتجارية مع العراق ، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام٢٠٠٩ نحو٧مليار دولار ، وتزيد الصادرات الايرانية عن مثيلاتها العراقية بنسبة كبيرة والتي تتركز على المنتجات الغذائية الرخيصة ، والسلع الاستهلاكية[١٠٤].

---

[١٠٢] -خبراء بريطانيون :طهران تبحث عن أساليب لتجنب أثار العقوبات ، موقع قناة العربية، ٢٢سبتمبر٢٠١٢، ص١.

[١٠٣] -عمار شاهين، الصراع الايراني – الامريكي وتأثيراته على مستقبل العراق الاقتصادي ، الاخبار(العراق)، ٣٠يناير/ كانون الثاني٢٠١٢، ص٥.

[١٠٤] - Michael Eisenstadt,Michael Knights and Ahmed Ali,Irans influence in Iraq :countering Tehrans whole of Government Approach,Policy foucus١١١,(Washington D.C,The Washington Institute of near east,٢٨April٢٠١١)p٥.

مستقبل التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي

أن مستقبل التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي يمكن أن يدور في أطار مشهدين الاول ينادي بتزايد التنافس الخليجي- الايراني في العراق ، والثاني يدعو الى مشهد ضعف التنافس الخليجي – الايراني في العراق.

مشهد تزايد التنافس الخليجي – الايراني في العراق

أن هذا المشهد تعززه بعض الحقائق بنظر بعض الباحثين الاستراتيجيين ومفادها أن نوع العلاقة الخليجية – الايرانية مبنية على الشك ، والحذر الواحد من الاخر ، وهذا ماتؤيده الباحثة الاميركية مارينا أوتاوي الباحثة في مركز كارنيغي للسلام الدولي عندما تقول ((أن تطبيع العلاقات بين دول الخليج وايران هو هدف أكثر محدودية ، بيد أن هذا مشروع صعب بالنسبة اليها جميعا ، فهي تخشى أيران ولاتثق بها))[١٠٥].

ويبدو أن التنافس الخليجي –الايراني يؤثر فيه المتغير الاميركي لصالح التضييق على ايران حتى بعد الانسحاب الاميركي من العراق من خلال خلق حلف بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي ضد ايران ، إذ ((تركزت جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في الخليج على جذب دول الخليج الى تحالف مناهض لايران تدعمه أميركا.وقد بذلت أدارة الرئيس جورج بوش جهودا كبيرة في العام٢٠٠٧ ، وأوائل

كذلك أنظر مايكل أيزنشتات، مايكل نايت وأحمد علي، النفوذ الايراني في العراق،المرصد السياسي١١١، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى،٢٨ أبريل٢٠١١)، أحمد حسين الشيمي (عرض)، موقع الالوكة ترجمات، ٦/ ٧/ ٢٠١١.

[١٠٥] -مارينا أوتاوي، ايران والولايات المتحدة ودول الخليج:السياسة الاقليمية المحيرة ، سلسلة أوراق كارينغي، العدد١٠٥، (واشنطن ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٩) ، ص٢٣.

العام٢٠٠٨ لاقناع دول الخليج الستة البحرين ، والكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة والتي هي دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصر والاردن (دول مجلس التعاون الخليجي+٢)بالانضمام الى هذا التحالف ، بيد أن جيران ايران لم يمتثلوا بسبب الخوف من الوقوع بين فكي الصراع بين الولايات المتحدة وايران ، ولم تفصح أدارة باراك أوباما بعد عن الكيفية التي ستتعامل بها مع القوة الايرانية في الخليج وعلى الرغم من أنها أوضحت تماما أنها تفضل عموما الدبلوماسية على المواجهة بحيث تكون المواجهة ملاذا أخيرا ، إلا أنها لم تتجاوز هنا المبادى العامة كما أن أدارة أوباما شددت على أهمية الحل الاقليمي ، وأصبحت في الوقت نفسه فكرة أقامة تحالف مناهض لايران))[١٠٦].أن التنافس الخليجي – الايراني في العراق سيجر دول المجلس وايران الى دوامة الملف النووي الايراني والاستراتيجية الامريكية – الاسرائيلية المضادة لايران ، مما يجعل التنافس يأخذ نوعا متصاعدا من الحدة ليس داخل العراق وأنما بين تخوم الدول الخليجية وايران بالتوازي مع الولايات المتحدة الامريكية ، و (اسرائيل) خاصة بعد أن كشفت الولايات المتحدة الامريكية من أجراءاتها العسكرية لمحاصرة ايران وفرض المزيد من العزلة عليها ، مع التلويح دائما بأستخدام القوة العسكرية لوضع حد لبرنامجها النووي ، وقد تمثلت هذه الاجراءات بنشر درع صاروخية متطورة في تركيا ، والعمل على نشر درع مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي لمحاصرة ايران ومنعها من أستخدام ورقة أغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي ، أضافة الى الوعود التي قطعها الرئيس الامريكي باراك أوباما لرئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال زيارته الاخيرة لواشنطن في أذار/ مارس٢٠١٢ بتزويد (اسرائيل) بالوسائل اللازمة لتنفيذ هجومها ضد المواقع النووية الايرانية على شكل طائرات تحمل صهاريج تزويد الوقود في الجو أو ماتعرف بطائرات الارضاع لاعادة التزود بالوقود جوا ، وقنابل حديثة خارقة للملاجى ، والمواقع النووية الايرانية المحصنة تحت الارض))[١٠٧].

---

[١٠٦] -المصدر نفسه.

[١٠٧] -وسام الدين العكلة، الصراع الايراني-الخليجي-الغربي، الزمان الدولية(لندن)، ٤مايو٢٠١٢، ص٤

مشهد ضعف التنافس

الخليجي – الايراني في العراق

هذا المشهد قد لايكتب له النمو الكامل ، ولاسيما أن ايران تحاول أن تثبت وجودها في المنطقة ، وفي العراق عبر أرسال رسائل ردع الى واشنطن وتل آبيب حول مخاطر تعرضها لاية ضربة عسكرية تقليدية أم خلاف ذلك بسبب أستمرار أزمة قدراتها النووية ، وأثبات الوجود الايراني تمثل من خلال ((توظيف الجزء الاكبر من عائدات نفطها ، وأقتصادها الى تقوية بنيانها العسكري الى درجة من التقدم ، بل التفوق التكنولوجي على السلاح الغربي المعروف في ميدان المعركة ، وكل يوم تطل على العالم بسلاح هجومي ، ورادع جديد ، ونتيجة التخوف الخليجي المحسوب ، وغير المحسوب من الرغبة الايرانية في الهيمنة على المنطقة الخليجية بالكامل ، ورغم دعوة جامعة الدول العربية للتشاور مع ايران على مستقبل العراق والتواصل في ذلك مع المملكة العربية السعودية ولم ترقى هذه الدعوة الى الايجاب والقبول ، والجدية ، والجدوى.أن مواجهة الخطر الايراني كما في الفكر السياسي الخليجي يتطلب تكتل عسكري من نوع أخر وأستراتيجية جديدة تضمن الجاهزية لاستعراض قدرة الردع الخليجية الجماعية ، وأنتهاج موقف موحد يتم أعطاء ولاية القيادة فيه لمجلس عسكري جماعي أو يكون القبطان في المعادلة المملكة العربية السعودية والتي تسعى الى خلق تحالف عربي –خليجي –أسلامي في وجه المشروع الايراني التي بات يقرع أبواب المنطقة بفارق القوة النووية لتفقد الخصم عامل المناورة ، والتفكير في مجرد تعطيل ذلك المشروع))[١٠٨].

أن رصد للسلوك الخليجي والايراني المشترك في العراق قبل وبعد الانسحاب الاميركي لايميل الى أنعدام التنافس بين الطرفين بل بالعكس من ذلك تماما ، وخاصة في الساحة العراقية بالارتباط مع الملفات الاقليمية التي تجمعها ، فمنذ عام مجيء أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية في العام٢٠٠٥ بدأت مرحلة من التنافر على سبيل المثال بين السعودية وايران لدرجة أن البعض أعتبر أن فترة رفسنجاني ، وخاتمي كانت أستثناء من

---

[١٠٨] -سعيد موسى، الصراع الجديد في العراق والخيار النووي الخليجي، موقع الحوار المتمدن ، العدد٢٠٢٩، ٥/٩/٢٠٠٧، ص٦.

تلك العلاقة ، حيث بدأت الملفات الساخنة التقليدية تعود كعامل تدهور للعلاقة بين البلدين المتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة ، يضاف الى ذلك البرنامج النووي الايراني الذي تتوجس منه الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) ، وكذلك الدور الاقليمي الذي تلعبه ايران في سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والعراق ، وأيضا الوجود العسكري الاجنبي في الخليج الذي يثير هواجس ايران أزاء ملفها النووي وأذا كانت المرحلة السابقة تتسم بالدبلوماسية المستترة ، فقد تخلت السعودية عن دبلوماسية الكواليس الى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات في المنطقة معتمدا هذه المرة على عكازة الطائفية التي بدأت تنمو بشكل كبير في المنطقة))[١٠٩].

الخاتمة:-

أن التنافس الخليجي – الايراني في العراق هو سمة رئيسية للعلاقات بين الطرفين بعد الانسحاب الاميركي ، لكن الجديد في الامر أن هذا التنافس تؤثر عليه بعض القوى الاقليمية والدولية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)خاصة بعد بقاء ملف ايران النووي بين أتجاهات الشد والجذب في مجموعة العلاقات بين تلك الاطراف ، وتأثر المشهد العراقي بمجريات التنافس الخليجي – الايراني ، بحيث أن كليهما يحاول تعزيز وجوده في العراق عبر الضغط الواحد على الاخر في أماكن اخرى ليدعم من نفوذه داخل العراق ، ويدخل في هذا الجانب التطورات التي حصلت في المنطقة العربية ، خاصة بعد الثورات العربية عام٢٠١١، ووصول تداعياتها الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت تدرك حجم التأثير الايراني في هذا المجال بأعتبار أن لها تأثير ونفوذ داخل المجتمع الخليجي عبر دعم المطالب للطائفة الشيعية الخليجية لتحسين دورها السياسي ، وتحسين مشاركتها في صنع القرار ، وقبل هذا وذاك الاهتمام بها وبشؤونها الاجتماعية ، والاقتصادية وجعلها تتوازى مع حقوق وواجبات الطائفة الاخرى (الطائفة السنية)داخل دول المجلس التي تهتم بها الحكومات الخليجية ، وتقربها الى دوائر صنع القرار الخليجي.

---

[١٠٩] -علاء الخطيب، تأريخ الصراع الايراني-السعودي، الحلقة(٢)، موقع الجزيرة .نت ، ١/ ٨/ ٢٠١١، ص٣.

المبحث الرابع

أثر التغييرات في المنطقة العربية لعام٢٠١١على العلاقات العراقية - الخليجية*

المقدمة :-

أحدثت التغييرات في المنطقة العربية عام٢٠١١ تأثيرات في عدة أتجاهات ، ففضلا عن الدور التي قامت به داخل الدول التي أصابت بها ، وشجعت الشعوب في تونس ، ومصر ،وليبيا ،واليمن ، وسوريا على الانتفاضة ضد الانظمة الشمولية فيها لغرض تغييرها سواء التي حدث فيها التغيير كاملا كما في تونس ، ومصر ،وليبيا ،واليمن ، أو التي لازالت تدور حول معادلة الذهاب الى معترك التغيير ، كما في الحالة السورية، فهناك تأثيرات القت بظلالها على العلاقات الاقليمية بين دول المنطقة ، ولعل العلاقات العراقية – الخليجية أصابها نوع من التأثير جراء التغييرات في المنطقة العربية.

فبعد أن وصلت أفرازات الاحتلال الامريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام٢٠٠٣ ، وخاصة التطورات السياسية في العراق جعلت المحيط الخليجي يعيش حالة من التذبذب ، والتأمل في الحالة السياسية التي عاشتها دول الخليج المنضوية في مجلس التعاون الخليجي ، حيث أن السنوات الماضية كانت بالنسبة للتجربة السياسية الخليجية تعيش في حالة من التأقلم بين الشعب وحكوماتها ، حيث أن المواطن الخليجي في السابق كان قد سلم أمره الى الثوابت السياسية للحكومات الخليجية التي تراوحت بين المحافظة على ملامح الحكم الخليجي الذي يتركز في عائلة واحدة ، وتفرعاتها في الدولة ، وهذه الحالة وضعت لها ميكانزمات مؤسساتية داخل الدولة الخليجية ليكون المواطن يألف من شكل الحكم الوراثي داخل دولته ، هذا في الوقت التي تعمل فيه الدولة الخليجية على توزيع الثروات على مؤيديها ، مع توزيع شيئا من تلك الثروات على باقي

* في الاصل هو بحث تقدم به الباحث الى المؤتمرالسنوي العلمي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد حول((التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي)) للفترة١٢-١٣أذار/ مارس٢٠١٣.

المواطنين لاشاعة روح من التنافس داخل الدولة الخليجية ، لزيادة كسب الموالين للدولة بعد أن يزداد روح التنافس بين المؤيدين للدولة والبعيدين عن دائرة صنع القرار لوضع الفئة الثانية في حالة صراع كامل لكسب ود الحكومات الخليجية لشمولها بالرعايا الخاصة سواء كانت المادية ، والاقتصادية كما تحصل عليه الفئة الاولى وينطوي أهمية هذا البحث من عدة أسباب وهي كما يأتي:-

١.أسباب أستراتيجية:-

في ظل هذا الحراك السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي أيقنت تلك الدول أن علاقاتها مع العراق ، وخاصة بعد الانسحاب الامريكي نهاية عام٢٠١١ تحتاج الى زيادة فاعليتها في الساحة العراقية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية ، وقد يصاحبها نوع من النفوذ الخليجي للاحاطة بالتطورات في المشهد السياسي العراقي ، وقد سلكت دول مجلس التعاون الخليجي نوع من المرونة في تعاملها مع العراق عبر عدة أشارات ، لعل من أبرزها تسيير رحلات جوية بين الكويت ، وقطر ، وسلطنة عمان مع العراق ، وكذلك تخلي المملكة العربية السعودية عن موقفها المتشنج تجاه العراق بتسمية سفيرها في الاردن كسفير غير مقيم في العراق وفعلت نفس الشي سلطنة عمان عندما سمت سفيرها في المملكة الاردنية الهاشمية السفير الشيخ مسلم بن بخيت زيدان البرعمي كسفير غير مقيم للسلطنة في بغداد، ناهيك عن حضور ممثلين عن جميع دول مجلس التعاون الخليجي الى قمة بغداد لعام٢٠١٢ .

٢.أسباب سياسية:-

في الجانب الاخر من هذه العلاقات توجد بعض الملفات الشائكة بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي منها عدم أكتمال التمثيل الدبلوماسي الخليجي في العراق (كما في حالة قطر) ، وأزمة ميناء مبارك الكويتي الملاصق للحدود العراقية ، وبقاء العراق في مرحلة أستنزاف أيراداته الاقتصادية لتغطية الديون وتعويضات حرب عام١٩٩١ بعد الغزو العراقي على الكويت عام١٩٩٠ ، ناهيك عن بعض الاشارات التي تعبر عن حدوث توتر بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي فعلى سبيل المثال لاالحصر

لو نأخذ المثال البحريني وما صاحب من حراك بحريني داخلي في بداية عام٢٠١١ تزامنا مع التغييرات في المنطقة العربية ، حيث صدرت بعض المواقف الحزبية العراقية التي عبرت عن تعاطفها لابل أبداء أستعدادها لدعم المطالبات البحرينية الداخلية لاحداث تغيير في هيكل المؤسسات السياسية البحرينية ، خاصة بعد التظاهرات الشعبية العارمة للشعب البحريني التي طالبت الاسرة الحاكمة البحرينية لاعادة النظر في الحقوق السياسية للمواطن البحريني ، تناغما مع تيار التغيير في المنطقة العربية ، وحدوث بعض الخسائر بين صفوف المتظاهرين البحرينيين بعد أستخدام القوة كما أعترف بذلك تقرير بسيوني ذائع الصيت التي قبلت به الحكومة البحرينية لانه أعتمد التحقيق في المصادمات بين السلطات الامنية البحرينية والمتظاهرين البحرينيين بعد توثيق شهادات من داخل صفوف المتظاهرين، مما أدى الى حدوث توتر في العلاقات العراقية - البحرينية بسبب أعتبار مملكة البحرين الموقف الشعبي والحزبي العراقي يدخل في باب التدخل في الشؤون الداخلية البحرينية ، لكن العراق وعلى لسان وزارة الخارجية العراقية حاول ترطيب العلاقات مع مملكة البحرين ، بعد أن طالبت من الكتل السياسية العراقية بالكف عن التدخل في ملف تسيير شؤون العراق الخارجية للعراق وحصرها بالسلطات التنفيذية للعراق (مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية) وخاصة تجاه التطورات في البحرين ، وأعتبرت ان الحراك الداخلي البحريني شأن داخلي بحريني بحت ، والعراق مع الحفاظ على أمن وسلامة البحرين ، ومع الحوار الداخلي البحريني للحفاظ على اللحمة الداخلية البحرينية.

ويحوي هذا البحث على العديد من الاشكاليات التي تتمحور في عدة تساؤلات مهمة يحاول الاجابة عنها ولعل من أبرز تلك التساؤلات :-

س:-ماهي طبيعة العلاقات العراقية الخليجية بعد الاحتلال الامريكي للعراق؟

س:-ماهي ملامح التأثيرات التي أحدثتها التغييرات في المنطقة العربية على العلاقات العراقية – الخليجية بعد الانسحاب الامريكي؟

س:-ماهومستقبل العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية؟

وبنى هذا البحث على فرضية مفادها((شكلت التغييرات في المنطقة العربية عام٢٠١١ منعطفا مهما في العلاقات العراقية – الخليجية لانها أثرت سياسيا ، وثقافيا على واقع العلاقات بين الطرفين ، مما ولد نتائج سلبية وأيجابية على صورة العلاقات بينهما ، وستؤثر هذه التغييرات على مستقبل العلاقات بين الجانبين في حالة وجود أشكالية بين الشعوب الخليجية وحكوماتها في المستقبل المنظور على أقل تقدير ، أو أنعدام التأثير في حالة أستمرار العلاقات العراقية الخليجية بدون الانصياع الى المؤثرات الخارجية عليها ومنها التغييرات في المنطقة العربية)).

طبيعة العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال الاميركي للعراق

دخل العراق مع تعرضه للغزو ، والاحتلال الاميركي عام٢٠٠٣ في مخاض جديد تفاعلت فيه صدمتان متداخلتان وهما صدمة الاحتلال الامريكي ، بما يعنيه من زوال السيادة ،والانخراط في تبعية سياسية، وأقتصادية، وثقافية ، وصدمة الحداثة بما تعنيه من تحديث سياسي ، وأقتصادي ، وتكنولوجي ، وثقافي[١١٠]، من خلال أجراء الانتخابات المتكررة ، وتشكيل مجلس النواب العراقي ، وحكومة منتخبة، وأنتشار أجهزة أستلام البث الفضائي(الستلايت) ، ووسائل الاتصال الحديثة(الموبايل، الانترنيت) ، وزيادة عدد الاحزاب السياسية، والصحف ، والفضائيات ، ونمو بعض المشاريع في مجال الاسكان المدني، وبناء المدارس، وتعمير ، وأدامة الابنية الجامعية، إلا أن العراق كان يعيش في ظل الاحتلال الامريكي مجموعة من الازمات التي خلقها الاحتلال ، ولعل من أبرز هذه الازمات هوتجذيره للطوائفة، والعرقنة، والباس مؤسسات الدولة بها .

[١١٠] -الزبير مهداد، أزمة تعليم أم أزمة مجتمع؟، شؤون عربية، العدد١٤٣، (القاهرة، الامانة لجامعة الدول العربية، خريف٢٠١٠) ، ص١٢٨-١٢٩.

فمنذ أنبثاق مجلس الحكم العراقي بقرار من سلطة الاحتلال الامريكي(سلطة الائتلاف الموحدة)، ومنح صلاحيات جزئية في أدارة شؤون العراق[111]سعى بول بريمر الحاكم المدني الامريكي الى أشراك ممثلين من كافة الطوائف ، والاعراق العراقية(سنة ، شيعة، أكراد الخ) ، بزعم أحداث توازن في التمثيل السياسي من مختلف أبناء المجتمع العراقي ، وكذلك سعى الاحتلال على أشاعة الفوضى الخلاقة وفق المفهوم الامريكي ، حيث تزايد التدهور في الملف الامني العراقي ، وخلق الاحتلال نوع من التقسيم في المواقف ، والرؤى العراقية تجاهه فهناك من يؤيد الاحتلال ، والاخر يدعو الى زوال الاحتلال والتفرغ لبناء الدولة.

وفي ظل هذه التطورات في المشهد العراقي كانت دول مجلس التعاون الخليجي تحاول أيجاد قراءة دقيقة لما يدور في الساحة العراقية ، وهذه القراءة لم تسمح لها الانفتاح بشكل مباشر مع العراق مع بدايات الاحتلال فأصبحت العلاقات العراقية – الخليجية في تلك الفترة في خانة تبادل الرؤى ، وأستقراء الاوضاع السياسية في العراق التي بدأت بنوع من الحراك السياسي بين الكتل العراقية التي أنتقلت في مجال الممارسات داخل العملية السياسية التي تمثلت بالانتخابات المتكررة ، وتشكيل المؤسسات ذات التمثيل الديمقراطي (مجلس النواب العراقي) وهذه الاوضاع فسرتها دول مجلس التعاون الخليجي أنها يمكن أن تؤثر على أنظمتها السياسية ، لاسيما أن تلك الانظمة ((تحتكر السلطة من قبل قلة مسيطرة مترسخة في أجهزة ومؤسسات الحكم التي أدت الى أفصاء القوى الاجتماعية ، والسياسية ذات التوجهات المغايرة ، وسواء قامت هذه السيطرة من قبل القلة أستنادا الى علاقات القرابة ، أو أستنادا الى الجهوية أو الزبونية فأنها تؤدي الى أنغلاق المجال السياسي ومنع ظهور نخب سياسية جديدة ، وقمع الحريات، والتضييق على المبادرات))[112] .

وظلت العلاقات بين الطرفين تنتابها بعض المميزات خاصة ((مع ظهور عراق جديد حدث أنفتاح حذر بين العراق ودول مجلس التعاون ، لكن سرعان ماتحول الحذر الى

[111] -مجلس الحكم العراقي، الموسوعة الحرة(ويكيبديا)، ٢٠٠٣.كذلك أنظر جولي مكارثي، مجلس الحكم العراقي يتولى سلطة واسعة النطاق ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ، ١٥يوليو٢٠٠٣.

[112] -الزبير مهداد، أزمة تعليم أم أزمة مجتمع؟،مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

مخاوف من جديد لدى بعض دول الخليج وهو مايسميه بعض الكتاب في الخليج التحالف الشيعي العراقي – الايراني ، فالعراق بالنسبة الى هذا البعض وبشكله الحالي يشكل خطرا أكبر على الخليج مما كان عليه في عهد النظام السابق ، وأصحاب هذه النظرة يطالبون بتشكيل جيش خليجي موحد لمواجهة هذا الخطر الداهم كما يطالبون بوضع العراق على لائحة الدول التي تشكل خطورة على دول الخليج ، لكن هناك الكثير من العقلاء في النخب السياسية ، والثقافية الخليجية يرون أن العراق هو أمتداد طبيعي ، وأستراتيجي لمنطقة الخليج ، وله مكانته التأريخية ، ودوره العربي المعروف ، ويمثل دعامة رئيسة في دعم المواقف العربية ، فضلا عن أهمية دوره ، وموقعه في عدم السماح لاطراف خارجية من أن تخطف القضايا العربية السياسية ، وهناك تشابه كبير في العادات ، والتقاليد بين الجانبين ، أضافة الى أطار العروبة الجامع ، وأنه من الضروري فتح صفحة جديدة تنطلق بالعلاقات الخليجية –العراقية الى أفاق أرحب ولما فيه مصلحة الشعوب العربية في الجانبين))[١١٣].

وظلت دول مجلس التعاون الخليجي تتعامل مع العراق منذ عام٢٠٠٣ والى نهاية الاحتلال ، والانسحاب الامريكي من العراق عام٢٠١١ وفق عامل الخوف من أفرازات الاحتلال ، وأمكانية تسللها الى داخل دولها ، ويبدو أن الخشية الخليجية تتركز من أحتمال تفتيت العراق الى ((ثلاث دول وفق المخطط الامريكي الذي رسم له منذ أحتلال العراق ، وكتابة دستور عراقي جديد على أساس طائفي ،وتحديد في رأس الدولة فأعطى رئاسة الدولة للاكراد ، ورئاسة الوزراء السلطة التنفيذية الحاكمة للشيعة ، ورئاسة البرلمان للسنة ، مع الحفاظ على العراق ظاهريا كدولة أتحادية من أجل تكريس النزعة التقسيمية فيه.أن وحدة هذا البلد باتت في خطر شديد وقد يمتد هذا الخطر الى الدول المجاورة وخاصة العربية منها ، وظهور دولة مستقلة في جنوب العراق وعلى ضفاف الخليج سيشجع النزعات الانفصالية في بعض دول الخليج التي تعيش فيها

[١١٣] -محمد خليفة، العلاقات بين دول الخليج والعراق، الخليج(الامارات)، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٣، ص٦.

تجمعات مذهبية))[114].وأستمرت العلاقات العراقية – الخليجية تراوح بنفسها في محطة عدم الاستقرار ((وذلك للازمات الكثيرة التي تكتنف تلك العلاقة فملف العلاقات العراقية – الكويتية لم يحل بعد ، والسعودية مازالت تعارض التحول الديمقراطي في العراق بشتى الوسائل ، أضافة الى التوتر في العلاقات العراقية – البحرينية ، عقب الاحتجاجات للمعارضة البحرينية وهو مايهدد بتعطيل شبكة من المشاريع ، والمصالح المتبادلة لشتى مجالات التعاون الاقتصادي ، والمدني الذي من شأنه تعزيز خيار التعايش الاقليمي ، ودخول دول مجلس التعاون الخليجي منفردة ومجتمعة في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق مع العراق لتؤكد وتجعل الامن ، والاستقرار في هذه المنطقة حقيقة قائمة))[115].

وبالرغم من تلك المتغيرات تدرك دول مجلس التعاون الخليجي((أن وجود العراق ضمن نظام أقليمي يساعده على النهوض ، والتخلص من واقع سياسي يضفي بسلبياته على أقل المحيطين به ، ويقيده بالتزامات من ضمنها الدفاع عن الجميع، وأحترام سيادة الاخرين مهما كان الثمن ، بالتالي يؤدي الى تفاعل جميع الاطراف بأعتبار أن التفاعل هو المعيار الاهم في بناء نظام قوي يخلق نوع من التوازنات السياسية ، لكن هذا يتوقف على مبادرة دول الجوار الاقليمي ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، والدول العربية ككل في تفعيل الحياة السياسية العامة العراقية ، لانها جزء من مسارات الحياة في المنطقة الخليجية أضافة الى أمتلاك العراق قوة بشرية تساعد في حل مسألة التوازنات في المنطقة ، لكن الحقيقة والواضح في هذه المسألة أنها تحتاج الى سياسة حكيمة لاتعير للسلطان ، والمكان أي أهمية بقدر ماتعيره للمصلحة العامة وماسوف يضفي على المنطقة من فوائد سياسية وأقتصادية ، وأجتماعية بالتالي يبقى العمل السليم ، والنية الصادقة ، والحقائق التي تعبر الفيصل في أختيار الطريق الصحيح لبناء الدعائم الاساسية لنظام عربي ، أقليمي ،

---

[114] -المصدر نفسه، ص٧.

[115] -حمزة حامد، المتغيرات الاستراتيجية بعد الانسحاب الامريكي، ورد في الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي، (بابل/ الحلة ، مركز أنماء للبحوث والدراسات،٢٠١٢)، ص١٠.

خليجي ، ينهض بشعوب هذه المنطقة ، فالعراق سيبقى دوما عنصرا قويا في دينامية الامن الاقليمي الجديد))[١١٦].

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت الموازنة في علاقاتها مع العراق بعد الثورات العربية عام٢٠١١ خشية من تأثير الحراك السياسي في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وأعتباره نقطة أنطلاق بأتجاه تلك الدول تناغما مع الثورات العربية التي أستهدفت النظم الديكتاتورية ، حيث رأت دول المجلس ضرورة معالجة الحراك الداخلي فيها عبر ((أستعمال المال ، والفوائض النفطية في مواجهة أي أحتجاجات الى ذلك فأن الطابع القبلي لايزال قويا في هذه الدول ، مايسهل حفاظ العائلات المالكة على أتصال مباشر بزعماء القبائل من دون وساطة ، ولعبت أيضا الشرعية الدينية دورا مهما في الحفاظ على بعض هذه الانظمة بخطوات أستباقية كأحداث أصلاحات سياسية تمتص غضب الشعوب))[١١٧]. أن دول مجلس التعاون الخليجي في تعاملها مع العراق كانت تتماشى مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة التي تحاول الموازنة في العلاقات بين تلك الدول والعراق في ظل الثورات العربية التي حاولت واشنطن حماية الدول الخليجية خشية من حدوث قلاقل ، وعدم أستقرار داخلها لان ((مصالح دول مجلس التعاون تتلازم في هذا التوجه مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية المستفيدة من نفط الخليج ، والحريصة على حرية الملاحة أمام البوارج العسكرية ، وناقلات النفط ، فواشنطن لن تغامر بأحراق برميل بارود بجانب الخزان النفطي الرئيسي في العالم ، وتهديد الاقتصاد العالمي ، لذا أقتضى المشروع الاميركي الحفاظ على الستاتيكو في دول الخليج المتحالفة مع الغرب))[١١٨].

---

[١١٦] -المصدر نفسه.

[١١٧] -لبنى نبيه وثروت محمد حسن، عام على الربيع العربي:التداعيات الاقليمية والدولية دراسة اسرائيلية، شؤون الاوسط، العدد١٤٢، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، صيف٢٠١٢) ، ص٨١-٨٢.

[١١٨] -حسين علي ظاهر، الربيع العربي :الاسباب والتداعيات الاقليمية والدولية، شؤون الاوسط، العدد١٤٢، المصدر نفسه، ص٥٣.

أثر التغييرات في المنطقة العربية على

العلاقات العراقية – الخليجية

لاشك أن التغيرات في المنطقة العربية ساهمت في التأثير على العلاقات العراقية – الخليجية في عدة أتجاهات ،ومن أبرزها توتر العلاقات العراقية – الخليجية ، ومن ثم ترميم العلاقات بين الطرفين ،وسوف يتم تناول هذين المتغيرين بنوع من التفصيل.

أ-تأثير التغييرات في المنطقة العربية على توتر العلاقات العراقية – الخليجية أصبح الحراك السياسي الداخلي الخليجي بعد الثورات العربية عام٢٠١١ العلامة المميزة في المحيط الخليجي ، وشكلت التطورات في مملكة البحرين بعد التظاهرات الشعبية العارمة منعطف مهم في تأريخ المملكة للمطالبة ببعض التغييرات في هيكلية المملكة ، ودور المواطن البحريني في العملية السياسية ، وبعد أزدياد الاحتقان الداخلي البحريني خاصة بعد أرسال قوة من درع الجزيرة الى البحرين بدأت العلاقات العراقية –البحرينية تنحو منحا خطيرا يتجه نحو التوتر الذي طغى على المواقف العراقية تجاه البحرين ، حيث أكدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي أن ((العراق يسعى الى حل قضية دولة البحرين في ظل حرصه على أستقرارها ، وأن الازمة ستنعكس على الوضع العراقي وشيعة المنطقة)).ومن جانب أخر حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ٢٦من أذار/ مارس٢٠١١ في حديث مع قناة البي بي سي البريطانية من ((حدوث توتر طائفي في المنطقة أثر دخول قوة من درع الجزيرة الى البحرين)) ، مؤكدا((أن القضية أصبحت قضية سنة وشيعة))كما دعا الى ((منع التدخل في شؤون المملكة الصغيرة))، معتبرا أن ((دخول قوات من دول عربية مصنفة سنية الى جانب الحكومة السنية في البحرين وضع الشيعة أمام حالة وكأنها حشد سني ضد الشيعة))[١١٩].ولفت الشيخ همام حمودي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي الى أن ((العراق يدعم أستقرار البحرين ، لان هناك شعبا لديه مطالب يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار أما أن يكون

---

[١١٩] -العلاقات الخارجية تعتبر أزمة البحرين سينعكس على العراق وشيعة المنطقة ، شبكة أخبار النجف الاشرف ، ٢٠١١.

الحل بأستخدام العنف فأننا سنشكل ذلك عليهم كما أشكلناه على القذافي ، وحتى على العراق أيام التظاهرات ، لان القوة ليست حلا لاية أزمة))[120].

وأكد حمودي أن ((العراق لايزال يتعامل بشكل أيجابي في قضية البحرين للتوصل الى تحقيق مطالب الشعب من خلال عدالة المشاركة في الحكم ، ونتمنى ألا تتحول المطالب المدنية الى قضايا طائفية))، وبين حمودي أن ((أزمة البحرين ستنعكس على الوضع العراقي ، وعلى شيعة السعودية ، والكويت أيضا مع أن الموقف الكويتي كان حكيما ،وقد تعامل بمستوى رائع من المسؤولية منعا من أنتقال الازمة له))، مشددا على ضرورة ((عدم الكيل بمكيالين في هذه القضية من قبل الاخرين كما حصل في الانتفاضة الشعبانية في العراق))[121].وحذر حمودي ((من مغبة تحويل قضية البحرين الى موضوع خارجي ، وصراع بين السعودية وايران لعدم وجود أرضية لذلك))متسائلا ((لماذا عندما تتحدث عن قضية البحرين يقال أنها مذهبية ،وعندما نساند الشعب المصري لانتهم بذلك هل يعني أن الشيعي لاتكون له حقوق مدنية ولايجوز له المشاركة في الحكم))وأضاف حمودي أن ((المشروع الديمقراطي في العراق الذي يقول أن الشعب هومن يقرر وهو المهم لم يهضم داخليا عندما يصرح الاخرون هكذا كما لم يهضم خارجيا وذلك من خلال قضية البحرين التي فيما لو تحولت الى طائفية ستؤثر على العراق لعدم وجود بلد يعيش بمعزل عن العالم ،وتصرف كما يشاء لا في مبادى الامم المتحدة ولا في واقع المرحلة الراهنة))[122].

وساهمت دول مجلس التعاون الخليجي في دعم الموقف الحكومي البحريني تجاه الحراك الداخلي ، مما أنعكس على العلاقات العراقية – الخليجية ، ولعل تبرز هنا دور قطر في هذا المجال ، حيث ((تم أرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في أطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في أذار/ مارس٢٠١١ ، ودافع رئيس وزراء

[120] -المصدر نفسه.

[121] -المصدر نفسه

[122] -المصدر نفسه.

قطرعن تدخل قوات درع الجزيرة ، وتحدث صراحة عن رفضه وصفها بقوات الاحتلال))[123].

ولم تكن قطر تدعم الموقف البحريني من باب التعاطف الخليجي – الخليجي تجاه الاحداث الداخلية بعد٢٠١١ ، بل جاء الموقف القطري من دوافع داخلية حيث ((تعتبر أكثر الدول الخليجية التي لم تشهد عمليات أصلاح طوال العقد الماضي ، فما شهدته من أصلاحات لم يرق الى حجم الاصلاحات التي شهدتها البحرين ، ورغم ذلك فأنها أكثر الدول سعيا وراء دعم مطالب الشعوب بالتغيير ، وبالتالي فأن غلبة الطابع المحافظ على نظامها السياسي ، وغياب الديناميكيات التي تعجل من عملية أصلاح النظام القطري لم يترجم الى سياسة خارجية محافظة تجاه عمليات التغيير في الدول العربية الاخرى))[124].

وتقف باقي دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب قطر في مهمة الحفاظ على الوضع السياسي الخليجي الراهن ، وهذا يخدم مايحدث في البحرين ، مما ستنعكس على العلاقات العراقية – الخليجية خاصة أن العراق أبدى مواقف تتعاطف مع الشعب البحريني الذي يبغي لتوسيع دائرة مشاركته السياسية ، لكن يبدو أن ((الثورات العربية قد عززت من غريزة حب البقاء على هرم السلطة عند الاسر الحاكمة الخليجية ، بحيث أصبحت مكشوفة للجميع كما لايمكن فهم سلوك هذه الاسر تجاه الثورات العربية ، وتداعياتها بعيدا عن حرصها الجامح على بقاء الاوضاع على ماهي عليه))[125].وفي أطار الحفاظ على الوضع الخليجي الراهن((قدمت الدول الخليجية الفاعلة مساعدات مالية ضخمة لكل من البحرين ،وعمان لضمان أستقرار الاوضاع هناك على ماهي عليه رغم المطالبات الشعبية الواسعة في المزيد من الديمقراطية ، كما رفعت الاسر الحاكمة الخليجية شعار الانتقال من التعاون الى الاتحاد ثم جاء دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين

---

[123] -أيمان رجب، كيف يمكن فهم سياسة قطر تجاه الثورات العربية، السياسة الدولية، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام، ١١فبراير٢٠١٣)، ص٦.

[124] -المصدر نفسه.

[125] -فهد راشد المطيري، الثورات العربية والانظمة الخليجية ، (الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، ١٩تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢) ، ص٢.

ليؤكد حقيقة أن التعاون ، والاتحاد الخليجيين متعلقان فقط بمصير الاسر الحاكمة لامصير شعوبها))[١٢٦].

لقد جلب الحراك الداخلي البحريني تأثير واضح على العلاقات العراقية – الخليجية ، بحيث شحن الساحة العراقية بالكثير من المواقف التي تدخل في خانة التوتر بين الطرفين الخليجي والعراقي ، حيث نظم التيار الصدري عدد من المظاهرات يومي ١٦ و١٨أذار/مارس٢٠١١ في مدينة الصدر(بغداد) ،ومدينة النجف الاشرف ، والبصرة للتنديد ماسمي ((بالانتهاكات التي تطال الشعب البحريني)) ، وأعتبر السيد مقتدى الصدر أن ((الثورة في البحرين هي ثورة حق ، وثورة شعبية لايجوز قمعها على الاطلاق))، كما قام السيد الصدر بزيارة الى قطر في ٧مايس/مايو٢٠١١ ، وذلك بعد زيارة قام بها ٣٠ من قادة المعارضة البحرينية الى مدينة النجف الاشرف للمطالبة بوساطة بينهم والحكومة البحرينية[١٢٧]. وقد أعلن نائب رئيس اللجنة السياسية للتيار الصدري أحمد المطيري بحسب مانقلته أذاعة صوت العراق أن أمير قطر وعد السيد الصدر بالتدخل شخصيا لحل أزمة البحرين ، وأعلن عن تشكيل التيار لجنة مشتركة مع قطر لايجاد حل للازمة هناك ، الى جانب ذلك وجه الصدر رسالة الى المعارضة البحرينية بخط يده في ١٣مايو٢٠١١ جاء فيها((إن صوت الانسانية يناديني أن أكون معكم لامع عدوكم في تظاهراتكم السلمية التي أنتم قررتم الاستمرار عليها))، بالاضافة الى ذلك ((طالب أعضاء كتلة التحالف الوطني في البرلمان العراقي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البحرين ، وطرد السفير البحريني من العراق كما تم تعليق جلسة مجلس النواب العراقي رقم٤٤ تضامنا مع الاحتجاجات في البحرين ، وبعد دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين طالب عدد من أعضاء كتلة التحالف الوطني أغلاق سفارة البحرين في العراق))[١٢٨].

---

[١٢٦] -المصدر نفسه.

[١٢٧] - أيمان رجب، سياسة العراق الخارجية تجاه الثورات العربية ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، موقع الاهرام الرقمي، ١يوليو٢٠١١.

[١٢٨] -المصدر نفسه.

وقد ردت البحرين على المواقف العراقية بنوع من الشدة ، والقوة ، حيث أعلنت ((أستنكارها التصريحات الصادرة عن القيادات العراقية ، وأعتبرت ذلك من قبيل التدخل في شؤونها الداخلية ، ومع تنظيم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي قافلة مساعدات للتوجه الى البحرين لنصرة المعارضة هناك أصدرت وزارة الخارجية البحرينية بيان شديد اللهجة يندد بسلوك الجلبي ، ويعتبره تدخلا في شؤون البحرين الداخلية ، وقد أستدعت الخارجية البحرينية القائم بالاعمال العراقي في البحرين ، وقد كان نوري المالكي رفض أنطلاق السفينة دون الحصول على موافقة من البحرين))[١٢٩].

وقد أستغلت البحرين هذا التوتر في المواقف العراقية مبررا ((لتأجيل عقد القمة العربية في بغداد التي كان مقررا عقدها في ١٠مارس٢٠١١ ، حيث أعلن وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة في منتصف أبريل من العام ذاته عن أن دول مجلس التعاون الخليجي طلبت الغاء القمة العربية أثر تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي ، ومسؤولين أخرين نددوا فيها بالتدخل السعودي في البحرين ، وكان لهذا الموقف أثره في تأجيل أنعقاد القمة الى منتصف مايو ثم الى مارس٢٠١٢))[١٣٠].

ب- تأثر التغييرات في المنطقة العربية على ترميم العلاقات العراقية – الخليجية

بالرغم من تأثر العلاقات العراقية – الخليجية بالتغيير في المنطقة العربية والذي أنعكس عليها ، وأعطى لها لونا داكنا في بعض الاوقات ، إلا أنه من جانب أخر نتيجة للمواقف الرسمية العراقية تجاه بعض الملفات ومنها الملف البحريني نتج عنه ترميم ، وتصليح للفجوات التي حدثت بين العراق ومملكة البحرين على وجه الخصوص بعد التظاهرات الشعبية التي حدثت في الاخيرة هو ماترشح من مواقف شعبية ، وبرلمانية عراقية مساندة اليها إلا أن الموقف الحكومي وخاصة على لسان وزارة الخارجية العراقية التي أكدت على عمق العلاقات مع البحرين ، وأحترام العراق للحراك الداخلي البحريني ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية البحرينية أعطى رسالة أيجابية الى الحكومة البحرينية مما

---

[١٢٩] -المصدر نفسه

[١٣٠] -المصدر نفسه.

خفف من مستوى التوتر مع العراق بعد موجة الثورات العربية عام٢٠١١ ، وتأثر الساحة البحرينية بها ، وفي تسأول صريح لسفير مملكة البحرين في العراق صلاح المالكي حول توصيفه للعلاقات البحرينية – العراقية أجاب السفير البحريني بالقول ((حاليا الموقف الرسمي العراقي المتمثل بوزارة الخارجية العراقية موقف مساند على الدوام للمملكة وذلك عبر أدانتها المستمرة للتفجيرات التي تحدث في البحرين ودعمت في كثير من الاتصالات وكذلك في المؤتمرات ، والاجتماعات الدولية دعمت موقف البحرين الرافض للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ، ودعا العراق دائما الى أن للبحرين أن تقرر مصيرها وليس لاحد أن يأخذ دورها في ذلك .هناك بعض الاصوات غير الرسمية من هنا أوهناك تتحدث بعيدة عن الموقف الرسمي وهذه لانعيرها أي أهمية لان مايهمنا هو رأي ، وتوجهات ، ومواقف الحكومة ، وهي مواقف رسمية تعبر عن رأي العراق ولاتكترث لغيره ، فضلا على أن هناك موقفا شعبيا عراقيا داعما للبحرين ، كثير من المواطنين ، ورؤساء العشائر ، والقبائل الذين التقيتهم أكدوا لي موقفهم الداعم للمملكة ، والرافض لمظاهر العنف ، والدمار ، لان العراقيين لمسوا أثار هذا الدمار وعانوا ماعانوا من جرائه))[١٣١].

وبالرغم من تقارب الموقفين العراقي والخليجي بصورة عامة والبحريني بصورة خاصة حول عدم التدخل في شؤون الواحد تجاه الاخر ، إلا أنه تبقى أشكالية الحكم في مملكة البحرين وباقي أمارات المنطقة الخليجية حالة واحدة وتحتاج الى أصلاحات هيكلية حقيقية لاخراج المنطقة خاصة بعد الثورات العربية من دوامة التوتر ، والعنف ، لان المواطن الخليجي يبغى أحداث نقلة نوعية في مؤسسات الحكم في منطقة الخليج خاصة بعد أن ((نحت العائلة الحاكمة (آل خليفة) في البحرين منذ الاستقلال في عام١٩٧٢ منحى العوائل الحاكمة في الدول الخليجية ذات الانظمة القبلية خصوصا في الكويت ، وقطر ، ودولة الامارات فحافظت على هيمنة العائلة على المناصب ، والسلطات ذات

١٣١ -السفير البحريني ل الغد :العراق يدعمنا والمرجعية الدينية في العراق صمام آمان للمنطقة ، الغد(العراق)، ٢٨نوفمبر٢٠١٢، ص٣.

الطبيعة الحاسمة التي تمثل تلك السلطات في قبضتها كالجيش ، والشرطة ، وشؤون المالية، حين عملت على تجميل وضع الدولة ببعض المؤسسات التي تحمل طابع الحداثة كمجالس البرلمان الشكلية وترخيص جمعيات المجتمع المدني ، ثم الجمعيات السياسية بقيود تشريعية محكمة ، ولكن يبقى ضمان التحكم الحاسم دائما في يد الحكم المحصورة عضويته على أفراد من الشريحة العليا من العائلة الحاكمة فقط))[١٣٢].

ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن الاختلالات الهيكلية السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج الى أصلاحات حاسمة ، لانها تمتلك بعض المواصفات التي تحتاج **الى تغييرها أو على الاقل تعديلها وهي بنظر بعض الدراسات يمكن أن تندرج فيما يأتي:-** [١٣٣]

أولا:-تكويناتها الطبقية الاجتماعية مازالت متكئة على مفهوم القبيلة ، والعشيرة كمقابل للتنظيمات الدستورية المعتمدة على مفهوم المواطنة ، والحقوق ، والواجبات فتفشت الهويات المناطقية ، والفئوية ، وغلبت الهوية الوطنية الجامعة.

ثانيا:-نظامها السياسي لم يعتره أي تغيير منذ النشأة وحتى صدور دستور المنحة في العام١٩٩٢ الذي لابد من مواصلة تطويره ،وتحديثه حتى يتيح المشاركة الشعبية في عمليات أتخاذ القرار ، ويفصل بين السلطات الثلاث ، ويحقق أستقلاليتها عن الحاكم ويقر مبدأ المحاسبة لمعالجة الفساد المستشري ، ويسمح بوجود أعلام حر مستنير.

ثالثا:- أختلال البنى الاقتصادية ، وضبابية الخطط التنموية التي عجزت عن تحقيق أول أهدافها ، تنويع مصادر الدخل ، منذ أول خطة قبل أربعين عاما وحتى اليوم ولابد من معالجة النظام الاقتصادي الذي نشأ ريعيا ومازال تسيطر عليه رأسمالية الدولة ، وتحدد نمط أنتاجه ،وتحرير السياسة النفطية عن السياسة التنموية .

[١٣٢] -حسن علي رضي، أحداث البحرين:الازمة والمخرج، المستقبل العربي، العدد٤٠٢، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/ أغسطس٢٠١٢) ، ص١٦-١٧.

[١٣٣] -عبد المحسن هلال ، الحاجة الى الاصلاح في المملكة العربية السعودية ، المستقبل العربي ، العدد٤٠٢، المصدر نفسه، ص٥٤-٥٥.

رابعا:-النظم التعليمية المترهلة في مختلف مراحل التعليم العام ، والجامعي ، والتدريب المهني ، ومناهجها العتيقة التي تفاقم مخرجاتها من مشاكل البطالة المتفشية.

خامسا:-وضع المملكة محليا (الشقيقة الكبرى) وموقعها عربيا (بيت العرب) ومكانتها أسلاميا كحاضنة للحرمين الشريفين ، وموقعها عالميا كأكبر ممول ومالك للنفط عصب تجارة العالم يفرض عليها تحديث نظمها ، وتقديم نفسها كدولة حديثة ، مستقرة يطمئن العالم في تعامله معها.

مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية

لاشك أن العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية يمكن أن تندرج في سيناريوهين الاول يمضي في تكامل العلاقات بين الطرفين بالرغم من تأثير الثورات العربية ونتائجها بعد عام٢٠١١ ، لان التكامل ((عملية موضوعية يعني أنها تتم وفق أسس ، وقواعد منطقية ، وبناء على مبررات حقيقية ، وكون التكامل عملية موجهة ، بمعنى أنها تسير وفق جهاز مؤسساتي ، وحكومي .أما التكيف المتبادل فيعني إعادة هيكلة البنى ذات الصلة بالجانب الذي يمتد اليه عملية التكامل سياسيا ، أقتصاديا ، أجتماعيا ، وعسكريا))[١٣٤].

وهذا التكامل يعبر عن حالة واقعية في مجرى العلاقات ، لان متغير الثورات العربية تصاعد مؤقتا وأعطى شحنة من التوتر بين الطرفين ، إلا أنها سوف لن تستمر الى الابد.أما السيناريو الثاني فيتعلق بسيناريو عدم تكامل العلاقات بين الطرفين لاستمرار أشكالية الحكم في بعض دول مجلس التعاون الخليجي(مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية) بالرغم من عدم تأزمه الى مستويات خطيرة ، حيث تبقى العلاقات ، وأمكانية تأزمها حالة مقبولة في المستقبل المنظور في حالة حدوث مواقف عراقية متشنجة تجاه مايجري من حراك داخلي في دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما أن العامل الداخلي

---

[١٣٤] -د.عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١) ، ص٢٩٠.

العراقي الشعبي والديني يمكن أن يدفع بأتجاه التصعيد مع بعض دول المجلس من باب التأييد الاثني ، والطائفي ، والانساني.

سيناريو تكامل العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية

بالرغم من التطورات التي حصلت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ، وظهور مواقف عراقية تتقاطع مع الانظمة الخليجية في مجال ترتيب الحياة السياسية ، ووضع بعض الاطياف بالتجانس مع النظام السياسي هناك ، بأعتبار أن العادات ، والتقاليد بين المجتمعين الخليجي والعراقي متقاربة كثيرا ، ولايمكن أن تكون أفرازات ظاهرة تخلخل العلاقة بين المواطن الخليجي وحكوماته ، والمواقف العراقية لمساندة هذا الطرف أو ذلك بعد تلك الثورات يمكن أن تتقاطع مع مسار العلاقات العراقية – الخليجية لان هذه التطورات يمكن أن تتصاعد ، ويمكن أن تهبط الى مستوى الهدوء ، والحذر بين الطرفين ، بأعتبار أن أصل العلاقات بين الدول يمكن أن تؤطر بالتكامل الذي يعتبر هو ((تلك الاستراتيجية التي تتبناها عادة في بناء السلم الدولي ، وتخفيف حدة الصراع بين الدول ، وتحقيق الرفاه ، فبخلاف الطرح الواقعي الذي ينظر الى التفاعلات الدولية نظرة صفريةZero-Sum Game فأن الادبيات الاكاديمية في العلاقات الدولية بشأن التكامل تنظر الى التفاعلات الدولية نظرة غير صفرية Non Zero-Sum Game بطريقة تمكن من خلالها كل الفاعلين السياسيين على تحقيق مكاسب))[١٣٥].ويبدو أن التكامل العراقي – الخليجي كان سائدا على نسق العلاقات بين الطرفين ، لان هناك مرتكزات سياسية ، وأقتصادية أطرت طبيعة العلاقات الثنائية ، حيث أستمرت اللقاءات السياسية بين الطرفين ، وأزداد التنسيق الدبلوماسي ، ووصل الى درجات هي غير التي كانت سائدة قبل وبعد الانسحاب الامريكي على العراق ، لاسيما أن المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان سمت سفراء لها غير مقيمين في

[١٣٥] -المصدر نفسه ، ص٢٦٦.

العاصمة العراقية في تطور لافت للنظر. وبدأ الموقف الكويتي يتجه نحو الانفراج تجاه العراق ، بالرغم من عدم أخراج العراق من بنود الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، إلا أن هناك مواقف كويتية بدأت تطفح على السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، وتلخص الكاتبة الكويتية نجاة الحشاش ملامح من تلك السياسة بالقول((أن قدر الجغرافيا يحتم علينا وجود علاقات مشتركة ، ولابد من تقديم كلا الطرفين بعض التضحيات من أجل بناء ثقة من شأنها أن تثبت رواسي هذه العلاقة ، وهذا مافعلته الكويت في مسألة التعويضات ، وأسقاط الدعاوي القضائية التي أقامتها الكويت ضد الخطوط الجوية العراقية ، والتغاضي عن بعض الهفوات التي تخرج من تصريحات بعض من قياديي الجانب العراقي ، وأيضا دأبت الكويت بأقامة علاقات قوية مع الاحزاب ، والقوى المؤثرة في العراق ، والدخول في مشاريع أستثمارية ، وأقتصادية كبيرة من قبل رجال أعمال كويتيين من شأنها أن تسهم في أعمار العراق))[١٣٦] ، ناهيك عن أستمرار التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق الى مستويات جيدة ، لابل متطورة ، فعلى سبيل المثال لاالحصر بلغ التبادل بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة ٥مليار دولار خلال عام٢٠٠٩ وأزداد المعدل بقليل في العام٢٠١٠ ، وكان التبادل التجاري بلغ عام٢٠١١ الى ٦،٥ مليار دولار كما أكد ذلك المستشار الاقتصادي للحكومة العراقية سلام القريشي ، والذي أشارأيضا الى أن العراق يسعى خلال عام٢٠١٢ الى زيادة التبادل التجاري بين الطرفين الى ٧مليارات دولار[١٣٧].وهذا هو المشهد الذي تشهده مسيرة العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية وما صاحبها من هواجس خليجية تجاه بعض المواقف العراقية ، لكن ظلت العلاقات المجتمعية ، والدينية ترنو نحو التقدم ، والازدهار ، وتشهد المداخل الحدودية يوميا دخول

---

١٣٦ -نجاة الحشاش، الطريق الى مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية ، الراي(الكويت) ، العدد١٢٢٥٧ ، ٢١يناير/ كانون الثاني٢٠١٣، ص٥.

١٣٧ -نحو ٦،٥ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين العراق والامارات، العالمية(العراق)، ٣/ ١٢/ ٢٠١١، ص١.

عشرات ، لابل مئات الزائرين للمراقد المقدسة في مدينة النجف الاشرف ، وكربلاء ، والكاظمية ، وسامراء المقدسة ، ولازالت حوزة النجف الاشرف تحتضن طلبة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي في دلالة واضحة على بقاء أسس التعاون بين الطرفين سائدة لاسيما ((أن التعاون يبدأ في ميادين السياسة الدنيا ، أي للقضايا الاقتصادية ، والتقنية ، والاجتماعية ، والثقافية عامة ، والتي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية، وقضايا الامن القومي ، والقضايا ذات الاهمية الايدلوجية ، والرمزية ، وهذه السياسات لابد من أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية))[١٣٨] .

ومن باب الاعتراف بالواقع الجديد العراقي بعد٢٠٠٣ ، وأنفتاحه على دول الجوار منها الجمهورية الاسلامية الايرانية بدأت دول مجلس التعاون الخليجي ، بالرغم من الضغوط الامريكية لتوظيفها في الضغط على ايران الى أتباع سياسة خارجية ، معتدلة ، لابل ناضجة الى حد ما لادراكها بالمصالح الحيوية لبعض دول الجوار الملاصقة للعراق داخل الساحة العراقية ، وضرورة كسب ود ايران ، وعدم التقاطع معها هناك.وقد ظهرت أشارة مهمة تحسب على دول الخليج العربية ، ومفادها أقتراح رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم في الحادي عشر من شباط/ فبراير٢٠١٣ تأسيس ((منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون)) وتضم ايران من دون أن يبين صلة هذه المنظمة مع مجلس التعاون الخليجي، وقال أنه ((لابديل للطرفين عن التعايش)) ، وجاء ذلك خلال مؤتمر العالم العربي والعالم الذي بدأ أعماله في الكويت تحت رعاية الامير الشيخ صباح الاحمد ، ونظمه مجلس العلاقات العربية والدولية ، وناقش المؤتمر على مدى يومين مستقبل علاقة العرب بغيرهم[١٣٩] .

١٣٨ -يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وأحتمالاته المستقبلية، (دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب ، ٢٠١٠)، ص١١٧.

١٣٩ -خلال مؤتمر ((العالم العربي والعالم)) في الكويت:قطر تدعو الى تأسيس((منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون))، المواطن(العراق) ، العدد١٨١٧، ١٢/ ٢/ ٢٠١٣، ص١.

سيناريو عدم تكامل العلاقات العراقية – الخليجية بعد التغييرات في المنطقة العربية

هذا السيناريو قد يدعمه بعض المواقف الخليجية المتسرعة تجاه العراق بعد التغييرات في المنطقة العربية عام٢٠١١ ، إلا أن هذه المواقف لاتراعي عناصر التكامل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي والتي تلخصها بعض الدراسات بالاتي:- [١٤٠]

أولا:- يوفر العراق لاشقائه في مجلس التعاون الخليجي قوة عمل تكفي لسد حاجته وهي قوة تنسجم مع المنظومة الثقافية السائدة في دول المجلس الذي عانى معاناة خطيرة من العمالة الاجنبية ، حيث أن قدرات دول مجلس التعاون الخليجي البشرية مجتمعة لاتثني متطلبات أمن دولهم ، دون الاستفادة من القدرات البشرية العراقية ، مع أن العراق قد يحتاج هو نفسه الى عمالة عند تشغيل ورشته الاعمارية.

ثانيا:- يوفر العراق لدول المجلس سلة الخبز ، والمياه العذبة ، والمراعي الخضراء الشاسعة ، وفرص الاستثمار الضخمة جدا والتي يتوقع لها أن تستمر لعدة عقود قادمة.

ثالثا:-يوفر العراق لاشقائه في المجلس العمق البري الصالح للتجمعات الحضرية على فرص أنجاح خطط الري ، والاستصلاح الزراعي في العراق ، بالتعاون مع دول المجلس.

رابعا:-يمثل العراق سوقا واسعة لدول المجلس ، إلا أنه يسهم مستقبلا في أعتماد سياسة التكامل الشامل الذي يدخل بلدان دول الخليج الى منظومة الانتاج الواسع للصناعات الاستراتيجية.

خامسا:- يمكن أن يساعد العراق أشقائه في المجلس على أنشاء منظومة أمنية ، معتمدا على الطاقات المعرفية ، والخبرات العسكرية العراقية ، وبذلك تنتفي الحاجة الى الشركات الامنية الاجنبية المعتمدة في دول الخليج على نطاق واسع.

---

[١٤٠] -كريم الوائلي، العلاقات العراقية – الخليجية أنماط ومستويات يفرضها الواقع الجديد، مركز النور للدراسات ، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩، ص٢.

سادسا:- يمكن للعراق أن يساهم في بناء هياكل الاقتصاد الحر ، بغية وضع برامج تصون الاقتصاد المحلي من تداعيات الازمات المالية العالمية.

ويبدو أن هذا السيناريو تدعمه بعض المؤشرات لعل من أبرزها أنه ((أخذت بعض دول الخليج تتبنى سياستها على خلفية طائفية متشابكة ، وبالرغم من الزيارات المتبادلة بين تلك الدول والعراق ، إلا أن العلاقات لم تتجه نحو التطور ، أو التحسن ، وخاصة مع المملكة العربية السعودية التي بقيت غير متفاعلة مع الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بعد الاحتلال ، رافقه تصعيد أعلامي من جانب السعودية تجاه العراق ، أما مع الكويت فقد كانت العلاقة سلبية في أغلب الاحيان ، حيث الموقف الهش ، والمبني على أساس هواجس الماضي ، وقد برز ذلك واضحا من خلال رفض الكويت التنازل عن التعويضات المفروضة على العراق ، والديون التي بذمة العراق لها ، ووقوفها بوجه المساعي التي يبذلها العراق من أجل الخروج من البند السابع ، والوصاية على العراق بشتى الحجج ، وكذلك التجاوزات ، والمضايقات الكويتية كأنشاء ميناء مبارك في قلب المنفذ البحري العراقي ، والمتقاطع مع الممر البحري العراقي الذي يسبب الضرر الاكبر لعمل موانى العراق ، وبالتالي لاقتصاد العراق))[١٤١].

ومن جانب أخر يبدو أن سيناريو عدم تكامل العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي له بعض المبررات منها أستمرار دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى لسان وسائلها الاعلامية في قطر ، والسعودية بعد أنعقاد مؤتمر القمة العربية في أذار/ مارس٢٠١٢على التأكيد أنه ((ليس على فشل القمة فحسب ، بل على تدهور العلاقات العراقية –العربية بعد أنعقادها))[١٤٢] ، مما قد يؤثر على مسار ، ونسق تلك العلاقات في المستقبل المنظور.

---

[١٤١] -عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية الخليجية ، مدونة عبد الكريم صالح المحسن، ١٤/ ٧/ ٢٠١١، ص٢.

[١٤٢] -أبراهيم الغالبي، أشكالية العلاقات العراقية – العربية وأزمة الداخل، المواطن(العراق) ، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢، ص٦.

الخاتمة:-

لقد أحدثت التغييرات في المنطقة العربية عام٢٠١١ أنعكاسات مباشرة ، وغير مباشرة على العلاقات العراقية – الخليجية ، خاصة بعد أن تداخلت المواقف بين الطرفين ، بعد الحراك الداخلي الخليجي ، فدول مجلس التعاون الخليجي كانت تتحسس من المواقف العراقية تجاه ماحدث داخلها ، وخاصة في مملكة البحرين ، مما أعطى طابع الازمة في طريق العلاقات العراقية – البحرينية على وجه الخصوص ، لكن ظلت فاعلية العلاقات العراقية – الخليجية هي التي علت على الازمات بينهما ، والتأكيد على أهمية المصالح المشتركة ، حيث أستمر التمثيل الدبلوماسي الخليجي في العراق ، لابل تصاعد ماعدا بقاء دولة قطر متخلفة عن ذلك .وأرتفعت قيمة الصادرات ، والواردات بين الاثنين ، لكن قد تظل أي تطورات سواء كانت سلبية أو أيجابية بعد التغييرات في المنطقة العربية هي التي تحكم العلاقات العراقية – الخليجية ، وتبقى طبيعة السياسة الخارجية لهما هي الفيصل في أختيار السيناريو الاقرب في المستقبل المنظور بينهما ، فإذا ساد التعاون ، والتكامل بين الاثنين سيكون المستقبل مستقرا الى حد ما ، أما إذا عم التوتر ، والازمة في سياق العلاقات بينهما ، فأن الطرفين قد يبتعدان عن التعاون ، والتكامل.

الفصل الثاني

تأثير البيئة الاقليمية والدولية على علاقات العراق الخارجية بعد ٢٠٠٣

المبحث الاول

العلاقات العراقية – التركية بعد الاحتلال الاميركي للعراق*

تمهيد:-

شهدت العلاقات العراقية – التركية بعد٢٠٠٣ تطورات مهمة عكست مدى التشابك ، والتداخل في مجرى تلك العلاقات ، فبعد الممانعة التركية في المشاركة في الحرب ، وغزو العراق الذي بدأ في الحادي والعشرين من آذار/ مارس٢٠٠٣ حاولت تركيا أن تنتهج ستراتيجية(الخطوة –الخطوة) في علاقاتها مع العراق ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على مصالحها الحيوية في العراق ، والتي تتلخص في عرقلة قيام دويلة كردية في شمال العراق تتضمن كركوك الغنية بالنفط، والضغط على حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K ، وأختراق الساحة العراقية أقتصاديا ، وثقافيا ، حيث تزخر السوق العراقية بالعديد من البضائع التركية في أغلب المجالات وخاصة في مجال الملابس ، والمواد الغذائية

* -جدير بالذكر أن البحث نشر في مجلة شؤون الاوسط، العدد١٤٦، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،خريف٢٠١٣).

فضلا عن تأثر المجتمع العراقي بالثقافة التركية الوافدة من خلال المسلسلات التركية المدبلجة التي أثرت بشكل غير متوقع داخل العائلة العراقية ، بحيث بدأت دوائر الشرطة العراقية تسجل حوادث مؤسفة (كالانتحار، والقتل) أبطالها من الاطفال ، والمراهقين الذين كشفت مجريات التحقيقات معهم أنهم تأثروا بالموجة الثقافية التركية ، وأصبحت تهدد وحدة وتماسك العائلة العراقية بعد أن وصلت الى عقول الشباب ، والمراهقين الذين يعتبرون تربة خصبة لتقبل الافكار التي تشجع روح المغامرة ، والتفكك الاسري كاقامة العلاقات غير المشروعة ، ولم يقتصر الامر ليكون الدور التركي في العراق مؤثرا على النسيج الاجتماعي ، والامن الداخلي العراقي ، بل تجاوز الى التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، وخاصة في الملفات الحساسة كأثارة ملف التركمان العراقيين ، وكركوك ، والملف الامني ، والعملية السياسية في العراق ، بحيث أن أثارة هذه الملفات سيؤثر على المشهد السياسي ، والامني العراقي وسينعكس على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط.

وتشكل العلاقات العراقية – التركية عاملا مؤثرا على الادوار الاقليمية لبعض القوى كايران ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، و(اسرائيل) بحيث أن ديمومة أو توتر العلاقات العراقية – التركية سيؤثر على الادوار ، والوظائف الاقليمية لتلك القوى .

أما الاهمية الثانية للموضوع فهي أهمية ستراتيجية ، حيث أن توتر العلاقات العراقية – التركية بسبب التدخلات التركية في الشأن العراقي ، والضغوط التركية على العراق لاشراكه في مشاكلها الداخلية من أبرزها ملف حزب العمال الكردستاني التركي وتواجده في شمال العراق سيجعل الجانب التركي يشرعن من تدخلاته بسبب هذا التداخل الجيوبوليتكي بين العراق وتركيا بسبب تواجد عناصر P.K.K في الحدود المشتركة بين الطرفين .

أما الاهمية الثالثة للبحث فهو جيوستراتيجي، حيث أن تركيا كانت ولازالت تراقب الشأن العراقي بعد الانسحاب الاميركي في نهاية عام٢٠١١ ، حيث أن بعض التحليلات ترجح أمكانية التمدد الاقليمي في العراق وخاصة النفوذ التركي عسكريا ، وأمنيا بوازع

ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي ، لكن واقع الامر أن هذه الذريعة قد تستغل من جانب أنقرة لتبرير أختراق تركيا للاراضي العراقية كنوع من الضغوط والمرونة اللوجستية للتدخل في الشأن العراقي ، ولاسيما أن العراق شهد نفوذا أقليميا متزايدا بعد الانسحاب الاميركي لعل من أبرزه النفوذ الايراني ، تنفيذا لمصالح أقليمية تجعل من تأشير أنعكاسات العلاقات العراقية – التركية على الامن الاقليمي ضرورة أكاديمية ملحة لاستقراء مدى تأثر الامن الاقليمي في الشرق الاوسط بتقدم ، وتراجع العلاقات العراقية – التركية في المدى المنظور على أقل تقدير.

وبني هذا البحث على فرضية مفادها((إن العلاقات العراقية – التركية لها من الاهمية مايؤهلها للتأثير على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط سلبا أو أيجابا)).

أنعكاسات العلاقات العراقية – التركية على الامن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط

لاشك أن العلاقات العراقية – التركية بعد٢٠٠٣ تأثرت وتؤثر على الامن الاقليمي ، خاصة بعد الاحتلال الاميركي على العراق الذي بدأ في التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣ والذي خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الاوسط ، وكان له نتيجتان وهما :- [١٤٣]

١.تدمير للمرة الاولى لدولة مركزية* في الشرق الاوسط منذ نشوء الدولة – الامة في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى وتركيا هي أحد نماذج الدول المركزية في المنطقة التي تشعر بالخطر من أمتداد هذه النزعة التدميرية اليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية.

[١٤٣] -صحيفة يني شفق التركية ، ٢٠٠٧/١/١٠، نقلا عن م.د. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الاوسط :العراق أنموذجا، سلسلة دراسات أستراتيجية، العدد١١٧، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١١) ، ص٢٩-٣٠.

*دولة مركزية:-تسمى كذلك الدولة الفيدرالية، أو الدولة الاتحادية، أو الدولة المركزية وتعني هي شكل من أشكال للدولة وتنشأ من خلال أتحاد عدد من الولايات ، أو الاقاليم أو الدول التي تتعايش معا دون أنفصال .لمزيد من المعلومات حول الدولة المركزية أنظر دولة أتحادية، الموسوعة الحرة(ويكيبديا)، ٢٠١٠.

٢.نشوء كيان فيدرالي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليه في الدستور العراقي ، وله معظم حيثيات الدولة المستقلة ، وهو مايمثل بحسب أستراتيجيات أنقرة خطرا حقيقيا بالغا على وحدتها ، بل أن رجب طيب أردوغان صرح في ٩كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧ ((أن تقسيم العراق أمر خطير جدا ، وغير مقبول ، والعراق له عند تركيا أولوية حتى على الاتحاد الاوروبي)).

ومن جانب أخر تؤثر العلاقات العراقية – التركية على الامن الاقليمي بعد أن أستقطب الشرق الاوسط أكثر الجهود التركية أنطلاقا من مقاربتها لسياسات الامن القومي ، والمصالح الكبرى.ونهجت الدولة التركية سياسات التحالف الاستراتيجي مع(اسرائيل)** ، والتقارب مع الدول الرئيسة في النظام الاقليمي العربي ، وخاصة مصر ، والسعودية، وسوريا في فترة لاحقة ، والتفاعل الحذر مع ايران والعراق ، ولكن مع بقاء الصلات الوسيطة ، والعلاقات الاقتصادية بينهما[١٤٤].

وتربط بعض التحليلات بين العلاقات العراقية – التركية ، وأنعكاساتها على المحيط الاقليمي من خلال بعض القضايا لعل من أبرزها:- [١٤٥]

١. إن علاقة الجيرة التي تربط العراق وتركيا تتطلب أن تقوم بينهما علاقات متينة في جميع المجالات ، فلو أخذنا الجانب الاقتصادي ، والتجاري لوجدنا أنه يتطور بأستمرار ، وهناك طموح بأن يرتفع من ٤مليارات دولار الى٢٠مليار دولار في المستقبل ، وذلك عن طريق تطوير مجالات التجارة البينية ، فالعراق يصدر النفط عبر الانبوب الواصل الى ميناء جيهان التركي ومنه الى الدول المستوردة ، وتركيا تصدر مختلف أنواع السلع ، والبضائع ، والمنتجات الزراعية ، والصناعية الى العراق ، ومن الضروري أن تكون هذه التجارة متطورة بأستمرار لتكون أساسا من أسس العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة ، كما أن دخول الاستثمار التركي الى العراق مهم جدا ، وذلك لوجود مجالات عدة لانشاء المشاريع ، نظرا لحاجة البنية التحتية العراقية الى البناء والتطور ، وكذلك وضع الاسس السليمة لبناء القطاعات الصناعية ، والزراعية المنتجة.

---

[١٤٤] -المصدر نفسه، ص٢٨.

**وقعت تركيا مع (اسرائيل)الاتفاق العسكري في٢٣شباط/ فبراير١٩٩٦ وهو عبارة عن أتفاقات عسكرية ، وأمنية، وأستخبارية.لمزيد من المعلومات أنظر د.جاسم يونس محمد الحريري، الابعاد الاستراتيجية للتحالف التركي –الاسرائيلي لعام١٩٩٦ وأنعكاساته على الامن القومي العربي، سلسلة الدراسات الخاصة، (الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤) ، ص٢٥-٢٦.

[١٤٥] -تطوير العلاقات العراقية – التركية وأثره على الامن الاقليمي ، الجريدة(العراق) ، ٢٠١١.

٢.أن الامن الاقليمي في المنطقة برمتها مهم جدا لتحقيق الاستقرار ، وحسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاخرين ، ومنع الاضرار بالاوضاع الامنية في كل بلد ، وعدم جعل اراضيه منطقة للارهاب ضد البلد الاخر ، وهذا من الامور المهمة ، والاساسية في العلاقات العراقية –التركية ، وذلك لوجود العديد من القضايا التي تحتاج الى التدخل لحلول عملية لها عن طريق الحوار ، وأرساء دعائم علاقات متينة تقطع الطريق أمام الارهاب في عموم الاقليم ، لان مايحصل في أي بلد من أعمال عنف يؤثر على الاوضاع في بلدان الجوار ، لذلك فأن الامن مشترك ومن الضروري أحترام أي أتفاق في هذا المجال وجعل الاقليم منطقة آمنة بتعاون جميع دولها خصوصا وأن العراق يشهد تدهورا في المجال الامني يتطلب تعاون دول الجوار معه لقطع دابر الارهاب.

٣.أن قضية المياه أساسية فهي متعلقة بالحياة ذاتها ، لذلك فأن العراق يولي أهمية كبرى لضمان تدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات من منابعهما في تركيا ، وبالكميات المتفق عليها ، وقد كان لشحة المياه خلال السنوات الماضية أثرها البالغ في تدهور الزراعة ، وزيادة التصحر ، والملوحة في الاراضي العراقية ، وكذا الامر مع مياه الشرب حتى أصبح الامر من الخطورة بمكان وبما يستدعي وضع هذا الموضوع في أولويات العلاقات بين البلدين ، والتأكيد على الجانب التركي الالتزام بحصة العراق المائية في أي ظرف من الظروف ، وجعل ذلك أساسا في تطوير ومتانة العلاقات بين البلدين في الميادين كافة ، والعمل على التوصل الى أتفاقية تثبت حقوق العراق المائية.

٤.أن الدور التركي الاقليمي مهم جدا ليس للعراق فقط ، وأنما للعديد من دول الجوار ، وهذا يمثل منهجا سليما في العلاقات الاقليمية.ومن أجل تأشير أنعكاسات العلاقات العراقية – التركية على الامن الاقليمي يمكن تشخيص تأثيراتها على أبرز القوى الاقليمية التي لها شأن في تأسيس مسلمات الامن الاقليمي ومن أبرزها:-

أ-ايران:-

لاشك أن ايران تسعى لتكريس دورها الاقليمي من خلال أتخاذها كل مايلزم من أدوات القوة الاقليمية في العراق وسواه التي تؤمن لها القدرة ، والنفوذ للتأثير على جميع مجريات

الوضع الاقليمي كما يهم طهران أن تستخدم كل مايمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية الاقليمية في الشرق الاوسط بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية[١٤٦]

وبعد الاحتلال الاميركي للعراق أختل التوازن الاقليمي الذي كان قائما بين بغداد وطهران ، لكن لم ينجح الاحتلال في تحويل العراق ، والوجود الاميركي فيه الى قوة تهديد حقيقية لطهران ، بل بالعكس أستطاعت طهران أن تحول الوجود العسكري الاميركي بالقرب من الحدود الايرانية من قوة تهديد أميركية لايران الى قوة تهديد ايرانية لاميركا بأمن جنودها وسلامتهم ، مقابل أمن وسلامة المنشأت النووية الايرانية[١٤٧].

وفي ظل ذلك الدور الايراني ، تسعى تركيا للقيام بدور أقليمي في المنطقة تبعا لعدة أسباب من أبرزها:-[١٤٨]

أولا:- أحتلال العراق ، وتأثيراته على المنطقة العربية ، وأنهيار ماسمي بالنظام الاقليمي العربي.

ثانيا:-أن تركيا ترسم سياستها الاقليمية بغطاء ، وتأييد من الولايات المتحدة الاميركية ، بأعتبارها ثقلا موازيا للدور الاقليمي الايراني الذي لاترضى عنه الولايات المتحدة الاميركية ، حتى مع تأكيد تركيا المستمر على أنها لاتتواجه مع ايران في المنطقة.

ثالثا:-أن الشرق الاوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي تمكنها فيه لعب دور أقليمي من دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز ، حيث النفوذ الروسي ، وفي البانيا ، والبوسنة ، حيث نفوذ دول اوروبا الوسطى.

رابعا:-الصورة الايجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة ، والترحيب غير المسبوق بهذا الدور لاوسع القطاعات العربية بالدور التركي في المنطقة ولاول مرة منذ قيام الجمهورية

---

١٤٦ -ليلا نيكولاس رحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد أنتهاء العمليات القتالية في العراق ، (بيروت ، الجامعة الدولية، ٣١/٨/ ٢٠١٠) ، ص٥.

١٤٧ -المصدر نفسه.

١٤٨ -العثمانية الجديدة:الدور التركي في المنطقة العربية ، أبحاث أستراتيجية، العدد٣، (بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١٢) ، ص١٦-١٧.

التركية عام١٩٢٣ ، حيث تواصل الحديث عن النموذج التركي ، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة ، وأدماج التيارات الاسلامية في العملية الديمقراطية.

خامسا:- توافر تأريخ مشترك بين تركيا والعرب ، ووجود تقارب ثقافي ، وحضاري ، ومذهبي بين تركيا وكثير من الدول العربية ، وهو مالا يجعل تركيا عنصرا وافدا الى المنطقة ، مما يسهل قيامها بهذا الدور.

وتبعا لذلك كانت العلاقات العراقية – التركية لها بعض الانعكاسات على ايران خاصة أن هناك موقف تركي من بعض الملفات الساخنة لايران لعل من أبرزها البرنامج النووي الايراني يتمثل بالمؤشرات التالية:- [١٤٩]

أولا:-أن من حق كل دولة أمتلاك الطاقة النووية ، وأنتاجها للاغراض السلمية ، وهو ماتفعله كل الدول النووية ، ولذلك فأن لايران كل الحق في أنتاج طاقة نووية لاغراض سلمية ، وتحت أشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا:-أن تركيا تثق كما قال أردوغان بأن ايران نفسها لاتقبل بأنتاج أسلحة نووية ، بل تعمل لانتاج الطاقة لاغراض سلمية ، ووصف أردوغان أخبار الغرب عن أسلحة نووية ايرانية بأنها مجرد شائعات.

ثالثا:-أن قضية البرنامج النووي الايراني لايمكن أن تحل بالقوة تحت أي طرف ، بل بالحوار ، وبالوسائل السلمية.

رابعا:- تعارض تركيا أمتلاك ايران للسلاح النووي لكنها في الوقت نفسه تدعو الى أقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الاوسط ، بل العالم ولاسيما منها.

خامسا:-تسعى تركيا على التواصل الدائم مع القيادة الايرانية لحثها على عدم التصعيد في المواقف ، وأبقاء الباب مفتوحا على الحوار ، بل أن تركيا سعت لكي تتجاوب طهران

---

[١٤٩] -محمد نور الدين، تركيا والموقف من أحتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران، شؤون الاوسط، العدد١٣٦، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، صيف٢٠١٠) ، ص٥٨.

مع رسالة أوباما ، ودعوته الى الحوار مع ايران بعيد وصوله الى البيت الابيض كما تواصلت مع الغرب لمقاربة المشكلة بطريقة مختلفة.
سادسا:-كانت تركيا مستعدة دائما لتكون هي الوسيط بين ايران وواشنطن وحتى أن تكون المباحثات على أرضها ، بل أبدت أستعدادها ليكون مقترح حل مشكلة التخصيب بكل تفاصيله على الاراضي التركية وهي مانجحت في التوصل اليه عبر أتفاق طهران النووي مع ايران والبرازيل في ١٧آيار/ مايو٢٠١٠.
سابعا :- سلكت تركيا نهج متوازن ، مبدئي ، وأخلاقي بعدم السماح للغرب بالتحيز لصالح (اسرائيل) وتجاهلها ، وتركيز الهجوم على ايران ، وأستفرادها ، فشرع رئيس الحكومة التركية أردوغان الى التذكير في كل مناسبة بالترسانة النووية الاسرائيلية ومن أعلى المنابر الدولية ، ولاسيما الامم المتحدة عندما قال ((بأن العالم ينام وينهض على ايران فيما يغمض عينيه عن الترسانة الاسرائيلية)).
ب-اسرائيل:-
تؤشر الدراسات الاكاديمية أن (اسرائيل) تخشى من عدة قضايا بعد الانسحاب الاميركي من العراق ، وهذا كله سينعكس على العلاقات العراقية – التركية ومن أبرز هذه القضايا:- [١٥٠]
أولا:-تمدد النفوذ الايراني في المنطقة ، وهو شعور بالخطر أستشعره الاسرائيليون ، وتزايد لديهم بعدما أعتبروا أن الولايات المتحدة الاميركية بقدومها الى العراق ، وأحتلالها له ، وأطاحتها بالنظام السابق ، زادت من النفوذ الايراني وأزاحت قوة معيقة لانتشار الفكر الثوري الايراني في المنطقة وهو بالضبط ماأقلق ملك الاردن الذي عبر عنه بالتنبيه من خطر الهلال الشيعي.

---

[١٥٠] -ليلا نيكولاس رحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد أنتهاء العمليات القتالية في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

ثانيا:-أنتشار الفوضى ، والارهاب في العراق الذي يمكن أن يقوض أستقرار الاردن على أوجه الخصوص وذلك لسببين الاول قدرة المتشددين على الامتداد الى الداخل الاردني ، والثاني الحجم الهائل للاجئين العراقيين في الاردن والذي يقارب عدة الالاف.

وفي نفس الاتجاه تحدثت وثيقة أسرائيلية عن مكامن الخطر على (اسرائيل) بعد الانسحاب الاميركي من العراق والذي يتمثل بما يأتي :- [١٥١]

أولا:-ينظر الى الانسحاب الاميركي من العراق في العالمين العربي والاسلامي كهزيمة لاميركا ، وسيؤدي بشكل فوري الى زيادة هائلة في طاقة الحركات الاسلامية المتشددة، حيث ستعمل هذه الحركات على زعزعة أنظمة الحكم العربية المعتدلة في المنطقة، الى جانب تعزيز الانظمة التي تناصب أميركا العداء.

ثانيا:-أكبر ضرر أستراتيجي سيهدد (اسرائيل) سيكون المس بأستقرار نظام الحكم في الاردن الذي تصفه الدوائر الاسرائيلية بأنه أهم ذخر أستراتيجي (لاسرائيل) في المنطقة ، لانه يمثل الحزام الفاصل بين (اسرائيل) والهلال الشيعي الذي سيتبلور بعد الانسحاب الى جانب موقف النظام الاردني الصارم ضد الحركات الاسلامية ، ومن شأن أحداث أي تغيير هناك أن يحوله الى ساحة فعل ضد (اسرائيل) بما يعيدها الى السنوات الاولى لوجودها.

ثالثا:-أصبح الانسحاب الاميركي من العراق عنصرا مشجعا لقوى المقاومة الفلسطينية ، وحزب الله على تهديد الامن القومي الاسرائيلي .

رابعا:- بعد الانسحاب الاميركي من العراق تحررت ايران من الضغوط الممارسة عليها بتطوير برنامجها النووي وصولا الى أنتاج القنبلة النووية.

وبالرغم من كل ماذكر فأن الخبراء الاسرائيليين الاخرين أشاروا الى أن الانسحاب الاميركي من العراق قد يشتمل على تطورات أيجابية بالنسبة (لاسرائيل) التي يمكن أيجازها بما يلي:- [١٥٢]

---

[١٥١] -المصدر نفسه.

[١٥٢] -المصدر نفسه.

أولا:-أن قادة الجيش الاميركي في العراق هم الذين يرفضون بشدة قيام الادارة الاميركية بمهاجمة ايران ، وتدمير برنامجها النووي على أعتبار أن ايران سترد بشن عمليات أنتقامية ضد القوات الاميركية في العراق وهو أمر لفت اليه بترايوس رئيس الاستخبارات الاميركية ، القائد العسكري الاميركي السابق في العراق عندما أعتبر أن السياسة الاسرائيلية في الشرق الاوسط تعرض أمن قواته في المنطقة للخطر ، لذا يرى بعض الاسرائيليين أن الانسحاب الاميركي من العراق قد يزيل عقبة قوية أمام تحرك أميركي عسكري محتمل ضد ايران .

ثانيا:-قد يؤدي الانسحاب الاميركي من العراق الى فوضى ، وتقاتل يؤدي الى تقسيم العراق الى ثلاثة أقاليم لكل من السنة ، والشيعة ، والاكراد ، وعليه فأن عملية العزل العرقي من جانب ، وخلق تكتلات طائفية على أسس قومية من جانب أخر في العراق ومن بعده سوريا ، ولبنان ستخلق ظروفا جيدة لاجواء قبول دولة يهودية كجزء لايتجزأ من المنطقة حسب التحليلات الاسرائيلية.

ج-دول مجلس التعاون الخليجي:-

يمكن أن تؤثر العلاقات العراقية – التركية على دول مجلس التعاون الخليجي في حالة توتر العلاقات في المنطقة ، خاصة بعد أزدياد الازمة بين طهران وواشنطن حول البرنامج النووي الايراني ، وأحتمالية تعرض ايران لضربة عسكرية ، وتنفيذها بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ، حيث يمكن تأشير البدائل لبعض دول مجلس التعاون الخليجي المتضررة من أغلاق المضيق وكما يأتي:-[١٥٣]

أولا:-بدائل المملكة العربية السعودية:-

أن أحد الخطوط البديلة للمملكة في حال أغلاق المضيق هو خط Patriline والمعروف أيضا بشبكة أنابيب الشرق الغرب وبطول ٧٤٦ ميلا الذي يربط أبقيق في الشرق بميناء ينبع على البحر الاحمر ، وبطاقة أستيعابية قدرها ٥ملايين برميل يوميا.أما البديل الاخر

[١٥٣] - أنعكاسات أغلاق مضيق هرمز على الامن الاقليمي وخيارات المستقبل، أبحاث أستراتيجية ، (بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، آيار/ مايو٢٠١٢) ، ص٧٠-٧١.

فهو مد أنبوب نفط من الاراضي السعودية ودول خليجية الى موانى اليمن جنوبا لتأمين صادرات النفط الخليجية ، ويستهدف المشروع المقترح مد خط أنابيب لمسافة تتراوح بين٣٥٠-٤٠٠ كم في منطقة الربع الخالي جنوب السعودية الى ميناء المكلا في محافظة حضر موت ، وهذا المشروع نوقش قبل سنوات ، وتعثر بسبب خلافات حول حقوق السيادة ، وعلى المنطقة المحيطة بالانبوب.

ثانيا:-بدائل دولة الامارات العربية المتحدة:-

دشن محمد بن ظاعن الهاملي وزير الطاقة الاماراتي خط أنابيب لنقل النفط الاماراتي من حقول حبشان في آمارة أبوظبي في الخامس عشر من تموز/ يوليو٢٠١٢[١٥٤]الواقعة الى غرب الخليج لمرفأ الفجيرة على خليج عمان شرقا من دون المرور في مضيق هرمز.وهذا البديل يفرض تقاطعات داخل الامارات فيما بينها بسبب التنافس بين الامارات السبع ، فقد يعطي هذا آمارة الفجيرة أهمية أقتصادية أكبر من بقية الامارات هذا من جانب أما من الجانب الاخر أن الطاقة الاستيعابية له لاتكفي إلا كما هو مبين ل٧٠٪ من صادرات الامارات فقط كما أن

مشروع أقامة بدائل لمضيق هرمز متعثر بسبب تنافس دول الخليج فيما بينها على السيادة والنفوذ داخل مجلس التعاون الخليجي ، وأيضا بسبب ظهور أدوار جديدة لبعض هذه الدول كما هو الحال بالنسبة للدور القطري المتصاعد ، والمتنامي في القضايا التي تشهدها الساحة الشرق الاوسطية.ومن جانب أخر يبدو أن أنعكاسات العلاقات العراقية – التركية على دول مجلس التعاون الخليجي لاتقتصر في الازمات ، وحلقات التوتر في المنطقة ، بل في حالة السلم أيضا ، حيث شهدت مجالات التعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بعلاقات مع العراق أيضا تطورا في أتجاهين وهما:- [١٥٥]

[١٥٤] -محمد الوسيلة ، تدشين خط حبيشان الفجيرة بتكلفة ٤,٢مليار دولار، الخليج(الشارقة)، ١٦/ ٧/ ٢٠١٢، ص١.

[١٥٥] -أ.د سعد حقي توفيق، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، (بغداد ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،كانون الاول/ كانون الثاني٢٠٠٩)، ص١٧-١٩.

أولا:-التطور الاقتصادي:-

بلغ حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وتركيا ٣٤مليون دولار في العام٢٠٠٣ منها ٩ملايين دولار تمثل صادرات البحرين الى تركيا ، في حين صدرت تركيا الى البحرين ماقيمته و٢٥مليون دولار ، وتمثلت صادرات مملكة البحرين من الالمنيوم الى تركيا نحو٩٩٪ من مجمل صادراتها ، بينما تصدر تركيا الى مملكة البحرين العديد من منتوجاتها من بينها الذهب ، والمنتجات الغذائية.وبهذا تحرص دول مجلس التعاون الخليجي الظفر بتركيا بوصفها دولة مستثمرة للاموال بسبب أمكانياتها الصناعية ، والزراعية كما تمثل تركيا سوقا كبير بسكانها السبعين مليون ، وكذلك بموقعها الجغرافي الذي يمثل منفذا للخليج على اوروبا وآسيا الوسطى ومركزا بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط.

ثانيا:-المساعي نحو أنشاء سكة حديد تربط تركيا بدول الخليج:-

ظهرت حاجة لتأسيس خطوط سكة حديد تربط بين دول الخليج وتركيا ولاسيما في ظل التطورات السياسية ، والاقتصادية خلال السنوات الاخيرة .والمشروع ليس بجديد فقد ظهر منذ القرن الماضي وهو يعتبر مرتكز لنمط من أنماط التكامل الاقتصادي ، والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا على غرار السوق الاوروبية المشتركة.

والاكثر من هذا فأن أنعكاسات العلاقات العراقية – التركية على دول مجلس التعاون الخليجي بتصور السياسة الخارجية التركية التي لها نظرة خاصة لامن الخليج الذي تنظر اليه أنقرة على أنه يتلخص في النقاط التالية:- [١٥٦]

أولا:-أن أمن منطقة الخليج هو شأن دولها وحدها ومن حقها أتخاذ التدابير ، والترتيبات التي تراها ملائمة لتحقيق الامن ، والاستقرار ، والسلام في المنطقة.

ثانيا:-إذا كان لابد من الترتيبات الامنية فيمكن أن تتخذ شكلا دفاعيا ثنائيا مع دول المنطقة الحرص على الابتعاد عن أي ترتيبات جماعية ، وعدم مشاركة تركيا فيها.

---

[١٥٦] - (٢)المصدر نفسه، ص١١.

ثالثا:-أن أمن الشرق الاوسط يتطلب أشراك الدول المجاورة للعراق في ترتيبات الامن المستقبلية في المنطقة وهي تركيا ، وايران ، وسورية ، ومصر.
رابعا :-أن أمن الشرق الاوسط يتطلب حل كافة المشكلات السياسية في المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية ، ومشكلة لبنان ، والتفاهم حول نزع السلاح .
خامسا:-أن المدخل الرئيسي لترتيبات الامن يتطلب توسيع نطاق للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ومن خلال المشروعات المشتركة ، والغاء القيود التجارية ، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي.

أبعاد العلاقات
العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣

تنوعت مديات العلاقات العراقية – التركية بعد٢٠٠٣ في عدة أبعاد ، حيث رسمت منحنيات هذه العلاقات ، وأعطتها زخما جديدا يمكن أن يكشف عن طبيعة هذه العلاقات ، وزوايا التعاون والصراع فيها.ويمكن أستعراض تلك الابعاد وحسب مايأتي:-
أ-البعد السياسي:-يرصد الباحث التركي بيل بارك العلاقات العراقية – التركية من زوايتها السياسية في عدة أتجاهات وكما يأتي:- [١٥٧]
أولا:-كان التحول في العلاقات بين تركيا والحكومة الاقليمية الكردية في شمال العراق أمرا جديرا بالملاحظة حتى بالنسبة للشرق الاوسط المضطرب ، وكان أقتراب أنقرة من الحكومة الاقليمية الكردية لغاية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ محكوما بمجموعة مما يسمى ((الخطوط الحمراء))وأساسا بأن تركيا لم تتهيأ على القبول بأي شي وراء الاستقلال الذاتي السياسي المحدود ، والاقتصاد الحيوي للاقليم الكردي، وبأن الحكومة الاقليمية الكردية لن يسمح لها بالتوسع في الاراضي المتنازع عليها بين الحكومة الاقليمية الكردية وبغداد والاكثر قصدا هي مدينة كركوك الغنية بالنفط.

[١٥٧] -بيل بارك ، أنقرة وأربيل :نهاية الخطوط الحمراء التركية، وكالة آور الاخبارية، ٢٠١٢.ص٢

ثانيا:-شجعت أنقرة السكان التركمان في كركوك بالعمل كالية حاجزة للطموحات الكردية ، وعملت بجهد كبير لاقناع العرب السنة العراقيين بالانخراط مع السياسات العراقية في غمرة أسقاط صدام حسين في نيسان٢٠٠٣ ، وخافت أنقرة من أن أستقلال الاكراد الذاتي العراقي قد يلهب أكرادها الساخطين والذي سيتكثف بالحرية التي يتمتع بها حزب العمال الكردي P.K.K بشن هجمات عبر الحدود داخل تركيا في مناطق محصنة داخل الاقليم الكردي العراقي.

ثالثا:-هناك ثلاثة عوامل عملت على تغيير توجهات تركيا تجاه العراق الاول أسلوب داود أوغلو في تصفير المشاكل نحو جيران تركيا وهي الدبلوماسية التي تركز على التعاون والحوار بدلا من المواجهة.الثاني أقتطع حزب العدالة ، والتنمية التركي الحاكم السلطة السياسية لطاقم الجنرالات العسكريين وهو كان العامل الاساسي في أسلوب أنقرة المتشدد بأتجاه الحكومة الاقليمية الكردية ، والثالث الظهور التركي الحاسم كدولة تجارية ومارافقه من القوة في دبلوماسيتها الاقليمية قد زاد من أرصدتها.

رابعا:-حافظت أنقرة بصورة متزامنة على علاقة ودية مع بغداد فتم تأسيس المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي التركي –العراقي في سنة ٢٠٠٨ ونمت التجارة البينية بينهما ، ولكن محاولة أنقرة حتى في الانصاف بين أربيل وبغداد وتلعثمت بشدة في كانون الاول٢٠١١ ، وفقد بعد أيام من مغادرة أخر جندي أميركي قتالي ، وكانت بمناسبة مذكرة القاء القبض عن نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي ، وكانت التهم هي التورط في الارهاب ، وكان الامر يبدو أنه جزء من تهميش واسع لمشاركة السنة في حكومة بغداد ، وهرب الهاشمي أولا الى الاقليم الكردي العراقي ، وبعدها الى تركيا والتي رفضت تسليمه الى السلطات العراقية ، وحذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المالكي ضد تشجيع الانقسامات الطائفية ، وبدوره أتهم المالكي أنقرة بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، واصفا تركيا بكونها معادية.وقد تدهورت الحرب الكلامية أكثر من ذلك الوقت ، وأحتجت بغداد حول نشاطات القنصلية التركية في البصرة والموصل بأنها لاتتماشى مع وضعها الدبلوماسي.

خامسا:-نمت فعالية العلاقات بين تركيا والحكومة الاقليمية الكردية بصورة وثيقة على حساب علاقة كل منهما مع بغداد ، وقد عارضت الحكومة العراقية في حرية أربيل في تجاوز بغداد في صفقاتها المتعلقة بالطاقة مع أطراف ثالثة ، ولم يوقف ذلك أربيل في وقت مبكر من سنة٢٠١٢ من الاعلان عن أتفاقية لاقامة أنابيب من شأنها أن تنقل النفط مباشرة من حقول الاقليم الكردي العراقي الى تركيا كبديل لانبوب كركوك –جيهان الذي تتحكم بغداد به ، وبدأت الحكومة الاقليمية الكردية أيضا لينقل النفط الخام مباشرة الى تركيا في تحد لاصرار بغداد على أن مثل هذه التجارة غير قانونية ، ورفضت أنقرة أيضا شكاوي بغداد ولم تدحض أدعاءات أربيل عن قرب أنشاء أنبوب جديد عابر للحدود ، وعقدت أربيل بالاضافة الى ذلك أتفاقيات مع شركات نفط كبرى مثل آكسون موبيل ، وشيفرون ، وتوتال ومع الشركة الانكليزية –التركية جنل للطاقة وكلها في مسارات تزيد من تعزيز أستقلال الحكومة الاقليمية الكردية من بغداد.

وتحاول تركيا أن تنظم علاقتها السياسية مع الحكومة العراقية بما يتناسب مع أولوياتها في العراق وكما يوضحها الباحث الاميركي هنري.ج .باركي أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ليهاي في تقرير مهم جدا بعنوان ((تركيا والعراق :أخطار وأمكانات الجوار)) الصادر عن معهد السلام الاميركي :-[١٥٨]

أولا:-أن الاولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية ، والسيطرة على كامل الاراضي العراقية ، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية ، والاقليمية ، والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التأريخ.

ثانيا:-تريد تركيا أن يصبح العراق دولة مستقرة ، ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة ، وهذا يشمل أمن خطي الانابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق الى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط.

---

[١٥٨] -هنري .ج .باركي ، تركيا والعراق :أخطار وأمكانات الجوار، تقرير خاص المرقم ١٤١ ، (واشنطن ، معهد السلام الاميركي، تموز/ يوليو٢٠٠٥) ، ص٤.

ثالثا:-لانقرة أعتبار أضافي وهام وهو ماإذا كانت حكومة جديدة في بغداد تستطيع أن تسيطر بنجاح على حدودها الشمالية ، وأن تضع حدا لتسلل حزب العمال الكردستاني ومنظمات كردية متمردة اخرى.

ويبدو التناقض في الطروحات التركية واضحا فمرة الاتراك يريدون تمتين العلاقات مع أقليم كردستان العراق على مستوى تأسيس أنبوب نفط لتصدير النفط ، لكنهم في نفس الوقت لهم علاقات جيدة مع الحكومة العراقية في بغداد التي لها أنبوب يمتد من كركوك الى ميناء جيهان التركي لتصدير النفط العراقي ، ويبدو أن تركيا تستخدم الاقليم الكردي العراقي لترتيب علاقاتها مع بغداد سواء في حالة العلاقات الاعتيادية مع الحكومة العراقية ، أو بالضغط عليها من خلال ملفي النفط ، ورفض تسليم طارق الهاشمي الى السلطات العراقية ، بالرغم من صدور مذكرة قضائية بحقه.

ب-البعد الاقتصادي:-

أرتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال النصف الثاني من العام٢٠١٢ بنسبة٣٧٪ وسط توقعات تشير الى أن حجم التبادل تجاوز حاجز العشرة مليارات دولار أي مانسبته ١٠٪ من مجمل التبادل التجاري العام لتركيا[١٥٩]

لكن يبدو أن العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية أصيبت بالتوتر بعد أن نفذ العراق تهديداته ، وجمد تسجيل الشركات التركية في أول أجراء بعد يومين فقط من أعلان رئيس الوزراء التركي رفضه تسليم نائب رئيس الجمهورية المحكوم بالاعدام غيابيا ، حيث أتخذت وزارة التجارة العراقية قرارا يقضي بتجميد تسجيل الشركات التركية في دائرة تسجيل الشركات عازية السبب لاغراض تدقيقية وتنظيمية .وفي نفس الاتجاه يبدو أن الخط البياني للعلاقات العراقية – التركية شهد تراجعا ملفتا لحزمة أسباب أقتصادية منها ملف المياه ، وأتهام بغداد لانقرة بعدم أطلاق كميات كافية من المياه بحسب حصته التي حددتها القواعد الدولية[١٦٠].

---

[١٥٩] -حرب باردة بين العراق وتركيا والاقتصاد سلاح ناعم، الصباح الجديد(العراق)، ١٥/ ٩/ ٢٠١٢

[١٦٠] -المصدر نفسه.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا تطورا أيجابيا ملحوظا خاصة بعد أفتتاح القنصلية التركية في البصرة ، وأقامة مؤتمر أستثمار بين رجال الاعمال الاتراك والعراقيين ، والاعلان عن تخطيط بعض الشركات التركية لانشاء منطقة صناعية في البصرة وأعتبارها منفذا لتصدير البضائع التركية الى دول ايران ، والسعودية ، والكويت[١٦١].

ويبدو مما سبق ذكره أن تركيا تهتم بشكل كبير للحفاظ على العلاقات الاقتصادية ، وأستثمارات شركاتها في العراق ، فهناك الالاف من الشركات التركية التي تعمل في العراق وبالتحديد في شماله ، ويعمل معظمهم في قطاع البناء وفي التنقيب عن النفط ، ويهم الاتراك أيضا تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الذي تضاعف ثلاث مرات خلال عامي٢٠٠٩-٢٠١٠[١٦٢].

ج-البعد العسكري والامني:-

تصاعد البعد العسكري والامني في أطار العلاقات العراقية – التركية ، خاصة بعد تزايد عدة مؤشرات مهمة لعل من أبرزها أحتضان تركيا الكثير من المؤتمرات الطائفية التي كانت تروج للفتنة الطائفية في العراق* ، علاوة على تهديدها لاستقرار العراق من خلال الاعتداءات المتكررة على الحدود مع أقليم كردستان العراق ، وقصفها للمدنيين بالطائرات ، والمدفعية[١٦٣].

---

[١٦١] -تطوير العلاقات العراقية – التركية وأثره على الامن الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[١٦٢] - ليلا نيكولاس رحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد أنتهاء العمليات القتالية في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص٦

* - عقد في تركيا في ديسمبر٢٠٠٦ مؤتمر سمي(نصرة الشعب العراقي)أدعى القائمون على هذا المؤتمرنصرة السنة في العراق ، وقد أصدر المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية الذي يشارك في الحكم ، وعضوية مجلس النواب العراقي بيانا يندد بعقد مثل هذه المؤتمرات داخل الاراضي التركية.أنظر بيان جزب الدعوة الاسلامية حول المؤتمر الطائفي في تركيا وبيان علماء التكفير، نادي البرلمان العراقي، شبكة البرلمان العراقي، ١٤كانون الاول٢٠٠٦.

[١٦٣] - أياد مهدي عباس ، العراق وتركيا، الصباح(العراق) ، ٣/ ١٠/ ٢٠١٢.

وقد أستمرت تركيا بالتدخل في الشأن العراقي خاصة بعد دعوة بعض القوى السياسية العراقية لتركيا وأطراف خارجية اخرى بالتدخل في الشأن الداخلي من خلال نقل صورة عن تهميش ، وظلم يتعرضون اليه من أجل الحصول على دعم من تلك الاطراف [١٦٤]

مستقبل العلاقات العراقية – التركية

لاشك أن رسم مشاهد مستقبلية للعلاقات العراقية – التركية سوف لاتكون نتائجها تنحصر بين الطرفين فحسب ، بل أن أمتداداتها ستعم منطقة الشرق الاوسط بأكمله ، وفي هذا الاطار يمكن ترجيح مشهدين مستقبليين الاول يدعو الى التعاون بين العراق وتركيا، والثاني يرجح مشهد الصراع بين العراق وتركيا.

أ-مشهد التعاون بين العراق وتركيا:-

إن هذا المشهد تدعمه عدة متغيرات تبرر أمكانية التعاون بين الطرفين ، خاصة إذا كانت مسلماته ستنعكس في تعزيز الامن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط ، حيث أن من الاسباب الدافعة لتعاون تركيا مع العراق تتمثل بما يأتي:- [١٦٥]

أولا:-المصالح الوطنية التركية ، حيث يشكل العراق ومعظم الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية.

ثانيا:-يشكل العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بما تملكه من أحتياطيات للطاقة عامل جذب أهمية أستثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط ، والغاز لسببين الاول تعاظم الاقتصاد التركي والنقص في الطاقة (الغاز والنفط) ، إذ تستورد تركيا مايزيد على ٩٠٪ من أحتياجاتها من الطاقة من الخارج ، في الوقت الذي تحتوي فيه

---

[١٦٤] - المصدر نفسه.جدير بالذكر أن عادل مراد سكرتير المجلس المركزي بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني أشار الى خشيته من التدخلات التركية في الشؤون العراقية، وقال ((وفي رايي الشخصي أن هناك قوى أقليمية تحرض بعض القوى العراقية على أنطلاق تصريحات أعلامية تزيد من التوتر وأخشى من التوجهات التركية في المنطقة))أنظر سياسي كردي :تركيا وقطر واسرائيل يعملون على تمزيق العراق ، المستقبل العراقي(العراق)، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٣.

[١٦٥] - العثمانية الجديدة :الدور التركي في المنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره، ص٧-٨.

المنطقة العربية بالخصوص منطقة الخليج على نحو ٦٠٪ من أحتياطي النفط العالمي و٢٣٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، كما تستحوذ دول الخليج على مايزيد على ٢٣٪ من حجم الانتاج العالمي اليومي من النفط ، ونحو ٨٪ من الانتاج اليومي العالمي من الغاز أما السبب الاخر فهو طموح تركيا لان تصبح معبرا لامدادات الطاقة الى أوروبا بما يعزز وضعها الاستراتيجي .

ثالثا:-لعب دور أقليمي أكبر في المنطقة ، مما يعني المشاركة في تحديد الاجندة الاقليمية ، والوصول بخطوط الدفاعات التركية الى أبعد نطاق ممكن من الاراضي التركية التي ماتزال تعاني من مشاكل أمنية مثل المشكلة الكردية، أو الجماعات الدينية المتشددة.

رابعا:-يؤدي الدور الاقليمي المتزايد في المنطقة الى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا ، ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الاوروبي الذي يتعنت في قبولها عضوا بسبب الاعتبارات الثقافية ، والدينية ، إذ تحاول تركيا أن توحي لاوروبا بأنها صمام الامان المتقدم على تخوم الشرق الاوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الاوروبي.

ب-مشهد الصراع بين العراق وتركيا:-

إن هذا المشهد له من الامكانية في الظهور في أي فترة كانت ، لابل أن بوادره بدأت بالنمو عبر عدة مؤشرات ، حيث قامت تركيا بأستفزاز العراق عبر أثارة أزمة تمثلت بزيارة الى كركوك من قبل أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي من أربيل في أب/ أغسطس٢٠١٢ بدون أعلام الحكومة العراقية ، وقاد ذلك الى أعلان الاخيرة الى التهديد بمراجعة علاقاتها مع تركيا ، وبعد أيام قليلة أنتقد رئيس الحكومة العراقية أنقرة لانها تعامل الحكومة الاقليمية الكردية كدولة مستقلة.وكان هدف الزيارة ظاهريا تركمان كركوك بأعتبارهم مرتبطين عرقيا مع أنقرة ، وبالرغم من ذلك فأن الشك بأن تركيا تستمر في تشجيع أقامة أئتلاف ضد المالكي يتكون من الاكراد ، والتركمان ، والسنة ، وحتى الشيعة العرب ، وقد تكون تركيا أيضا تعيد النظر في الرغبة في عراق مركزي ، مع التسليم بالنفوذ الايراني في العراق كما يؤكد الباحث التركي بيل بارك[١٦٦]

[١٦٦] - بيل بارك، أنقرة وأربيل وبغداد:نهاية الخطوط الحمراء التركية ، مصدر سبق ذكره، ص٣.

والاكثر من هذا ترى بعض الدراسات أن تركيا يمكن أن تشهد علاقاتها مع بغداد نوعا من الصراع في حالة أستغلال الورقة التركمانية في العراق كورقة تهديد يمكن أن تلوح بها أنقرة في شماله من خلال دفعهم ليكون لهم راي ، وكلمة بقدر الامكان في تعزيز مستقبل العراق ، والامساك بزمام مدينة كركوك الغنية بالنفط ، حيث أن الاكراد والتركمان يطالبون بكركوك بأعتبارها أرثا لهم[١٦٧].

الخاتمة:-

شهدت العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ محطات مهمة تباينت بين التعاون والصراع بين الطرفين ، حيث انهما يلوحان بالعديد من الملفات المشتركة بينهما ، وهذا الصعود والنزول في مديات تلك الملفات يمكن أن تنعكس على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، مما يحتم من صانعي القرار في العراق وتركيا البحث عن مشتركات ، ومقاربات تعمل على تخفيف من حدة الملفات المشتركة ، والعمل على أخراج العلاقات بينهما من خانة التجاذب ، والتنافس خشية من صعودها الى مستوى الازمات المستعصية التي قد تتطور الى أفق الصراع بينهما ، وهو في نتائجه النهائية ستنعكس أثاره على تراجع وأستقرار الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط.

---

[١٦٧] - هنري .ج باركي، تركيا والعراق أخطار وأمكانات الجوار، مصدر سبق ذكره، ص٧.

المبحث الثاني

العلاقات العراقية – الايرانية بعد

الاحتلال الاميركي للعراق

الواقع والمستقبل

المقدمة :-

تعتبر العلاقات العراقية الايرانية ذات مواصفات خاصة ((حيث تأثرت بعقائد الجغرافية السياسية ، وبالحدود البرية والمائية ، والتي لم تكن محصنة أمام التأثيرات ، والتيارات القادمة من ورائها .وهذا الواقع أضفى تفاعلا بين الدولتين أمتد منذ أقدم العصور وحتى يومنا الحاضر متمثلا بالغزوات المتبادلة ،والامبراطوريات الممتدة عبر هذه الحدود ، وبالتداخل الحضاري ، والثقافي ، وقد خلقت هذه الحقيقة ميراثا مشتركا ، ومعقدا ، وهو ميراث يشكله خليط من التعاطف ، والكراهية ، والتجانس ، والاختلاف ، والانتماء المشترك ، وتناقض الهويات ، وأصبحت هذه العلاقة متحركة ، بسبب تحرك السياسات الداخلية ، وتمثل بناء الدولة ، وخيارها الايدلوجي ، وأنتمائها المصلحي))[١٦٨].

وعلى هذا الاساس تقوم هذه العلاقات على عدة أسس من أبرزها العامل الجيوبولتكي الذي يربط حدود العراق البرية والمائية المترامية ،والطويلة مع ايران ، والعامل الاثنوغرافي الذي يجمع بين التوزيع العرقي والطائفي في ايران مع العراق ((وجود أكراد وشيعة ، وسنة ، في كلا البلدين))،والعامل الاخر هو العامل الاجتماعي ، حيث تعددت الروابط الاسرية ، والاجتماعية بين شرائح المجتمع الايراني والعراقي ، بسبب حالات المصاهرة ، والتزاوج ، والعامل الاخر هو العامل الديني ، حيث يوجد في كلا البلدين مراقد الائمة المعصومين من آل البيت الاطهار ومن أبرزهم مرقد الامام علي بن أبي طالب (ع) في مدينة النجف الاشرف ، ومرقدي الامام أبا عبد الله الحسين وأبي فضل

[١٦٨] - عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية – الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١)، ص١.

العباس في كربلاء المقدسة(عليهما السلام) ، ومراقد الامامين العسكريين ومقام الامام الحجة أبن الحسن في سامراء المقدسة(عليهم السلام) ، ومرقدي الاماميين موسى بن جعفر والامام محمد بن علي الجواد في مدينة الكاظمية المقدسة (عليهما السلام)، ومرقد الامام علي الرضا في مدينة مشهد المقدسة (ع)، وفاطمة بنت الامام موسى بن جعفر(المعصومة)(ع) في مدينة قم المقدسة ، فضلا عن دور المرجعية الدينية في المدينتين المقدستين النجف الاشرف وقم، كل هذه العوامل تعطي للعلاقات العراقية الايرانية ميزة خاصة بأنها علاقات متواترة من القدم ، والاواصر المشتركة والتي لم تنقطع عبر كل السنوات.وبالرغم من ذلك أصابت مجرى هذه العلاقات بالتأريخ المعاصر بالتوتر ، والازمات منذ السنوات المحصورة١٩٨٠-١٩٨٨ خلال الحرب العراقية – الايرانية ، إلا أن ماحدث بعد الغزو ، والاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ يثبت للمراقب المنصف أن مجريات هذه العلاقات بين الطرفين تم ترتيبها ، وأصابت مستويات تلك العلاقات بطفرة نوعية ، في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، وحتى الامنية والعسكرية ، ناهيك عن تطور العلاقات في المجال السياحي ، حيث أزدادت أفواج الزائرين من ايران والعراق لزيارة المراقد المقدسة في كلا البلدين بصورة تفوق كل التصورات .

وقد أثر الاحتلال الامريكي للعراق على منظومة العلاقات العراقية – الايرانية ، حيث نتج عن الاحتلال وجود جار تكن له طهران نوع من الندية ، والتعقيد بسبب السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران ، وخاصة في مجال تحجيم القدرات النووية الايرانية بالرغم من أقتصارها على المجالات السلمية ، ودخلت على الخط (اسرائيل) لاستهداف ايران ، وتصوير قدراتها أي القدرات الايرانية على أنها عامل تهديد للسلم ، والامن في المنطقة ، بالرغم من أمتلاك (اسرائيل) مئات القنابل ذات التدمير الشامل ، فضلا عن أمتلاكها المفاعلات النووية ،وأصبحت الضغوطات الامريكية ، والاسرائيلية تقترب من الحدود الخلفية لايران الملاصقة للعراق ، بحيث أصبح الاخير ساحة للتصادم بين المصالح الامريكية ، والايرانية في العراق.

وتصاعد الامر بعد الازمة السورية عام٢٠١١ ، وأصطدام ذلك بالعلاقات الايرانية السورية ، خاصة بعد أعلان طهران أن الاعتداء على سوريا من قبل واشنطن أو تل آبيب هو أعتداء على الاراضي الايرانية نفسها ، وهو تطور مهم في المواقف الايرانية ، لانه يتعلق بالتوازنات الاقليمية التي لاتريد ايران أن تكون بعيدة عنها ، أو على الاقل غير مؤثرة فيها .

وتبعا لذلك يأتي هذا البحث ليعطي ضوءا على العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ لاهميتها ، وتأثيرها على المشهد العراقي خاصة بعد الاحتلال ومن ثم الانسحاب الامريكي من العراق عام٢٠١١.

وينبع أهمية هذا البحث من عدة عوامل مهمة تضفي عليه أهمية خاصة وهي كما يأتي:-

١.الاهمية الجيوسياسية:-

حيث تعتبر العلاقات العراقية – الايرانية مهمة في المنظور الجيوسياسي لاحتمالات تطور الاستهداف الامريكي –الاسرائيلي لايران في المستقبل المنظور تحت مزاعم تحجيم القدرات النووية الايرانية ، حيث أن الضغوط السياسية ، والاقتصادية الامريكية والغربية على ايران أثرت على صيرورة العلاقات العراقية – الايرانية من جانب خشية أيران من أستغلال الامريكان الاراضي أو الاجواء العراقية لرصد العمق الايراني ، أو حتى أستغلال القرب الجغرافي ، والتماس الحدودي العراقي – الايراني للقيام بعمليات أستخبارية من قبل ال(C.I.A) و(الموساد) الاسرائيلي داخل ايران تكون نقطة أنطلاقهم من العراق.

٢.الاهمية الاستراتيجية:-

حيث ترى ايران أن الانسحاب الامريكي من العراق سوف لن يلغي التوجهات الامريكية لاستهداف ايران أو على الاقل تخفيف من حجم علاقاتها ، ونفوذها في العراق كنوع من الضغط عليها لمجاراة المشروع الامريكي –الاسرائيلي ، ناهيك أن واشنطن تحاول الضغط على ايران في العراق لموازنة الطموحات الايرانية في الخليج

ومنطقة آسيا الوسطى لسحب البساط من طهران من بعض الملفات التي يمكن أن تستخدمها لمواجهة أمريكا أقليميا وحتى دوليا ، إذ أن ايران لم تخفي من ممارسة الرادع الكلامي مع واشنطن في مجال أدارة أزمة البرنامج النووي عبر التلويح بأمكانية أستهداف القواعد العسكرية الامريكية في الخليج ،وتحريك نفوذها في سوريا، ولبنان ،والخليج لمواجهة الولايات المتحدة ، أي أن الطلقة الاولى لايمكن أن تكون ايرانية بل ستكون أمريكية أو اسرائيلية ، بحيث أن طهران أوصلت رسالة مهمة الى الجانب الامريكي والاسرائيلي معا بأنها سوف لاتكون مكتوفة الايدي أزاء أي عدوان عسكري عليها ، وسوف لايقتصر الامر على الدفاع عن مصالحها الحيوية داخل ايران وخارجها بل ستمارس سياسة الهجوم المقابل على المصالح الامريكية في المنطقة.

ويحاول هذا البحث الاجابة عن التسأولات المهمة التالية:-

س:-ماهي العوامل المؤثرة على العلاقات العراقية – الايرانية؟س:-وماهي طبيعة العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق؟س:-وماهو مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية؟

ويبنى هذا البحث على فرضية مفادها ((تعتبر العلاقات العراقية – الايرانية من العلاقات الاقليمية المهمة والتي يمكن أن تؤثر عليها بعض العوامل ، لكنها تمتاز بالنمو والتطور خاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، مما يحفز من أستمرار التعاون العراقي – الايراني في المستقبل المنظور ،ويؤخر من ذلك حدوث أي تقاطع في المصالح المشتركة ، بالرغم من تعرض تلك المصالح لضغوط أمريكية ،وغربية كجزء من أفرازات الاحتلال الامريكي للعراق)).

العوامل المؤثرة على

العلاقات العراقية الايرانية

تعرضت العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق الى جملة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على نموها أو جمودها ، وتتنوع طبيعة هذه العوامل لتشمل موقف ايران من الغزو و الاحتلال الامريكي ، والملف النووي الايراني، والنفوذ الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي.

أ-موقف ايران من الغزو والاحتلال الامريكي:-

تمحور الموقف الايراني من الغزو الامريكي للعراق الذي وقع في الحادي والعشرين من أذار/ مارس٢٠٠٣ بأستمرار((ايران في أدانة مبدأ الحرب ، ودعت الى عدم حصولها ليس حبا بالنظام العراقي الذي لم يخف الايرانيون في مناسبات عدة سرورهم برحيله ، بل قلقا من الاوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد أنتشار القوات الامريكية في العراق بعد أفغانستان ، ولاسيما أن الولايات المتحدة الامريكية لم تخف أهدافها في تغيير أنظمة المنطقة بعد النظام العراقي كما تدرك ايران أن واشنطن تريد الايقاع بها ، ولن توفر أية ذريعة لاحكام الطوق حولها ، وأضعاف قدراتها ، وتهميش دورها ، وضربها إذا ماأمكنها ذلك))[١٦٩].

ويبدو أن ايران كانت تنظر الى الغزو ،والاحتلال الامريكي للعراق على أنه ليس تهديد للعراق فحسب ، بل أنه يمثل تهديد لها أيضا لانها كانت ((تخشى في الوقت نفسه أن تكون ذريعة التدخل الامريكي لاسقاط النظام العراقي بحجة أمتلاك السلاح النووي مقدمة لاستخدام الذريعة نفسها ضدها في المرحلة اللاحقة ، لهذا السبب كانت معارضتها

[١٦٩] - طلال عتريسي ، النتائج والتداعيات ايرانيا، ورد في أحمد يوسف أحمد وأخرين ، أحتلال العراق وتداعياته عربيا وأقليميا ودوليا (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للفترة من٨-١١مارس/ أذار٢٠٠٤، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٤٥١-٤٥٢.

الحرب معارضة جدية نابعة من قلق حقيقي على أمنها من التهديدات المحتملة التي ستتعرض لها ، ومن عدم الاستقرار ، أو الفوضى ، أو الهيمنة الامريكية التي يمكن أن تنشأ في العراق بعد سقوط النظام))[١٧٠].

ولم تقتصر الخشية الايرانية من مجاورة الولايات المتحدة الامريكية لها بعد أن أمسكت بالارض العراقية في ظل الاحتلال الامريكي ، حيث أنه ((مهما قيل عن حجم المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها ايران ، حيث باتت القوة الاقليمية الابرز ، ومن دون منافس بعد غياب القوة العراقية ، بالاضافة الى علاقاتها الايجابية مع مجلس الحكم ، ومع كل الاطراف العراقية ، وعلاقتها الخاصة التي تتفاوت من حيث التأثير مع الشيعة الذين لم يتعاونوا مع الاحتلال ، فأن تلك المكاسب الموضوعية ، وخلافا لما أعتقدته واشنطن لاتحقق لايران الاطمئنان الاستراتيجي المفترض ، لان الولايات المتحدة الامريكية التي لاتريد أشراك أوربا ، ولا الاعتراف بدورها ، ولاتريد تدخل الامم المتحدة والتي لاتزال تهدد باللجوء الى القوة إذا لم تدفع الدبلوماسية لن تسمح لنظام الجمهورية الاسلامية في ايران أن تكون له اليد العليا في أمن الخليج وهو أضافة الى أمن (اسرائيل) يختصر المصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، ولان الولايات المتحدة الامريكية قررت في ظل المحافظين الجدد أستبدال العقوبات على العراق بأسقاط نظامه ، وأحتلاله المباشر ، وتبني أستراتيجية الحرب الاستباقية التي أخرجت ايران من الاحتواء المزدوج وأدخلتها في محور الشر الذي أطاحت بأحد أضلاعه (العراق) ولاسيما أن الولايات المتحدة الامريكية ليست مهتمة كما يقول كينيث م.بولاك بالابقاء على تدفق النفط فحسب ، بل لديها مصلحة في منع أية دولة يمكن أن تصبح معادية من الفوز بالسيطرة على المنطقة ،ومصادرها ، وأستخدام مثل هذه السيطرة لحشد نفوذ هائل أو لابتزاز العالم))[١٧١].

---

[١٧٠] - المصدر نفسه، ص٤٥٢.

[١٧١] - المصدر نفسه، ص٤٥٦-٤٥٧.

وجدير بالذكر أن ايران بالرغم من خشيتها من الجانب الامريكي ، لكن الوضع الجديد الذي خلقه الاحتلال جعلها توظفه لصالحها تماما ، حيث أن ((فرص ايران كانت أفضل من أي طرف أخر حتى من الامريكيين أنفسهم لاسباب كثيرة من أبرزها العامل الجغرافي الذي يفرض ايران جارا دائما لايمكن المراهنة على زواله على العكس من الحليف الامريكي ، أضافة الى العوامل الطائفية ، والعلاقات الامنية ، والاقتصادية مع العراق الجديد بعد سقوط نظام صدام حسين ، فقد فتح سقوط ذلك النظام أبواب العراق أمام ايران ، بأعتبارها شريكا ، وليس مجرد طرف مساند لغيره من الاطراف ، ونجح الايرانيون في نسج شبكة شديدة من التعقيد من علاقات المصالح مع النخب العراقية الحاكمة الجديدة ، وأستطاعوا مناوأة ، ومنافسة النفوذ الامريكي نفسه في العراق ، وكان دورهم بارزا في أفشال المشروع الامريكي في العراق وتعقيده عبر وسائل كثيرة ، ومتعددة يعرفها الامريكيون جيدا))[١٧٢].

وبالرغم من هذه المكاسب الايرانية جراء الغزو والاحتلال الامريكي للعراق جابهت بعض الكوابح حيث لم ((تعد ايران اليوم بفعل صراعاتها الداخلية وما تتعرض له من ضغوط ، وعقوبات خارجية هي ايران قبل ثلاثة أو أربعة سنوات ، فالازمات الداخلية ، السياسية ، والاقتصادية بل والامنية أيضا أخذت تفرض قيودا على قدرة ايران على تمديد النفوذ في الخارج ، لكن الاهم هو تعقد فرص ايران داخل العراق بفعل الصراعات الداخلية في العراق على الدور الايراني ، وتعرض حلفاء ايران الاقليميين لتحديات لم تكن في الحسبان ، وبالذات الحليف السوري وما يعنيه أحتمال سقوط نظام بشار الاسد في سوريا من تحديات لحزب الله في لبنان ، وظهور منافسين أقليميين أقوياء لايران في العراق خاصة تركيا ، لكن يبقى التنافس وربما الصراع الامريكي مع ايران في العراق هو الاهم نظرا لنجاح الامريكيين في تجديد وتوسيع التحالف الاستراتيجي مع العراق))[١٧٣].

---

[١٧٢] - محمد السعيد أدريس ، ايران وتحديات الشراكة الاستراتيجية الامريكية – العراقية ، سلسلة مختارات ايرانية ، ورد في موقع الاهرام الرقمي، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ١ديسمبر٢٠١١) ، ص١.

[١٧٣] - المصدر نفسه ، ص٣.

لقد خدم الغزو والاحتلال الامريكي للعراق الاستراتيجية الايرانية في تعميق أذرعها داخل العراق لاسباب جيوسياسية ، وأستراتيجية ، وأمنية لمواجهة الاستراتيجية الامريكية هناك ، والمنطقة ، بحيث دفع ايران لتكون من ضمن الاستراتيجيات الاقليمية التي تتصارع في العراق (الامريكية –الايرانية –السعودية- التركية)((بسبب أرهاصات البناء الهش للدولة العراقية المؤسسة على وفق عملية سياسية تعاني من مصدات ذات نوعية ، وتدخل ،وتداخل كوني كبير في ملفات أعادة أنتاج الدولة))[١٧٤].

وبعد الانسحاب الامريكي من العراق أصبحت ايران في أطار مواجهة غير معلنة مع الولايات المتحدة الامريكية نتج عنه نتيجتين متضاربتين :- [١٧٥]

أولا:-ظهور منهج ايراني يمزج بين التصعيد ، والتهدئة لكسب الوقت ، والمضي في طريق تحقيق طموحاته الاقليمية .

ثانيا:-وعلى الجانب الامريكي تشهد غيابا واضحا للعقل السياسي في مقابل حضور طاغ للادوات العسكرية التي أصبح التلويح بأستخدامها هدفا في حد ذاته ومنها حسم نتيجة الصراع إما بتقاسم النفوذ بين الغريمين الايراني والامريكي في العراق أو الاستعداد للدخول في مواجهة ستكون الاعنف في تأريخ المنطقة.

ب-الملف النووي الايراني:-

لاشك أن الملف النووي الايراني أحدث تأثيرا واضحا على العلاقات مع العراق فبينما ايران ((تصر على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية ،والاستمرارية مع كل العوائق التي تختلق لاحباطه ، أو المغريات التي تطرح على ايران لاستبداله ، والتخلي عنه .يشك كثيرون بالطبع بأن البرنامج النووي السلمي مجرد بنية تحتية لانتاج قنبلة نووية ولانه كذلك فأن ايران لاتأبه لكل تهديدات الغرب وصولا لاحالة ملفها النووي الى

---

١٧٤ - حسين درويش العادلي، العلاقات العراقية – الايرانية بين نظرية (الجدار الجيوسياسي) الى نظرية (القوة الاستراتيجية) ، المواطن(العراق)، ٨/ ٦/ ٢٠١١، ص٥.

١٧٥ - د.مصطفى اللباد ، الصراع الامريكي –الايراني يدخل خريف المواجهة ، شؤون عربية ، العدد١٣١، (القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، خريف ٢٠٠٧) ، ص٣٩.

مجلس الامن ، بل أنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة حظر أنتشار الاسلحة النووية برمتها))[١٧٦].

فأن العراق الجديد ، وعلاقاته المتميزة مع ايران دفع الولايات المتحدة الامريكية الى الايمان بحقيقة مهمة مفادها أن مشروعها في العراق كانت ايران له بالمرصاد بسبب نفوذها وأمكانياتها لعرقلة المشروع الامريكي ((وعمليا فأن واشنطن تدرك أنها وجنودها ،وكل مشروعها في العراق صار تحت رحمة طهران ، الامر الذي يكبل السياسة الامريكية من دفع المواجهة مع ايران الى نقطة اللاعودة .ويمكن القول إن الولايات المتحدة هي التي تحتاج الى الحلول الدبلوماسية مع ايران وليس العكس))[١٧٧].

ولم تكتفي واشنطن من المواجهة مع ايران داخل الساحة العراقية بل ضغطت على بعض دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في أطباق الضغوط الاقليمية عليها لتحجيم قدراتها النووية ، والوقوف بالتضاد معها على الارض العراقية نفسها ، وربما المشاركة الخليجية في المشروع الامريكي في العراق بدأت بأشارات من القلق ، والخشية من تصاعد مايسمى((الخطر الايراني في العراق))وهذا مانادى به ((وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل وذلك في محاضرة له في مجلس الشؤون الخارجية في نيويورك في أيلول/ سبتمبر٢٠٠٥)) ، وأشار الى ((المفارقة الكبيرة في أن أهم مافعلته الحرب على العراق كان تعزيز النفوذ الايراني فيه وفي المنطقة على العكس ماكانت ترمي اليه وتأمل اليه الولايات المتحدة الامريكية ،وبعض الدول العربية من تحجيم لذلك النفوذ)) .ويبدو أن السعودية قلقة جدا من تصاعد ذلك النفوذ ليس في العراق فحسب بل وفي لبنان وفلسطين ، ومن هنا فأن الدور السعودي المتصاعد في الساحة اللبنانية ،والسورية ، والفلسطينية تكمن جوانب من دوافعه على خلفية عدم أخلاء هذه الساحات لطهران))[١٧٨].وتراهن ايران في أطار معالجتها لملفها النووي من أستخدام نفوذها في

[١٧٦] - خالد الحروب ، ايران :تحدي (أو تغيير) موازين القوى الاقليمية؟، شؤون عربية، العدد١٢٥، (القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ربيع٢٠٠٦) ، ص١٤.

[١٧٧] - المصدر نفسه.

[١٧٨] - المصدر نفسه، ص١٩.

العراق لمواجهة واشنطن التي تقف لها موقف الراصد لكل التحركات الايرانية النووية خشية من تهديد حليفتها ((اسرائيل)) وأضطراب توازنها الجيوسياسي ، والاستراتيجي مع ايران على الموقف العربي العام بالرغم من وقوف دول مجلس التعاون الخليجي مع الحليف الامريكي في مواجهة طهران ، لكن المراهنة الايرانية على الموقف العربي العام ((ترك العرب في موقف بالغ الحرج مهم لايستطيعون أنكار حق ايران في حيازة تكنولوجيا نووية ولاحتى سلاح نووي في ظل القوة النووية الاسرائيلية وأنحياز ايران لقضية العرب المركزية وهم يعلمون علم اليقين أن الدعوة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل دعوة توجه لغير (اسرائيل) لكن على صعيد اخر يثبت التأريخ أن الدولة النووية لاتشهر سلاحها إلا حال تهديد مصالحها الوطنية المباشرة وإلا لوظفت قنبلة باكستان التي وصفت بالاسلامية في خدمة القضايا الايدلوجية ،ويؤكد الواقع أن لايران مشاكلها بل وطموحاتها من دول حوارها العربي وهذا يعني أن حيازتها السلاح النووي يمكن أن يكون عنصر ردع شديد الفاعلية في مواجهة تلك الدول ، وعليه فمع أدراك الدول العربية خطورة أخلال السلاح النووي الايراني بتوازنات القوة الاقليمية إلا أن التعبير الصريح عن هذا الادراك أرتبط بالاساس بدول الخليج المتشاطئة للجمهورية الاسلامية الايرانية))[١٧٩].

ولقد حاولت ايران الضغط على الادارة الامريكية ، ومن ثم أدارة الاحتلال في العراق للتقليل من ضغوطات واشنطن عليها في مجال ملفها النووي ، وتمثلت الضغوط الايرانية بأرسال رسائل عبر الحكومة العراقية حيث عبرت الحكومة الايرانية عن مخاوفها من بقاء القوات الامريكية في العراق ، ((وأبلغ المرشد الاعلى للثورة الاسلامية الايرانية آية الله العظمى السيد علي خامئني رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في حزيران / يونيو٢٠٠٨ بأن أستمرار بقاء القوات الامريكية في العراق هو أكبر عقبة أمام وحدة

[١٧٩] - د.نيفين عبد المنعم مسعد ، الدور الايراني في المنطقة العربية :الابعاد والتداعيات ، شؤون عربية، العدد١٢٥، المصدر نفسه، ص٣٢.

العراق))[180].وفي نفس الاتجاه ((أدركت الحكومة الايرانية فشل الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق أستراتيجيتها في العراق بوصفه الحلقة الاولى لتنفيذ مشروعها في الشرق الاوسط ، فأنها أعلنت على لسان رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية محمود أحمدي نجاد بأن أمن وأستقرار العراق هو لصالح جميع الدول في المنطقة وهي قادرة على توفير أمنها دون الحاجة الى تدخل القوى الاجنبية في أشارة الى الانتشار الامريكي في العراق ودول الخليج .من جانب أخر عدت الحكومة الايرانية الاتفاقية الامنية طويلة الامد بين الحكومتين العراقية والامريكية بأنها مساس بأمنها القومي ، لانها ستتيح وحسب الرؤية الايرانية للولايات المتحدة الامريكية الانطلاق من العراق لضرب أي دولة تعاديها في المنطقة وعلى وفق هذه النظرة أرسل المرشد الاعلى للثورة الاسلامية وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي الى المرجعيات الدينية في العراق ، وضرورة الرفض الكامل للاتفاقية لانها ستنقل العراق من موقع محتل الى بلد مستعمر))[181].

وتحاول واشنطن مجابهة طهران والضغط على ملفها النووي من خلال أتباع تكتيك أستراتيجي معين مفاده تقديم مغريات سياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وطمأنتها على أمكانية النفوذ في الساحة العراقية كرديف تجاه النفوذ الايراني هناك ونقل المواجهة من أمريكية –ايرانية الى خليجية –ايرانية على الاراضي العراقية ، حيث بدأ ذلك على سبيل المثال بعد المفاوضات بين ايران وواشنطن وبعض الدول الاوربية في تشرين الاول / أكتوبر٢٠٠٩ حيث ((تقوم الولايات المتحدة الامريكية بعد كل حوار ولقاء مع الاطراف التي تعتبرها منافسة لها في المنطقة أو العالم بأرسال مبعوثين الى الدول الخليجية لها لتطلع قادة تلك الدول على نتائج تلك المفاوضات ، وكيفية أجراء الاتفاقات ، وحصة كل من الدول الحليفة في النجاح أو الاخفاق لهذا فأن أميركا بعد أجتماع جنيف

---

[180] - أ.م.د.عامر كامل أحمد، مواقف الدول الاقليمية من أراء مرشحي الرئاسة الامريكية حيال العراق، شؤون عراقية، العدد الاول، (بيروت ، مركز العراق للدراسات ، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٨) ص١١٣.

[181] - المصدر نفسه، ص١١٤.

مع الوفد الايراني المفاوض برئاسة سعيد جليلي أرسلت مبعوثيها الى دول الخليج العربية لتطلع قادة هذه الدول على نتائج المفاوضات مع ايران ، صحيح أن أميركا تعلن أن هدف التحاور مع قادة دول الخليج هو تطمين قادة هذه الدول في منظومة السياسة الاميركية في المنطقة لكن واشنطن تتابع تحقيق أهداف أبعد من تطمين قادة دول الشرق الاوسط الهدف الاساس لاميركا هوشرح توجهات أميركا في المفاوضات مع ايران لينسجم قادة دول الشرق الاوسط مع هذه السياسة وتداعياتها ويلاحظ هذا الاسلوب الاميركي في جميع المجالات حتى في مجال مفاوضات السلام في الشرق الاوسط))[١٨٢].

وهذا الموضوع له علاقة بالنفوذ الايراني في المنطقة وخاصة في العراق هذا إذا علمنا أن تحجيم قدرات ايران النووية ((غير قابلة للتحقق دون تجاوب ايران معها وذلك بأقناع طهران بأن المكاسب الاستراتيجية ، والسياسية المترتبة على أمتلاكها قدرات على أمتلاكها قدرات نووية ذاتية قابلة للاستخدام العسكري يمكن تحصيل بعضها ،وتعويضها عن البعض الاخر دون الاقدام على هذه الخطوة فعليا ، وهذا هو ماتسعى الولايات المتحدة الامريكية الى أقناع ايران به عندما ظهرت للمرة الاولى فكرة (حزمة الحوافز) التي عرضتها الترويكا الاوربية على ايران ورفضتها ايران لاقتصارها على حوافز أقتصادية فقط مادفع واشنطن وأوربا الى أضافة حوافز سياسية وأستراتيجية ، بيد أن طهران التقطت مايدور في التفكير الاستراتيجي الامريكي فتأكدت من نجاحها في تصنيف مساحة الحركة ، والمناورة أمام واشنطن ، ووجدت واشنطن تسلم بضرورة تبني خيار التسوية ، والاقناع فراحت تطيل أمد التفاوض ، وترفع سقف المطالب بينما هي مستمرة في تحقيق تقدم أكبر في أنشطتها النووية))[١٨٣].

---

[١٨٢] - سيد حسين موسوي ، أخر التوجهات الايرانية في المفاوضات النووية ، شؤون الاوسط، العدد١٣٤، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، شتاء٢٠١٠) ، ص١١-١٢.

[١٨٣] - سامح راشد ، واشنطن وسيناريو ايران النووية ، خيارات صعبة وبدائل محدودة ، شؤون عربية ، العدد١٤٣، (القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، خريف٢٠١٠) ، ص٤٦.

ج-النفوذ الايراني في العراق بعد الاحتلال الاميركي:-

يوضح الباحث الامريكي كينيث كاتزمان في شؤون الشرق الاوسط الهدف الرئيسي للنفوذ الايراني في العراق بعد الاحتلال الامريكي عندما يقول ((مع أجواء تجريد القدرة العسكرية التقليدية ،وأسلحة الدمار الشامل من صدام ، وأزالة النظام ،فأن ايران تسعى الى ضمان أن العراق لايمكن أبدا أن تصبح تهديدا لايران سواء مع أوبدون القوات الامريكية الموجودة في العراق))لافتا أن ايران دعمت العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي لاجل دعم الشيعة في العراق إذ يقول ((خلال الاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ قامت ايران وحسب ماتراه أنه يناسب مصالحها على دعم دخول العراقيين الشيعة ، والفصائل الاسلامية في العملية الانتخابية التي تقودها الولايات المتحدة ، وذلك لان عدد الشيعة في العراق حوالي٦٠٪ من السكان تقريبا ضمان لهيمنة الشيعة على حكومة منتخبة))[١٨٤].

ويرى كاتزمان أن ايران عملت على تضييق الخناق على قوات الاحتلال الامريكي في العراق من أجل أشغال واشنطن عن ملاحقة ايران في ملفها النووي إذ يقول ((يخشى مسؤولون أمريكيون أن ايران تسعى لتطوير مجموعة واسعة من الخيارات التي منها الضغط على القوات الامريكية والبريطانية لمغادرة العراق ، وأستنزاف الولايات المتحدة عسكريا لتكون في وضع يمكنها من الانتقام في العراق عند قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد البرنامج النووي الايراني))[١٨٥].

ويرى كاتزمان أن ايران ((تستغل علاقاتها الوثيقة مع قادة العراق في محاولة لبناء تأثير سياسي ، وأقتصادي ، واسع النطاق على تطورات الاوضاع في العراق))[١٨٦].

---

[١٨٤] - كينيث كاتزمان، أنشطة ايران ونفوذها في العراق، هيئة الابحاث في الكونغرس الامريكي، ٢فبراير٢٠٠٩، تقريرRS٢٢٣٢٣ ، من وثائق ويكيليكس ، نقلا عن مصطفى العبيدي، تقرير أمريكي عن النفوذ الايراني في العراق، ٢٠٠٩، ص٣.

[١٨٥] - المصدر نفسه، ص٤.

[١٨٦] - المصدر نفسه.

ويؤيد الباحث الاستراتيجي الامريكي مايكل نايتس زميل ليفر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ماذهب اليه كاتزمان ، حيث يرى أن هدف النفوذ الايراني في العراق يتركز في عدم إعادة أن يكون العراق العدو القريب من الحدود الايرانية أو أن يكون القناة التي يمكن أن تستخدمها واشنطن لضرب ايران ، إذ يقول ((إن أي تقييم لنفوذ ايران في العراق يجب أن يركز على إعادة النظر في مصالح طهران ، وأهدافها مقارنة بمنافستها ، وجارتها التأريخية ، ففوق كل الاعتبارات الاخرى تسعى طهران لمنع العراق من أستعادة مركزه كمصدر تهديد عسكري أومنصة أطلاق لهجوم أميركي))[١٨٧].

ويرى نايتس أن هناك وجه أخر من وجوه النفوذ الايراني في العراق متمثلا أنه ((منذ عام٢٠٠٣ كانت الحكومة الايرانية تشجع محافظات العراق الشرقية على الاعتماد على التمويل الايراني لمنتجات الوقود الحيوية المدنية ، مثل غاز الطهي، وزيت التدفئة ، ووقود المركبات ، فضلا عن الدعم الايراني لشبكة الكهرباء العراقية ، وفي المستقبل ربما يقوم العراق بأستيراد الغاز من ايران ، في حين قد تعرض ايران زيادة القدرة التصديرية للنفط العراقي من خلال أستخدام موانئها ، مما يعوض عن الاختناق المحتمل للبنية التحتية التصديرية الجنوبية المتخلفة في العراق))[١٨٨].

ومن أجل فهم أكثر للنفوذ الايراني في العراق يسرد الباحث الامريكي ومن الاصول الايرانية (ولي نصر)حادثة قد تمثل مجرد زيارة عابرة من مسؤول ايراني للعراق ، لكنها ذات معاني كبيرة ، لعل من أبرزها هي نجاح ايران في أيصال رسالة مهمة لواشنطن مفادها ضرورة أدراك الاخيرة لمدى ثقل ايران في العراق بسبب ممارسة دور أقليمي يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تراعيه في توازناتها الاقليمية في المنطقة ، ويسرد نصر ملخص عن هذه الحادثة بالقول((في مايس٢٠٠٥ وصل وزير الخارجية الايراني كمال خرازي الى نقطة سيطرة في مدينة صغيرة تابعة لمهران قرب الحدود العراقية – الايرانية ،

---

[١٨٧] - النفوذ الايراني في العراق:طهران كسبت الجولة لكنها بعيدة عن كسب المعركة، شبكة النجف الاشرف، ٢٠١٠،ص٢.

[١٨٨] - المصدر نفسه، ص٥.

وهناك أندلف في سيارة صغيرة بعيدا عن الشكليات ، والرسميات ، وراح بنفسه يسوق تلك السيارة لمائة ميل الى الغرب من بغداد للقاء رئيس وزراء العراق المنتخب حديثا أبراهيم الجعفري كانت رحلة خرازي هذه مفعمة بالنشاط ، وذات دلالة لانها جاءت مباشرة في أعقاب التوقف المحدود لوزيرة الخارجية الامريكية كونداليزارايس لبغداد الذي لم يدم أكثر من أربعين ساعة ، نعم بعد ثمانية وأربعون ساعة فقط من زيارة رايس السرية هذه جاءت زيارة خرازي العلنية من أجل تقديم التهاني للسيد الجعفري))[١٨٩].

ويمضي نصر في تقييم زيارة خرازي بالقول((إن توقيت الزيارة (أي زيارة خرازي هذه) كان رمزيا ، ومحسوبا ، وكان يهدف في الحقيقة الى أشعار الطرف الاخر بأن خرازي جاء يقود سيارته شرق العراق دون الاكتراث الى مخاطر العنف الذي كان منتشرا في طول العراق وعرضه.إن خرازي لم يكن قد ذهب الى العراق لمجرد معانقة شخصيات الحكومة الجديدة ، المهيمن عليها شيعيا ، نعم أن ذهب الى هناك ليبعث برسالة ، أو يترك ملاحظة للعالم أن ايران لديها مطاليب أقليمية ، وأن موقعها يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ، بل أن ذلك يقتضي موقفا واضحا يعترف بمصالحها في المنطقة والعراق تحديدا .أن ايران تعيش نهضة ، وتقدما وهل من مكان أفضل لتفهم هذه النقطة من بغداد؟معنى أن النهوض الشيعي في العراق ، مدعوم وهو بالمقابل يدعم حالة جديدة متطورة في الشرق الاوسط وهي ظهور أو صعود ايران كقوة أقليمية في هذه المنطقة أن أنبعاث الشيعة متداخل بشكل لايمكن تجنبه مع قوة ايران ونهضتها))[١٩٠].

وترى بعض الدراسات إن سبب زيادة النفوذ الايراني في العراق في ظل الاحتلال الامريكي هي ترتبط بالمواجهة السياسية بين طهران وواشنطن ، لكن هذه الدراسات تعترض أن عدم وجود هذه المواجهة ستكون صورة التوازنات الاقليمية والدولية تختلف كثيرا عن الواقع المرسوم ، أي وجود تحالف أمريكي ايراني في حالة غياب الملف النووي

---

[١٨٩] - ولي نصر، الانبعاث الشيعي:كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الاسلام ، صورة المستقبل في العالم، تعريب مختار الاسدي، (بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠) ، ص٣٤٥.

[١٩٠] - المصدر نفسه، ص٣٤٥-٣٤٦.

الايراني ، لذلك ترى تلك الدراسات أنه ((ولوكانت بعض المواجهات الاميركية – الايرانية في العراق كما هي الحال في أفغانستان ولنتج عنه دعم الحكومتين نظاما يهيمن عليه الشيعة ،ويقاتل تمردا سنيا))[191].

وأخيرا ترى بعض الدراسات أن أستهداف ايران من قبل واشنطن أو (اسرائيل) بسبب ملفها النووي ، ومحاولة ايران مواجهة واشنطن في العراق خلال مرحلة الاحتلال الامريكي هي المعادلة التي حكمت العلاقات الايرانية – الامريكية بعد أن أصبح العراق الساحة العملية لتطبيقها وماله تأثير على النفوذ الايراني في العراق ، مما يحتم على العرب عدم الانجرار وراء المصالح الامريكية وستراتيجيتها في المنطقة لاستهداف ايران بسبب ملفها النووي ، وخاصة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي سيضع الساحة العراقية على طبق ساخن من الارادات المتصارعة الذي سيهدد الاستقرار الامني في العراق وماله علاقة بالتأثير على العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي.

لذلك تحذر تلك الدراسات العرب من الوقوع في الفخ الامريكي لمجابهة ايران في العراق على الاقل لغرض كسبها كخصم أوحتى كصديق بأعتبارها جمهورية أسلامية جارة للعراق ، وعدم جعلها من خانة الاعداء التقليديين للعرب (اسرائيل) ، حيث ترى تلك الدراسات ((أن أستهداف ايران من قبل الغرب هو أستهداف مرحلي ، مصلحي ، ينبغي على العرب الحذر من الوقوع في شراكه ، فلا مصلحة للعرب في معاداة ايران كما أنه لامصلحة للعرب من أستهداف ايران لصالح أخرين بينهم أعداء العرب التأريخيين وهما الصهيونية والامبريالية لذلك من الضروري التحلي بنقاء البصيرة عند التعامل الحازم مع النوايا الايرانية بما يمنع من أصطفاف العرب مع أعدائهم لخلق عدوجديد))[192].

---

[191] - جايمس دوبنز، العراق :من الديمقراطية الى الحكم، ورد في أيفو دالدر وأخرين، هلال الازمات:الاستراتيجية الاميركية –الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، (بيروت ، الدار العربية للعلوم(ناشرون)، ٢٠٠٦) ، ص١٤٨.

[192] - يرتبط العراق وايران بعلاقات دبلوماسية ، وثيقة ، حيث توجد سفارة للعراق في

د.عبد الوهاب القصاب ، النفوذ الايراني في العراق :الابعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي، سلسلة ملفات، (الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، ٢٠١١) ، ص٨.

طبيعة العلاقات العراقية – الايرانية بعد
الاحتلال الاميركي للعراق

دخلت العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الاميركي مرحلة من النمو ، والتطور في عدة مجالات ، وقد حاولت ايران الاندفاع داخل العراق بكل طاقاتها وأمكانياتها السياسية ، والاقتصادية وحتى العسكرية لتشكيل أطار جديد للعلاقات مع العراق بعد حالة من التقاطع ،والتوتر مع النظام السابق، ويمكن أستعراض أبرز المجالات التي تعاظمت فيها العلاقات بين الطرفين وكما يأتي:-

أ-العلاقات السياسية:-

العاصمة الايرانية ، وتوجد قنصليات عراقية في بعض المناطق الايرانية(الاهواز، كرمنشاه، مشهد) ، وتوجد سفارة ايرانية في بغداد ، لابل توجد قنصليات ايرانية في بعض المحافظات العراقية، (مدينة كربلاء المقدسة ، مدينة النجف الاشرف ، البصرة ، أربيل ، السليمانية)، وأستمرت زيارات المسؤولين العراقيين الى ايران ، وزار العراق مسؤولين ايرانيين بعد الاحتلال الامريكي من كافة المستويات ، إلا أن العلاقات السياسية بين العراق وايران أصيبت ببعض الملفات المتوترة ، ويمكن أجمال أبرزها:-

أولا:- حقل الفكة النفطي العراقي:-

أحتلت وحدة ايرانية تتكون من أحد عشرة عسكريا البئر النفطي الضئيل نسبيا التابع لمحافظة ميسان على مقربة من الحدود بين البلدين ، وقالت صحيفة Washington Post ((أن الولايات المتحدة أنفقت ١,١مليار دولار نحو ١٢٩٨مليار دينار عراقي على أمن الحدود العراقية منذ عام٢٠٠٣ طبقا لمسؤولين عسكريين))، وتابعت ((أن أستراتيجية الانسحاب الامريكي من العراق تتضمن تجهيز العراق بأسلحة جديدة ، ونظام مراقبة حديثة ،وطائرات كي يتمكن العراق من الدفاع عن نفسه ضد أي تهديدات

أقليمية))[١٩٣].وأوضحت الصحيفة ((أن هذا الحادث أثار مشاعر في العراق بشأن موضوعين بالغي الحساسية ألا وهما السيادة ، والنفط))[١٩٤].

ثانيا:-الصيادين العراقيين:-

أشتكى صيادوا الاسماك في محافظة البصرة من تكرار تعرضهم للمضايقات من قبل القوات الايرانية أثناء رحلات أبحارهم بحثا عن الصيد الذي يكاد ينعدم في المياه الاقليمية العراقية[١٩٥].

ثالثا:-السجناء الايرانيين في العراق بعد الاحتلال الاميركي:-

أعلن حسن كاظمي قمي السفير الايراني لدى بغداد في بداية شهر يناير/كانون الثاني٢٠١١ عن أسفه ، لان عددا من المواطنين الايرانيين يواجهون عقوبة السجن في العراق ، بسبب دخولهم الاراضي العراقية بشكل غير قانوني لزيارة العتبات المقدسة في هذا البلد ، وأعتبر الدخول الى الاراضي العراقية بشكل غير قانوني عملا خطأ ، حيث يوجد أتفاق بين البلدين على دخول ٣٠٠٠ زائر ايراني الى العراق يوميا ، لذا لايوجد سبب للدخول الى العراق بشكل غير قانوني ، وأكد ((لقد طلبنا من الحكومة العراقية العفوعن السجناء الايرانيين وحظي هذا الطلب بموافقة رئيس الوزراء العراقي))[١٩٦].

وبالرغم من كل تلك الملفات ، إلا أن مواقف البلدين أكدت عمق العلاقات ، وخاصة من الجانب الايراني ، **حيث يمكن أستعراض بعض المواقف الايرانية حول ذلك وكما يأتي:-**

أولا:-قال نائب الرئيس الايراني محمد رضا رحيمي الذي زار سماحة المرجع الديني السيد علي السيستاني في السادس من تموز/يوليو٢٠١١بمقره بمدينة النجف الاشرف ((أن العلاقات بين الدولتين الجاريين (العراق وايران) تمر في أفضل مراحلها وقد وصلت الى أوجها اليوم)) موضحا أن بلاده تقدم الدعم للعراق منذ عام٢٠٠٣ وأن هذا الدعم يتطور يوما بعد أخر ، وقد وصلت اليوم الى أوجها))بحسب تعبيره[١٩٧].

---

[١٩٣] - نزاع الفكة أستفز العراقيين وزاد مخاوف النفوذ الايراني الكبير في بغداد، موقع أصوات العراق ، ١/ ١٠/ ٢٠١٠

[١٩٤] - المصدر نفسه.

[١٩٥] - صيادوا البصرة يشتكون من مضايقات الدوريات الكويتية والايرانية، موقع راديو سوا ، ٧/ ١/ ٢٠١٠.

[١٩٦] - أجتماع مرتقب في طهران لبحث الافراج عن سجناء ايرانيين لدى العراق، موقع أصوات العراق ، ١١/ ١/ ٢٠١٠.

[١٩٧] - رحيمي:العلاقات العراقية – الايرانية تمر في أفضل مراحلها،وكالة أسرار الشرق،٧/ ٧/ ٢٠١١.

ثانيا:-أكد الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد أن ((تعزيز العلاقات الثنائية بين الجمهورية والعراق سيحبط مخططات الاعداء المشتركين للبلدين)).مؤكدا خلال أستقباله نائب الرئيس العراقي خضير الخزاعي في الخامس من أذار/ مارس٢٠١٢ ((أن طهران وبغداد لديهما تأريخ ، وحضارة ، وثقافة ،ومكانة ممتازة ، وأمكانيات أستثنائية ، وتحظيان بمكانة خاصة في المنطقة ، والعالم)) كما أكد أن بلاده ((لاتضع أي قيود أمام تعزيز العلاقات الشاملة مع جمهورية العراق ، وبأمكاننا أقرار التعاون الجيد مع البعض في كافة المجالات الثقافية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، والطاقة ، والاعمار ، والبناء ، والتجارة ، والاستثمارات)) ، وشدد نجاد على ((ضرورة الارتقاء بالعلاقات السائدة بين البلدين في ظل بذل الجهود المشتركة ، والتعاون الشامل ، لان تطور وقوة البلدين يأتيان في نفس المسار)) مشيرا الى ((أن ايران والعراق لديهما أعداء مشتركين لايسرهم تطور وأزدهار الشعبين)) وقال أن ((الاشرار يحاولون دائما أثارة الفرقة ،ومنع العمل ، والتطور ، والاعمار ، وعلينا أن نتعاون ،ونبذل المزيد من الجهد لتحقيق النمو ، والتقدم لايران والعراق ولمواجهة مؤامرتهم))[١٩٨].

ثالثا:-مع أستمرار التظاهرات في العراق في شهر كانون الثاني/ يناير٢٠١٣ علق الرئيس الايراني على التظاهرات التي عمت العراق ،وحث على العمل على وحدة العراق ، محذرا من أي أضطراب في العراق سيؤثر على الشرق الاوسط بأسره وقال نجاد ((إذا مضت الاضطرابات في العراق فسيحترق بناره الجميع ، وقد قلت صادقا أن من يتدخلون سيتعرضون للاذى))[١٩٩].

وأخيرا يمكن القول أنه بالرغم من التحليلات الامريكية سالفة الذكر التي أكدت أن ايران دعمت الشيعة في العراق للوصول الى الحكم بعد الاحتلال الامريكي ، إلا أن ايران وثقت علاقاتها السياسية مع العراق بعد٢٠٠٣ بموجب عدة أسس لعل من أبرزها[٢٠٠]:-

---

[١٩٨] - أحمدي نجاد :تعزيز العلاقات الايرانية – العراقية تحبط مخططات الاعداء المشتركين ، موقع أصوات العراق، ٦/ ٣/ ٢٠١٢.

[١٩٩] - ايران والتظاهرات في العراق ، موقع أصوات العراق ، ٦/ ٢/ ٢٠١٣.

[٢٠٠] - كامل الكناني، العلاقات العراقية – الايرانية وعميان القلوب، الجريدة(العراق)، العدد٣٢٩، ٢/ ٥/ ٢٠١٢، ص٥.

أولا:-أن الجمهورية الاسلامية الايرانية من أوائل الدول التي ساندت المشروع السياسي في العراق ، ودعمته بغض النظر عن هوية القائمين عليه ، ورواده ، وقادته ، وتعاملت مع العلماني، والاسلامي ، والسني ، والشيعي، والكردي ، وجميع العراقيين بروح الاخوة ، والصداقة.

ثانيا:-تجاوزت ايران الوجود الاميركي في العراق ، ورغم حساسيتها من دور الاميركيين في مشروع التغيير العراقي ، إلا أنها عملت على تقوية العراقيين على كل المستويات قبال الاميركيين.وعند تحليل الثوابت الايرانية سابقة الذكر لاينكر أي مراقب منصف أن دوافع ذلك هو حماية المصالح الايرانية في العراق التي تعتقد ايران أن الوجود الاميركي هناك سواء كان بصورة عسكرية أوخلاف ذلك هو تهديد مباشر وحتى غير مباشر لمفاتيح الامن القومي الايراني ، لذلك لم تبرح ايران من دعم العراق ، وعمليته السياسية حتى ولو كانت في ظل الاحتلال الاميركي ، لان ذلك وسيلة لضمان حدودها مع العراق عبر كسب التأييد السياسي العراقي ، وعدم حدوث مفاجئات ، مباغتة لها من الجانب العراقي يمكن أن تعمل على تهديد مسلمات الامن الاقليمي لايران ، خاصة إذا كان المهدد هو الولايات المتحدة الامريكية المتواجدة في العراق بعد٢٠٠٣.

ب- العلاقات الاقتصادية:-يؤكد الباحث الامريكي(جون وينبرغ) المتخصص في شؤون الحكم ، ولغات ، وحضارات الشرق الادنى الذي يعمل صحافيا متخصصا في شؤون الشرق الاوسط ، وشمال أفريقيا في دراسة له حول العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران أثناء الاحتلال الامريكي للعراق بعنوان ((العلاقات التجارية بين ايران والعراق:توازن مختل))أنه ((تتسم العلاقات التجارية بين الدولتين بأنها أحادية الجانب بصورة غير طبيعية تشمل أهم الصادرات العراقية ، التمر ، والكبريت ، والجلود بينما تصدر الشركات الايرانية السيارات ، والوقود ، وأمدادات طبية ، ومواد بناء الى العراق ، حيث يبنون مصانع ، وفنادق ، ومدارس ، ومساكن ، ومستشفيات ،وعلى سبيل المثال أقامت شركة صانير الايرانية محطة كهرباء بالقرب من حي مدينة الصدر في بغداد))[٢٠١].

[٢٠١] - جون وينبرغ، العلاقات التجارية بين ايران والعراق :توازن مختل، المجلة(باريس)، ٢٠يناير٢٠١١، ص١٢

ويمكن تقسيم الابواب الاقتصادية المهمة التي سهلت التعامل الاقتصادي العراقي – الايراني وهي كما يأتي:-

أولا:-التبادل التجاري:-

ظهرت أحصائيات رسمية صادرة عن مصلحة الجمارك الايرانية أن قيمة التبادل التجاري بين ايران والعراق تخطت حاجز ال٥مليارات دولار أمريكي خلال عام٢٠١١ ، وحسب هذه الاحصائيات فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين أكثر من٥مليارات و٢٠٠مليون دولار مايظهر نموا بنسبة ١٤,٩٪ مقارنة بقيمة التبادل التجاري بينهما خلال عام٢٠١٠ التي كانت ٤مليارات ونصف المليار دولار[٢٠٢].

وشهدت قيمة صادرات ايران الى العراق عام٢٠١١ نموا بنسبة ١٣,٤٪ ، فيما أرتفعت قيمة الواردات من العراق بنسبة ١٦١,٩٪ لتصل الى١٣١,٤مليون دولار ، وقامت ايران بتصدير عدة مواد للعراق منها الاسمنت ، البنزين، الزيوت الخفيفة، السيارات ، والجرارات الزراعية ، وقضبان الحديد ، والصلب، والاجهزة المنزلية ، والمبردات المائية ، وأجهزة المطبخ ، والاحذية ، والسيراميك ، ومنتجات الالبان ، والمثلجات ، والتفاح ، والطماطم ، والخيار ، والبطيخ ، معجون الطماطم ، والجبن ، والفستق ، والمربى وغيرها من المنتجات[٢٠٣].

فيما أستوردت ايران من العراق الهيدروكوربونات الغازية السائلة ، ونفايات الالمنيوم ، والنحاس ، وسبائك الالمنيوم ، والنحاس ،وأطارات السيارات ،وخلائط الهيدروكوربونات العطرية ، ومنتجات اخرى[٢٠٤].

ثانيا:-الشركات الايرانية العاملة في العراق:-

كشف عظيم حسيني القنصل الايراني في أقليم كردستان العراق عن أهم المؤسسات الايرانية العاملة في العراق ، إذ يقول ((أن ايران حكومة ، وشعبا تسعى دوما لمساعدة

---

٢٠٢ - قيمة التبادل التجاري بين ايران والعراق تفوق ٥مليارات دولار، موقع قناة العالم، ١٤يونيو٢٠١٢

٢٠٣ - المصدر نفسه.

٢٠٤ - المصدر نفسه.

العراق ، وشعب العراق ، وتطور هذا البلد لان تطوره مفيد لنا أيضا ، وأحلال الامن فيه ينعكس أيجابا أيضا على الامن الايراني ،وهناك مؤسسات ايرانية كبيرة تعمل الان في بغداد وبقية محافظات العراق مثل مصرف ايران ، وشركات تجميع السيارات ،والمكائن الزراعية في أقليم كردستان ، ناهيك عن وجود مكاتب شركات ضخمة في أقليم كردستان ،وحجم التبادل التجاري سيكون أوسع في الاقليم ليصل الى٦٠٪ وأيضا في جنوب العراق))[٢٠٥].

وبالاضافة لما ذكره القنصل الايراني في أقليم كردستان يمكن أستعراض أبرز الشركات العاملة في العراق وكما يأتي:-

-وقعت وزارة الكهرباء العراقية في منتصف شهر كانون الاول/ ديسمبر٢٠١١ عقدا بقيمة ٧٢ مليون دولار مع شركة صانير الايرانية للكهرباء لزيادة قدرة محطة في العراق بقدرة ٣٢٠ميغاواط ، وذلك للمساهمة في تخفيف أزمة نقص الكهرباء في العراق(تركيب وحدتين تعملان بالغاز تصل قدرة كل منهما الى١٦٠ميغاوات في محطة الدبس بمحافظة كركوك الشمالية)[٢٠٦].

-أعلنت وزارة النقل العراقية في الرابع من كانون الثاني/ يناير٢٠١٢ أنها أتفقت مع شركة وادي البار الايرانية على تأهيل ٥٠عربة قطار ، مع تأهيل معمل السماوة لتطوير ، وتصليح العربات[٢٠٧].

-حث عادل مهودر وزير البلديات والاشغال العامة العراقية الشركات الايرانية في الاول من أذار/ مارس٢٠١٢ الشركات الايرانية الكبرى المتخصصة للعمل ، والاستثمار في العراق ، والدخول في المناقصات التي تعلنها الوزارة .وأبدى وفد شركات الجمهورية

---

[٢٠٥] - نفوذ طهران يتزايد في العراق عبر التجار وربط الاسواق بالمنتجات الايرانية ، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٦٩٣، ٣ديسمبر٢٠١٠، ص١.

[٢٠٦] - العراق يوقع مع شركة صانير الايرانية أتفاقا بقيمة ٧٢مليون دولار لزيادة قدرة محطة كهرباء ، وكالة رويتر، ١٩/ ١٢/ ٢٠١١.

[٢٠٧] - العراق يتفق مع شركة ايرانية على تأهيل ٥٠عربة قطار، وكالة كردستان للانباء، ٥/ ١/ ٢٠١٢.

الاسلامية الايرانية أستعداده للعمل في العراق ، وبكوادر ذات خبرة عالية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تدريب الكوادر الفنية العراقية[٢٠٨].

-وقع المهندس عادل مهودر وزير البلديات والاشغال العامة العراقية في التاسع من تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١٢ عقدا مع شركة (همراب الايرانية) لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة بكلفة ١٢٠مليار دينار عراقي ، حيث يشمل العقد تنفيذ محطات ، وشبكات ، وكذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، ويخدم المشروع قضاء الشطرة بالكامل[٢٠٩].وبالرغم من كل هذا الزخم الاقتصادي الابراني مع العراق ، إلا أنه حدثت بعض المعرقلات التي جابهت التعامل الاقتصادي الايراني مع العراق.ويمكن أيجاز أبرزها:-

-شكا رجال أعمال عراقيين أنهم أخفقوا في أقناع نظرائهم الايرانيين لنقل جزء من الصناعات البسيطة لداخل العراق ، وتكون بموجب عقود مشاركة ، لكن القنصل الايراني في أقليم كردستان أوضح أن نقل الصناعات الايرانية الى العراق هي خطوة سابقة لاوانها لان يعتقد ((أن تجارة البضائع هي السائدة الان في العلاقات الاقتصادية بين البلدين)) .وأوضح أسماعيل عبد الله الشمرتي رئيس غرفة تجارة النجف حول الموضوع بالقول((أن النفوذ الايراني الاقتصادي في العراق مبني على أساس التجارة فقط على الرغم من مطالباتنا الكثيرة ،وعلى مستويات عالية في العراق ، وبداخل ايران بنقل جزء من التكنولوجيا الصناعية للعراق ، لكنهم يرفضون والسبب واضح هنا وهو رغبتهم المستمرة بالابقاء على العراق كبلد مستهلك لبضائعهم وأبعاده عن قطاع الانتاج ويرون أيضا أن ماتدره التجارة من أرباح ليس بالهين فما تحصيه الدوائر الرسمية المعنية العراقية عن حجم التبادل التجاري يصل الى أكثر من ٧مليارات دولار ، وأتوقع أن

[٢٠٨] - وزير البلديات يدعو الشركات الايرانية الى العمل في العراق، وكالة الانباء العراقية ، ٣أذار/ مارس٢٠١٢.

[٢٠٩] - علي عبد سلمان، وزير البلديات يوقع عقدا مع شركة همران الايرانية لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة ، وكالة براثا نيوز، ٨/ ١٠/ ٢٠١٢.

السقف أعلى من ذلك بكثير لسبب بسيط وهو أن سلة الغذاء الرئيسية للعائلة العراقية الان تعتمد في الدرجة الاولى على الاغذية الايرانية من فواكه ، وخضار ، وحبوب ، وحلويات ، ومشروبات وغيرها الكثير ، ولك أن تقيس كم يستهلك ٣٠مليون نسمة في اليوم الواحد وخاصة أن الانتاج المحلي لايسد سوى١٠٪ من الحاجة الكلية))[٢١٠].

-أوضح رئيس غرفة تجارة النجف أن التجارة بين العراق وايران بدأت بالتراجع كثيرا في الفترة الاخيرة ، وأوضح أسباب هذا التراجع بالقول((أن هذا الامر حدث بسبب التجار الايرانيين أنفسهم أو الصناعيين ، فكانت نوعية البضاعة الايرانية قبل عدة أعوام جيدة ، ومطابقة للمواصفات ، والمعايير النوعية ، لكن وللاسف كلما مر الوقت نجد أن البضاعة تميل نحو التردي حتى الامر أن مانجده في ايران من نفس البضاعة أجود بكثير من المقبلة للاسواق العراقية ، وكان يجب حدوث العكس ، لان البضاعة المصدرة دوما تكون الافضل))كاشفا عن أن صناعيين ايرانيين بدأوا بتصدير بضاعة منتهية الصلاحية أو مرجعة لمخازنهم ، وبدلا من أتلافها يصدرونها للعراق ، والمستهلك العراقي كشف الامر بسهولة بأعتباره الجهة المتضررة)).

وأضاف أن ((تحسن معيشة الفرد العراقية جعله يبحث عن الاجود ، وهنا ترك شراء البضاعة الايرانية ،وتوجه نحوالصناعة التركية ، والسعودية ، وبخاصة في البضائع الاستهلاكية ، والاغذية ، وحاليا تجارة سوق النجف ، وكربلاء ، ومناطق الفرات الاوسط أوسع مع السعودية ، وتركيا ، وسورية ، وللاسف الايرانيون هم من أجبرونا على ذلك ، ونحن نقلنا كل هذه المعلومات للجانب الايراني وحتى الان تقبلهم محدود جدا لمطالبنا))[٢١١].

ج-العلاقات العسكرية:-تؤكد أغلب الدراسات أن العلاقات العراقية – الايرانية ((تتميز بالكثير من السمات التي ترفعها الى مراتب التلاحم ، والتكافل ، والتضامن من حيث أن القواسم المشتركة بين طهران وبغداد جعلتهما أمام مسؤوليات ، وواجبات دينية

---

[٢١٠] - نفوذ طهران يتزايد في العراق عبر التجارة وربط الاسواق بالمنتجات الايرانية ، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[٢١١] - المصدر نفسه.

،وأخوية ، وأخلاقية تجاه أحدهما ، والاخر من جهة وتجاه مايدور حواليهما في دول الجوار ، والمنطقة ، والعالم من جهة اخرى))[٢١٢].ووفق هذه الثوابت كانت اللقاءات الايرانية العراقية تؤكد على ((تنامي دور العراق الاقليمي في قضايا المنطقة كونه عامل أستقرار ، وله تجربة سياسية في تطبيق النظام الديمقراطي ، التعددي ، الفيدرالي))[٢١٣].

ووفق هذه التطورات لم تنفك ايران من توطيد ، وزبادة زخم العلاقات العسكرية مع العراق ، ويمكن الاشارة هنا الى الزيارة المهمة ، واللافتة للنظر لوزير الدفاع الايراني العميد أحمدي وحيدي الذي وصل في الثالث من تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١٢، إذ تعد زيارته الاولى لوزير دفاع ايراني الى العراق منذ أنتصار الثورة الاسلامية الايرانية في ايران عام١٩٧٩ ، حيث أكد الوزير الايراني أن زيارته الى العراق تهدف الى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين البلدين ، وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الاقليمية والدولية)) ، وأكد وحيدي أن العراق يحظى بمكانة خاصة في السياسة الخارجية ، والدفاعية الايرانية وقال ((إن السياسات المبدئية للجمهورية الاسلامية تعتمد على تنمية العلاقات الشاملة مع دول المنطقة وخاصة دول الجوار)) ، وأضاف ((أن العراق الجديد الذي أقيم على أساس شعبي ، وقانوني يجعل الفرصة مناسبة أمام الشعبين لفتح أفاق واسعة من التعاون ، وحسن الجوار ، والعلاقات السلمية))[٢١٤].

---

[٢١٢] - حميد حلمي، العلاقات الايرانية – العراقية :أستراتيجية قولا وعملا، مركز العراق للدراسات ، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢، ص٢.

[٢١٣] - (لقاء هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي مع علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الايراني في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠١٢)أنظر:-

زيباري ولاريجاني يبحثان العلاقات العراقية – الايرانية على قاعدة المصالح المشتركة، وكالة كردستان للانباء، ٢٨/ ١١/ ٢٠١

[٢١٤] - وحيدي:نعمل على تعزيز العلاقات الدفاعية الايرانية - العراقية ، راديو ايران العربي، ٢/ ١٠/ ٢٠١٢.

مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية بعد الانسحاب الاميركي

إن قراءة مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية بعد الانسحاب الاميركي من العراق قد تكون مصابة بالتعقيد ، وعدم الوضوح ، لان هذه العلاقات قد تميل الى عدة سيناريوهات لعل من أبرزها صعود سيناريو التعاون بين العراق وايران ، وثانيهما ترجيح سيناريو الصراع بين العراق وايران ، وسيتم أستعراض أبرز ملامح تلك السيناريوهات.

أ- سيناريو التعاون بين العراق وايران

أن هناك العديد من المبررات من دعم سيناريو التعاون بين العراق وايران ، وخاصة أنها تقف أمام الضغوط الامريكية ، والغربية ، للتأثير على الخيار الايراني في قدراتها التووية وعلى هذا الاساس يرى الباحث الامريكي أنتوني كوردسمان ((أن ايران ترى في العراق أكثر الفرص جدية ومنها فرصتين جديتين متاحتين لايران لكي تتحرك من قوة دفاعية الى قوة وسعت سلطتها ونفوذها)) والفرصة الاخرى هي جهودها لامتلاك أسلحة نوعية تريد من خلالها ردع واشنطن أو حتى تقليل من سيناريو الهجوم عليها بسبب ملفها النووي ، لذا لدى ايران ودائما حسب راي كوردسمان ((الحافز لتفادي التدخل العسكري المباشر الذي قد يثير نزاعا أقليميا واسعا يمكن أن يتسبب في التدخل الامريكي الواسع النطاق فلدى ايران كل حافز ممكن في رؤية العراق يتحول الى السيطرة الفعلية لحكومة عربية شيعية يمكنأن تكون شريكا تعتمد ايران عليه ،وتعتمد هي على ايران جزئيا على الاقل))[٢١٥].

---

[٢١٥] - أنتوني كوردسمان، ايران دولة ضعيفة أم مهيمنة ، ورد في النظام الامني في منطقة الخليج العربي:التحديات الداخلية والخارجية ، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨) ، ص٧٦-٧٧.

وبالرغم من التحليل الامريكي سالف الذكر ، إلا أننا لانرى فيه التحليل المنصف ، فمع قبولنا لسيناريو التعاون بين العراق وايران ، إلا أن الصاق سبب تعاون ايران مع العراق بعد الاحتلال الامريكي مع تحضيراتها لتجنب أي تمدد عسكري ، أو حتى أمني وأستخباري أمريكي في ايران أو حتى تجنب ضربة عسكرية أمريكية –اسرائيلية ضد منشأتها النووية ، بل أن ايران تحاول توثيق علاقاتها مع العراق ليس بسبب لوجستي فحسب كما كان قبل الانسحاب الامريكي من العراق ، إلا أنه بعد الانسحاب الامريكي من العراق ترى ايران أن تأثيرها السياسي ، والاقتصادي ، وحتى العسكري في العراق ضمانة لها من أية نتائج غير متوقعة قد تحدث لها بسبب أمريكي أو غيره ولا يوجد في الامر أية غرابة بأعتبار أن ايران تحاول حماية مصالحها القومية في العراق لان ((أمن ايران القومي يرتبط أرتباطا وثيقا بالاستقرار في العراق الذي تربطها به حدود مشتركة))[٢١٦].

وبالرغم من ذلك لاترى بعض الدراسات أن لامبرر لما تروجه وسائل الاعلام من تضخيم للازمة بين طهران وواشنطن ، بالرغم من عدم أنكارها لكن المبالغة في شحن الاجواء ، وتصعيد البيئة الاقليمية وكأن الحرب قادمة لامحالة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية وهذا سيؤثر على العلاقات الايرانية – العراقية في المستقبل المنظور ، إلا أن التحليل المنصف يظهر أن ((الطرفين الامريكي والايراني)) يجمعهما العديد من المصالح المشتركة ((فقد قضت الولايات المتحدة على أثنين من الد أعداء ايران هما حركة طالبان ونظام صدام حسين ، وتوجد مصلحة مشتركة بين طهران وواشنطن تتمثل في تعزيز تكامل العراق ونظامه السياسي الديقراطي ، ويمثل التدفق المستمر للنفط هدفا أستراتيجيا بالنسبة للبلدين من هنا فأن المواجهة مع ايران غير ضرورية ومن شأن أي ضربة عسكرية أن تعيد تنظيم سياسة البلدين على أساس عسكري))[٢١٧].

---

[٢١٦] - محمود سريع القلم ، تصورات القوة وتعدد المصالح:السياسة الامنية الاقليمية لايران ، ورد في النظام الامني في منطقة الخليج العربي :التحديات الداخلية والخارجية ، المصدر نفسه، ص١١٤.

[٢١٧] - المصدر نفسه، ص١١٥.

ب-سيناريو الصراع بين العراق وايران

قد يعيد هذا السيناريو عقارب الساعة الى الوراء عندما كانت العلاقات متوترة بين ايران والعراق قبل ٢٠٠٣ وما الى ذلك من حدوث صراعات عسكرية بين الطرفين بسبب الاختلافات الفكرية ، والايدلوجية بين ايران والعراق ، لكن بعد ٢٠٠٣ تساقطت كل هذه الامور بعد سقوط نظام صدام حسين ، وحلول الاحتلال الامريكي الذي أعقبه الانسحاب الامريكي من العراق نهاية عام٢٠١١ في ظل وجود النظام السياسي العراقي الجديد الذي أنفتح على كل دول الجوار ومنها الجمهورية الاسلامية الايرانية بأعتبارها العمق الذي كان يراه العراقيين متنفسا لهم لمواجهة نظام صدام حسين ، ناهيك عن زيادة الروابط الدينية بين العراق وايران بعد٢٠٠٣ ،وكثرة ، وكبر حجم الاواصر السياسية ، والاقتصادية بين الطرفين ، بحيث أن قراءة الساحة العراقية ، وتأشير النفوذ الاقتصادي الايراني ، وزيادة أستثماراتها لتنفيذ أكبر المشاريع العمرانية ، والسكنية في العراق تبعد وتزيح أي ملامح لسيناريو الصراع بين الطرفين.

ولكن بالرغم من ذلك لم بنعدم الوجود الامريكي في العراق بعد الانسحاب الامريكي لابل أزداد نفوذه الدبلوماسي ،والسياسي ، وحتى الامني للمحافظة على هيمنته على المشهد السياسي العراقي أو على الاقل بناء أسس لتوثيق علاقاته مع العراق ،ومنع هيمنة أية مصالح أقليمية ، ودولية هناك ، وفي ظل هذا التضارب في المحافظة على المصالح من قبل الجميع ((من المفترض أن تعمل ايران في هذه الساحة وخصوصا مع دول الجوار العراقي على تشكيل مرجعية أقليمية لحماية وحدة العراق ،وتطويق أي مشروع لفتنة داخلية تتغذى من أختراقات عدة(بما فيها الاسرائيلية) وتعزيز دور الامم المتحدة بأي سبيل من السبل ، حتى لايشعر الامريكي على الرغم من أختلال ميزان القوى لمصلحته بالاطمئنان في هذه الساحة أو أنه اللاعب الوحيد فيها))[٢١٨].

[٢١٨] - طلال عتريسي ، النتائج والتداعيات ايرانيا، مصدر سبق ذكره ،ص ٤٦٠.

الخاتمة:-

أن العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي متشعبة ، وتنتابها الكثير من الملفات الحساسة ،والمهمة لعل من أبرزها الوجود الامريكي في العراق ،وتطورات الملف النووي الايراني ، والدور الاقليمي الايراني ، وتأثيرها على توازنات المنطقة ، ناهيك أن ايران وخلال علاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣ حاولت أن تعيد بناء أواصرها السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية معه لضمان مصالحها في الساحة العراقية ،وحماية عمقها من أية أختراقات أمريكية وغيرها ، لذلك حرصت ايران أن تندفع بنفوذها السياسي ، والاقتصادي مع العراق للحفاظ على مصالحها على الاقل في المستقبل المنظور وجعله متناغما مع توجهاتها لحل المعضلات التي تواجهها وكون ايران حريصة على تطوير علاقاتها مع العراق يرتبط بالحراك السياسي العراقي ، ومستقبل العملية السياسية التي تأسست بعد الاحتلال الامريكي ، حيث تسعى ايران الى وضع لمسات لها داخل الساحة العراقية لمنع أية أمتدادات أقليمية أو دولية (سعودية-قطرية- أمريكية ، تركية الخ)للتأثير على الساحة السياسية العراقية بعد الانتخابات النيابية عام٢٠١٤ لترتيب وضعها الداخلي ، وحلحلة المشاكل التي تواجهها خاصة أن العراق هو الخيار الاقل تكلفة لها بعد الانسحاب الامريكي لابل هو المفتاح لتثبيت تأثيرها أنطلاقا منه الى دول مجلس التعاون الخليجي لان التأثير الايراني سينعكس على العلاقات العراقية – الخليجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يتطلب من العراق الموازنة بين علاقاته مع ايران ومع دول مجلس التعاون الخليجي في آن واحد.

المبحث الثالث

العلاقات العراقية – اليونانية بعد

الاحتلال الاميركي

الواقع وأفاق المستقبل

تمهيد :-

قد يكون البحث في العلاقات العراقية – اليونانية بعد٢٠٠٣ هو نوع من المجازفة العلمية خاصة أن جذور العلاقات بين الطرفين تمتد لفترات قديمة ، وتحمل أرثا تأريخيا ، زاخرا بالتعاطي بين الحضارة اليونانية ، والحضارات العراقية القديمة كالحضارة السومرية قبل آلاف السنوات.

وقبل وقوع الغزو والاحتلال الامريكي على العراق عام ٢٠٠٣ كانت اليونان من ضمن دول الاتحاد الاوروبي التي تعاملت مع القضية العراقية بنوع من البراغماتية ، والحيادية ، لانها أرادت الميل نحو الخيار السلمي لحل أزمة القدرات العسكرية ، والنووية للنظام السابق.وبعد الاحتلال الامريكي في التاسع من أبريل/ نيسان٢٠٠٣ تنوعت مديات العلاقات العراقية – اليونانية تشمل مجالات سياسية ، وأقتصادية ، وثقافية وتعليمية ، بحيث أن الاندفاع اليوناني للتقرب من العراق كان واضحا للمراقبين ، وحرصت اليونان أن تزج بشركاتها للاستثمار في المحافظات العراقية ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ، وأن يكون لها تواجد دبلوماسي مهم في العاصمة العراقية ، فضلا عن رغبة العراق على فتح كل الابواب لاستقطاب الخبرة اليونانية في مجال الاعمار ، والبناء ، لاعمار العراق.

ويأتي أهمية هذا البحث لعدة أسباب منها أسباب تأريخية لاستقصاء الجذور التأريخية للعلاقات بين العراق واليونان ، لانها مهمة لبيان الاسس التي بنيت عليها أطر العلاقات والمجالات ، والمنافذ التي تلاطمت من خلالها تلك العلاقات ، وكذلك أسباب ستراتيجية تتعلق بالعوامل الاقليمية والدولية التي تدخل على شكل ملفات التي يمكن أن توثر على

مجرى العلاقات العراقية – اليونانية ، كالعلاقات بين العراق والجمهورية القبرصية ، ومن خلالها تطورات قضية النزاع القبرصي اليوناني، والعلاقات العراقية –التركية ، والازمة المالية اليونانية،

وبنى هذا البحث على فرضية مفادها((تتمتع العلاقات العراقية –اليونانية بأرث تأريخي قديم ، وأصبحت العلاقات بعد٢٠٠٣ هامة للطرفين العراقي ، واليوناني ، لان العراق يرغب بأستقطاب الخبرات اليونانية لصالح دعم بناء البنى التحتية ، واليونان تسعى لان يكون لها دورا أقتصاديا مهم وبارز في العراق لدعم وتنشيط أقتصادها الذي أصابه الانهيار ، بأعتبار العراق فرصة أستثمارية مهمة لها ، وتبعا لذلك سيكون مستقبل العلاقات العراقية اليونانية يميل الى سيناريو زيادة تمتين العلاقات بين الطرفين على سيناريو تراجع العلاقات العراقية – اليونانية)).

جذور العلاقات العراقية - اليونانية

تشير الموسوعة الحرة ((أن العلاقات بين الشعوب اليونانية والعراقية متجذرة في التأريخ ، وقد وضعت كل من الثقافات التي أثرت على مسار الانسانية ، إلا أنها تعود بقدر ما الى (الاسكندرالثالث المقدوني) عندما حكم بلاد مابين النهرين الذي هو أسم من أصل يوناني ، ومعناها أرض مابين النهرين* ، وتوفي في بابل العراق))[٢١٩].وجدير بالذكر أن (السريان) في العراق هم المسيحيون أبناء كنيسة أنطاكية السريانية ، الارثوذكسية ، الكنيسة التي أتخذت لها اللغة السريانية (الارامية) لغة طقسية منذ فجر المسيحية ، وهم في الاصل الاراميون سكان سورية الاصليون ، أستوطنوا منذ القرن السادس عشر قبل الميلاد بلاد آرام الشام ، وآرام النهرين ، وكانت الشعوب التي تألفت منها الكنيسة

---

* - بلاد ما بين النهرين(ميزوبوتاميا Mesopotamia)تعودنا سماع القول ان ميزوبوتاميا كلمة اغريقية تعني بلاد ما بين النهرين، ولكن الحقيقة هي غير ذلك ، فالكلمة ليست اغريقية. الكلمة جاءت من اللغة الاكدية المقطعية الاصيلة والتي اخذها المؤرخون اليونان وفسروها حسب رؤيتهم.أنظر، المهندس جورج نمو، بلاد مابين النهرين، منتديات كرملش لك، ١١/ ٤/ ٢٠١٢، ص١.

٢١٩ - العلاقات اليونانية–العراقية ،الموسوعة الحرة(ويكيبديا).

السريانية حضارات مزدهرة منهم الذين أستنبطوا الكتابة ، ومنهم أخذها اليونانيون .فقد أكتشفت في مدينة (أور) القديمة جنوب العراق الذي كان مركزا مهما لانجازات حضارية في تأريخ البشرية لوحات طينية يعتقد أغلب العلماء بأنها مكتوبة باللغة (السومرية) وهم مبتكروا الكتابة حوالي ٣٢٠٠ قبل الميلاد ،وهي سنة بدء العصور التأريخية القديمة ، ونشوء الحضارات ، وأزدهارها، وعندما أستولى البابليون على الشعب السومري ترجموا الى لغتهم ، ماكان، لذلك الشعب من آداب ، وقوانين ، وأحتفظ البابليون بها وزادوا عليها أبحاثا كانت الاساس الذي أنطلق منه الفينيقيون في أيجاد الابجدية في (أوغاريت) ، و(جبيل) على الساحل السوري ، تلك الابجدية التي أنتقلت الى بلاد اليونان ، والرومان وأنتشرت في سائر مناطق الحوض الغربي للبحر المتوسط حملها اليهم الفينيقيون ، حروفا ومعاني عن طريق التجارة ، وهذه حقيقة تأريخية أجمع على صحتها العلماء، وكما نعلم أن أثار اليونانيون تدل على أنهم قد تعلموا الكتابة من شرذمة فونية قدمت الى اليونان من الجهة الغربية من بلاد الشام في القرن السادس عشر قبل الميلاد بقيادة رجل أسمه (قدما) وهو أسم سرياني معناه الاول[٢٢٠].

ومما يبرهن على أن فن الكتابة أخذه اليونانيين عن السريانيين ، والفينقيين ماذكره بعض العلماء في أبحاثهم بقولهم ((إن القلمين اليوناني ، والسرياني القديم ، يتشابهان في صور الحروف كل التشابه ، وأن أسماء الحروف لدى اليونانيين هي سريانية ، وأن صف الحروف ، ونظامها في الابجدية اليونانية هو كما في الابجدية السريانية ، مع أختلاف يسير طرأ على اليونانية في مرور الزمان لسبب أختلاف طبع اللغة اليونانية من طبع اللغات السامية التي تشكل السريانية واحدة منها ، وأن قوة الحروف اليونانية في حساب الجمل هي كما في السريانية من قوة أو من أختلاف حتى أن حرفين سريانيين سقطا من الابجدية اليونانية لهما صورتان سريانيتان في حساب الجمل اليوناني وهما (الواو والقاف) ، وكان

[٢٢٠] - قداسة البطريرك مارإغناطيوس زكا الاول عيواص، السريانيون والعلاقات الثقافية والدينية بينهم وبين اليونانيين، (الموقع الرسمي لبطرياركية أنطاكية وسائر المشرق للسريان الارثوذكس، ٢٠١١)، ص١١

اليونانيون يكتبون من اليمين الى اليسار –كالسريانيين- ولكنهم غيروا مع الزمن .أن السريان قد أقتبسوا شكل الحركات السريانية من الحروف اليونانية التي أصلها سرياني))[٢٢١].

ويشار أن الكرسي الرسولي الانطاكي الذي نال شرفا ، خاصا به لانه كان مركز زعيمي الرسل ماربطرس وبولس ، وباكورة المسيحية من الامم ، وكانت سلطته الروحية تمتد الى أقصى الشرق ، أي الى آسيا كلها شاملة المسيحيين كافة على أختلاف اللغات ، والاجناس ، فكان بعضهم سريانيين ، وبعضهم يونانيين ، وذلك لان الكنيسة في فجرها كانت تتوخى العقيدة لا الجنسية أو القومية ، أو اللغة[٢٢٢].

وأخيرا لاينكر السريان أنهم أحيوا اللغة اليونانية ، وكانوا يدرسونها في مدارسهم ، وذلك لتعلقهم بالثقافة اليونانية ليس إلا ، ولنقلهم علوم اليونان الى لغتهم والى اللغة العربية ، على الرغم من أتقانهم اللغة اليونانية فأن ترجمة التعابير الدينية ، والمصطلحات العقائدية كانت عاملا رئيسيا لخلق جو من سوء التفاهم ، وخلق أختلاف في التعبير عن العقائد ، وبخاصة عقيدتي التجسد ، والفداء[٢٢٣].

العوامل المؤثرة على
العلاقات العراقية – اليونانية

تؤثر على سير العلاقات العراقية – اليونانية جملة من العوامل وهي بمجموعها تشكل كوابح داخلية ، وأقليمية لها بعض الضغوط التي تشكلها على مسار العلاقات ، مما يتطلب الاحاطة بها ، ومعرفة أنعكاساتها على العلاقات بين الطرفين العراقي واليوناني.

أ-الموقف اليوناني من الغزو الاميركي-البريطاني على العراق٢٠٠٣:-

أولا:-الموقف الرسمي اليوناني:-

[٢٢١] -المصدر نفسه، ص٩.

[٢٢٢] - المصدر نفسه، ص١٠.

[٢٢٣] - المصدر نفسه، ص١١.

قبل وقوع الغزو الاميركي –البريطاني للعراق عام٢٠٠٣ كانت اليونان آنذاك تتولى رئاسة الاتحاد الاوربي ، وأبدت قلقها ، خاصة إذا أخفقت كتلة الاتحاد الاوربي التي تضم ١٥عضوا في التوصل الى موقف مشترك بشأن الازمة العراقية في أجتماع قمة طارىء عقد آنذاك ، حيث قالت اليونان أنه إذا أخفقت دول الاتحاد الاوربي في موقف مشترك ستواجه أزمة عدم أتحاد عميقة وقال وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو ((أننا نريد أن يسمع صوت أوربا ذات الموقف المشترك))وكانت اليونان آنذاك تآمل أن يؤدي الاجتماع آنذاك الذي عقد في أعقاب تقديم مفتشي الامم المتحدة عن الاسلحة تقريرا حاسما الى المساعدة في حل الخلافات داخل الاتحاد الاوربي بشأن الانضمام الى الولايات المتحدة في شن حرب ضد العراق.وقال المتحدث بأسم الخارجية اليونانية بانوس بيجليتيس((إذا لم يتحقق النجاح للاجتماع فأن الرئاسة اليونانية ستكون أستنفذت كل الامكانات المؤسسية ، والسياسية لديها ، وسيدخل الاتحاد الاوربي في أزمة عميقة))[٢٢٤].

وقد أصدرت اليونان على لسان رئيس وزراءها آنذاك كوستاس سيمينس في الحادي والعشرين من مارس/ أذار ٢٠٠٣ الموقف الرسمي بشأن الغزو الامريكي تجاه العراق أي بعد يوم واحد فقط من الغزو ، حيث أكد البيان أن اليونان لاترغب المشاركة في الحرب ولاتريد أن تتورط في تلك الحرب ، وأعربت اليونان على لسان وزير خارجيتها باباندريو أن اليونان أعربت معارضتها للولايات المتحدة الذهاب لوحدها في العراق[٢٢٥].

ثانيا:-الموقف الشعبي اليوناني:-

كان الراي العام في اليونان قبل الاحتلال الاميركي على العراق بأغلبية ساحقة ضد الحرب وأظهر أستطلاع الراي نشر في ٤أبريل /نيسان ٢٠٠٣ والتي كانت تعارض تماما٩٠,٧٪ من اليونانيين الى التدخل في العراق ، بينما عارض تماما ٣,٤٪ لذلك وافق

---

[٢٢٤] - اليونان:الاتحاد الاوربي يواجه أزمة العراق دون موقف مشترك ، وكالة شينخوا الصينية ، ١٣/ ٢/ ٢٠٠١٣، ص١.

[٢٢٥] - المصدر نفسه.

فقط ٤,١٪ تماما مع الحرب و٠,٢٪ المتفق عليها تماما الى حد ما[٢٢٦].وخرجت العديد من المظاهرات الشعبية اليونانية المعارضة للحرب الامريكية ضد العراق منها يوم١٤فبراير/ شباط ٢٠٠٣ شارك فيها مايقرب ١٠٠،٠٠٠الف شخص وأخذ الجميع يصرخ شعارات معادية لامريكا ، وقاموا بمسيرة الى السفارة الامريكية في أثينا والقنصلية الامريكية في سالونيكي .وأضرب القطاعين الخاص والعام اليوناني عن العمل تعبيرا عن الاحتجاج على الحرب ضد العراق ، وشملت الاضرابات الخدمات العامة ، والشركات الخاصة ، والمدارس ، والجامعات ، والمحلات التجارية ، وما الى ذلك من أجل أعطاء الناس فرصة للتعبير عن معارضتهم للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق[٢٢٧].وتجمع أكثر من٣٥٠٠ شخص في أنحاء اليونان في جزيرة كريت في مظاهرة أحتجاج ، مطالبين بأغلاق القواعد العسكرية الامريكية في البلاد ، وكذلك تجمع المتظاهرون المعارضون للحرب في العراق برئاسة النيكا باباريجا زعيمة الحزب الشيوعي اليوناني منظمة المظاهرة في كريت ، وقاموا بمسيرة الى القاعدة العسكرية الامريكية في خليج أودا ، وطالبت باباريجا في مدينة هانيا بالجزيرة بأغلاق القاعدة العسكرية ، وقالت باباريجا أنه ((وفقا لما ذكره مصدر مسؤول ، وموثوق فأن غواصتين أمريكيتين ستصلان الى سودا للتزود بالذخيرة في أطار أعادة التسلح السريع للقوات الامريكية في العراق))[٢٢٨].

أما وسائل الاعلام اليونانية فقد ساهمت بأنتقاد شديد للولايات المتحدة الامريكية وسياستها الخارجية ، ودوافع الحرب ضد العراق .وأظهر أستطلاع للراي أجرته وسائل الاعلام اليونانية أن٥,٩١٪ من ٥,٩٤٪ من الشباب اليونانيين الذين شاهدوا التلفزيون وقراءة الصحف ، والاستماع الى الراديو أثناء حرب يعتقدون أن الولايات المتحدة الامريكية غزت العراق لاسباب أقتصادية فقط ، بينما ٧,٢٪ من الشباب اليوناني لهم صورة سلبية عن جورج دبليو بوش[٢٢٩].

[٢٢٦] - Greece –Iraq relations –Wikipedia,The free encyclopedia.org,p٢.

[٢٢٧] - ibed

[٢٢٨] - أنفجار مظاهرات أحتجاج في اليونان ، وقبرص ضد الحرب التي تشنها القوات الاميركية –البريطانية ضد العراق، وكالة شينخوا الصينية، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٣، ص١.

[٢٢٩] - Greece –Iraq relations. op.cit,p٢.

ب-الازمة المالية اليونانية:-

يؤكد الباحثين فينسيت راينهارت الباحث في مركز أميركان أنترابريز لبحوث السياسات العامة AEI وكارمين راينهارت أستاذة علم الاقتصاد ، ومديرة قسم الاقتصاد العالمي في جامعة ميرلاند الاميركية أن الازمة المالية اليونانية تمتد جذورها بالازمة المالية الاميركية وأن كلاهما الواحد مع الاخر قد تأثر معا ، إذ يقولا ((ما أن بدأت أولى بوادر التعافي تبدو على الاقتصاد الاميركي حتى بدأت أزمة جديدة تبعث القلق في أوصال الاسواق المالية العالمية ، فالاخبار مليئة بالصعوبات التي تلاقيها اليونان في تمويل عجز ميزانيتها المتورمة ، أضافة الى أحتمال أن تسري عدوى ديونها الى أوربا وماوراءها ، حيث خسر اليورو٢٪ من قيمته عام٢٠١٠ ، مما أدى الى هزة في أسواق الاسهم الاميركية ، حيث أنخفض مؤشر داو جونز حوالي ٦٪ ، وقد تدخلت الجهات المعنية ، وقدم الاتحاد الاوربي ، وصندوق النقد الدولي معا خطة أنقاذ مالي بقيمة ١٤١مليار دولار يخير اليونان على نقل بعض الاجراءات التقشفية القاسية))[٢٣٠].

وفي هذا الاتجاه تشير الدراسات الاكاديمية الرصينة ((أن اليورو هي المسؤولة عن الازمة المالية اليونانية لانه ((عندما تبنت اليونان في يناير٢٠٠١ العملة الاوروبية الموحدة(اليورو) ثم أعتبار ذلك بمثابة بركة نزلت من السماء فتمثل هذه الدولة ذات التأريخ المثقل بالتضخم العالي ، والعملة المتعثرة حصلت على فرصة التعافي من خلال الارتباط بشركاء أقتصاديين أكثر أنضباطا وكانت الجائزة الفورية التي حصلت عليها اليونان جراء العملة الجديدة تتمثل في القدرة على الاستدانة لفؤائد أقل))[٢٣١].

وعليه فقبل أنضمام اليونان الى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل ٦٪ من أجمالي الناتج الوطني ، أما في عام ٢٠٠٩ فقد وصلت تلك النسبة الى حوالي ٥٠٪ ، وفي نهاية العام ذاته أرتفع الرقم الى١١٥٪ وبهذا الاعتبار يكون اليورو قد مهد الطريق حقا لليونان كي تقع في الازمة[٢٣٢].

---

[٢٣٠] - فينسيت راينهارت وكارمين راينهارت ، من خرافات الازمة المالية في اليونان، (واشنطن ، مركز أميركان أنترابرايز لبحوث السياسات العامة، ٩مايو٢٠١٠) ، ص١.

[٢٣١] - المصدر نفسه، ص٥.

[٢٣٢] - المصدر نفسه، ص٢.

ج-العلاقات بين العراق وقبرص:-

أثناء الغزو الاميركي على العراق تظاهر آلاف القبارصة ضد الحرب في العراق أمام القاعدة الجوية الملكية في أكروتيري بالقرب من مدينة (ليماسول) الساحلية جنوب قبرص من الجانب التركي ، وشارك في المظاهرة التي نظمها المنتدى الاشتراكي حوالي٤ آلاف متظاهر من مختلف فئات الشعب بمن فيهم رئيس البرلمان القبرصي آنذاك الامين العام لحزب آكيل ديميتريس كريستوفياس، وتجمع المتظاهرون بالقرب من مبنى ضخم أقامته بريطانيا ، متجاهلة معارضة السكان المحليين ، وتوجهوا الى البوابة الوسطى للقاعدة البريطانية ، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها شعارات مثل ((أوقفوا الحرب))و((بوش -بلير قتلة أمة))[٢٣٣].

وفي كلمة أمام المتظاهرين ندد كريستوفياس بالحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق ، وأعرب عن تعاطفه ، وتضامنه مع الشعب العراقي .وقال ((أن الولايات المتحدة تقوم بقصف لايرحم للمدن ، والقرى العراقية ، وتقتل الناس بالقنابل الامريكية -البريطانية))وأشار المسؤول القبرصي الى أن ((القنابل تسقط على بغداد ، ومدينة البصرة الجنوبية ، وهذا أيضا ضربة للقانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة))[٢٣٤].

وبدأت الخطوط الجوية القبرصية بتدشين رحلاتها الجوية بين مطار أربيل الدولي ولارنكا القبرصي في شهر يونيو٢٠١١ ، وأوضح وكيل وزارة النقل القبرصية اليكوس فيمالويس ((أن هذه الخطوة سوف تمنح نافذة أمام كردستان ، والعراق بأتجاه أوربا عن طريق قبرص)) ، مشيرا الى أن مطار لارنكا في قبرص سيكون جسرا بين كردستان العراق والدول الاخرى[٢٣٥].وفي نفس الاتجاه أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة أقليم كردستان العراق في التاسع من ديسمبر٢٠١٢ أنها حصلت على زمالات دراسية خلال زيارة وفد الى ثلاثة جامعات قبرصية هي جامعة شرق المتوسط

---

[٢٣٣] - أنفجار مظاهرات أحتجاج في اليونان ، وقبرص ضد الحرب التي تشنها القوات الاميركية -البريطانية ضد العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[٢٣٤] - المصدر نفسه.

[٢٣٥] - عبد الحميد زيباري، تدشين خط جوي بين مطاري أربيل ولارنكا القبرصي، موقع أذاعة العراق الحر، ٢٠١١/٧/١، ص١

وجامعة قبرص الدولية Eastern Mediterranean university (E.M.U)
وجامعة الشرق الادنى Cyprus international university (C.I.U)
Near East university. وأوضح مصدر مسؤول في التعليم العالي الكردستانية أن جامعتين عالميتين في قبرص منحتا أقليم كردستان العراق٢٥ زمالة دراسة ، مؤكدا أن جامعة ليفكة الاوربية European university of lefka (E.U.L) قدمت ١٥ زمالة للحصول على الماجستير ، في حين قدمت جامعة كيرنا الاميركية
Girne American university (G.A.U) عشرين زمالة للحصول على شهادتي البكلوريوس والماجستير مناصفة[٢٣٦].

وخلال زيارة الوفد الكردستاني الى قبرص تم التأكيد على زيادة التعاون العلمي والاكاديمي بين الجامعات العراقية في أقليم كردستان العراق والجامعات القبرصية والعالمية هناك وخاصة في مجال عقد الندوات ، والمؤتمرات العلمية ، ومشاريع البحوث المشتركة ، فضلا عن التعاون في برامج التدريب، والاجازات البحثية، وتبادل الطلبة والاساتذة الزائرين))[٢٣٧].

وبعد الانسحاب الاميركي من العراق تصاعدت وتيرة العلاقات العراقية مع قبرص من خلال الاتحاد الاوربي ، حيث بحث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري يوم الخامس من سبتمبر / أيلول٢٠١٢ مع وزيرة خارجية قبرص أيراتو كوزاكو ماركوليس علاقات العراق مع الاتحاد الاوربي بصفتها رئيسة دورة الاتحاد الاوربي ، وتم بحث تطورات الاوضاع في العراق ، وسبل تطوير العلاقات العراقية –القبرصية[٢٣٨].

وقد عبرت قبرص في أكثر من مناسبة عن رغبتها بتطوير العلاقات الثنائية مع العراق ، وأملها بالحفاظ على اللحمة الوطنية العراقية، إذ يقول رئيس جمهورية فبرص الشمالية التركية الدكتور درويش أروغلو((نتمنى من كل قلوبنا أن يبقى العراق محافظا على

---

[٢٣٦] - التعليم العالي الكردستاني تحصل على ٣٠زمالة دراسية قبرصية وتركية ، موقع السومرية نيوز، ٢٠١٢/١٢/١٠، ص١.

[٢٣٧] - المصدر نفسه.

[٢٣٨] - زيباري يبحث مع وزيرة خارجية قبرص علاقات العراق مع الاتحاد الاوربي ، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/٩/٦، ص١

وحدته الجغرافية ، والسياسية، وأن تترسخ التجربة الديمقراطية الناشئة في هذا البلد))، وفي أطار الرغبة بالمحافظة على أوصال العلاقات القومية مع تركمان العراق أكد أروغلوا ((يهمنا أن يبقى التركمان المتواجدين في هذا البلد ، محافظين ، ومتمسكين بوجودهم القومي، ونتمنى أن ينال التركمان في العراق كافة حقوقهم القومية المشروعة))[٢٣٩].

وأردف قائلا((وأتمنى لاشقائي تركمان العراق أن يظهروا قوة حجمهم السياسي ، وثقلهم السكاني في بلدهم العراق ، وبذلك يتمكنون من أثبات وجودهم على الخارطة العراقية ، وهذا لن يتحقق إلا بتكاتفهم ، وأتحادهم مع بعضهم البعض وأنا متابع للنجاح السياسي الذي يحققه التركمان العراقيون ، وأتمنى أن يتمكنوا من الفوز بمقاعد أكبر في البرلمان العراقي خلال الانتخابات العامة في العراق عام٢٠١٤ وبذلك يكونون شركاء حقيقيون في أدارة بلدهم العراق ، ونحن في جمهورية قبرص الشمالية التركية ندعم ، ونساند بقاء العراق موحدا ، تتعايش فيه كافة مكوناته بأمن ، وسلام))[٢٤٠]

د-تطورات القضية القبرصية:-

بدأت القضية القبرصية بالاندلاع منذ ديسمبر/كانون الاول١٩٦٣ عندما أنقلب قادة القبارصة اليونانيين على الدستور الذي جرى أقراره في العام١٩٦٠ ، وأتجهوا للتعامل مع القبارصة الاتراك بأعتبارهم أقلية ، عرقية ، ودينية، لابصفتهم شركاء في الوطن.وكان الدستور القبرصي الذي تم تطبيقه في العام١٩٦٠ ، قد قسم المناصب السياسية ، والبرلمانية بين المجموعتين القبرصيتين اليونانية ، والتركية ، ومنح منصب نائب الرئيس القبرصي تركي، ووقعت كل من قبرص ، واليونان ، وتركيا ، وبريطانيا في العام نفسه معاهدة لضمان الاحكام الاساسية للدستور ، والسلامة الاقليمية لقبرص ، وسيادتها ، وسميت الدول الثلاثة الاخيرة بالدول الضامنة[٢٤١].

[٢٣٩] - بيلمان هاجر أوغلو ، مقابلة مدير فضائية توركمن آيلي مع الدكتور درويش أروغلوا رئيس جمهورية قبرص الشمالية ،ترجمة جتين البزركان ،موقع أفكار حرة لتركمان العراق ، ٩/٦/٢٠١١، ص٣

[٢٤٠] - المصدر نفسه.

[٢٤١] - عبد الجليل مرهون، تركيا والمسألة القبرصية، سلسلة المعرفة، موقع الجزيرة نت، ٨/٣/٢٠١٢، ص٣.

وفي أواخر عام١٩٦٣ أصدر مجلس الامن الدولي في الرابع من مارس/ أذار١٩٦٤ القرار ذو الرقم ١٨٦ والذي أوصى بأنشاء قوة الامم المتحدة لحفظ السلام في قبرص UNFICYP والتي بدأت العمل في السابع والعشرين من الشهر نفسه ولاتزال تمارس مهامها حتى يومنا هذا[٢٤٢].

وفي ١٥نوفمبر/ تشرين الثاني من العام١٩٨٣ أعلنت القيادة القبرصية –التركية قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص أثر أستفتاء عام لسكان الجزء الشمالي من الجزيرة ، وأصبح الزعيم التأريخي للقبارصة الاتراك رؤوف دنكتاش أول رئيس للجمهورية ، وأستمر في السلطة حوالي الفترة بين عامي١٩٨٣-٢٠٠٣ حتى خلفه الرئيس السابق محمد علي طلعت ، وقد حكم الوزارة والرئاسة في الفترة بين٢٠٠٣-٢٠٠٩ وهو زعيم الحزب الجمهوري ، وفي وقت لاحق أسفرت الانتخابات التي أجريت في الثامن عشر من أبريل/ نيسان٢٠١٠ عن فوز رئيس الوزراء حينها درويش أروغلو بمنصب الرئاسة ، وهو يتزعم حزب الوحدة الوطنية[٢٤٣].

وقد قادت الامم المتحدة مبادرة لتوحيد الجزيرة في العام٢٠٠٤ قبل أنضمام شطرها اليوناني للاتحاد الاوربي ، وتأثرت القضية القبرصية بمنظومة التفاعلات الاقليمية فيها بوجه خاص على مسار العلاقات التركية – اليونانية ، والتركية –الاوربية ، ومستقبل أنضمام تركيا للاتحاد الاوربي[٢٤٤].وحاولت (اسرائيل) أن تدخل في منظومة الصراع القبرصي التركي-اليوناني ، خاصة بعد زيارة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء (اسرائيل) الى قبرص ، إذ تنظر(اسرائيل) الى قبرص نظرة خاصة ، إذ أنها حتى عام١٩٩٤ ظلت على موقفها الشديد المساند للجانب العربي في صراعه مع (اسرائيل) حتى أنها لم تقم أي علاقات دبلوماسية مع تل آبيب ، إلا أن في ذلك العام وبعد أتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، الكثير من الخلط وقع في أوراق العلاقات بين دول المنطقة

---

[٢٤٢] - المصدر نفسه.

[٢٤٣] - المصدر نفسه

[٢٤٤] - المصدر نفسه.

حتى أن نيقوسيا صارت اليوم واحدة من أهم عواصم المنطقة التي تسعى تل آبيب لاقامة علاقات معها ، بل وأكثر من ذلك للوصول عبرها الى أوربا جسرا جغرافيا ، وسياسيا في غاية الجدوى ، والاهمية[٢٤٥].

وتدرك (اسرائيل) أهمية دورها في ملف القضية القبرصية لصالحها ، حيث يوضح الون ليئيل سفير (اسرائيل) السابق في تركيا ، وأستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية أسباب التقرب الاسرائيلي من قبرص ، إذ يقول الدبلوماسي الاسرائيلي ((إن عمليات أستكشاف الغاز ، والخطط المتعلقة بنقل صادرات الغاز ، واللحظة التي تقوم بهذا الشي مع قبرص معا هذا يضايق تركيا والى حد ما يضايق لبنان ، وتجد نفسك بالتالي مع منتجات غازية كبيرة ، وهذه أخبار جديدة لقبرص و(اسرائيل) ولكن في هذه البيئة العدائية سيكون من الصعب تطويره وخاصة نقل هذه المنتجات الغازية الى الخارج كما أن هناك بعدا أمنيا كذلك لان تركيا تهدد بزيادة مشاركتها البحرية في المنطقة، والقبارصة ليس عندهم جيش حقا ، ويريدون بالتالي أن يستخدمون (اسرائيل) وأمن (اسرائيل) كمظلة للعمليات المتعلقة بالطاقة))[٢٤٦].

ويبدي السفير الاسرائيلي السابق في تركيا بعض الاسباب جراء تمتين علاقات تل آبيب وقبرص إذ يقول((أنظروا (اسرائيل) ليست بحاجة الى قبرص لاغراض أمنية ولكن قبرص حقا لاتعطي هذا الحيز اللازم (لاسرائيل) ربما اليونان ، وبلغاريا ودول اخرى توفر هذا الحيز ولكن المشكلة تتمثل في كيفية الدفاع عن المنشأت الطاقوية ، والغاز ، والتنقيب ، والاستكشاف ، وهنا (اسرائيل) يمكن أن تكون لها دور حقيقي بتوفير الامن لمنشأت الطاقة ، ولكن إن كان هذا الامر يضايق تركيا ، ويزعج تركيا وإذا كانت تركيا ترى هذه المسألة غير قانونية ، إذن فهناك أمكانية لوجود صراع بين البحريتين الاسرائيلية والتركية))[٢٤٧].

---

[٢٤٥] - أبعاد زيارة نتنياهو الى قبرص، برنامج ماوراء الخبر ، موقع قناة الجزيرة، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٢، ص١.

[٢٤٦] - المصدر نفسه.

[٢٤٧] - المصدر نفسه.

وأستمرت (اسرائيل) بتوطيد علاقاتها مع قبرص ، وفي أطار إعادة أنتشارها الاستراتيجي الاقليمي عبر تعزيز علاقاتها مع جارتيها قبرص ، واليونان وقعت في الرابع من مارس/ أذار٢٠١٢ في القدس أتفاق شراكة مع قبرص ، واليونان لاقامة كابل بحري عالي الجهد بطاقة ٢٠٠٠ ميغاواط على طول ٢٨٧ كم يربط (اسرائيل) بقبرص بين شركة الكهرباء الاسرائيلية ، وشركة دي أتش كوانتم أنيرجي القبرصية – اليونانية ، وسيسمح هذا المشروع الذي سمي ب(ربط يورو-آسيا) للبلدين بتوفير الكهرباء للاخرى في حال الطوارى ، وأمكانية تصدير الكهرباء التي تنتجهما موارد البلدين الغازية لليونان والاتحاد الاوربي))[٢٤٨].

وتدعم (اسرائيل) الحكومة القبرصية في الوقت التي تولت قبرص الرئاسة الدورية للاتحاد الاوربي للنصف الثاني من عام ٢٠١٢ بعد أن أنتسبت اليه منذ عام٢٠٠٤ الذي ترتبط معه (اسرائيل) بأتفاقات تعاون ، وتبادل حر[٢٤٩].

هـ -العلاقات العراقية – التركية:-

شهدت العلاقات العراقية – التركية تحسنا ملحوظا وخاصة في العلاقات مع حكومة أقليم كردستان العراق ، وتوترا مع الحكومة الاتحادية في بغداد .ويرى Soner Cagaptay زميل باير فاميلي ومدير برنامج الابحاث التركية في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى وTyler Evans الباحث في زمالة شوسترمان في برنامج الابحاث التركية في المعهد ذاته أن هناك بعض العوامل التي شجعت على تمتين العلاقات بين تركيا وأقليم كردستان العراق وهي :-[٢٥٠]

---

[٢٤٨] - اسرائيل تواصل تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع قبرص واليونان وتتجنب أغضاب تركيا ، موقع الجزيرة نت ، ٥/٣/٢٠١٢، ص١

[٢٤٩] - المصدر نفسه.

[٢٥٠] - أنظر Soner Cagaptay and Tuler Evans ,Turkeys Changing Relations with Iraq :Kurdistan up ,Baghdad down,Policy focus١٢٢ (Washington,D.C,Washington Institute for Near East Policy,October٢٠١٢),p٥-٦.

أولا:شهدت العلاقات بين أكراد العراق وتركيا تحسنا ملحوظا منذ عام٢٠٠٧ لاسيما مع سعي الاكراد الى أحداث توازن في العلاقات الخارجية العراقية تعوض أو تتصدى للنفوذ الاقليمي في العراق ولاسيما النفوذ الايراني ، فعلى سبيل المثال وافقت حكومة أقليم كردستان العراق الى أسناد عدد كبير من أعمال البنية التحتية للشركات التركية (مطارات أربيل والسليمانية)، وهذا التوجه يحظى بدعم أميركي واضح ، خاصة بعد الغزو الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ خشية أندلاع خلاف بين حكومة الاقليم ونركيا.

ثانيا:-الدور التركي الواضح بعد الربيع العربي عام٢٠١١ ، ورفضها للسياسات الايرانية الداعمة لنظام بشار الاسد في سوريا ، وأدراكها بحجم التأثير الايراني في العراق ، لذا رات من الافضل التحالف مع أطراف اخرى على رأسها سنة وأكراد العراق للتصدي للتيار الذي تتزعمه ايران في المنطقة.

ثالثا:دعم ايران وسوريا حزب العمال الكردستاني التركي المحظور في تركيا ، حيث ردت تركيا على ذلك بتمتين العلاقة مع حكومة أقليم كردستان العراق المسيطرة على المنطقة الشمالية من العراق المتواجد فيها حزب العمال الكردستاني التركي ، وأبرمت أنقرة العديد من الصفقات التجارية ، والنفطية مع حكومة الاقليم دون الرجوع الى حكومة بغداد.

وفي ظل هذا الاتجاه أتبعت تركيا في السنوات الخمسة الاخيرة منذ عام٢٠٠٧ ولغاية عام٢٠١٢ سياسة قائمة على مايلي:-[٢٥١]

أولا:أحداث توازن في العلاقات الخارجية ، بحيث تدعم أنقرة علاقاتها الخارجية مع جميع الاطراف ، ومع تحسن العلاقات بين العراق ، وايران، وروسيا ، لان تركيا ترى أنه من الافضل الاتجاه نحو الاطراف لمواجهة المحور الايراني-العراقي-الروسي الذي تشكل في المنطقة ، وسعت الى التأثير في الداخل العراقي.

كذلك أنظر:- أحمد حسين الشمي، دراسة مترجمة:تغير العلاقات التركية-العراقية،موقع الالوكة ، ٢٠/١١/٢٠١٢، ص١.

[٢٥١] - ibed

ثانيا:-حاولت تركيا التدخل في الانتخابات العراقية عام ٢٠١٠ من خلال أقناع الاحزاب السنية العربية الانضواء تحت لواء زعيم القائمة العراقية أياد علاوي لمواجهة نوري المالكي.

ثالثا:رفضت تركيا تسليم طارق الهاشمي الموجود على أراضيها بعد صدور مذكرة الاعتقال التي أصدرها القضاء العراقي بحقه ، بعد أتهامه بأعمال أرهابية في ديسمبر/ كانون الاول٢٠١١ ، وقال رجب طيب أردوغان حينه((نرفض تسليم الهاشمي مادام يريد البقاء في بلدنا ، ولن نسلمه الى العراق أبدا)).

رابعا :رفض العراق التدخل التركي في الشؤون العراقية ، حيث عبر نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية بالقول((نحن نرحب بقيام التعاون معنا أقتصاديا، ونحن منفتحين تجاههم لكننا لانرحب بالتدخل في المسائل السياسية، فتركيا تتدخل من خلال دعم بعض الكتل ، والشخصيات السياسية .لقد أعترضنا بأستمرار على تدخل سفيرهم السابق في السياسة المحلية، وقد أعترف مسؤولون بأخطائهم))، وفي مقابل هذه التصريحات أتهمت أنقرة المالكي بالطائفية.

وترى بعض الدراسات الاكاديمية أن العلاقات العراقية – التركية المتوترة في السنوات الاخيرة بمثابة تربة خصبة لنمو العلاقات بين أنقرة وحكومة كردستان العراق ، لاسيما مع الخلاف العراقي – التركي حول الازمة السورية ، ودعم بغداد ، وطهران لنظام بشار الاسد ، ورغبة تركيا في محاصرة النفوذ الايراني في العراق وسوريا ، وكذلك التضييق على عناصر حزب العمال الكردستاني ، وعلى الرغم من أعلان أنقرة رفضها لاقامة دولة كردية في شمال العراق ، إلا أن واقع العلاقات التجارية ، والنفطية خاصة بعد أبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالنفط ، والغاز مع حكومة كردستان دون الرجوع للحكومة المركزية في بغداد يشير الى أمكانية تغير الموقف التركي من الاستقلال الكردي وهو ماتسعى اليه حكومة كردستان في علاقاتها الحميمة مع أنقرة[٢٥٢].

---

[٢٥٢] - ibed

وظهرت أراء أكاديمية ترصد التوتر العراقي – التركي ، وترجح البديل عن العلاقات مع تركيا بالميل نحو اليونان ، من خلال طرح فكرة مفادها توجيه الشركات ، والوزارات العراقية بالتعاقد مع اليونان لسد حاجة السوق المحلية من البضائع ، والسلع ، والمواد الغذائية بدلا من تركيا لاسباب عديدة أولها أن اليونان أحدى دول الاتحاد الاوربي ، كذلك أمتلاكها صناعات تحويلية متطورة تستطيع أمداد جميع أحتياجات السوق العراقية بمختلف البضائع الجيدة.وثانيا الازمة الاقتصادية التي تشهدها اليونان لاجراء تعاقدات أستثمارية في جميع المجالات بعد تجميد تسجيل الشركات التركية في العراق في دائرة تسجيل الشركات عازية السبب لاغراض تدقيقية ، وتنظيمية وذلك بعد يومين فقط من أعلان رئيس الوزراء التركي رفض بلاده تسليم طارق الهاشمي المحكوم بالاعدام غيابيا بتهم أرهابية[٢٥٣] .

ويبدو أن حاجة اليونان الى العراق واضحة في هذه الحالة ، لاسيما أنها تعاني من أزمة أقتصادية خانقة أدت الى كساد الاقتصاد فيها، وأدت الى أنتشار البطالة، وتفشي الجريمة، وتحاول الحكومة اليونانية بأصلاح الوضع الراهن بخطوات وصفتها بأنها ((خطوات السلحفاة))[٢٥٤] .

ويبدو أن الحكومة العراقية بدأت تفكر جديا بالخيار اليوناني كبديل عن تركيا بعد تصاعد الخلافات معها ، حيث تسربت أخبار في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الاول٢٠١٢ بصدد أصدار قرار بمنع الشركات التركية من حقوق الاستثمار في العراق ، وحملها على تصفية أوضاعها خلال مدة محددة ، وكذلك حظر أدخال أي بضاعة تركية للبلد وهو جزء من سياسة التعامل الحكومي العراقي مع تركيا للرد على تجاوزاتها ، وتحريضها الطائفي ضد العراقيين ، وأن تركيا ستتضرر كثيرا من الخطوة العراقية ، لاسيما أنها تستفيد من التبادل التجاري السنوي بين العراق وتركيا البالغ ١١مليار دولار، وأن

---

[٢٥٣] - مقترحات تدعو الى التعامل التجاري مع اليونان بدل تركيا، موقع وكالة دنانيرللاخبار الاقتصادية، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٢، ص١.

[٢٥٤] - المصدر نفسه.

الحكومة العراقية ستستعيض عن المنتجات التركية بالمنتجات اليونانية ، خاصة بعد أن أبدت اليونان رغبتها بمنح العراق أمتيازات خاصة[٢٥٥]

واقع العلاقات العراقية – اليونانية بعد ٢٠٠٣

لوحظ أن هناك تناميا ملحوظا في مسار العلاقات العراقية – اليونانية في بعض المجالات بعد ٢٠٠٣التي أطرت العلاقات بين الطرفين ولاسيما في المجال السياسي ، والاقتصادي، والثقافي والعلمي مما أعطت زخما جديدا لهذه العلاقات .ويمكن أستعراض أبرز خطوط التعاون التي سادت العلاقات العراقية – اليونانية، وكما يأتي:-

أ-العلاقات السياسية:-

أقترب العراق واليونان في مجالات سياسية عديدة من أبرزها:-

أولا:-المجال الدبلوماسي:-

يوجد لليونان والعراق سفارتين في كل منهما، وحاولت اليونان أن تفتح لها قنصلية ومركز تجاري في أقليم كردستان العراق ، حيث قال نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية للاقليم هوكر شالي ((ستقوم بفتح قنصلية أقتصادية –تجارية في أربيل في نهاية شهر مارس/ أذار٢٠٠٩ ، وهذه القنصلية ستخدم تعزيز علاقات الاقليم مع الدول الاوربية))[٢٥٦].وقد حضر حفل أفتتاح القنصلية وزير الخارجية اليوناني زورا باكوياني ، وعبر الدكتور سربست زاخويى ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في اليونان عن تفاؤله من هذا الحدث بالقول((أن أفتتاح القنصلية سيسهم بصورة فاعلة في تعزيز العلاقات التجارية بين اليونان وحكومة أقليم كردستان))[٢٥٧].

وقد حاولت اليونان التحرك داخل الساحة العراقية للاطلاع على الفرص الاستثمارية ، وتسخيرها لصالح دعم الاقتصاد اليوناني ، وخاصة في أقليم كردستان العراق ولعل زيارة السفير اليوناني في بغداد ميركوريس كارافاتياس الى أقليم كردستان العراق في

---

[٢٥٥] - العراق بصدد قطع العلاقات الاقتصادية مع تركيا والتعويض عنها باليونان وكوريا، موقع عراق القانون، ٤/ ١٠/ ٢٠١٢، ص١.

[٢٥٦] - اليونان تفتح قنصلية أقتصادية وتجارية في أقليم كردستان ، المركز الوطني للاعلام، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٩، ص١.

[٢٥٧] - وزير الخارجية اليوناني يزور بغداد في٢٥من شهرمارس الحالي، وكالة أنباء كردستان، ٧/ ٣/ ٢٠٠٩، ص١.

السابع من فبراير/ شباط٢٠٠٨ شاهدا على ذلك ، حيث عبر السفير اليوناني آنذاك عن أعجابه بما لاحظه من تقدم ، وأزدهار في شتى المجالات في الاقليم معلنا في الوقت نفسه عن أهداف الزيارة وقال ((جئنا لمد جسور العلاقات مع أقليم كردستان ، بالاضافة الى تعريف برنامج عمل ، ونشاطات السفارة اليونانية في العراق في مجال تعزيز العلاقات الثنائية ، وخاصة في المجالات الاقتصادية ، والتجارية ، والسياحية ، والصحية، والزراعة))[٢٥٨]ولم يلبث العراق أن يجري الاتصالات مع السفارة اليونانية لدعم العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، حيث بحث لبيد عباوي وكيل وزارة الخارجية لشؤون التخطيط السياسي ، والعلاقات الثنائية العراقي مع السفير اليوناني في العراق في السادس عشر من سبتمبر/ أيلول٢٠١٢ علاقات العراق مع حلف الشمال الاطلسي (الناتو)بصفته رئيسا للخلية الانتقالية للحلف ، وأتفق الطرفان على أهمية الارتقاء بالعلاقات بين البلدين الى مديات أوسع تحقيقا للمصالح المشتركة بين العراق واليونان))[٢٥٩].

ثانيا:-الزيارات المتبادلة:-بحث الرئيس العراقي جلال الطالباني في أثينا في الثلاثين يونيو /حزيران٢٠٠٨ مع الرئيس اليوناني كرولوس بابولياس تطوير ، وتعزيز علاقات بلديهما[٢٦٠].ومن جانب أخر أتفق العراق واليونان على تعزيز التعاون المشترك في شتى المجالات ، وجاء ذلك بعد لقاء جلال الطالباني في بغداد يوم السادس من يونيو/ حزيران٢٠١١ سبايرو سكوفيليس وكيل وزارة الخارجية اليونانية ، وأكد السيد طالباني أهمية توطيد العلاقات العراقية-اليونانية في المجال العلمي ، والثقافي لتبادل الخبرات[٢٦١].

ب-العلاقات الاقتصادية :-

أولا:-الشركات اليونانية العاملة في العراق:-

قبل أستعراض أهم الشركات اليونانية العاملة في العراق بعد٢٠٠٣ لابد من الاشارة الى الاحداث التالية:-

---

٢٥٨ - زيارة السفير اليوناني الى أقليم كردستان العراق، وكالة أنباء كردستان، ٨/ ٢/ ٢٠٠٨، ص١.

٢٥٩ - عباوي يبحث مع سفير اليونان علاقات العراق مع الناتو، وكالة الانباء العراقية ، ١٧/ ٩/ ٢٠١٢، ص١.

٢٦٠ - د.أسامة مهدي، طالباني وبابولياس بحثا تطوير العلاقات العراقية –اليونانية، موقع أيلاف، ١يوليو٢٠٠٨، ص١

٢٦١ - أتفاق على تعزيز العراقي-اليوناني، الصباح (العراق)، ٧/ ٦/ ٢٠١١، ص١.

-شهدت العاصمة اليونانية أثينا في السادس عشر من أذار/ مارس٢٠١١ تأسيس غرفة التجارة العراقية –اليونانية بحضور سفير العراق لدى اليونان برهان نامق جاف الذي دعا رجال الاعمال من الجانبين اليوناني –والعراقي للمساهمة في الاستثمار المشترك ، وأقامة المشاريع الصناعية ، والتجارية ، موضحا ضرورة حث الشركات اليونانية، ورجال الاعمال اليونانيين للمساهمة في الاستثمار ، وأعادة أعمار العراق[٢٦٢].

-أعلن يوم التاسع عشر من حزيران/ يونيو٢٠١١ في أربيل من أقليم كردستان العراق عن تأسيس مركز الاعمار ، والاستثمار الكردي-اليوناني بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية ، والتجارية بين الاقليم واليونان .وأكد سربست زاخويي منظم المؤتمر((أن هدف المركز هو أستقطاب التكنولوجيا المتقدمة الى أقليم كردستان ، وتسهيل قدوم الشركات الاوربية الى الاقليم))وأكد زاخويي على أن ((أقليم كردستان سيتحول مستقبلا الى مركز تجاري في الشرق الاوسط ، لان أوضاع كردستان مستقرة ، كما أن قانون الاستثمار يحفظ مصالح التجار ، ولهذا ندعو رجال الاعمال الاوربيين للاستثمار في الاقليم ، لان فيه فرص عمل جيدة))[٢٦٣].

-أنطلقت في الخامس من فبراير/ شباط ٢٠١٢ في مدينة أربيل أعمال مؤتمر التعاون ، والتشارك بين٦٠شركة يونانية ، وعشرات الشركات المحلية بأقليم كردستان ، وقال سربست محمد منسق مركز الاعمار والاستثمار الكردي-اليوناني أنه ((تم تكثيف الجهود مع الشركات ، ورجال الاعمال اليونانيين للعمل في أقليم كردستان بمجالات النفط ، والغاز ، والصناعة، والصحة ، والملاحة الجوية)[٢٦٤].

---

[٢٦٢] - اليونان تعتزم توقيع أتفاقات تجارية وتنظيم وفد لزيارة بغداد، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٧٩٨، ١٨مارس/ أذار٢٠١١، ص١.

[٢٦٣] - الاعلان عن تأسيس المركز الكردي- اليوناني للاعمار والاستثمار، موقع صوت العراق، ١٩/ ٦/ ٢٠١١، ص١.

[٢٦٤] - أنطلاق أعمال مؤتمر للتعاون بين شركات كردستان واليونان ، وكالة أنباء كردستان، ٦/ ٢/ ٢٠١٢، ص١.

أما أهم الشركات اليونانية العاملة في العراق بعد٢٠٠٣ وهي:-
-شركة ماك أوبتك:-
تم تخصيص قطعة أرض بمساحة ٣٠ دونما الى شركتي ماك أوبتك اليونانية ووادي النيل للانشاءات من أجل أستخدامها لبناء معمل لتدوير النفايات بطاقة١٠٠٠ طن يوميا ، ومنحت هيئة أستثمار المثنى الرخصة الاستثمارية الرابعة والثلاثون لتنفيذ مشروع تدوير النفايات في المحافظة على أثر الرغبة التي أبداها السيد سايكس تشالفيز المدير التنفيذي لشركة ماك أوبتك اليونانية لانشاء معمل لتدوير النفايات الصلبة ، وتحويلها الى غازات نقية تستخدم في توليد الطاقة[٢٦٥].
-شركة متكا:-أبرمت وزارة الكهرباء العراقية عقدا مع شركة متكا اليونانية بقيمة٣٤٨,٨ مليون دولار لنصب عشر وحدات نوع (AJ) في موقع محطة كهرباء شط العرب الغازية لانتاج ١٣٥٠ميغاواط[٢٦٦].
-شركة أوركد ودون:-فازت الشركة اليونانية بعقد تنفيذ كاسر الامواج لميناء الفاو الكبير بمسافة تبلغ ٨كم تمتد داخل هور عبد الله ، وبكلفة تبلغ ٢٠٤مليون يورو، أي مايعادل٣١٥ مليار دينار عراقي[٢٦٧].
ثانيا:-قطاع النقل والمواصلات:- زار المهندس عامر عبد الجبار أسماعيل وزير النقل السابق في العاشر من نيسان/ أبريل٢٠٠٩ العاصمة اليونانية ، والتقى برجال الاعمال ، وأصحاب الشركات البحرية اليونانية للتباحث حول أتفاقية أدارة ، وتشغيل السفن البحرية التابعة للشركات اليونانية لنقل البضائع الى العراق ، وعرض الكثير من المشاريع المتعلقة بوزارته كأنشاء المطارات ، ومد السكك الحديد، وأنشاء ميناء الفاو الكبير ، فضلا عن النقل البحري[٢٦٨].

[٢٦٥] - يوسف المحسن، شركة ماك أوبتك اليونانية تتسلم ٣٠دونما لبناء معمل تدوير النفايات في السماوة ، موقع شبكة الاعلام العراقي ، ٣/ ٤/ ٢٠١٠، ص١

[٢٦٦] - عبد الله صبري ، العراق يبرم صفقة كهرباء مع شركة يونانية بقيمة ٣٤٨,٨ مليون دولار، وكالة كردستان للانباء، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٢، ص١.

[٢٦٧] - اليونان تفوز بتنفيذ كاسر أمواج الفاو الكبير، وكالة شفق نيوز، ٢١/ ٩/ ٢٠١٢، ص١.كذلك أنظر:-الشركة اليونانية تبدأ جلب معداتها لتنفيذ مشروع كاسر أمواج ميناء الفاو، السفينة(لبنان)، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢، ص١

[٢٦٨] - وزير النقل يدعو الشركات اليونانية للاستثمار في العراق ، قناة الفيحاء الفضائية العراقية ، ١١/ ٤/ ٢٠٠٩، ص١.

ثالثا:- قطاع الزراعة:-

بحث الوكيل الاداري والمالي لوزارة الزراعة العراقية الدكتور غازي راضي العبودي مع السفير اليوناني في العراق في الثلاثين من مايو / أيار٢٠١١ سبل تفعيل اللجنة العراقية – اليونانية المشتركة ، مشيرا الى أن العراق بلد زراعي كما هو الحال بالنسبة لليونان ، ونعلم أن لديها مجالات زراعية متنوعة للاستفادة من الخبرات اليونانية الزراعية في تطوير الواقع الزراعي في العراق[٢٦٩].

وفي الخامس عشر من أبريل / نيسان ٢٠١٢ أتفقت وزارة الزراعة العراقية مع اليونان على تفعيل اللجنة المشتركة لتطوير المشاريع الزراعية ، وخاصة فيما يتعلق بملف التصحر والجفاف من خلال أدخال تقنيات حديثة للري الزراعي[٢٧٠].

رابعا:-قطاع الاسكان والتعمير:-

أستقبل كامران أحمد عبد الله وزير الاسكان والتعمير في حكومة أقليم كردستان العراق في السابع من فبراير / شباط ٢٠١٢ السفير اليوناني في العراق ، وأعرب عن أمله أن تستطيع الشركات اليونانية الاستفادة من فرص المشاركة في مشاريع الاعمار في أقليم كردستان ، وأبدى السفير اليوناني أستعداد اليونان لدعم الشركات اليونانية الراغبة في المشاركة في المشاريع في مجال البناء ، والتعمير[٢٧١].

ج-المجال الثقافي والاكاديمي:-

أولا:-بحث نوزاد هادي محافظ أربيل في الرابع والعشرين من أيار/ مايو٢٠١٠ مع وفد من السفارة اليونانية في العراق سبل التعاون في مجال الاثار ، وأكد الجانبين على ضرورة توطيد العلاقات العلمية بين جامعة صلاح الدين في أربيل والجامعات اليونانية ،

---

[٢٦٩] - العراق يبحث مع اليونان تطوير العلاقات ، وتبادل الخبرات ، الصباح(العراق)، ٣١/ ٥/ ٢٠١١، ص١.

[٢٧٠] - الزراعة العراقية تعلن عن خطتها الاستثمارية لمكافحة التصحر، وكالة كردستان للانباء، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢، ص١

[٢٧١] - وزير الاسكان والتعمير في الاقليم يستقبل السفير اليوناني لدى العراق ، موقع حكومة أقليم كردستان ، ٨/ ٢/ ٢٠١٢، ص١.

وتدريب الكوادر الاثارية العراقية حول كيفية الحفاظ على الاثار ،والتعامل مع القطع الاثرية في حالة أيجادها[٢٧٢].

وكانت اليونان قد أبدت أستعدادها لدعم العراق في المحافل الدولية ، وأستعادة أثاره المسروقة من المتحف الوطني العراقي ، وتقديم المساعدة القانونية التي تسهم في أثبات عائديتها التي تعرض في المزادات العالمية[٢٧٣].

ثانيا:-فتحت الحكومة اليونانية باب التنافس للطلبة العراقيين للحصول على فرصة للدراسة في اليونان للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من خلال منحة دراسية عن طريق المؤسسة الحكومية المخصصة لدول آسيا ، وأفريقيا ، وأميركا الشمالية ، والجنوبية ، وأوربا (K.Y) وشملت المنحة التخصصات الانسانية منها الاثار ، الدراسات التربوية، علم الاعراق البشرية ، التأريخ ، علم اللغة، علم النفس، المسرح، علم الاجتماع والترجمة[٢٧٤].

ثالثا:- بحث في جامعة بغداد سبل تفعيل التعاون العلمي ، والتبادل الثقافي بينها وبين اليونان من خلال فتح قنوات التعاون مع الجامعات اليونانية بما يسهم في تبادل الخبرات ، لتعزيز مسيرة التعليم بين الجانبين ، حيث أعرب رئيس جامعة بغداد أمله أن يسهم هذا التعاون للانفتاح على الخبرات العالمية العلمية المتقدمة خدمة لمسيرة التعليم العالي في العراق[٢٧٥].

---

[٢٧٢] - محافظ أربيل يبحث مع وفد يوناني التعاون في مجال الاثار ، وكالة كردستان للانباء، ٢٥/ ٥/ ٢٠١٠، ص١.

[٢٧٣] - اليونان مستعدة لدعم العراق سياحيا ، وكالة كردستان للانباء، ١١/ ٣/ ٢٠١١، ص١.

[٢٧٤] - ٦٠زمالة دراسية يونانية للطلبة العراقيين في معظم الاختصاصات الانسانية ، وكالة الانباء العراقية، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٨، ص١.

[٢٧٥] - أحمد نصير ، العراق يبحث تفعيل التعاون العلمي مع اليونان، المواطن (العراق)، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١، ص١.

ويبدو مما سبق ذكره أن التعاون العراقي – اليوناني تنوعت ملامحه بعد٢٠٠٣ نتيجة لوجود رغبة مشتركة لتطوير مجالات متنوعة يمكن أن تعود نتائجها المثمرة للطرفين ، خاصة أن الجانب العراقي يضع التعاون اليوناني بديلا عن الخيار التركي ، نظرا لكثرة عدد الازمات مع تركيا ، وضرورة أن يكون العراق جاهزا في حالة الاستعاضة عن الجانب التركي الذي أرتفعت وتائر التبادل التجاري مع العراق الى مديات متطورة جدا في السنوات الاخيرة ، ولهذا سعى العراق الى تنظيم علاقاته مع اليونان ، وجذب الشركات اليونانية التي تحتاج الى فرص أستثمارية جيدة للعمل في السوق العراقية فيها ليتم أنعاش مداخيلها بعد أصابة الاقتصاد اليوناني بالهزات العنيفة التي حركت الشارع اليوناني ضد حكومته.

مستقبل العلاقات العراقية اليونانية

أن المراقب المنصف الذي يرصد مجريات العلاقات العراقية – اليونانية بعد٢٠٠٣ لايمكنه أن يتغافل عن سينارهين يمكن ترجيحهم لتأمل الافاق المستقبلية لتلك العلاقات الاول يدعو الى تمتين العلاقات العراقية – اليونانية ، والثاني يدعو الى تراجع العلاقات العراقية – اليونانية.

سيناريو تمتين العلاقات العراقية – اليونانية

إن هذا السيناريو تبرره بعض المتغيرات ، وخاصة الرغبة الشديدة من أقليم كردستان العراق لتمتين العلاقات مع اليونان ، حيث أكد الاقليم على ضرورة أن تلعب الشركات اليونانية دورا كبيرا في أقامة المشاريع الاستثمارية في المنطقة لاسيما أن قانون الاستثمار في أقليم كردستان العراق أعطى المجال بشكل أوسع لعمل الشركات الاجنبية على أراضي الاقليم[٢٧٦].ويبدو أن العراق قد أدرك الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها اليونان التي يمكن أستثمارها لصالح فتح أفاق التعاون مع اليونانيين لدعم أقتصادهم الذي أصيب

---

[٢٧٦] - محافظ دهوك يدعو الشركات اليونانية للعب دور أكبر لاقامة المشاريع في أقليم كردستان ، موقع حكومة أقليم كردستان، ١٦/ ٢/ ٢٠١٠، ص١.

بالجمود بحيث أن هذه الحالة ستوفر للعراق واليونان أن يكونا على طرفي الميزان فكلما فتح العراق المجال أمام الشركات والاستثمارات اليونانية كلما أعطى جرعات تنشيطية للاقتصاد اليوناني الذي يمكن تفعيله عبر الاستثمار في العراق وهذه الحقيقة يدركها أغلب المسؤولين العراقيين ، حيث يشير السفير برهان الجاف السفير العراقي في اليونان ((أنا أفهم الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به هذا البلد ، فرئيس الوزراء اليوناني سياسي محنك ، وحكومته بحاجة الى تنفيذ أصلاحات أقتصادية مهمة ، وأنها ليست مهمة سهلة))، ويستعين السفير العراقي في اليونان بمقولة للرئيس العراقي جلال الطالباني حول مايمكن أن يقوم به العراق من أجل اليونان ، إذ يقول السيد الطالباني((سوف ندعمكم أقتصاديا من خلال المشاريع التجارية المشتركة))[٢٧٧].

سيناريو تراجع العلاقات العراقية – اليونانية

بالرغم من الحاجة العلمية ، والموضوعية لاغراض التحليل السياسي وضع هذا السيناريو لغرض الجمع بين النقيض مع السيناريو السابق في مجال أستقراء العلاقات العراقية – اليونانية ، إلا أن متغيراته قد لاتكون جاهزة في الوقت الحاضر ، نظرا لان العراق واليونان يسعيان بجدية الى تطوير أفاق العلاقات فيما بينهما ، حيث أن هناك بعض المتغيرات التأريخية التي تشجع البلدين على تنمية العلاقات فيما بينهما ، ولعل لقاء مسعود البرزاني / رئيس أقليم كردستان العراق في السادس من فبراير / شباط ٢٠١٢ مع السفير اليوناني في العراق شلهدا على عمق العلاقات بين الطرفين، حيث أشار السيد البرزاني ((الى العلاقات التأريخية بين اليونان والاكراد)) ، وأكد أن ((تلك العلاقة علاقة قديمة وأن الشعب الكردستاني ينظر بعين الاحترام الى ذلك التأريخ)) ، مبديا أستعداد الاقليم لتقديم جميع الدعم والمساندة لانجاح أعمال السفير اليوناني ، والشركات اليونانية التي ترغب بالمشاركة في أعمار أقليم كردستان))[٢٧٨].

---

[٢٧٧] - مقابلة مع سفير العراق في اليونان، مجلة أبيكيرا(اليونان) ، موقع صوت العراق ، ٣٠/ ٥/ ٢٠١١، ص١

[٢٧٨] - بارزاني يبحث مع السفير اليوناني لدى العراق العلاقات الثنائية وسبل تطويرها ، موقع صوت العراق، ٧/ ٢/ ٢٠١٢، ص١.

الخاتمة:-

أن العلاقات العراقية – اليونانية تتميز بالحيوية ، والفعالية ، لان هناك أستعداد عراقي – بوناني على تبادل الخبرات ، وفسح المجال الواحد أمام الاخر في أغلب المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والعلمية ، وقد تكون هذه العلاقات قناة مهمة للعراق ، للتواصل مع المحيط الاوربي عبر اليونان ، لاسيما أن الاخيرة عنصر فعال في الاتحاد الاوربي ، وترأست في النصف الثاني من عام٢٠١٢ الدورة النصف سنوية لدورة الاتحاد الاوربي ، فضلا أن السفير اليوناني في بغداد يمثل رئيس خلية الناتو في العراق، ناهيك أن أهمية هذه العلاقات سوف تتميز بخيارات بديلة للعراق في حالة تأزمها مع تركيا ، ناهيك أن مرونة الحركة للجانب العراقي وحيوته سيعطي مكانة مهمة للعراق خاصة بعد٢٠٠٣ والمرحلة الانتقالية التي يمر بها ، حيث يمكن أن تنعكس تطور العلاقات العراقية – اليونانية على أمتصاص العاطلين عن العمل في المشاريع التي ستقوم الشركات اليونانية بأنجازها بأعتمادها على العمالة العراقية لرخصها ، وعدم تكليف الجانب اليوناني أية تكاليف للضمان عليهم ، وتحمل تكاليف الاقامة والسفر عليها في حالة أستقدام العمالة من خارج العراق، هذا من جانب ، ومن جانب اخر أن الاندفاع اليوناني في العراق يمثل تطور في السلوك اليوناني الدولي كأحد أطراف التنافس في الساحة العراقية الذي يمكن أن يخدم الاقتصاد اليوناني لمعالجة مشاكله البنيوية عبر زيادة الاستثمار في العراق ليتم تنشيط عجلة الاقتصاد اليوناني ، مما يدفعنا للقول أن المستقبل المنظور هو يتسم بالواقعية ، والمثالية المنضبطة إذا أحسن العراق واليونان من توظيف ملفات علاقتهم المشتركة لخدمة مصالحها ومصالح شعوبهما.

الفصل الثالث

التأثيرات المتبادلة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد٢٠٠٣

المبحث الاول

تداعيات الخيار الديمقراطي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي بعد٢٠٠٣*

تمهيد :-

بالرغم من تعرض العراق الى الغزو ، والاحتلال الاميركي في التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣ ، إلا أن التطورات اللاحقة ، وخاصة في المجال السياسي جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تقلق بشكل لافت للنظر من التجربة العراقية في مجال ترسيخ الديمقراطية في العراق ، بعد أن فقد طعم التعددية لسنين عديدة ، وهذه الحالة جعلت الساحة العراقية متشوقة لبناء تجربتها الديمقراطية ، ولكن الغزو ، والاحتلال الاميركي كان من أبرز المعوقات لاستقرار التجربة السياسية ، والديمقراطية، لان الوضع الداخلي العراقي ، والاقليمي لم يستقبل هذه التطورات بصورة طبيعية، وأعتبرها جزءا من أفرازات الاحتلال ، وهذه الحالة وضعت المراقبين في حيرة من أمرهم تجاه دول مجلس

* -في الاصل هي ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد الموسوم((الخيار الديمقراطي ضرورة سياسية ووطنية للعراق)) المنعقد في٢٣/ ٤/ ٢٠١٣.

التعاون الخليجي التي أبدت تحفظها على التجربة السياسية العراقية ، خاصة بعد أن تمتعت الساحة العراقية بتوازن جديد ، عبر أعطاء بعض الطوائف العراقية المهمشة في السابق شيئا من الحرية ، بل الحرية بذاتها التي لم تألفها سابقا، وخاصة من قبل تجاه الطائفة الشيعية ، وهذه الدول نفسها تتمتع بتوافق أستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية وهي دولة الاحتلال للعراق، وهنا بدأت الاشكاليات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تتعاظم ، حيث أستقبلت تلك الدول هذه التطورات بنوع من التشكيك وأعتبرتها جزء من الاستراتيجية الامريكية لتشكيل تجربة في العراق يمكن ان تطبق في باقي أرجاء ، ودول المنطقة ، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحكمها عوائل غلب على حكمها طابع المحافظة على الوضع الراهن، وعدم حدوث حراك سياسي ، شعبي ، خليجي للمطالبة بأصلاحات سياسية، بالرغم من عدم أنعدامه ، وخاصة في مجال أيجاد نوع من المساواة بين طوائف المجتمع الخليجي كما حدث في العراق.

وتأتي أهمية هذا البحث من عدة أسباب يمكن أن تندرج فيما يأتي:-

١ .أسباب أستراتيجية

أ-حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن توازن في علاقاتها مع العراق ، ومن تجربته الديمقراطية، فمع تحفظها ، لابل معارضتها للعملية السياسية هناك، لم تنفك هذه الدول من أن تبحث عن مؤطى قدم لها داخل الساحة العراقية ، كجزء من ستراتيجيتها للتحكم بالمشهد السياسي العراقي، عبر أستمالة المؤيدين لها سواء بصورة معنوية، أو من خلال أيجاد مصالح مشتركة من باب التوافق تجاه العملية الديمقراطية في العراق ، وأستثمار معارضة البعض من هذه العملية لكسبها لخدمة المصالح الخليجية في العراق ، وأستثمار معارضة البعض من هذه العملية لكسبها لخدمة المصالح الخليجية في العراق ، وجعل هناك أزمات متتالية داخل المشهد العراقي كحلقة مفرغة تدور حول نفسها بدون جدوى خشية من أن يكون العراق هو الملف الذي يمكن أن يثير المشاعر ، والعواطف داخل الشارع الخليجي ، وخاصة بعد مضي مئات السنين دون حصول أي تغيير في هيكلية الانظمة السياسية الخليجية كما حدث في العراق بعد الانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم الديمقراطي.

ب-بالرغم من كل المشاكل التي مرت بها التجربة الديمقراطية في العراق ، بعد أزدياد الصراع الحزبي، والسياسي بين الكتل السياسية ، جراء المحاصصة العرقية ، والطائفية التي زرعها الاحتلال ، حاولت دول مجلس التعاون الخليجي لتعميق تلك الصراعات لافشال العملية الديمقراطية تارة بوصفها أنها عملية دخيلة من قبل المحتل، وتارة بكونها تتحرك بوحي من قبل المصالح الاقليمية ، لكن المتغير في الامر أن الكتل السياسية العراقية وحتى المعارضة للتجربة الديمقراطية بدأت تدرك دوافع الموقف الخليجي المعارض من الخيار الديمقراطي في العراق لانه يذهب في أتجاه حماية المصالح الخليجية ، وليس لصالح تهدئة المشهد العراقي بعد أن أصابته دوامة العنف، والارهاب.

٢.أسباب سياسية:-

أ-بعد الثورات العربية عام٢٠١١ أكدت أغلب الدراسات الاكاديمية أن هناك متغير جديد يمكن أن يضاف الى المتغير الاول الذي حدث في العراق بعد الغزو والاحتلال الامريكي، ومانتج عنه من بروز الحراك السياسي الداخلي ، وبروز الشيعة كأبرز الاطراف الماسكة بسدة الحكم ، ولعل هنا يمكن الاشارة أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية كانت من أبرز الدول الخليجية التي كانت تخشى أن تتحرك المشاعر السياسية لدى شيعتها ، خاصة أن ماحصل في شيعة البحرين كان حافزا لبث روح الامل لشيعة السعودية للتحرك من جديد للمطالبة بنوع من التمثيل السياسي في المملكة ، ولذلك كانت المملكة العربية السعودية سباقة للتدخل العسكري في البحرين عبر أرسال الدعم العسكري لمواجهة الحراك الشعبي البحريني، لاعطاء رسالة الى كل الاطراف ، ومن ضمنها شيعة السعودية مفادها أستحالة تغيير التوازنات في المملكة سياسيا لصالح غير العائلة المالكة ، لاسيما أن شيعة البحرين لم يخرجوا في الشوارع في مظاهراتهم السلمية بهدف أسقاط نظام الحكم الملكي ، بل دعت تلك الجماهير الى ملكية دستورية ضمن مايسمى بديمقراطية توافقية ، بحيث أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت لم تبدي أرتياحها للتدخل العسكري الخليجي، ولالممارسة القوة تجاه المتظاهرين من قبل السلطات البحرينية ، وربما لو لجأت البحرين الى نوع من التفاهم

الداخلي ، وتوزيع السلطات بين شرائح المجتمع البحريني المختلفة لما أصاب المملكة من عدم الاستقرار ، والتوتر، والاحتقان الداخلي ، الذي لامبرر منه.

ب-لقد أحدثت التجربة الديمقراطية في العراق بعد عشر سنوات من سقوط النظام العراقي السابق حراك داخلي في دول مجلس التعاون الخليجي ، فعلى سبيل المثال لاالحصر لو نلاحظ الساحة السعودية ، فسوف نرى أن هناك تيارا مساندا للخيار الديمقراطي السعودي بأعتباره الخيار الحاسم ، والهام في التنفيس السياسي الداخلي ، فلو تصفحنا الصحف السعودية لرأينا أثار ذلك واضحة في المقالات التي تدعو الى الاصلاح ولو بصورة غير مباشرة ، ولو أنتقلنا الى شبكات التواصل الاجتماعي(الفيسبوك-والتويتر) لرأينا المزيد من الحوارات الفكرية ، المعمقة من قبل النخب الاكاديمية ، والاجتماعية السعودية ، والدعوة الى التغيير ، والاصلاح السياسي، وغيرها من المؤشرات.أن التجربة الديمقراطية في العراق لايمكن وصفها بالمثالية ، والافلاطونية ، لانها تحتاج الى الكثير من الدعم ، والحراك الداخلي ، والاستقرار الامني لتأخذ قدرا مناسبا من التأقلم ، ويلمس المواطن العادي أثرها عليه ، وعلى مستقبل الاجيال القادمة لانه لامناص من القول أن العراق بعد العقد الثاني من الالفية الثالثة ، وبعد عشر سنوات من التغيير ، والتخلص من النظام الشمولي لابد الاحتكام الى الخيار الديمقراطي ليصنعه العراقيون بأنفسهم بعد التخلص من الاحتلال ، والاستبداد ، لانه ضرورة وطنية وسياسية.وعليه فأن هذا البحث يطرح بعض الاشكاليات التي يمكن أن تتركز حول بعض الاسئلة الرئيسية المهمة لعل من أبرزها:-

س:-ماهو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من التجربة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال الامريكي؟س:-ماهي الوسائل التي سخرتها دول مجلس التعاون الخليجي تجاه التجربة الديمقراطية العراقية بعد الاحتلال الامريكي؟س:-ماهو مستقبل الموقف الخليجي من التجربة الديمقراطية في العراق؟وبني هذا البحث على فرضية مفادها((أحدثت التجربة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال الامريكي العديد من المواقف الخليجية التي تميزت بالريبة ، والتشكيك بتلك التجربة ، بأعتبارها ظهرت ،

ونمت في ظل الاحتلال الامريكي الذي زرع المحاصصة الطائفية ، والعرقية في الساحة السياسية العراقية ـ وأنتقل الامر الى مكونات ، وتفاعلات التجربة الديمقراطية ، وحاولت تلك التجربة الانسلاخ من أفرازات الاحتلال الامريكي ، ومحاولة بناء مرتكزات للديمقراطية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تقلق من ذلك ، لانه يهدد من هيكلية أنظمتها السياسية التي ترعرعت في ظل القبلية ، والولاء للحاكم ، والامير ، وسوف تحاول تلك الدول من عرقلة تلك التجربة ، لان الحراك الشعبي الخليجي أصابه نوع من تأثير التجربة الديمقراطية العراقية بكل أزماتها ، ومعضلاتها ، الذي تلاقى مع تأثير الثورات العربية عام٢٠١١ وهذا ماتقلق منه الانظمة الخليجية في المستقبل المنظور)).

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من التجربة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال الاميركي

قد يقع المراقب في أزمة حقيقية عندما يستعرض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من التجربة الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال الاميركي، لان هذه المواقف قد تكون منصفة ، وموضوعية ، وقد تكون عكس ذلك متطرفة الى حد العداء الى التجربة الديمقراطية العراقية ، وهذا الامر في التحليل السياسي طبيعي جدا، لان أية ظاهرة أو مشروع سياسي في المنطقة عندما يظهر قد لايكون مفهوما ، أو قد لايكون مرغوبا ، أو قد يكن له العداء بعد أن تشعر الدول المقابلة ، أو القريبة منه بخطورة أتجاهاته ، وأفاقه على مستقبلهم السياسي.

وعلى هذا الاساس يحلل الباحث الكويتي(ناصر العبدلي) مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من التجربة الديمقراطية في العراق بكونها تتسم بالغموض ، والضبابية ، لانه نفسه لايرى في المواقف الخليجية توافقا بين دول المجلس السنة، حيث أنه يرى بالقول((حتى الان لم أستدل على موقف واضح ، وصريح لدول الخليج العربية (السعودية، الكويت، البحرين، الامارات ، قطر، عمان)تجاه العراق منذ سقوط نظام

الديكتاتور العراقي صدام حسين الى اليوم ، وكل ماتسمعه ، ونراه بين الحين والاخر من تلك الدول لايعطي أنطباعا على شيء ثابت ، وراسخ ، فالامور غائمة ، وضبابية ، وفي أحيان اخرى متناقضة ، وغير مفهومة، وكأنما يخبىء كل ذلك أمرا ما عندما قررت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش (الابن) الاطاحة بالنظام العراقي دون الحصول على قرار دولي يعطي شرعية لتلك الخطوة ، وقفت الدول الخليجية موقف المتفرج ، وأن ساهم بعضها على مضض في تأييد مثل تلك الخطوة ، وربما نجد لها بعض المبرر في ذلك على أعتبار أن الخطوة لاتحظى بقبول دولي ، لكن مالايمكن فهمه غيابها عن الترتيبات الداخلية في العراق هي ودول عربية اخرى مؤثرة مثل مصر رغم أستحقاقات المرحلة))[٢٧٩].

ويسرد نفس الباحث الكويتي أسباب ثلاثة هي بنظره المحرك الرئيسي للموقف الخليجي الذي يتسم في بعض الاحيان ، بالتوتر، والتحامل، على التجربة الديمقراطية العراقية بالقول((الوضع الخليجي لايمكن تفسيره إلا من خلال ثلاثة أمور رغم أجواء الغموض أما أن تكون تلك الدول مجرد دمى يجري تحريكها من خلف الكواليس تجاه هذا الموقف ، أو ذاك ، حيث مصلحة الراعي الامريكي ، وأما أن يكون الامر رفض منح الاغلبية الشيعية حقها الطبيعي في تحديد شكل الحكومة العراقية ، وتوجهاتها ، وربما يفسر ذلك الموقف ماجرى في البحرين عندما تدخلت قوات درع الجزيرة لاجهاض الثورة هناك.وأما أن تلك الدول ضد التغيير بشكل عام ، وتريد الابقاء على الوضع كما هو دون تغيير ، وهو مايدحضه مواقف الدول الخليجية من الثورتين الليبية والسورية))[٢٨٠].

ومن جانب أخر يوجد موقف خليجي متطرف جدا من التجربة الديمقراطية العراقية ، ولاثبات مصداقية ذلك يمكن أستعراض بعض الاصوات الخليجية التي تنادي بذلك، فعلى سبيل المثال لاالحصر نشرت الكاتبة البحرينية (عائشة البستكي)مقالة لها بعنوان

---

[٢٧٩] -ناصر العبدلي، التحولات الديمقراطية في العراق يحتاج الى قراءة خليجية جديدة، المنتدى السياسي العربي، ٢/ ١١/ ٢٠١١، ص١.

[٢٨٠] -المصدر نفسه، ص٣.

((أستنساخ التجربة العراقية في البحرين))تحتوي تلك المقالة على الكثير من المغالطات ، والتحامل على التجربة الديمقراطية العراقية ، وتكيل التهم على تلك التجربة من كونها تابعة لبعض دول الجوار العراقي غير العربية (ايران)وتربط بذلك دور العامل ، والمتغير الامريكي في ذلك ، إذ تقول ((وبعد أن أعجبتها اللعبة في العراق (الولايات المتحدة الامريكية)جاءت تكرر نفس السيناريو في البحرين ، حيث التدخل في الشؤون الداخلية ودعمها لجماعات موالية لايران تسمى نفسها معارضة ، بينما هم في الحقيقة دمى ايرانية ينفذون أجنداتها ، ويسعون لضم البحرين الى ايران ، واسقاط أنظمة الحكم في الخليج لاقامة مشروع البحرين الكبرى[٢٨١]والهدف تفريس البحرين ، وتكريس حكم شبيه بالعراق في البحرين عميل لامريكا ، وموال لايران))[٢٨٢].

وبعد أن تنهي مقالتها تحرض نفس الباحثة دول مجلس التعاون الخليجي على التجربة الديمقراطية العراقية ، وتدعوهم الى رص الصفوف لمجابهتها ، وكأن أن هناك حرب واقعة لامحالة بين العراق ومملكة البحرين في المستقبل المنظور(لاسامح الله) حيث تقول((وبعد كل هذا أسالكم ماذا أنتم فاعلون في هذه الديمقراطية الزاحفة علينا هل تنتظرون ، وتتفرجون ، وتستنكرون كالعادة أنها لغة الضعفاء ، والجبناء، يجب تناسي كل جراح الماضي ، والصحوة من سبات الذل الذي نعيشه ، إن لم نعد العدة، والقوة ، فسوف نكون عراقا أخر.نحن أمام خيارين إما الدفاع عن وطننا ، وإما الموت، الاعداء لن يهنأ

[٢٨١] -مشروع البحرين الكبرى في الخليج:-صاحب هذا المشروع الشيخ ياسر الحبيب ، وهو مواطن كويتي(شيعي)مقيم في لندن ، وخلاصة مشروعه((أقامة دولة البحرين الكبرى ، وهي تلك الدولة التي ينادي بها الشيعة في الخليج التي تتكون من الكويت ، والبحرين ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، والمنطقة الشرقية في السعودية)).ويقول بعض الكتاب الخليجيين أن هذه الدولة يمكن أن تنمو في ظل دعم ايران اليها كما هو الحال في لبنان.

أنظر تركي الربيش، دولة البحرين الكبرى، عاجل(السعودية)٥/ ٢/ ٢٠١٠، ص٣.كذلك أنظر الوطن(الكويت)، ٨/ ٣/ ٢٠٠٩، ص٥.

[٢٨٢] -عائشة البستكي، أستنساخ التجربة العراقية في البحرين، أخبار الخليج(مملكة البحرين)، ٢٠فبراير٢٠١٣، ص٥.

لهم بال حتى نتحول الى عراق أخر ، أنهم مصرون على تكرار التجربة العراقية المقيتة))[٢٨٣].إلا أن هناك أصوات خليجية اخرى تخفف من الموقف الخليجي السابق ، حيث تنادي تلك الاصوات بأخذ نظر الاعتبار عدة حقائق ، تأريخية ، تبلورت في العراق الجديد بعد أسقاط النظام السابق لعل من أبرزها:- [٢٨٤]

أولا:-هناك حكومة منتخبة بأغلبية الشعب العراقي ، مهما حاول الاخرون التشكيك في هذه الحقيقة ، وأن هذه الحكومة لن تقفز على تطلعات الشعب العراقي الداخلية ، والخارجية ، وهي الان تعمل على قدم وساق من أجل تحويل تلك التطلعات الى واقع على الارض من خلال وضع مشاريع طموحة على صعيد الثروة النفطية حيز التنفيذ

ثانيا:-العراق الجديد وهي حقيقة ينبغي أن تنتبه لها الدول الخليجية يرفض أن يكون تابعا لاحد سواء الولايات المتحدة الامريكية التي كانت المساهم الرئيسي في أسقاط الديكتاتور، أو لاي من الدول المحيطة به ، رغم كل تلك الاموال التي أغدقت على بعض العناصر الموالية اليها ، ومؤشر ذلك هي المسافة التي تقفها الحكومة العراقية من كل الثورات العربية في المنطقة بما في ذلك الموقف من الثورة البحرينية حينما جاء متوافقا مع منطق الامور.

ثالثا:-العراق الجديد يعمل كذلك على أعادة صياغة العلاقات مع محيطه العربي وغير العربي (تركيا، ايران ، الاردن، السعودية، الكويت)من خلال أستيعاب ، وفهم الحقائق الجديدة ، وهو أمر إن لم تستوعبه ، وتفهمه الدول الخليجية ، وخاصة الكويت ستواجه مشاكل كثيرة ، ومعقدة، ربما يؤثر على أستقرارها ، ولعل التصريحات النيابية هناك ، وأن كانت تتحدث عن بناء الكويت لميناء مبارك الكبير، إلا أنها تندرج في هذا الاطار الذي يعبر عن حالة أمتعاض عراقية من حكومات الخليج بشكل عام، بسبب عجزها عن فهم مايدور في داخله.

---

[٢٨٣] -المصدر نفسه، ص٥.

[٢٨٤] -ناصر العبدلي، التحولات الديمقراطية في العراق تحتاج الى قراءة خليجية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص٤.

وترى بعض الدراسات أن مايشجع بقاء الموقف الخليجي بهذه الصورة المركبة، والمعقدة هو أستعداد بعض الكتل السياسية العراقية الانصياع الى التوجهات الخليجية في العراق بعد الاحتلال الامريكي أذ تقول ((وبدلا أن توفر هذه الشرعية الشعبية ، القناعة ، والاطمئنان لدى صناع القرار هولاء من أن صوت الناخب أصبح فرس الرهان للوصول الى السلطة نراهم يمدون أبصارهم خارج الحدود، وليستحدثوا شرعية اخرى من الذين لايملكونها ، ومثل هذه المواقف لايمكن توصيفه بأن ليس بداية القطيعة مع هذا اا‌لناخب فقط، بل هو أستقواء بالخارج العربي وهو مؤشر خطير))[٢٨٥].

وترى نفس الدراسات أن هناك تقاطع بين الانظمة الخليجية السنة مع التجربة الديمقراطية العراقية بعد سنوات من الانتخابات ، والممارسات الديمقراطية الاخرى ، وهي حالة تشمل الانظمة السياسية العربية ككلها لان ((النظام السياسي العربي من المحيط الى الخليج في تقاطع كامل مع أي صيغة من صيغ الديمقراطية ، وأنماطها ، لكون المبادى، والاخلاقيات التي يتبناها هذا النظام ليس كفكر سياسي فقط، وأنما ثقافة الامة برمتها لايوجد فيها أي تعريف لمفردة الديمقراطية، ولانجد في تداول السلطة في منظومة الحكم العربية أي تصور عن أي شكل من أشكال ممارستها، مهما كان حجمها ، ولونها وماجرى في مصر، وقبله في تونس، كنتاج لانتفاضيتهما الشعبيتين يعد خروجا عن المألوف السياسي ، والاجتماعي ، بل وحتى الديني، لكون العقيدة المذهبية التي تدين بها أغلب الشعوب العربية تؤمن بقدسية موقع ولي الامر الواجب الطاعة))[٢٨٦].

لقد غلب على المواقف الخليجية نوع من التشدد تجاه التجربة الديمقراطية العراقية ، بزعم أن التجربة كانت من صنع الاحتلال الامريكي، وأن الواجب العربي، والخليجي هو العمل على الاستقلال العراقي من براثن الاحتلال ، ومن التدخلات الاقليمية منها القادمة من (ايران، تركيا) ، إلا أن واقع الامر يدل ((أن الموقف السلبي لدول المنطقة من

---

[٢٨٥] -قاسم السيد، عندما تذبح الديمقراطية العراقية على أعتاب القمة العربية، موقع واحة الحرية الاخبارية، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٢.

[٢٨٦] -المصدر نفسه، ص٦.

التجربة العراقية لاينطلق من حرص على أستقلال العراق ، بقدر ماينطلق من تخوف تلك الانظمة من أمتداد تأثيرات مايحدث ، ويحدث بالفعل من خلال مايسمى بالربيع العربي.لقد أفرزت السنوات التي سبقت الانسحاب الامريكي المنتظر الضغوط الكبيرة ، والهائلة المسلطة على الحكومة العراقية الجديدة في الداخل ، والخارج ، والصراع الذي أخذ أبعادا مسلحة ، بدوافع ، وتمويل أقليمي، وأجنبي للتأثير على الاستقرار الداخلي ، من خلال زعزعة التوازن العرقي ، والطائفي الهش راح ضحيته آلالاف من المدنيين العراقيين ، في حين لم يستهدف المحتل بالمستوى الذي أستهدف فيه العراقيين أنفسهم))[٢٨٧].

لقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها موقفا معارضا من التجربة الديمقراطية العراقية ، ولو بصورة غير مباشرة ، من خلال تسخير وسائل الاعلام المختلفة المقرؤة ، والمسموعة ، والمرئية((للنيل من الديمقراطية بالعراق ، وأفشالها من خلال التركيز على الجانب السلبي ، وأهمال الجوانب الايجابية المتحققة ، مرورا بعدم التعاون مع الحكومة العراقية المنتخبة ،عبر صناديق الاقتراع ، بل أن مؤشرات الرسم البياني لطبيعة تحركات الدول العربية بدل على أن معظم دول المنطقة ترتبط بعلاقات أستراتيجية قوية ، ومصالح مشتركة مع شخصيات عراقية معارضة للتجربة الديمقراطية في العراق، وساعية الى أعادة العملية السياسية الى مربعها الاول))[٢٨٨].

أن الدور اللافت للنظر((والاخطر الذي لعبته الدول الاقليمية (دول مجلس التعاون الخليجي) في عرقلة الديمقراطية العراقية يكمن في تحويل أراضيها الى قاعدة ينطلق منها الارهاب الى العراق ، وبتمويل من حكوماتها، وأستغلال رجال الدين في تشجيع الشباب من الذين لم تكتمل في أدمغتهم الصورة الحقيقية للاسلام ، ولم تتضح لديهم مبادئه التسامحية النبيلة على ضرورة الجهاد في العراق ، وكذلك عمدت دول المنطقة على

---

[٢٨٧] -د.عماد الربيعي، الديمقراطية العراقية وتأثيراتها الاقليمية، الناس(العراق)، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٢، ص٦.

[٢٨٨] -علي جاسم، الديمقراطية في العراق تجربة تحتاج الى فهم وأدراك وممارسة،موقع الحوار المتمدن، العدد١٩١٢، ٢/ ٧/ ٢٠٠٧، ص٢.

فتح أبواب حدودها على مصراعيها لدخول المجاميع الارهابية للعراق من أجل زرع القتل ، والرعب ، والخوف داخل المجتمع العراقي ، وجعله ينبذ الحرية ، ويتمنى أن يعود الى نظام الديكتاتورية ، وكأن الامان ، والاستقرار لاتصنعها إلا الانظمة الشمولية ، والديكتاتورية ، كما أنهم تحقق في الوقت نفسه هدفا أستراتيجيا أخر، يتمثل بزرع الخوف لدى شعوبها ، وتحذرهم بطريقة غير مباشرة من مغبة التفكير في جعل الديمقراطية العراقية أنموذجا يقتاودن به))[٢٨٩].

وهناك أصوات خليجية اخرى تدعم من الراي السابق من كون الديمقراطية العراقية بالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي هي حالة تهدد أنظمتهم السياسية ، مستغلة الوجود الامريكي في العراق للتعبئة ضد تلك التجربة ، بأعتبار أنها تجربة في الاصل غير عراقية ، وأن الاميركان هم الذين أشرفوا عليها ، وماحدث في العراق بعد الاحتلال من تدهور أمني شديد ستصاب به تلك الدول في حالة الاقتداء بالتجربة الديمقراطية العراقية ويقول في هذا الباحث السعودي (فؤاد أبراهيم) أن ((قراءة الديمقراطية تتم الان في مناخ أقليمي شديد الاضطراب ، فقد أصبحت الديمقراطية في الادراك السياسي العام ، وعلى المستوى الاقليمي ، والعربي ، وربما الدولي لصيقة الى حد كبير بتجربة الاحتلال الاميركي للعراق والى حد ما أفغانستان، ولذلك فأن التبشير بالديمقراطية ، وتشجيعها يدرج حاليا ضمن أجندة سياسية أميركية ، لتغيير خارطة الشرق الاوسط ، سيما وأن تجربة الاحتلا ل الاميركي في العراق مازالت تبعث على القلق الشديد ، وأن القرار بأقامة دولة ديمقراطية نموذجية يتم تعميمها على الجوار يثير تحفظات عديدة، بالنظر الى الفوضى السياسية ، والامنية التي يعيشها العراق منذ سقوط الدولة الى جانب سياسات الهيمنة التي أتبعتها قوات التحالف ، وبالتالي فأن في هذا الوقت مازال الاحتلال ، وأثارة موجودة ، وتفتح الباب أمام تعددية سياسية ، وحكومة تمثيلية ، وحريات عامة ، ولبرلة أقتصادية متوازنة .أن الرهان على نجاح التجربة الديمقراطية هو بلا شك رهان كبير ، ولذلك هناك من يسعى الى تخريبها في المهد ، وأبقاء حالة الفوضى سائدة، لان نجاحها

[٢٨٩] -المصدر نفسه، ص٥.

سيعكس تأثيرات قوية على الجوار الاقليمي ، وسيمهد الى نقل ، وتعميم التجربة الى دول اخرى))[٢٩٠].

وفي الجانب الاخر أتهم العراق دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخل في شؤونه الداخلية وعدم أحترام سيادته ، وبالتشكيك في قيام حكومته بمسؤولياتها تجاه شعبها ، والدول المجاورة ، حيث أعلنت وزارة الخارجية العراقية عن أستغرابها أزاء البيان الوزاري في شهر أيلول٢٠١٢ لمجلس التعاون الخليجي الذي صدر في الرياض ، والذي دعا العراق الى ((ضرورة أستكمال تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بغزو الكويت ، والقيام ببناء جسور الثقة مع الدول المجاورة، على أساس مبادىء حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون دول مجلس التعاون الداخلية))، وقد دعا البيان أيضا الحكومة العراقية الى ((تحقيق مصالحة سياسية دائمة ، وشاملة ، والقيام بمسؤولياتها ، لتعزيز وحدة العراق وأستقراره)[٢٩١].وقالت وزارة الخارجية العراقية ((أن هذا البيان يشكك في قيام الحكومة بمسؤولياتها تجاه شعبها ، علما بأن العراق قطع شوطا بعيدا على طريق تحقيق الحريات الديمقراطية ، والمصالحة الوطنية ، وسيادة القانون ، وأحترام الالنزامات الدولية)[٢٩٢] وقد أبدت بعض الكتل السياسية العراقية أستيائها من مواقف دول مجلس التعاون الخليجي المضادة للتجربة الديمقراطية العراقية ، حيث أنتقد القيادي في الكتلة البيضاء النائب (عزيز شريف المياحي) البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجي سالف الذكر بشأن العراق ، وقال في بيان صحفي أن ((العراق ليس بحاجة لتوصيات ، أو وصاية من دول الخليج ، كون العراق دولة قوية، ولها أقتصاد كبير ، وليس هناك أي حاجة لنا بتلك التوصيات التي نعتبرها تدخلا مرفوضا بالشأن الداخلي العراقي.أن مخاوف ملوك، وأمراء الخليج على كراسيهم من تجربة العراق الديمقراطية ، ومن التداول السلمي للسلطة عبر

---

[٢٩٠] -فؤاد أبراهيم، دور العامل الديني في التحول الديمقراطي في السعودية ، موقع شؤون سعودية، ٢٢يناير٢٠٠٤، ص٢.

[٢٩١] -مازن صاحب، بغداد :نرفض التدخل في شؤوننا الداخلية أو التشكيك بمسؤولياتنا تجاه دول الجوار، الوطن(الكويت)، ٢٠١٢/٩/٧، ص١

[٢٩٢] -المصدر نفسه.

صناديق الاقتراع ، جعلتهم يحاولون بشتى الطرق أفشال تلك التجربة ، وهذا الامر أصبح مكشوفا للعراق ، ولكل من يتابع مواقف دول الخليج السلبية تجاهنا من وقت لاخر))[٢٩٣].

الوسائل التي سخرتها دول مجلس التعاون الخليجي تجاه التجربة الديمقراطية العراقية بعد الاحتلال الاميركي

لقد أستخدمت دول مجلس التعاون الخليجي شتى الوسائل ، لاستهداف التجربة الديمقراطية العراقية ، لانه تدرك أن هذه التجربة يمكن أن تنمو ، وتكبر ، وتزدهر بعد خروج الاحتلال الاميركي من العراق ، وتسبب لها أشكالية يمكن أن تمس جوهر حكمها الذي بني على القبلية ، والعشائرية ، ونظام حكم الامير، والملك الواحد ، لذلك سعت تلك الدول التحرك في عدة أتجاهات ، ويمكن أبراز أهم الوسائل التي أتبعتها في مجابهة التجربة الديمقراطية العراقية وهي:-

أ-تعميق الصراعات المذهبية والعرقية

لم تلبث دول مجلس التعاون الخليجي من أن تثير ، وتستميل بعض الطوائف العراقية(السنية) للتصادم مع الطوائف الاخرى(الشيعة) لاحداث صراع داخلي بين الاثنين، لخلق فجوات طائفية بين أفراد المجتمع العراقي الواحد.ولقد سعت الاجهزة الخليجية السرية(الاستخبارية) منذ بدء الاحتلال الاميركي ولحد الان أن توظف أمكانياتها البشرية ، والمادية ، واللوجستية في الرصد ، والمتابعة لابرز الاختلافات بين طوائف المجتمع العراقي ، ومحاولة توظيف بعضها في مجال زيادة التطاحن السياسي ، وأرباك العملية السياسية عبر ((تحليل الصراعات ، وتحديد أسباب حدوثها ، لانه يوفر لنا القدرة على بناء رؤى ، أو تصورات ، أو أستراتيجيات فاعلة ، ومناسبة))،

[٢٩٣] -المياحي:ملوك وأمراء الخليج يحاولون بشتى الطرق أفشال التجربة الديمقراطية خوفا على كراسيهم، وكالة كل العراق الاخبارية، ٦/ ٩/ ٢٠١٢.

أزاء((الصراعات الاثنية ، أو شح الموارد ، أو التسلط السياسي، أو الانقسامات الدينية، والمذهبية، أو المعاناة الاقتصادية ، كالفقر ، أو ثقافة العنف المجتمعي))[٢٩٤].

ب-خلق ثقافة التنافر الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي: حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تجعل من مرتكزات كل ثقافة عراقية لطائفة معينة، وخاصة في المجال الديني النقطة الاولى التي من خلالها أيجاد التنافر بين ثقافة واخرى، وهذا يتم عبر تسخير وسائل الاعلام ، والفضائيات الخليجية ، وشبكة الانترنيت، حيث تعمل هذه الدول على تأسيس ثقافة التحسس من طائفة تجاه طائفة اخرى ، وأختيار بعض الشعائر الدينية للمس بها ، والتشهير بها ، وجعلها تكون محط أثارة طائفية ، وعرقية من الطائفة الاخرى تحت أغطية دينية ، ودعوية ، في الوقت الذي يجب على هذه الدول أن تكون عونا للمجتمع العراقي ، من خلال أشاعة ثقافة أحترام الثقافات ، والاديان ، والتعددية المجتمعية ، والحرص على المشاركة في الامن الجماعي بمفهومه الشامل للمجتمع الانساني[٢٩٥].

ج-أثارة الملف الامني العراقي بين فترة واخرى تحاول دول مجلس التعاون الخليجي أن تثير الملف الامني العراقي ، من خلال عدة وسائل، منها توفير المال للجماعات المسلحة، ودعمهم لوجستيا، وتسهيل مرورهم عبر الحدود الملاصقة للعراق ، لاعتقادها أن الخلل الامني قد يؤخر تطبيق الديمقراطية التي يمكن أن تنعكس بأثارها على تلك الدول ، وتعطي شحنات محفزة للحراك الشعبي الخليجي ، بأعتبار أن ((الامن ، والسلام بشكل متداخل مع وجود الديمقراطية ، وأحترام حقوق الانسان ، وتعتبر ممارسة الشورى ، والديمقراطية ، وأحترام حقوق الانسان عملية بحد ذاتها تحوي اليات لتسوية الصراعات بشكل سلمي من جهة ، وتوفر البيئة الوقائية للصراعات من جهة اخرى، واليات للانذار المبكر للصراعات من جهة ثالثة ، فهي توجد المؤسسات اللازمة لمحاربة الفساد ، والمساءلة

---

[٢٩٤] -سامي أبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الاهلية والدولية أطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، خريف٢٠١١)، ص٣٢

[٢٩٥] -المصدر نفسه،ص٣٣.

والمراجعة ، وتعمل على تعزيز ثقافة الحوار ، والمشاركة في صنع القرار ، والتمثيل السياسي لجميع الاطراف ، وحق تقرير المصير ، والتداول السلمي للسلطة ، والاصلاح السياسي ، والتغيير السلمي ، ونبذ العنف في المجتمع ، وغيرها من المكونات ، والوسائل أو الادوات التي تشكل البيئة الاساسية للمنع الوقائي للصراعات)).[٢٩٦]

د- تسخير وسائل التواصل الاجتماعي للتشكيك بالعملية الديمقراطية العراقية سخرت دول مجلس التعاون الخليجي(الفيسبوك، التويتر، بالتوك، سكيب الخ) من وسائل الاتصال الاجتماعي في خدمة مصالحها التي تسعى الى خلق نوع من الشك ، والريبة بالتجربة الديمقراطية العراقية ، من خلال أتباع منهج العولمة الثقافية، عبر الغاء ثقافات، وهويات الشعب العراقي ، وتفضيل ثقافة طائفة معينة تحكم دول المجلس ، ونقلها الى العراق ، لخلق نوع من التصادم الطائفي ، والاثنوغرافي بين مكونات المجتمع العراقي ، عبر بلورة ثقافة واحدة على النطاق العراقي تمتلك منظومة قيم ، ومعايير ، وضوابط موحدة ، والغاء أي ثقافات فرعية في العراق لاشغال الساحة العراقية بصراعات ثانوية ، ومحلية ، تبعد تأثيرات التجربة الديمقراطية العراقية عن دول مجلس التعاون الخليجي ، والغرض من ذلك البحث عن مزيد من السيطرة على الشعب العراقي ، وضبط سلوكه ، والتحكم في مصيره[٢٩٧].وترى بعض الدراسات خطورة هذا التوجه ، أي الغاء الهويات المحلية ، وتعميم هوية معينة على باقي الهويات المحلية، وهذا ماتفعله دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تحاول أن تنفخ من أطروحة تهميش ، وتغييب طائفة معينة ، وتجعلها هي القضية الرئيسية في الساحة العراقية ، وتجعلها هي حديث الساعة في أتجاه أستفزاز الطوائف الاخرى في العراق التي عانت أصلا التغييب ، والتهميش في عهد النظام السابق وتجعل الاثنين في صراع حقيقي على أثبات الهوية لان ((الهوية هي عبارة عن جملة الصفات ، والخصائص الجوهرية التي تميز مجموعة معينة ، وهي تمثل مكانة متقدمة في

---

[٢٩٦] -المصدر نفسه.

[٢٩٧] -محمد شقشوق، العولمة الثقافية ، المفهوم والتجليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، المصدر نفسه، ص١٣٥.

سلم الوظائف الاجتماعية ، والرمزية التي يؤمنها النسق الثقافي ، لانها تمكن الفرد من أن يتموقع أجتماعيا ، وتدفعه الى أضفاء المعنى على العلاقات التي ينسجها مع محيطه الانساني، والهوية الثقافية لمجموعة معينة لاتولد من فراغ ، وأنما تبنى في خضم العلاقات التي تقيمها هذه المجموعة مع بقية المجموعات الاخرى))[٢٩٨].

هـ - تشويه التجربة الديمقراطية العراقية لمنع أنتقالها الى المحيط الخليجي بعد الاحتلال الاميركي للعراق:أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن العراق يمكن أن ينهض من جديد ، ويؤثر أقليميا من خلال بناء تجربة ديمقراطية عراقية ، بالاستفادة من التجارب العالمية ومنها الديمقراطية الامريكية ، إلا أن تلك الديمقراطية التي جاء بها الاحتلال الاميركي لتطبق في العراق جاءت لتشويه الجسد السياسي العراقي ، خاصة بعد أن ((تحول العراق الى بؤرة للارهاب ، والتطرف ، بل تحول الى فوضى ، وتدهور أمني ، فضلا على تزايد النزاعات الطائفية التي قد تؤدي الى تقسيمه))[٢٩٩].

لابل أن دول مجلس التعاون الخليجي أستغلت مانتج عن الديمقراطية الامريكية في العراق وربطته بالتجارب الديمقراطية العالمية، كما حدث في التجربتين الالمانية ، واليابانية لايصال رسالة مهمة مفادها أستحالة نجاح التجربة الديمقراطية في العراق بعد أن شجع على نموها الاحتلال الامريكي من باب تشويه صورتها أمام الجمهور العراقي ، والعربي وحتى الدولي عبر المقارنة التالية:- [٣٠٠]

أولا:-تتسم كل من المانيا واليابان بالتجانس العرقي ، وغياب الطائفية السياسية ، والدينية ، الامر الذي من شأنه أن يحافظ على التماسك الوطني ، والاستقرار ، والسلام وبالتالي تساعد البيئتان الالمانية واليابانية على تحقيق الديمقراطية، والانفتاح الاقتصادي

---

[٢٩٨] -المصدر نفسه، ص١٣٦.

[٢٩٩] -أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الامريكية تجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٦، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع٢٠١٠) ، ص٨٢.

[٣٠٠] -المصدر نفسه، ص٨٣-٨٤.

أما العراق فيشهد تنوعا أثنيا ، وهو مايشكل عقبة أمام أي تحول نحو الديمقراطية ، والاستقرار ، والتكامل القومي.

ثانيا:- أتسمت السياسة الامريكية لاقرار الديمقراطية في كل من اليابان ، والمانيا بالجدية ، والمصداقية ، وذلك لاسباب عدة ، في مقدمتها التهديد الخارجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي.فعلى سبيل المثال بدأت الولايات المتحدة بأرساء قواعد الديمقراطية بعد أستسلام اليابان بثلاثة أشهر بأصدار وثيقة التوحيد السياسي .أما العراق فكان الوضع مختلفا ، حيث أتهم الحاكم المدني بول بريمر بتعطيل مساعي الديمقراطية ، وأتهمت أيضا الادارة الامريكية بعدم جدية ، ومصداقية الطرح الامريكي للديمقراطية.

ثالثا:-تعتبر مسألة قبول التدخل الامريكي لاعادة البناء ، ونشر الديمقراطية عاملا مهما من عوامل نجاح أو فشل ذلك التدخل .فقد نجحت التجربتين اليابانية، والالمانية ، نتيجة تقبل الدور الامريكي ، وعدم وجود مقاومة حقيقية للوجود الامريكي.أما العراق فيوجد فيه رفض للوجود الامريكي ، ومقاومة شرسة للقوات الامريكية ، مما تسبب في وجود خسائر مادية ، وبشرية هائلة بين صفوف القوات الامريكية، والدولية.

رابعا:-تعتبر الاوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية في أية دولة دعامة أساسية، ومحورية لاي بناء ديمقراطي يمكن أن ينشأ في تلك الدولة ، فدون قاعدة أقتصادية قوية ، وبناء أجتماعي، متوازن، لايمكن للديمقراطية أن تزدهر ، أو تنمو ، وبالنظر الى أوضاع المانيا ، واليابان على الصعيدين الاقتصادي ، والاجتماعي سواء قبل التدخل الامريكي أو خلاله ، نجدها تساعد على تقبل الديمقراطية ، وهذا عكس الوضع الاقتصادي ، والاجتماعي في العراق الذي يشهد تدهورا ملموسا سواء قبل التدخل الامريكي أو خلاله.

خامسا:-شهدت المانيا ، واليابان خبرات سياسية ملائمة ، ومحفزة للديمقراطية ، حيث كان كل منهما على صلة وثيقة بالانتخابات ، وتداول السلطة وأن شهدت بعض فترات التراجع ، وعلى عكس ذلك جاء الحال في العراق ، حيث يوجد أحتكار للسلطة ، ونفي

للمعارضة ، وفساد في مختلف المستويات السياسية ، والادارية[٣٠١].وعليه أصبح من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي وظفت هذه الحجج لتشويه التجربة الديمقراطية العراقية ، بسبب ((نجاح الولايات المتحدة الامريكية في أقرار الديمقراطية في المانيا ، واليابان ، وتعثرها في العراق ، وبالتالي أثبت النموذج العراقي أن السياسة الامريكية القائمة على التهديد العسكري، وتغيير الانظمة بالقوة غير كافية لحل مشاكل المنطقة التي تحتاج التعامل معها الى طرق اخرى قائمة على القوة الناعمة التي تجعل الاخرين يتبعون الولايات المتحدة دون مقاومة))[٣٠٢].

وقد أكد بعض الباحثين الخليجيين من وجود توجهات خليجية لتشويه التجربة الديمقراطية العراقية ، إذ أشار الباحث والكاتب السعودي (علي آل غراش) أنه ((كان للاعلام العربي الحكومي دور كبير في نشر حالة التشاؤم لدى الشارع الخليجي، بسبب خوف بعض أنظمة المنطقة من نجاح تجربة العراق الديمقراطي على مستقبله .مستقبل المنطقة مرهون بنجاح التجربة الديمقراطية الحقيقية في العراق ، فالعراق له مكانة كبيرة في قلب كل عربي ، وبالذات أبناء المنطقة الخليجية ، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي المؤثر يجعل منه قوة مؤثرة على المحيط .شعوب المنطقة كانت متفائلة جدا بنجاح العراق ليكون نموذجا ديمقراطيا في المنطقة، نظام قائم على التعددية الدينية ، والعرقية ، والفكرية ، والسياسية ، ولكن للاسف التجربة تعرضت لضربات قوية ساهمت بعض الدول المجاورة في منع نجاحها ، ولكل طرف مبتغاه ، وأهدافه ، كما ساهم غرور الاحتلال الامريكي بعدم التخطيط السليم مابعد سقوط صدام في أنتشار الفوضى ، والاعمال الاجرامية في العراق الجديد ، بالاضافة الى مايتعرض له الشعب العراقي بأسم الارهاب والانتقام ، وتصفية الحسابات ، وأنطلاق العمليات الطائفية البغيضة))[٣٠٣].

---

٣٠١ -بشير عبد الفتاح ، فرض الديمقراطية بين النجاح والفشل ، الديمقراطية ، العدد١٢، السنة٤، (القاهرة،مؤسسة الاهرام ، كانون الثاني/ يناير٢٠٠٤)، ص٦٧-٧٢.نقلا عن المصدر نفسه، ص٨٤.

٣٠٢ - Joseph S Nye Jr.,Bound to Lead:The changing Nature of American Power,(New York:Basic Books,١٩٩٠),chap٢.
نقلا عن المصدر نفسه، ص٨٤.

٣٠٣ -مستقبل المنطقة مرهون بنجاح التجربة الديمقراطية الحقيقية في العراق، موقع ميدل أيست أونلاين، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨.

و–منع تكرار التجربة الديمقراطية العراقية في البحرين أحدثت التجربة الديمقراطية العراقية بعد الاحتلال الامريكي أنعكاسات خليجية مهمة ، خاصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي كمملكة البحرين ، إذ تأثرت بما حدث في العراق من تصدر الطائفة الشيعية سدة الحكم ، وبسبب أحساس تلك الطائفة في البحرين بنوع من التغييب ، والتهميش في المشاركة السياسية هناك بدأت الاصوات الشيعية بالدعوة للاستفادة من النموذج العراقي لاعادة النظر في العملية السياسية في البحرين ، وضرورة أعادة التوازنات السياسية داخل المملكة ، وعدم أقتصار فضاء الحكم هناك بيد طائفة واحدة فقط كما هو في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك حاولت دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية عام٢٠١١، والحراك الشعبي البحريني منع ذلك الحراك أن يكون سابقة سياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بتأثير التجربة الديمقراطية العراقية للاسباب التالية وكما يسردها الباحث السعودي الدكتور (حمزة الحسن) ضمن أطار دراسة بعنوان ((قراءة في الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين)) لصالح مركز البحرين للدراسات في لندن في أطار سلسلة بحوث حملت تحت عنوان((التقرير الاستراتيجي البحريني٢٠١٣))[٣٠٤].

أولا:–قلق العدوى:–

بالنظر الى التشابه الى حد كبير في النسيج الاجتماعي، والانظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، فأن أي تحول ، أو تغيير سياسي ، أو في أحدها يمكن أن ينقل العدوى بسرعة الى بقية الدول.وقد نظر الى الثورة البحرينية كمصدر خطر داهم لايهدد نظام الحكم في البحرين فحسب ، بل قد تمتد أثاره الى أنظمة خليجية اخرى.أن الطبيعة السياسية المحافظة لانظمة دول الخليج تجعل من أنهاء الثورة البحرينية هدفا، ومصلحة مشتركة لها جميعا، وعموما فان أنظمة الخليج لاتشعر بالارتياح البتة من أي تغييرات ديمقراطية تدريجية في أحداها، خشية أنتقال العدوى اليها.

---

[٣٠٤] -د.حمزة الحسن، قراءة في الموقف الخليجي والعربي من أزمة البحرين، ورد في التقرير الاستراتيجي البحريني لعام٢٠١٣، (لندن، مركز البحرين للدراسات ، ٢٠١٣) ، ص١٦.

ثانيا:-القلق من شيعية البحرين:-
تدرك جميع الدول الخليجية خصوصية وضع البحرين من جهة أن أكثرية مواطنيها الاصليين ينتمون الى المذهب الشيعي ماجعل حساسيتها تجاه التغيير الديمقراطي مفرطا، ومضاعفا في سلبيته عليها ، يقترن هذا مع صراع محاور سياسية في منطقة الخليج، ومع نمطية في النظرة تربط كل مواطن شيعي ، عربي بأيران لاتريد الانظمة الخليجية أن ترى أنتصار للتغيير السياسي ، السلمي ، الديمقراطي عامة، وبصورة أكثر لاتريد أن يكون المنتفع من ذلك التغيير (مواطنون شيعة) أن أنتصار الديمقراطية في البحرين يعني أنها في نهاية المطاف ، أو هي تريد أن تصوره كذلك أنتصارا للمواطنين الشيعة وايران.
ثالثا:-تجميد الخلافات لمواجهة التغيير تتفق دول الخليج عامة على أن الخلافات البينية بينها كخلافات الحدود ، أو تباين السياسات الخارجية في بعض الملفات العربية ، والاقليمية، أو التنافسات على الزعامة يجب أن تتجمد إذا وصل الامر الى حدود التغيير في هيكلية النظام السياسي لاية دولة خليجية .أن الخلافات القطرية- البحرينية على سبيل المثال لايمكن أستثمارها لصالح الثورة البحرينية ، بل أن هناك مايؤكد حقيقة التحريض القطري لنظام الحكم في البحرين على ممارسة المزيد من القمع .تغيير الانظمة جزئيا أو كليا يعد خطا أحمر بالنسبة لكل الانظمة الخليجية ، ومن هنا فان دعم نظام الحكم في البحرين عسكريا ، وأمنيا ، وتغطيته سياسيا ، وماليا مسألة مفروغ منها بالنسبة للدول الاغنى:الامارات، السعودية، الكويت، قطر.
رابعا:- هناك أجماع بين دول الخليج والى حد كبير بين الدول العربية على أن السعودية تمثل مرجعية في الملف البحريني ، فلا مقترح ، ولاحل يمكن أن يمر إلا عبرها ، وبموافقتها وهذا ماوضع حدودا في المساحة التي تتحرك فيها الدول الخليجية الاخرى في الضغط على العائلة المالكة الخليفية.
خامسا:- مع الاعتراف بمرجعية السعودية في الملف البحريني ، فأن هناك أختلافا في الرؤية للخروج من المأزق فمعلوم أن المعارضة الاساسية في البحرين ممثلة في حركة (الوفاق) لاتستهدف أسقاط النظام الملكي ، وأقصى ماطالبت به هو ملكية دستورية

ضمن (ديمقراطية توافقية) هذا المطلب لايستدعي في الاساس تدخلا خليجيا عسكريا، ولاعنفا حكوميا ، محليا قاسيا كالذي جرى ، وكشف عنه تقرير الدكتور (محمود شريف بسيوني).ومن هنا فأن هناك نقدا غير صريح من قبل دول خليجية (الكويت مثلا) لكيفية تعاطي الحكومة البحرينية ، مع المطالب الشعبية ، وقالت أن تشددها أوجد تداعيات سلبية كان يمكن تفاديها بقليل من الحكمة ، والتواضع ، والتنازل ، وأعتماد الحلول الوسطى.لكن الذي تغلب في النهاية هو رأي السعودية، والعناصر المتشددة في الحكم البحريني ، والتي تعتمد مايسمى ب(خيار الصفر) أو سياسة (كسر العظم).

مستقبل المواقف الخليجية من التجربة الديمقراطية العراقية

أن رسم مشاهد مستقبلية للمواقف الخليجية من التجربة الديمقراطية العراقية تتسم بالتعقيد ، والتشابك ، لان الظروف المحيطة بأي مشهد يمكن أن تتغير في أية لحظة من اللحظات ، بسبب تغير الظروف ، والتأثيرات الاقليمية ، والدولية المؤثرة على تلك المشاهد، وعليه نرى أن هناك مشهدين يمكن أن يكونا فاعلين في المستقبل المنظور، الاول يدعو الى بقاء المواقف الخليجية المعارضة للتجربة الديمقراطية العراقية ، والاخر مشهد حدوث تغير في المواقف الخليجية تجاه التجربة الديمقراطية العراقية ، وسيتم رسم ملامح تلك المشاهد بنوع من التفصيل.

أ-مشهد بناء المواقف الخليجية المعارضة للتجربة الديمقراطية العراقية أن مايشغل دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام٢٠١١ ، وخصوصا بعد أندلاع الثورات الشعبية التي حصلت في تونس، ومصر هو كيفية التعامل مع الحراك الشعبي الخليجي الذي بدأ ينمو ، ويتحرك بقوة داخل بعض المجتمعات الخليجيةالمغلقة (مجتمع المملكة العربية السعودية) الذي يسيطر فيها التيار الديني السلفي ، إلا أن بعض الدراسات الحديثة تشير بوجود نمو وتطور للتيار الليبرالي السعودي ، في ظل سياق التحولات التي شهدتها الدولة ، عبر برامج التحديث ، لمواكبة متطلبات العصر الادارية ، والتقنية ، فكانت محاولات التغيير

التي وجهت لتطال مجالات التعليم، والتنظيم الاداري ، والقانوني ، والمالي، إلا أن هذه المحاولات التي تنشد التغيير ، والتحديث لم تحدث مواجهة بين التيار الليبرالي السعودي يهيمن على حركة المجتمع ، والدولة هناك رغم تمتع الليبراليين السعوديين، بجميع أسباب القوة السياسية ، والمادية ، ومختلف مظاهر النفوذ ، والسيطرة على الاجهزة المؤثرة، وضمن ذلك المؤسسات الثقافية وحتى الدينية ، والاعلامية[٣٠٥].وفي ظل هذا الحراك الداخلي الخليجي تخشى المملكة العربية السعودية أن تكون التجربة الديمقراطية العراقية العامل الفعال لمساندة التيارات الهادفة الى التغيير ، والتحديث ، ولاجل حسم الامر فلابد من بقاء خط المعارضة لتلك التجربة سعيا منها لتقليل تأثيراتها عليها، وعلى الاقل جعل التحولات الداخلية تأخذ مجراها بدون دفع ، وتشجيع خارجي حتى ولو كان من دولة عربية ملاصقة لها حدث فيها تغيير سياسي، وعدد من الانتخابات البلدية، والنيابية أخرها في نيسان٢٠١٤ ، حيث تخشى دول مجلس التعاون الخليجي أن تقتدي العناصر الناشطة في حقوق الانسان، والمجتمع المدني الخليجي، والحاملة لافكار الاصلاح ، والتغيير في منطقة الخليج بالتجربة الديمقراطية العراقية التي بدأت تتعافى شيئا فشيئا بعد خروج الاحتلال الامريكي من العراق نهاية عام٢٠١١.وتستخدم دول مجلس التعاون الخليجي أسلوبا لتقزيم التجربة الديمقراطية العراقية، وكأنها حالة مستحيلة لايمكن أن تطبق عليها ، وذلك بربطها بالمخططات الامريكية التي تريد تطبيق ديمقراطيتها في المنطقة ولو بصورة أجبارية ، حيث ترى تلك الدول((أن الشعوب العربية ماتزال في مرحلة ماقبل الحداثة إما متخلفة عن الحداثة وإما معادية لها (التيار الديني السلفي)وبالتالي فأن شكلا من أشكال الوصاية سيكون ضروريا لتوجيه المجتمعات المعنية نحو الليبرالية الديمقراطية ، ومامبادرة الشرق الاوسط الكبير لتشجيع الديمقراطية في الوطن العربي إلا

---

[٣٠٥] -الليبرالية في السعودية:الفكرة، الممارسات ، الرؤى المستقبلية(رصد وتحليل)، (بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي(وحدة الدراسات في مركز صناعة الفكر) ،٢٠١٣) ، نقلا عن المستقبل العربي ، العدد٤١٠، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/ أبريل٢٠١٣) ، ص١٧٢.

أخر نوع من الوصاية المطلوبة((الاستبداد الليبرالي))[٣٠٦].أن أغلب الدراسات لازالت تؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي ماضية في الضغط على الساحة العراقية ، لتعطيل التجربة الديمقراطية فيها، من خلال الدخول في متغيرات المشهد العراقي، وأمكانية تدخل دول المجلس في صيرورة هذا المشهد ، لكن هذا التوجه الخليجي كان يواجه بالتقاطع مع المصالح الامريكية في العراق، والخليج التي عملت على بناء نموذج حليف ، وغير عدواني، لايهدد جيرانه ، لذلك كانت واشنطن تفكر قبل أنسحابها من العراق عام٢٠١١ بترك العراق، لكن على أن لاتخسر مصالحها هناك، ولاتسمح بأختلالها بتعطيل أقليمي نصدره دول الخليج العربية[٣٠٧].

ب-مشهد حدوث تغيير في المواقف الخليجية تجاه التجربة الديمقراطية العراقية هذا المشهد لايمكن نكرانه ، لانه حاصل فعلا في سياق العلاقات العراقية- الخليجية ، حيث بدأ تطور فعلي في المواقف الاقتصادية الخليجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي تمثل في ثلاثة متغيرات وهي :- [٣٠٨]

أولا:-دعم حكومي خليجي للاستثمارات الخليجية في العراق ظهر للعيان وجود دعم حكومي ، خليجي للاستثمارات الخليجية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، لان الانظمة الخليجية بدأ عليها رغبة لدفع شركاتها ، وأموالها للاستثمار في العراق ، فبدأت بنشاطاتها في الاماكن التي سميت بالامنة، وغير الساخنة كما في أقليم كردستان العراق، ثم بدأت تعمل مع نوع من التكتم بحماية من قوات الاحتلال الاميركي خوفا من أستهدافها داخل محافظات الوسط، والجنوب العراقي ، ويأمل الخليجيون التوسع مستقبلا، لتوسيع مشاركتهم الاقتصادية في العراق ، لان الساحة العراقية مازلت فارغة

---

[٣٠٦] -أبراهيم الدوي وسمير المقدسي(محرران)، تفسيرالعجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبد الله بدر، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)(وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الانسان، نقلا عن نجيب عيسى، (كتب وقراءات) ، المستقبل العربي ، العدد٣٨٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيار(مايو)٢٠١١) ، ص١٧٦.

[٣٠٧] -جاسم الحريري، مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الاميركي، شؤون الاوسط، العدد١٤٣، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، خريف٢٠١٢) ، ص١٢٠.

[٣٠٨] -المصدر نفسه، ص١١٨-١١٩.

تجاه الاستثمارات العربية ، والاجنبية التي تتردد بعضها للعمل في الساحة العراقية لاسباب أمنية.

ثانيا:- سعي المؤسسات المصرفية الخليجية لاستثمار أموالها في العراق أبدت العديد من البنوك الخليجية أستعدادها للعمل في العراق ، وفتح فروع لها بالتعاون مع المصارف العراقية الحكومية، والخاصة ، وكمثال على ذلك وقع مصرف الائتمان العراقي ، وبنك الكويت الوطني، ومؤسسة التمويل الدولية في حزيران/ يونيو٢٠٠٥ على أتفاق شراكة يفضي بأن تساهم المؤسستان الاخيرتان في رأسمال المؤسسة الاولى بنسبة ٨٥٪، وترفع هذه المساهمة حجم رأسمال الائتمان العراقي من مليون دولار الى مئة مليون دولار ، ويحصل مستثمروا المصرف على سندات مجانية بقيمة ١٣٠٠٪ ، وقد أجرت شركات سعودية ، وعراقية في يناير٢٠٠٦ محادثات من أجل أنشاء شركتين جديدتين أحداهما لبنك تجاري ، والاخرى لشركة تأمين في العراق.

ثالثا:-تلهف الشركات الخليجية للاستثمار في العراق

لقد تسارعت الشركات الخليجية للدخول الى الساحة العراقية بعد٢٠٠٣ نظرا الى أدراكها بأهمية الاستثمار في العراق لكثافة المشروعات ، وحاجتها الى الشركات العربية ، والاجنبية للاستثمار فيها.ويمكن الاستشهاد بقيام مشروع مدينة(كردستان الغازية) من قبل عدة شركات خليجية ، وهو مشروع صناعي ، ضخم ، رائد ، ومبتكر، يهدف الى تنظيم الاستفادة من موارد الغاز المتوفرة في المنطقة لغرض أنشاء مؤسسات صناعية متكاملة ، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في أستثمارات صناعية ، متنوعة ذات العلاقة بالغاز الطبيعي، وأستخدامه في الاقليم ، مما يؤدي الى تشغيل أكبر عدد من الايدي العاملة ، وتخفيض البطالة ، وزيادة معدلات النشاط ، والنمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة على مراحل متلاحقة[٣٠٩].

---

[٣٠٩] -أ.م.د عبد الجبار عبد الحلفي ، العراق والامارات والتعاون في مجال الطاقة ، ورد في العلاقات العراقية الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل :وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة بين١٢-١٤نيسان/ أبريل٢٠١٠، (البصرة، مركز دراسات الخليج

وترى بعض الدراسات أن التغيير في المواقف الخليجية تجاه التجربة الديمقراطية العراقية قائم في ظل التصادم بين الشواغل الامنية الخليجية ونفوذها في العراق، لان هذا المتغير هو في حد ذاته أشكالية قائمة ، لان الشواغل الامنية الخليجية بدأت تؤثر فيها ، خاصة بعد تصاعد رياح قرب حصول نزاع عسكري ايراني-اسرائيلي –أميركي ، وهذا السيناريو سيعيق من الاستراتيجية الخليجية في العراق ، ويؤثر على نفوذها هناك على الاقل يمكن أن يؤثر على نفوذها الايجابي في مجال توظيف الشركات ، والاموال الخليجية لاعمار العراق ، والامر كله سينتج عنه أشكالية الموازنة مابين الشواغل الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ونفوذها في العراق[٣١٠].

العربي، جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، (٢٠١١)، ص٩١-٩٢.نقلا عن المصدر نفسه، ص١١٩-١٢٠.

[٣١٠] -المصدر نفسه، ص١٣٤.

الخاتمة:-

أن الخيار الديمقراطي في العراق كان له تداعيات مهمة على الساحة الخليجية في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي على الاقل أحدث حراك شعبي خليجي ملفت للنظر أعترفت به دول المجلس نفسها، وأكدته الثورات العربية في المنطقة العربية عام٢٠١١ ، حيث تناغمت التأثيرات العربية ، بحيث شغلت الانظمة الخليجية في الكويت ، والبحرين إلا أن التأثيرات العراقية قلبت موازين القوى الاثنية ، والطائفية في دول مجلس التعاون الخليجي الى حد تشجيع الطوائف التي أدركت بضرورة أن تأخذ دورا سياسيا في الانظمة الخليجية على غرار ماحدث في العراق ، هذا ماجعل دول المجلس تنظر الى التجربة الديمقراطية العراقية بنوع من القلق ، لابل الاساءة اليها من خلال ربطها بالمتغيرات السياسية التي طالت الساحة العراقية منذ بدء الغزو، والاحتلال الامريكي ، لكن مما عزز التجربة الديمقراطية العراقية خروج الاحتلال الامريكي من العراق ، ونضوج خطاب عراقي سياسي أتفقت عليه أغلب الكتل السياسية الماسكة للسلطة في العراق مفاده ضرورة بناء نظام ديمقراطي ، أتحادي ينهض بحياة العراقيين الذين عانوا من النظام الشمولي ، وضرورة أن يكون الخيار الديمقراطي العراقي هو الخيار الامثل للعراق في المستقبل المنظور.

المبحث الثاني

أنعكاسات المتغيرات الاقليمية والدولية بعد الاحتلال الاميركي للعراق على التوظيف في أسواق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد :-

تعتبر أسواق العمل الخليجية في دول مجلس التعاون من الاسواق التي تعرضت الى مزيد من التأثيرات القادمة من المتغيرات الاقليمية ، والدولية ، وخاصة بعد٢٠٠٣ ، حيث مرت بالمنطقة عدة أحداث جسيمة أثرت على طبيعة ، ومكونات ، وهيكلية هذه الاسواق ، ولعل أبرز هذه المتغيرات الاحتلال الاميركي للعراق ، وتعرض هذه الاسواق الى تشوه هيكلي ، داخلي نتج عنه أنكماش فيها ، لان الاحتلال أفرز تداعيات سياسية ، وأقتصادية بالغة الاهمية ، والذي يهمنا هنا التداعيات الاقتصادية ، حيث تحملت دول مجلس التعاون الخليجي لتكاليف الحرب ، ولاسيما أن بعض الاراضي الخليجية تمركزت فيها بعض القوات الامريكية والبريطانية وتحملت بعض دول المجلس التكاليف اللوجستية(قطر، الكويت، والى حد ما السعودية).وأثناء وبعد الاحتلال الاميركي للعراق أزداد زحف العمالة الاجنبية ، والعربية على دول مجلس التعاون الخليجي لتضيف أزمة جديدة أو بالاحرى لتعميق أزمة سابقة في جذورها ألا وهي أتساع حجم البطالة الخليجية ، بعد أستقدام العمالة الاسيوية غير الماهرة ، لتشغيلها في المشاريع المعمارية ، والسكنية بسبب رخص أسعارها ، مما أثر على عرض الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث نتج أثر ذلك بسبب هذا الزخم من الايدي العاملة سواء كانت غير ماهرة أم خلاف ذلك ، أنخفاض المرتبات ، وأجور العمل ، وأتجهت الايدي العاملة الخليجية نحو القطاع الحكومي الذي يستوعب مقدارا معينا من الوظائف حسب الشواغر ، بحيث أصبح المواطن الخليجي بين نارين الاول ضعف رواتب القطاع الخاص

بسبب وفرة ، وكثرة عرض الايدي العاملة ، وثانيا محدوية الوظائف في القطاع الحكومي من جانب أخر.

وبعد خمسة سنوات من الاحتلال الاميركي للعراق تعرض العالم الى أكبر أزمة مالية ، دولية وصلت رياحها الى داخل دول المجلس عام٢٠٠٨ ، ولم تكن تلك الدول الخليجية بعيدة عن تغطية جانب مهم من الخسائر الغربية ، والاوربية جراء تلك الازمة ، وخاصة الى أبرز ثلاثة دول منها (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا)، حيث زار وزراء خارجية تلك الدول بعض دول المجلس(السعودية، الامارات، قطر) لطلب الاعانات المالية من الدول الخليجية سالفة الذكر لاعتبارات مصلحية ، مشتركة ، بأعتبار أن لها علاقات جيوسياسية مع تلك الدول النفطية لتغطية ، وتوفير مظلة أمنية لها التي يحتم في المقابل من الدول الخليجية مساعدتها ماليا ، والوقوف معها في محنتها الاقتصادية .وتبعا لذلك يمكن القول أن التعاون العسكري بين دول المجلس والدول الغربية سالفة الذكر لايمنع من التعاون الاقتصادي فيما بينهما.

أما الوضع في سوريا ومصر بعد٢٠١١ فكان لهما أثار حقيقية على أسواق العمل الخليجية ، حيث زحفت الايدي العاملة في تلك الدولتين الى داخل دول المجلس ، مما أثر على توازن أسواق العمل الخليجية ، و جعل مشكلة البطالة بين مواطني دول المجلس باقية وحتى متصاعدة.

أن البحث في أسواق العمل الخليجية ضرورة أكاديمية مهمة ، نظرا لحاجة دول مجلس التعاون الخليجي لاستثمار أسواق العمل لصالح زيادة النمو الاقتصادي ، وهذا لايتم بالتأكيد إلا من خلال تأشير طبيعة هذه الاسواق ، ونقاط الضعف والقوة فيها ، لاستثمار الطاقات الشبابية لتطعيم هذه الاسواق بالدماء المتجددة ، ذات المواهب المبتكرة وتأشير العوامل الاقليمية ، والدولية المؤثرة على أسواق العمل الخليجية لتقليل حجم المعطيات السلبية على تلك الاسواق ، والبحث عن الفرص ، والوظائف التي يحتاجها المجتمع الخليجي.

لاشك أن البحث في أسواق العمل الخليجية يطرح العديد من الاشكاليات المهمة التي تفرض نفسها ، حيث يمكن تلخيصها في مجموعة من التساؤلات المهمة لعل من أبرزها :- س:-ماهي طبيعة أسواق العمل الخليجية؟س:-وماهي طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة على أسواق العمل الخليجية بعد٢٠٠٣؟وأخيرا ماهي سبل تنمية التوظيف في أسواق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي؟وسوف يحاول هذا البحث الى الاجابة عن تلك التساؤلات .

وبني هذا البحث على فرضية مفادها ((تعتبر أسواق العمل الخليجية من الاسواق القابلة للتطور ، والنمو ، لان دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أهمية توطين الوظائف لصالح مواطنيها ، مع عدم الاستغناء عن العمالة الاجنبية ، لاكمال المشاريع الحيوية ، من خلال مراعاة المتغيرات الاقليمية ، والدولية ، وتجنب تداعياتها التي يمكن أن تؤثر على هيكلية أسواق العمل الخليجية).

تأصيل مصطلح سوق العمل

تعرف الموسوعة الحرة سوق العمل بأنه يمثل((نوع من أنواع الاسواق الاقتصادية ، ويوجد فيه باحثون عن العمل، وعروض العمل ، ويوجد فيه كذلك أصحاب الشركات الذين يخلقون مكان العمل ، ويبحثون عن اليد العاملة))[٣١١].بينما يعرف باحثون سوق العمل بأنه هو يمثل ((كباقي الاسواق ، فيه المشترون ، وهم أصحاب الاعمال ، والبائعون وهم العمال ، لذا فأن سوق العمل يتكون من المشترين ، والبائعين لقوة العمل جميعا ، وبمعنى أخر يقصد به قوى العرض ، وقوى الطلب للعنصر أو السلعة ، ومن خلال تفاعل هذه القوى يتحدد الثمن ، أو الاجر ، والكمية المبادلة))[٣١٢].

ويتألف سوق العمل من عدة عناصر وهي :- [٣١٣]

---

[٣١١] - سوق العمل، الموسوعة الحرة(يكيبديا) .

[٣١٢] - زهير حامد سلمان السعدون الزيدي، مفهوم سوق العمل، منتديات الطالب الاقتصادي، ١٨/ ٢/ ٢٠١٠، ص١.

[٣١٣] - سوق العمل، مصدر سبق ذكره، ص١-٢.

١.الية السوق:-
تخضع سلعة العمل(أو خدمة العمل) الى الية السوق في بلد حر الاقتصاد (مع بعض القيود المخصصة)، وتتكون السوق كما هو معلوم من لقاء جانبي العرض والطلب ، ويتم فيها تحديد كميات كل منها، والاجور المقابلة ، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشأت ، والقطاعات ، والاقاليم.
٢.هيكل تخطيط القوى العاملة :-
إن الفكرة الاساسية في تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي، تستند الى سعي البلدان لتوفير توازن في سوق عملها ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي ، بل يتمفصل ويصل الى موائمة كل من العرض ، والطلب من حيث الكم ، والنوع (الاختصاص ، ومستويات المهارة)والزمان، والمكان.
٣.عرض العمل:-
هو أحد جانبي سوق العمل ، حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق ، مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة الفراغ ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها ، وأستعمال وقت فراغه ، وبين المنفعة(المنافع)التي يحصل عليها من الاجر الذي يتقضاه ، نتيجة التخلي عن جزء كبيرا ، وصغير من وقته للعمل السوقي المأجور.
٤.الطلب على العمل:-
هو أحد جانبي سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل مايدفعه من أجر للعاملين ، ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق أي رب العمل يطلب ليس من أجل أستهلاكه ، بل من أجل الاستفادة منه في أنتاج سلع ، وخدمات اخرى تدر عليه ، ربما يفوق ماأنفقه في الحصول عليه.
٥.المستوى التوازني للعمالة:-
إن العرض والطلب يجريان في السوق ، ويحددان في سوق حرة ، كاملة في وقت واحد ، نقطة توازن كمية العمل المطلوب ، والعرض ، والاجر الذي يرافق تلك الكمية.

ويمكن تأشير أبرز العوامل المؤثرة في عرض العمل وهي:- [314]

١.حجم السكان وهيكله:-

أن النمو السكاني يعمل على جعل الكثافة السكانية ، والتي من خلالها يتحدد حجم العمالة في سوق العمل، إذ كلما أرتفع معدل النمو السكاني تزداد الايدي العاملة .

٢.الاجر:-

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود العلاقة الطردية بين عرض العمل ، والاجر ، فأرتفاع الاجر يشجع على زيادة عرض العمل ، بينما أنخفاض الاجر يقلل من هذا العرض.

٣.ساعات العمل:-

إن زيادة ساعات العمل تؤدي الى زيادة أجمالي عرض العمل ، ولاسيما إذا كان هناك أرتفاع في الاجور.

٤.نسبة السكان في سن العمل الى مجموع السكان:-

إذ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة يزداد عدد العمال القادرين على العمل وبالتالي عرض العمل.

٥.حرية أختيار العمل ، وظروف ، وطبيعة العمل ، وكفاءة العامل ، والخبرة ، ومستوى التعليم ، والاعداد المهني ، والتدريب ، وظروف المعيشة ، وأزدادت أهمية مستوى التعليم ، والاعداد المهني ، والتدريب ، لاسيما بعد أنتشار التكنولوجيا الحديثة ، بفضل العولمة الاقتصادية .

٦.التركيب النوعي للسكان (من حيث الجنس والعمر)وتختلف تأثيرها بأختلاف الظروف الاقتصادية، والاجتماعية.

٧.الهجرة:-

بما أن عرض العمل يتحدد بعرض الايدي العاملة ، وأسواق العمل .أذن من الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلبا أو أيجابا بالهجرة.

---

[314] - زهير حامد سلمان السعدون الزيدي، مفهوم سوق العمل، مصدر سبق ذكره، ص٢.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على الطلب على العمل يمكن أيجازها بما يأتي:- [٣١٥]

١.حجم الانتاج الكلي:-

أن الهدف من الطلب على الايدي العاملة هو لغرض أنتاج السلع ، والخدمات ، حيث يزداد الطلب على العمل، بزيادة الطلب على السلع ، والخدمات المنتجة.

٢.معدل الاجر:-

أن الاجر بعده تكلفة أستخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات ، ويعد من العوامل الاساس التي تحدد الطلب على العمل ، وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد.

٣.أسعار عوامل الانتاج الاخرى(رأس المال):-

يعتمد تأثير سعر رأس المال في الطلب على القوى العاملة على طبيعة العلاقة بين عنصر العمل ، وعنصر رأس المال ، وأمكانية الاحلال بينهما في العملية الانتاجية.

ونستنتج مما سبق ذكره أن سوق العمل هو عبارة عن طرفين الاول يتمثل بصاحب العمل ، والطرف الثاني هو طالب العمل ، وحاصل تفاهم بين الطرفين ينتج عنها نوع من الخدمة المقدمة ، ومقدار الاجر المتفق عليه لانتاج سلعة معينة أو أداء وظيفة محددة.

طبيعة أسواق العمل الخليجية

ترى بعض الدراسات أن أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل ((مصدرا لضغط سياسي متوتر على المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن أدارة أسواق العمل ، وبالدرجة الاساسية على وزارات العمل ، خاصة أنها غالبا ماتكون مسؤولة عن تحقيق التوازن في مجالين هامين الاول هو تنظيم ، وأدارة تدفق العمالة الوافدة ، وثانيا التصدي لتحدي البطالة بين المواطنين من الشباب))[٣١٦].

وقد أنتهجت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة ((أنشاء مؤسسات جديدة تكون مسؤولة عن أدارة شرائح معينة لسوق العمل .ففي دولة الامارات العربية المتحدة تم

---

[٣١٥] - المصدر نفسه، ص٣.

[٣١٦] - محمد ديتو، نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي :أبرز التحديات، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، (الدوحة، ١٥-١٦نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠٠٨)، ص١٨

تشكيل هيئة جديدة لادارة القوة العاملة الوطنية (تنمية) في نوفمبر١٩٩٩ ، كذلك تم تأسيس برنامج أعادة هيكلة القوى العاملة ، والجهاز التنفيذي للدولة في الكويت في٢٠٠١ مسؤولة عن تؤظيف المواطنين الكويتيين .أما في البحرين تم تشكيل هيئة جديدة معينة بأدارة العمال الاجانب تحت مسمى هيئة تنظيم سوق العمل(LMFA))[٣١٧].

وتؤشر الدراسات الاقتصادية بعض التشوهات في أسواق العمل الخليجية بسبب العوامل التالية:- [٣١٨]

١.الطبيعة العائلية لاقتصاديات القطاع الخاص (تسيطر الشركات العائلية على٩٠٪ من الانشطة الاقتصادية الخاصة).

٢.ضعف الاستثمارات الموجهة للصناعات الكبيرة المعتمدة على الطاقة ذات القيمة المضافة العالية.

٣.تشجيع الانشطة المضاربية التي تغطي عمليات الفساد ، والربح السريع في ظل غياب المؤسسات التشريعية ، والرقابية المستقلة.

٤.فتح أبواب الاستيراد للعمالة الاجنبية على مصراعيه (وبذلك تم تعطيل قانون العرض والطلب الذي يفترض أن محدودية المعروض ، والايدي العاملة الوطنية تؤدي الى تحسين الاجور ، وذلك لكون جانب العرض بات لايضم هذه العمالة فحسب ، بل وأعدادا هائلة محدودة من الايدي العاملة الاجنبية تجلب وفقا لشروط ، وقيود أقرب للسخرة).

أما أبرز التشوهات التي أصابت أسواق العمل الخليجية بسبب العوامل السابقة فيمكن أدراجها بما يأتي:- [٣١٩]

١.أن القسم الاعظم من الوظائف المتولدة عن نمط النمو الاقتصادي الراهن تكون ضعيفة الرواتب ، وتتطلب مهارات محدودة ، مما يخلق دينامية متنامية للطلب على الايدي العاملة الاجنبية .

---

[٣١٧] - المصدر نفسه، ص١٩.

[٣١٨] - د.حسن العالي، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ،٢١أبريل/ نيسان٢٠١٣) ، ص٦-٧.

[٣١٩] - المصدر نفسه، ص٧-٨.

٢.وقد تولد عن ذلك زيادات كبيرة في الايدي العاملة الاجنبية خلال الفترة٢٠٠٣-٢٠١١ ، وتتصدر قطر الدول الرئيسية في المجلس ، في هذا المجال ، إذ بلغت نسبتها ٩٣,٤٤٪ تليها الكويت بنسبة ٨٧,٧٤٪ (على الرغم من عدم توفر البيانات الخاصة بدولة الامارات ، إلا أن النسبة لديها مشابهة ، أو تفوق النسبة في الكويت) ، ثم السعودية بنسبة ٨٠,٣٤٪ ، ثم البحرين بنسبة ٧٧,٢٢٪، ثم سلطنة عمان بنسبة٧٥,٩٪، وغالبا ماتكون هذه العمالة غير ماهرة، وموجهة لقطاعات الانشاءات، والبناء، والخدمات العامة.

٣.البطالة:-

بلغت نسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معدلها الوسطى ٥,٢١٪ عام٢٠١١ ، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي يتوقع أرتفاع عدد المواطنين الخليجيين ، العاطلين عن العمل الى نحو ٢-٣ملايين مواطن خلال الفترة٢٠١٠-٢٠١٥، بينما تؤكد دراسة لمؤسسة الخليج للاستثمار في الكويت أن معدلات البطالة في صفوف الشباب الذين تترواح أعمارهم بين١٩و٢٥ عاما تبلغ حوالي٣٠٪ في حالة المملكة العربية السعودية ، ٢٨٪في البحرين ، ٢٣٪ في عمان ، وحوالي٢٤٪في الامارات و١٢٪ في الكويت.

٤.أنتاجية العمل:-

تقاس أنتاجية العمل من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد العاملين لمعرفة أنتاجية العامل الواحد.وأنخفضت أنتاجية العمل بنسبة٦,٦٨٪ عام٢٠٠٩ في دول مجلس التعاون الخليجي ، على الرغم من زيادة الايدي العاملة الاجنبية في ذلك العام بنسبة ١٤,٨٪ بالمقارنة مع العام٢٠٠٨ .وقد سجلت البحرين ، والامارات نموا سالبا لانتاجية العمل بنسبة ١,٧١٪ و٠,١٪ عام٢٠١١ على الرغم من زيادة الايدي العاملة الاجنبية بنسبة ٦,٤٪ في البحرين ، وتوصل أحد الباحثين أن أنتاجية العمل الحقيقية أخذت منحنى تنازليا مع كل زيادة في أعداد القوى العاملة الاجنبية منذ العام٢٠٠٦ في أغلب القطاعات الاقتصادية في الامارات.وتبين بيانات مؤسسة الخليج للاستثمار أن دول

المجلس حققت معدل نمو ١,٥٪ سنويا خلال٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، لكن ذلك لايعكس زيادة في الانتاجية ، إذ أرتفع معدل الانتاج بالساعة(مع أحتساب قطاع النفط والغاز)منذ العام٢٠٠٠ بنسبة ضئيلة بلغت ١٪ سنويا ، وهذا أقل بكثير ، مما حققته الهند ٤,٩٪ ، والصين ١٠,٥٪ وحتى الولايات المتحدة الامريكية ١,٤٪وأوربا ١,٥٪.

٥.الكلف الاقتصادية للعمالة الاجنبية:-

يقدر البنك الدولي التحويلات المالية للعمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة٤٧٠مليار دولار ، وهي تمثل نسبة١٧٪ من مجموع التحويلات في العالم ، إلا أن الكلف الحقيقية للعمالة الاجنبية تتجاوز هذا الموضوع بينما يقسم أخرون الكلف الى ثلاثة أصناف رئيسية وهي:-

أ-كلفة مصاريف التوظيف التي تدفعها الشركات للجهات الحكومية.

ب-الاجور ، والمرتبات ، والمزايا المدفوعة للعمالة الاجنبية.

ج-الكلف الاجتماعية وهي تمثل نصيب العمالة الاجنبية من الانفاق على الامن العام، والطرق، والبنية التحتية، والكهرباء، والوقود، والتعليم ، والصحة.

٦.تشوه أسواق العمل:-

وفقا للتقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية ، فقد أدى أنخفاض رواتب ، ونوعية الوظائف المتوفرة في القطاع الخاص الى تهافت الايدي العاملة الوطنية للعمل في القطاع الحكومي.ففي قطر ، والكويت يوظف القطاع العام نحو ٨٠٪ من الايدي العاملة الوطنية و٧٢٪ في السودان و٤٧٪ في سلطنة عمان.ونتيجة لضعف هيكل الاجور في القطاع الخاص برزت فجوة كبيرة بين سوق عمل القطاع الخاص ، وسوق عمل القطاع العام ، حيث لوحظ في البحرين أن معدل الرواتب في القطاع العام يبلغ ٧١٢ دينار ، بينما بلغ ٢٧٨ دينار في القطاع الخاص ، وهو مايشكل عامل أحباط كبير لدى المواطنين الراغبين في العمل لدى القطاع الخاص ، ويفسر ذلك جانبا مهما من تفشي البطالة في صفوف الشباب الخليجي بالذات .

كما تتسم أسواق العمل الخليجية بتدني مشاركة الاناث لاسباب أجتماعية ، وأقتصادية ، وبينت دراسة سعد بن علي الشهراني(٢٠١٢) حول التركيبة السكانية أن مشاركة المراة من المواطنات في أسواق العمل بلغت ٢٪ في الامارات و٢,٦٪ في قطر و٦,٥٪ في الكويت و٧,١٪ في سلطنة عمان و١٢,٣٪ في البحرين.

ولغرض التعرف عن قرب عن أبرز مميزات الاسواق الخليجية سوف نختار دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي(مملكة البحرين، وسلطنة عمان) لتأشير أبرز مميزات تلك الاسواق.

أ-سوق مملكة البحرين:-

تخضع البحرين لاصلاحات في مجال العمل تدعم تحرير الاقتصاد ، وتبذل الدولة جهودا لتوسيع القطاع الخاص بهدف تأمين فرص عمل للمواطنين ، وزيادة الانتاجية ، وأنشاء أقتصاديات حديثة قائمة على السوق المفتوحة ، والتخفيف من الاعتماد على العمالة الاجنبية.وتبقى نسبة بطالة المواطنين البحرينيين مصدر قلق ، فمع مواصلة القطاع الخاص الاعتماد على العمالة الاجنبية ستبقى بطالة المواطنين البحرينيين موضوع أهتمام أجتماعي ، وسياسي كبير لدى السلطات ، ومن أجل محاولة تعزيز تؤظيف البحرينيين في القطاع الخاص ستواصل الحكومة تنفيذ سياسات بحرنة الوظائف مع فرض حصص تحدد عدد العمال الاجانب في كل قطاع ، وفي عام٢٠٠٨ فرضت الحكومة رسوما لتوظيف العمال الاجانب على أن يتم أستخدام هذه الاحوال لتدريب المواطنين[٣٢٠].

ومن جانب أخر ، وعلى الرغم من أزدياد المخاوف مع التراجع الاقتصادي أعلنت الهيئة التنظيمية لسوق العمل البحرينية قوة العمل في البحرين بلغت في نهاية القسم الثالث من عام٢٠٠٩ (١٤٣ , ٦٠٠) ويشكل ذلك أرتفاعا في نمو سوق العمل بنسبة ٨٠٧٪ ، وقد أزداد عدد العمال الاجانب المؤقتين ليصل الى٤٤,٧٥٠ عامل في السنة ليصل الى١٣٩ , ٤٦٢ بنهاية عام٢٠٠٩ ، ورغم ذلك ، فقد تباطأت نسبة الزيادة السنوية لتصل

[٣٢٠] - البرنامج الوطني للعمل اللائق لمملكة البحرين التابع لمنظمة العمل الدولية٢٠١٠-٢٠١٣، (جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية ، أذار/ مارس٢٠١٠)، ص٥.

الى٧,١٠٪ بالمقارنة مع١٦٪ في عام٢٠٠٨ ، وبلغ عدد العمال البحرينيين ١٣٨,٠٠٥ ويمثل ذلك نموا سنويا يصل الى٢٠٤٪ بالمقارنة مع عام٢٠٠٨ ، ووفقا لمؤشرات سوق العمل للربع الثالث من العام٢٠٠٩ شكلت النساء ١٩٪ من أجمالي القوى العاملة و٤٠٪ من القوة العاملة الحكومية، حيث شجعت الحكومة النساء على العمل ، وكانت أول مستخدم لهن ، وبلغت نسبة تسجيل تراخيص العمل للنساء١١٪[٣٢١].

ب-سوق عمل سلطنة عمان:-

تسعى سلطنة عمان كغيرها من دول العالم الى أيجاد فرص عمل لمواطنيها في شتى القطاعات الاقتصادية ، ويعتبر توفير فرص العمل ، ونمو الانتاجية ، وتحقيق التشغيل الكامل ، والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل من أهم التحديات التي تواجهها السلطنة لتحقيق الاستخدام الامثل لمواردها البشرية .وقد خطت خطوات رائدة في تنمية مواردها البشرية ، وجعلتها على رأس أولوياتها ، وكانت سياسة أحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة من أبرز هذه الخطوات ، وأعتبرت التشغيل هدفا وطنيا، وتسعى وزارة القوى العاملة جاهدة لايجاد شراكة حقيقية بين كل الاطراف المؤثرة في سوق العمل من أجل تدريب ، وتأهيل ، وتشغيل القوى العاملة الوطنية ، وتقليل أحتياجات البلاد من القوى العاملة الوافدة الى أدنى حد ممكن ، وجعلته أساسا لكل تحركاتها في تطوير أجراءاتها ، ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين سواء كانوا عمالا أو أصحاب أعمال[٣٢٢].

وفي نفس الاتجاه تبقى من أولويات الحكومة العمانية تجاه سوق عملها يندرج في توسيع ذلك السوق ، وزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية ، وتأهيلها ، وتوسيع ، وتحسين دور القطاع الخاص لخلق فرصة عمل أكثر للعمانيين ، وتحسين قطاع التعليم ، وتحديث قطاع التعليم ، والتدريب المهني[٣٢٣].ونستنتج مما سبق ذكره أن أسواق العمل الخليجية مصابة

---

[٣٢١] - المصدر نفسه، ص٤-٥.

[٣٢٢] - البرنامج الوطني للعمل اللائق لسلطنة عمان التابع لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٠-٢٠١٣، (جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية ، حزيران/ يونيو٢٠١٠) ، ص٣-٤.

[٣٢٣] - المصدر نفسه، ص٥.

بقلة عدد الشغيلة الوطنية ، بسبب الضعف الديمغرافي الخليجي ، مما أضطرت الى الاعتماد على العمالة الاجنبية والعربية ، لكنها لم تنسى أستحقاقاتها الوطنية لتشغيل المواطنين داخل دوائر الدولة ، بالرغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في مشاريعها على القطاع الخاص الذي يمنح العمال ، والموظفين رواتب هي قليلة بالتوازي مع الرواتب الحكومية داخل دول المجلس ، مما سبب هجرة طالبي العمل من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي، إلا أن العقد الاخير حدثت فيه عدة أحداث غيرت من صورة المنطقة ، وأثرت على أسواق العمل الخليجية ، مما يتطلب تأشيرها وتأشير تداعياتها عليها.

تداعيات المتغيرات الاقليمية والدولية على أسواق العمل الخليجية

تعرضت المنطقة منذ عام٢٠٠٣ الى أحداث تأريخية بالغة الاهمية ، غيرت من التوازنات الاقليمية ، والدولية ، وأثرت على دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة في المجال الاقتصادي بحكم أرتباط الاقتصاد الخليجي بالاقتصاد العالمي ، حيث كان للاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ ، والازمة المالية العالمية عام٢٠٠٨ ، والوضع في سوريا ، ومصر عام٢٠١١ أثار واضحة على أسواق العمل الخليجية ، ولعل أبرز تلك التأثيرات زيادة مشكلة البطالة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث بادرت تلك الدول الى أتخاذ عدة خطوات وصفت (بالتصحيحية)لتجنب توافد العمالة العربية ، والاجنبية عليها ، هذا بالتوازي مع الضغوط التي أحدثتها تلك الاحداث ، ولعل أبرز تلك الخطوات أخلاء منطقة الخليج من العمالة الزائدة سواء كانت عربية ، أو أجنبية ، وبدأنا نسمع بما يسمى ((بتوطين الوظائف)) من باب (سعودة)و(بحرنة) الوظائف ، وتطورت الامور الى أن نسمع بما يعرف ((خلجنة الوظائف)) وهي ((عملية توطين الوظائف أمام الخليجيين ، وأحلالهم محل الوافدين الاجانب))لابل أن هناك أفكار ريادية كالتي طرحها عبد الرحيم نقي الامين العام لاتحاد وغرف دول مجلس التعاون الخليجي ،

مقترحا حلولا لمشكلة البطالة في الخليج ومن ضمنها دعوته الى ((ضرورة تفعيل مسارات السوق الخليجية المشتركة ، وفي مقدمتها المسار المتعلق بتنقل ، وعمل المواطنين الخليجيين((خلجنة الوظائف))مؤكدا أن ((الاحصائيات تبين أن أنتهاج سياسة الاحلال وخلجنة المهن ، والوظائف لن تزيد نسب العمالة الاجنبية على١٠٪ ، خاصة أن هناك فرصا وظيفية في قطاعي السياحة والطيران))[٣٢٤]

وقد بادرت بعض الدراسات لطرح عدة أفكار ، ورؤى لدعم الحكومات الخليجية لتعزيز التوجه نحو خلجنة الوظائف ، وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك المشروع في عدة مستويات لعل من أبرزها:- [٣٢٥]

أ-المستوى الاستراتيجي:-

تكريس التناغم بين وزارات التخطيط الخليجية بحيث يتفق الخليجيون على أهداف متوسطة ، وبعيدة المدى لتنمية الموارد البشرية ، ومن ذلك أحداث نقلة نوعية في مستوى التعليم العام ، والجامعي في الخليج ، وكذلك التدريب المهني ، والتقني.

ب-المستوى التشريعي:-

محاولة تقريب ، أو توحيد قوانين العمل على مستوى الدولة الخليجية الواحدة ، ولاسيما أن بعض الخليجيين ورطوا أنفسهم في أنظمة عمل مختلفة للقطاع العام ، والقطاع الخاص وإذا تم التقريب ، أو التوحيد على مستوى الدولة الواحدة تنطلق بعد ذلك الى تقريب ، أو توحيد أنظمة العمل على مستوى دول الخليج ، في المقابل نجد أن أكثر الانجازات التشريعية التي تحققت للمواطنين الخليجيين هو أقرار النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس الذي طبق أعتبارا من كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧.

---

[٣٢٤] -بندر بن عبد العزيز الضيعان، خليجنا واحد – لكن أسواق العمل ليست كذلك، الاقتصادية(السعودية) ، ٢٦مارس/ أذار٢٠١٣، ص١-٢.

[٣٢٥] -المصدر نفسه.

ج-المستوى الاقتصادي / الاداري:-

تفعيل الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون المبرمة عام٢٠٠١ بما يسهم في تحقيق وحدة أقتصادية ، حقيقية تنهض بأبناء الخليج ، وتسهل عليهم التنقل بين دول المجلس للاستثمار ، والعمل ، والدراسة ، لذا يجب تذليل البيروقراطية ، وتفعيل القرارات الكبرى ، خاصة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، والتعاون في مجالات البحث العلمي ، والتقني ، فاأبناء الخليج أحق من غيرهم بالعمل ، والدراسة ، ومن ذلك تفعيل فكرة أعارة الموظفين بين مختلف القطاعات الحكومية الخليجية بهدف تبادل الخبرات الخليجية ، وتعيين الكوادر الخليجية محل الوافدين خاصة الاسيويين الذين يهدد تزايدهم بأحداث خلل سكاني في دول المجلس.

د-المستوى التكنولوجي(التقني):-

ربط الجهات الخليجية (الحكومية والخاصة، الغرف التجارية) ضمن نظام الكتروني رسمي للتدريب ، والتوظيف يتيح التوفيق بين العرض والطلب في أسواق العمل الخليجية ، علما أن هناك مواقع توظيف خاصة في الخليج ، لكنها تعمل بدوافع ربحية.

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية الاسراع في خلجنة الوظائف لصالح مواطني دول المجلس ، وقد كشفت الدكتورة ميثاء سالم الشامسي نائب مدير جامعة الامارات لشؤون البحث العلمي عن الخطوات العملية التي أتخذتها دول المجلس لصالح توظيف المواطنين الخليجيين ، إذ تقول في ذلك ((لقد عملت دول الخليج على وضع ، وتطبيق عدد من السياسات لزيادة شريحة المواطنين في قوة العمل ، كما نجحت بعض الدول مثل البحرين ، والكويت في تخفيف الاعتماد على المهارات المستوردة ، من خلال أمداد عمالة وطنية ذات مهارات مماثلة رغم أستمرار أعتمادها على الايدي العاملة الاجنبية ، كما تمر دول خليجية اخرى بمراحل متفاوتة على هذا الطريق ، في مجال تطبيق المزيد من برامج التوطين.فلقد لجأت المملكة العربية السعودية مثلا الى رفع رسوم تأشيرات أستخدام العمالة الوافدة ، وكذلك دولة الامارات ، كما بدأت في أستثمار مبالغ طائلة في التدريب الفني من أجل أحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة

بالتدريج لمقابلة تقديرات متوقعة في الطلب على العمالة في شكل٦٥٠٠٠ وظيفة جديدة مابين عام١٩٩٥-٢٠٠٠ والواضح أن جهود دول مجلس التعاون في مجال توطين الوظائف قادرة على تحقيق المستوى المطلوب الذي يواجه بتحديات كثيرة تفرضها تغيرات سوق العمل ، والاتفاقيات الدولية ، وبرامج التعليم ، والتدريب ، وقضايا التمكين ، وأكتساب المهارات))[٣٢٦].

ولغرض تفهم طبيعة التأثيرات للمتغيرات الاقليمية ، والدولية سوف نعرج عليها ، وبيان أنعكاساتها على أسواق العمل الخليجية وكما يأتي:-

١.الاحتلال الاميركي للعراق:-

يعتبر الاحتلال الاميركي للعراق الذي بدأ في التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣ مؤثرا في أبعاده ، وتداعياته ، بحيث تجاوزت الحدود العراقية لتخترق دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت تمتاز بحقائق أقتصادية ، رئيسية ، معروفة ، وقائمة على الارض لايمكن نكرانها وكما يؤشرها الدكتور وديع أحمد كابلي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة وهي بنظره تتمثل بما يأتي:- [٣٢٧]

١.الدول الخليجية هي دول بترولية في المقام الاول، تعتمد في وجودها ، ونموها على البترول ، فدول الخليج (هبة البترول) نشأت ، وتكونت ، ونمت في ظل عوائد النفط المتزايدة منذ بداية القرن العشرين الى الان ، ومن المؤكد أنها ستظل كذلك الى نهاية العشرين سنة القادمة ، بالرغم من كل جهود تنويع مصادر الدخل ، ولذلك فأن كمياته ، وأسعاره ستحدد مستقبله.

٢.الدول الخليجية الستة تعتبر خفيفة الكثافة السكانية ، وتعتمد على العمالة المستوردة بقدر كبير ، ولكن هذه الحقيقة الحالية ستتغير مع مرور السنين ، ويتوقع أستمرار معدل

---

[٣٢٦] - د.ميثاء سالم الشامسي، توطين الوظائف في دول مجلس التعاون :الواقع والتحديات، (أبوظبي، جامعة الامارات، ٢٠٠٩) ، ص٢.

[٣٢٧] -د.وديع أحمد كابلي، مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام٢٠٢٥، (البحرين، منتدى التنمية، ٧-٨فبراير/ شباط٢٠٠٨) ، ص٥.

النمو السكاني فوق ال٢٪ سنويا ، وستشهد دول الخليج تغير مستمر في التركيبة السكانية وستزيد نسبة العمالة الوطنية ، كما ستشهد بعض دول الخليج فترات من البطالة النوعية خلال تلك الفترة .

٣.الاقتصادات الخليجية مرتبطة الان بالاقتصادات الغربية (الولايات المتحدة الامريكية، أوربا)الى درجة كبيرة ، ولكن الفترة القادمة ستشهد تحولا كبيرا في مراكز القوة من الغرب الى الشرق ، ومن المحيط الاطلسي الى المحيط الهادي، حيث ستتجه تدريجيا الى زيادة الارتباط بالاقتصادات الصاعدة في الصين ، والهند ، وبقية دول العالم الناشئة بعده، حيث يتوقع أن تكون الصين هي القوة الاقتصادية الاولى بحلول عام, ٢٠٢٥

٤.التحدي الاعظم لدول الخليج خلال العشرين سنة القادمة سيكون المياه ، والزراعة ، حيث أن الموارد المائية الحالية قليلة جدا ، ومتسارعة النضوب ، وليس هناك مصادر مائية متجددة (سوى تحلية مياه البحر) وهذه باهظة التكاليف، وتعتمد بشكل أساسي على أستمرار تدفق البترول بكميات تجارية ، وبأسعار متزايدة ، وكلا الموردين الاساسين ، الماء والبترول ناضبين مما سيزيد من مشكلة أستيراد المواد الغذائية ، مما سوف يزيد الضغط على موازين المدفوعات ، ويبطى معدل النمو الاقتصادي، وهذا هو التحدي الاعظم سيواجه دول الخليج.

٥.تحتاج دول المنطقة الى مجموعة متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية ، والادارية ، والتي تعتمد في المقام الاول على الاصلاحات السياسية ، والاجتماعية.وتؤشر بعض الدراسات التداعيات التي أحدثها الاحتلال الامريكي على العراق على أسواق العمل الخليجية ، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض عند الاحتلال لبعض التحديات منها ((التحديات التي تفرضها التركيبة السكانية في كل دولة خليجية ، بالاضافة الى الضعف ، والقصور في البنية الاقتصادية ، وغياب الحوافز الاقتصادية الضرورية للنمو ، والتوظيف ، والاهمية الحيوية للقطاع الخاص ، والحاجة الى أحداث توازن دقيق بين النزعة المحافظة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ضغوطا على دول المنطقة أكثر من أي وقت مضى في التأريخ الحديث.لذلك تعتبر المشكلات الداخلية

مشتركة ، إذ نجد المشكلة الواحدة في أكثر من دولة فأذا أخترنا على سبيل الحصر مشكلة العمالة الاجنبية ، والبطالة المحلية نجد أن أكثر من دولة خليجية تعاني منها))[٣٢٨].

وتؤكد أغلب الدراسات أنه بعد الاحتلال الامريكي للعراق نجد أن العمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي تزايدت بشكل ملفت للنظر ، حتى أن دولة الامارات العربية المتحدة بدأت تدرك خطورة العمالة الاسيوية ، والهندية ، بعد أن تتطور مطالبهم الى مستوى المطالبة بالحقوق السياسية ، بجانب الحقوق النقابية ، والمهنية المشروعة ، والخطورة الاخرى التي سببتها العمالة الاجنبية هو التأثير على المواطنين الخليجيين ، وخاصة من فئة الشباب المؤهلين للعمل الذين خرجوا عبر مخرجات التعليم لينضموا الى مجاميع الشباب العاطلين في دول مجلس التعاون الخليجي[٣٢٩].

٢.الازمة المالية العالمية٢٠٠٨:-

تؤكد الدراسات الاكاديمية أن أنطلاق هذه الازمة جاء مع((أعلان مؤسسة مالية ، عملاقة هي ليمان براذرز عن أفلاسها الوقائي ، وهذه كانت بداية رمزية خطرة ، لان هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من تأثير الكساد الكبير في عام١٩٢٩ .وفي سبتمبر٢٠٠٨ بدأت أزمة مالية والتي أعتبرت الاسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير، حيث أبتدأت الازمة أولا بالولايات المتحدة الامريكية ، ثم أمتدت الى دول العالم ليشمل الدول الاوربية ، والدول الاسيوية ، والدول الخليجية ، والدول النامية التي يرتبط أقتصادها مباشرة بالاقتصاد الامريكي ، وقد وصل عدد البنوك التي أنهارت في الولايات المتحدة خلال العام٢٠٠٨ الى ١٩بنكا ، كما توقع أنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الامريكية البالغة عددها ٨٤٠٠ بنك))[٣٣٠].وبعد مرور عام على أندلاع الازمة المالية العالمية دعا خبراء ، ومختصون الى ضرورة أعادة هيكلة سوق

---

[٣٢٨] -عزوز مقدم، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، الوسط(البحرين) ، العدد٨٣٦، ٢٠كانون الاول/ ديسمبر٢٠٠٤، ص١

[٣٢٩] -المصدر نفسه.

[٣٣٠] -د.الدواي الشيخ، الازمة المالية العالمية أنعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، (لبنان/ طرابلس، جامعة الجنان، ١٣-١٤أذار/ مارس٢٠٠٩) ، ص٩.

العمل في منطقة الخليج لمواجهة تداعيات الازمة العالمية ، وأكدوا أن أيجاد الوظائف في المنطقة هو التحدي الحقيقي في المستقبل رغم سرعة حكومات المنطقة في الانفاق على عدد من المشاريع .وشدد محللون ، وخبراء خليجيين على أهمية الشفافية عند الحديث عن أثار الازمة على المنطقة ، معتبرين أن كشف الحقائق كفيل بسرعة المعالجة من أجل معرفة واقع سوق العمل ، كما دعوا الى أعتماد أستراتيجية خليجية موحد لمعالجة سلبيات فائض العمالة الوافدة ، والعمل على تنظيم جلبها ، وفي هذا الصدد يؤكد الخبير الاقتصادي البحريني محمد الصياد((أن الازمة العالمية كشفت عن قصور في جانب المعلومات حول سوق العمل ، فليس هناك بيانات واضحة تبين لنا كم هو حجم الخسائر التي أصابت الشركات وكم عدد الشركات التي أفلست ، وكم عدد العمالة التي فقدت وظائفها بسبب الازمة كل هذه الاسئلة لانجد أجابة عنها لمعرفة تأثير الازمة على سوق العمل الخليجي))[٣٣١].

وأكد الصياد أن ((سوق العمل هو القطاع الاكثر تأثرا بالازمة ، وهذا مارايناه ، وسمعناه حول تخلي العديد من الشركات ، والبنوك في البحرين عن موظفين قضوا فترات زمنية طويلة ، أضافة الى أن قطاع الانشاءات كان المتضرر الاخر بسبب الازمة ، فالكثير من المشاريع الغيت واخرى تم تأجيلها ، وحسب ماهو متوفر من معلومات فأن العديد من الشركات العقارية في منطقة الخليج قد تم تعويمها لتلافي الخسائر المتفاقمة))[٣٣٢].

وبحسب الصياد فأن ((الذي غطى على الجانب السلبي في تأثير الازمة على سوق العمل وعدم تفاقم تداعياتها المستقبلية هو التحسن المفاجىء في أسعار النفط الذي بات يحلق

---

[٣٣١] -بعد عام من الازمة العالمية محللون :سوق العمل في منطقة الخليج مستقر-لكن أعادة الهيكلة ضروري، ١٤أكتوبر(اليمن) ، العدد١٤٥٩٤، (مؤسسة ١٤أكتوبرللصحافة والطباعة والنشر، ١٧سبتمبر٢٠٠٩) ، ص٤.

[٣٣٢] -المصدر نفسه.جدير بالذكر ظهور تقرير لشركة أدفانتج للاستشارات الادارية والاقتصادية التي تتخذ من الكويت مقرا لها يشير فيه ((أنه منذ أكتوبر/ تشرين الاول وحتى ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٠٨ فقد سوق العمل في منطقة الخليج مابين عمالة متدنية وأدارة رفيعة نحو ٣٠الف وظيفة ، ويتوقع الاعلان عن فقدان ٣٠الف وظيفة جديدة اخرى بنهاية الربع الثاني لعام٢٠٠٩)).لمزيد من المعلومات أنظر قطب العربي، مخاوف عربية من تقلص فرص الوظائف في الخليج في٢٠٠٩، سوبر أهلي، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨، ص١

حول السبعين دولارا ماأدى الى أعادة الثقة في الاسواق ، وضخ المزيد من الانفاق على عدد من المشاريع في الوقت ذاته أحسنت بعض الدول في المنطقة في أدارة الازمة عبر أستخدام الادوات المالية في تجنب أثار الازمة ومنها أدارة سوق العمل ، والسيطرة على أنفلات العمالة ، أو تسريحها من وظائفها)) ، ودعا الصياد الى أعادة هيكلة سوق العمل الخليجي ، في أطار مشروع شامل يرفع من مستوى العمالة الماهرة ، ويستوعب الكفاءات الجديدة وقال ((أن المضي في هذه الاجراءات سوف يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة ، وسيخلق فرصا جديدة))[٣٣٣]

وأشاد الخبير الاقتصادي الصياد بسياسة حجم الانفاق التوسعية التي أطلقتها دول الخليج على رأسها السعودية ، والكويت ، والامارات ، وأعتبر((أن هذه الخطوة ستشكل داعما لسوق العمل))وأضاف ((أن القطاع الخاص في دول الخليج أصبح يعتمد بشكل أساسي على الانفاق الحكومي ، وبالتالي فأننا سنرى كيف ستسير الامور في هذا الجانب))موضحا بأنه إذا لم تلتفت دول الخليج الى تفعيل القطاع الخاص في حركة التنمية ، فأننا سنواجه متاعب في سوق العمل))[٣٣٤].

الى ذلك أكد الخبير الاقتصادي السعودي محمد العمران ((أن الاحتياطات المالية لدول الخليج ، وتحسن أسعار النفط هو يمثل دعما لحالة الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ، متوقعا أن يستعيد سوق العمل نشاطه مع زيادة حجم الانفاق الحكومي والذي أخذ مداه في الفترة الاخيرة))[٣٣٥].

٣.الاوضاع في مصر:-

بعد أن أطاح الشعب المصري بالرئيس محمد حسني مبارك عام٢٠١١ ، وصعود التيار الاسلامي (الاخواني) في سدة الحكم ساد هناك نوع من الفوضى الداخلية ، مما شجع العمالة المصرية الى الهروب خارج مصر لطلب العيش والابتعاد عن الاوضاع المضطربة

---

[٣٣٣] -المصدر نفسه.

[٣٣٤] -المصدر نفسه.

[٣٣٥] -المصدر نفسه.

داخل البلاد .ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت من المراكز التي توجهت اليها جموع العاملين المصريين ، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجههم في بعض دول المجلس وهي :- [٣٣٦]

أ-قطر:-

أولا:-قدوم بعض العمال المصريين غير لائقين صحيا.

ثانيا:-عدم خضوع العمال بالمنشأت الصغيرة لقانون العمل القطري(عدم التفتيش عليها من جانب أجهزة التفتيش العمالي).

ثالثا:-عدم الالتزام بشروط العقد المتفق عليه.

رابعا:-عدم ملائمة أجور العمالة في ظل الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة.

خامسا:-وضع قيود على أصطحاب الاسرة.

سادسا:-تأخير صرف الاجور والمرتبات.

ب-المملكة العربية السعودية:-

أولا:-طول فترة التقاضي عند نشوب نزاع عمالي.

ثانيا:-التأخير في صرف الاجور والمرتبات.

ثالثا:-تغيير شروط التعاقد عما هو متفق عليه.

رابعا:-أحتفاظ صاحب بجواز سفر العامل.

خامسا:-أنخفاض الاجور والمرتبات.

سادسا:-أعلنت السعودية في مايس /مايو٢٠١١ عن بدء تنفيذ برنامج (نطاقات) ، ويهدف هذا البرنامج الى الاسراع بوتيرة (سعودة) الوظائف بالمملكة من خلال تحديد نطاقات (فئات) للهيئات طبقا لنسبة العمالة الاجنبية بكل منشأة ، وبما أن العمالة المصرية بالسعودية يتجاوز مقدارها مليون ونصف عامل ، فقد توقع الكثير من المحللين

---

[٣٣٦] -محمد محمد عبد اللطيف، ورقة عمل حول الصعوبات والمشكلات التي تواجه العمالة المصرية في الدول العربية، (القاهرة، مكتب رئيس الادارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل ، وزارة القوى العاملة والهجرة ، يونيو٢٠٠٦) ، ص٦-٨.

أن تؤدي تنفيذ هذا البرنامج لعودة أعدادا كثيفة من المصريين العاملين بالمملكة ، إلا أنه يمكن القول أن مثل هذه البرامج محكوم عليها بالفشل في ظل التوسع الاقتصادي التي تشهده دول الخليج ، وندرة السكان فيها[٣٣٧].

ج-دولة الامارات العربية المتحدة:-

أولا:-هناك مهن داخل الامارات يشغلها آسيويون منافسة للعمالة المصرية المتوفرة الكثيرة في مصر مثل (الخياط، حلاق رجالي، خباز فرن، مشرف خدمات ، منظف أواني صانع عصير، عامل تنظيف، حارس، فراش).

ثانيا:-تضم العمالة المصرية في معظم الاحيان نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة ونصف ماهرة ، مما يجعل وجود منافسة من العمالة الهندية للعمالة المصرية في بعض المهن ومنها على سبيل المثال مبرمج حاسب ألي.

وتؤشر بعض الدراسات سبب تخلي دول مجلس التعاون الخليجي عن أستقطاب العمالة المصرية نظرا لتغير مفاهيم التشغيل ، وسعي بعض الدول لاستقدام عمالة رخيصة لاتكلفها كثيرا ، حيث كانت العمالة المصرية منذ أعوام قليلة تمثل المرتبة الاولى في سوق العمل الخليجية ، لكن سرعان ماتغير ذلك نتيجة توطين بعض الوظائف بأحلال أبناء البلد من العامل الاجنبي ، أو الاستعانة بالعامل المؤهل لشغل الوظيفة أيا كانت جنسيته[٣٣٨].

وبرزت بعض الصعوبات الجديدة التي تواجه العمالة المصرية ، خاصة بعد قدوم العديد منهم بعد الثورة المصرية عام٢٠١١ وفي مقدمتها :- [٣٣٩]

أولا:-عدم حصول المصريين على أستحقاقاتهم لدى كفلائهم .

---

[٣٣٧] -د.أيمن زهري، أهم عشر قضايا حول الهجرة والمصريين بالخارج خلال عام٢٠١١، (القاهرة، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ٢٠١١) ، ص١.

[٣٣٨] -محمد العجرودي، العمالة المصرية في الخارج وأستعادة أسواق العمل، الاهرام(القاهرة) ، العدد٢٥٩٨٤، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٢، ص١.

[٣٣٩] -المصدر نفسه.

ثانيا:-المماطلة في تسوية المستحقات بعد تقديم الاستقالة.

ثالثا:-طول أجراءات التقاضي ، مما جعل المتعاقد غير قادر على الاستمرار في البلد للحصول على حقه .

رابعا:-الانتقاص من حقوق العمال خاصة فيما يتعلق بتذاكر السفر ، أو المكافأة لنهاية الخدمة.

خامسا:-الترحيل المفاجىء من قبل صاحب العمل للتخلص من التزاماته المالية ، وسداد الاجور المتأخرة عليهم لعمالهم ، وذلك بأبلاغ للسلطات المختصة بأن لديه عاملا أنتهت العلاقة التعاقدية به ، ويرفض السفر ، وبالتالي تقوم السلطات بترحيله دون حصوله على أستحقاقاته ، بالاضافة لتغيير شروط العقد عما هو متفق عليه بعد الوصول الى دولة المقر العمل.

سادسا:-أرتفاع رسوم تصاريح العمل التي يدفعها العامل المصري في بعض الدول الخليجية.وتدرك مصر ومراكزها البحثية أهمية تواجد العمالة المصرية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية في القاهرة الذي نظم يوم الرابع عشر من نيسان/ أبريل٢٠١٣ ندوة بعنوان ((أفاق التعاون الاقتصادي المصري مع دول الخليج العربي))، حيث أكد الباحث المصري الدكتور((محمد أبراهيم منصور)) مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط أهمية تحويلات العمالة المصرية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال العمل في أسواق العمل الخليجية الذي نعتها (بالرئات) التي يتنفس من خلالها الاقتصاد المصري ، حيث تقدر هذه التحويلات بحوالي ٦مليارات دولار نصفها تقريبا من المملكة العربية السعودية وهو مايفوق أيرادات قناة السويس ، والصادرات النفطية المصرية ، وبالتالي فأن زيادة هذه التحويلات تشكل طوق نجاة في مواجهة أزمات زاحفة منها أزمة سيولة نقدية ، وتراجع الاحتياطي النقدي الاجنبي المصري[٣٤٠].

[٣٤٠] -أفاق التعاون الاقتصادي المصري مع دول الخليج العربي ، أخبار الخليج(البحرين) ، العدد١٢٨١٦، ٢٥أبريل٢٠١٣، ص١.

٤.الازمة الداخلية في سوريا:-

قبل حدوث الازمة الداخلية في سوريا عام٢٠١١ وقعت سوريا ودولة الامارات العربية المتحدة بدمشق في الثالث والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر٢٠٠٨ أي بعد ثلاثة أشهر من الازمة المالية العالمية أتفاقية بشأن تنظيم أستخدام العمال السوريين في الامارات وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية آنذاك الدكتورة ديالا الحاج عارف التي وقعت الاتفاقية عن الحكومة السورية أهمية الاتفاقية لكونها أوجدت الالية القانونية لعمل السوريين في الامارات ضمن الاسس القانونية ، والتشريعية ، وقوانين الحماية الاجتماعية الاماراتية[٣٤١].

وبعد وقوع الثورات العربية عام٢٠١١ بما عرف (بالربيع العربي) كشفت جولات ميدانية أجرتها وزارة التجارة والصناعة السعودية على١١٦٦ منشأة تجارية عن تصدر العمالة اليمنية لممارسات العمل غير النظامي والمعروف ب(التستر التجاري) تعقبها العمالة السورية الذي يعارض اللوائح السعودية بنسبة٤ ,١١٪ وذلك من خلال عمليات التفتيش ، والضبط ، والتحري خلال الفترة مابين ١٦أذار/مارس وحتى ٢حزيران/ يونيو٢٠١١ .وأكدت الوزارة السعودية أن حجم الاموال المودعة في حسابات المخالفين ، والممارسين بالعمل بطريقة غير نظامية من الجنسية السورية بمعدل ٤ ,١١مليون ريال (٠٤ ,٢ملايين دولار)[٣٤٢].

ويبدو أن الازمة السورية يمكن أن تتفاعل متغيراتها داخل دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد أن أقرت الجامعة العربية فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على سوريا ، حيث يمكن أن تتخذ الشركات ، والمؤسسات الخليجية ذريعة مناسبة لتلك القرارات لتسريح العمال السوريين من العمل ، مايعني تفاقم المشكلة الاقتصادية في سوريا بعد

---

[٣٤١] -سوريا والامارات توقعان أتفاقية لتنظيم العمالة ، الشعب أونلاين(الصين) ، (وكالة شينخوا الصينية، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨) ، ص١.

[٣٤٢] -العمالة السورية تمثل المركز الثاني في العمل غير النظامي في السعودية :٤ ,١١مليون ريال مودعة في حساباتهم المصرفية ، وكالة الانباء السعودية، ٣٠تموز/ يوليو٢٠١١، ص١.

عودة هذه العمالة اليها[٣٤٣].وترى بعض الدراسات أن سبب لجوء دول مجلس التعاون الخليجي لتسريح العمال السوريين ليس بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا ، بسبب الازمة الداخلية فحسب ، بل تقف الى جانبها جملة من الاسباب الاخرى لعل من أبرزها أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مثل سواها من البلدان التي تأثرت بها الازمة المالية العالمية ، فبسبب الركود الاقتصادي ، وتراجع القوة الشرائية هناك مئات الشركات ، والمؤسسات العربية ، والاجنبية كانت قد جمدت أعمالها في بلدان الخليج ، وبعضها أنسحب كليا من أجل البحث عن مكان أخر للعمل ، والاستثمار ، وأمام هذا الواقع كان لابد لهذه الشركات وغيرها من التي أستمرت في أعمالها البحث عن تخريجات من شأنها تقليص أعداد العمال من خلال أتباع أساليب متعددة ، ومع صدور عقوبات الجامعة العربية بحق سوريا وجدت هذه الشركات أن الفرصة باتت أكثر من سانحة لاتخاذ أجراءات من شأنها تقليص عدد العمال السوريين ، وذلك من خلال الغطاء السياسي الذي لن يكون مباشرا ، بمعنى أدق أستخدام مايسمى بأسلوب التضييق ، والاكراه فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك شركات عرضت على بعض العمال السوريين ضرورة التقدم بطلبات أجازة طويلة ، ومفتوحة مقابل منحهم نحو نصف الراتب الذي كانوا يتقاضونه ، وهناك من يمنح مهلة عدة شهور لمغادرة العمل مع تقديم بطاقة طائرة بجانبه لسفرة واحدة ، أي الخروج من البلد الذي يعمل به ، وعلى أن لايعود مرة اخرى .وأما الطريقة الاكثر تداولا فهي تتمثل في تخفيض الراتب الى أكثر من النصف ، مما يشجع العامل على ترك عمله ، لان ماسيحصل عليه من مال لن يكفي حتى أجرة الشقة التي يسكن بها مع عائلته ، والبعض قد يستمر ، ويعمل على تأمين أحتياجاته من خلال صرف مدخراته وذلك على أمل تحسن الاحوال مستقبلا[٣٤٤].

[٣٤٣] -فريال أبو فخر، ماذا لو نفذت دول الخليج تهديدها للعمال السوريين وقامت بتسريحهم من العمل، الازمنة(دمشق) ، ١٤/ ١/ ٢٠١٢، ص٥.

[٣٤٤] -مروان دراج ، العمالة السورية في الخليج وأستمرار التلويح بتهديدات التسريح التعسفي، موقع سيرياستيبس، ٢٠١٢، ص١

ونستنتج مما سبق ذكره أن المتغيرات الاقليمية ، والدولية المؤثرة على أسواق العمل الخليجية هي ذات تأثير في جانبين الاول أزدياد العمالة الوافدة ، بسبب النمو الاقتصادي والتطورات السياسية في الدول التي تهاجر منها العمالة بأتجاه دول المجلس ، وثانيا عزم دول مجلس التعاون الخليجي لاعادة العمالة الزائدة ، وأحلال محلها العمالة الوطنية الخليجية ، سعيا للقضاء على مشكلة البطالة داخلها ، لكن هذا سوف لن يتم بين ليلة وضحاها ، ((ماعدا في شريحة الشغيلة غير الماهرة التي تستخدم في مشاريع البناء ، والخدمات العامة)) ، خاصة في الاختصاصات الماهرة ، والجامعية ، وبالاخص في التخصصات الطبية ، والهندسية ، وحاملي الشهادات العليا (الماجستير، الدكتوراة) لان الاستبدال يحتاج الى توفير بدائل وطنية خليجية داخل الدولة نفسها نتيجة للضعف الديمغرافي الخليجي الداخلي فأن هذا الهدف يحتاج الى فترة زمنية غير قليلة لانجازه، أو حتى الاستفادة من العمالة الخليجية داخل دول المجلس نفسها من باب المناورة في توزيعها داخل دول المجلس ذاتها.

سبل تنمية التوظيف في

أسواق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي

أن أي أفكار يمكن طرحها لتطوير ، وتنمية ، وخلق الوظائف في أسواق العمل الخليجية لابد أن ترتكز على فهم وجهتي نظر الاولى هي دولية متخصصة بطروحات منظمة العمل الدولية في سويسرا التي تقدم بين فترة واخرى أفكارعملية لتطوير أسواق العمل في العالم، والثانية هي الاطلاع على رؤية وطنية-دولية إذا صح التعبير لانها تتكون من تمازج أفكار ، وطروحات لبعض دول مجلس التعاون الخليجي(مملكة البحرين، سلطنة عمان) ومنظمة العمل الدولية ، وسيتبع ذلك طرح أفكار لاحقة من داخل دول مجلس التعاون من جهات قريبة من ساحة عمل الاسواق الخليجية ، سعيا لاحداث تكامل في الرؤى لتنمية التوظيف في أسواق العمل الخليجية.

أ-أفكار منظمة العمل الدولية:-

كتب خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية مقالتين غاية في الاهمية بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ، يمكن أستعراض أبرز أفكارها وهي بنظرنا تمثل فرشة تمهيدية لتطوير واقع التوظيف في أسواق العمل الخليجية من خلال الاطلاع عليها.

أولا:-كتب سومافيا عام٢٠١١ مقالة بعنوان ((أزمة الوظائف العالمية:على مجموعة العشرين التحرك فورا لتفادي عقدا مفقودا))فيها تشخيص واضح لاسباب البطالة في العالم ، إذ يؤكد سومافيا[٣٤٥]أن الارقام التي تشير الى البطالة ليست سوى جزء من المسألة فهي تحجب واقع أن ملايين العمال يعملون سوى بدوام جزئي بسبب:-

أولا:-غياب بديل أفضل.

ثانيا:-يؤجلون دخولهم سوق العمل.

ثالثا:-توقفوا عن البحث عن عمل بشكل تام.

ويؤكد سومافيا أن هناك قاسم مشترك يجمع بين كافة المظاهرات التي أنطلقت حول العالم ألا وهو البطالة ، وعدم المساواة في الدخل ، هذا بالاضافة الى كون ملايين الاشخاص يملكون وظائف ، لكن يفتقرون لابسط مقومات الكرامة كالحقوق ، والحماية الاجتماعية وأيصال الصوت.ويمضي سومافيا مؤكدا أن من شأن هذه الاوضاع أن تزداد سوءا، فمع تباطؤ الاقتصاد العالمي منذ منتصف العام٢٠١١ أصبحنا على عتبة كساد عالمي على صعيد الوظائف قد يستمر لعقد كامل أمتدادا لعام٢٠٢١ ، وأن تجاهلنا تطلعات الشعوب نحو فرص عادلة للحصول على عمل لائق قد تواجه تداعيات أجتماعية ، وأقتصادية كارثية[٣٤٦].

[٣٤٥] -خوان سومافيا، أزمة الوظائف العالمية:على مجموعة العشرين التحرك فورا لتفادي عقدا مفقودا،(جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية، ٢تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١١)، ص١

[٣٤٦] -المصدر نفسه.

ويطرح سومافيا أربعة تدابير ملموسة لبناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي على الدرب الصحيح الذي يقود الى العمل اللائق وهي بنظره تندرج فيما يأتي:- [٣٤٧]

أولا:-ينبغي رفع المعدل الحالي للاستثمار في البنى التحتية الخاصة بالوظائف البالغ ٥-٦٪ من أجمالي الناتج المحلي ٨-١٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة أمتدادا الى عام٢٠١٦ ، وقد أظهرت تجارب الصين ، وأندونيسيا أن من شأن هذه الاستثمارات أن تؤدي دورا محوريا في تحقيق أستدامة خلال فترات التباطؤ الاقتصادي.

ثانيا:-ضمان قدرة المؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة ، وهي المصدر الاساسي لاستحداث فرص العمل على الحصول على التمويل المصرفي ، وأنظمة الدعم الاداري في ظل نمو نفقاتها الائتمانية بمعدل يوازي تقريبا نمو مجموع النفقات ، مع الاشارة الى أن كلا من البرازيل ، وروسيا سبق وأتخذتا هذه الخطوط.

ثالثا:-التركيز على الوظائف الخاصة بالشباب ، وذلك عبر التعليم الصناعي الفعال ، وخدمات التوجيه ، والتدريب على تنظيم المشاريع ، بهدف تسهيل الانتقال من المدرسة الى الوظيفة ، وتتمتع الدول التي تطبق ذلك ، كأستراليا ، والمانيا ، وسنغافورة بمعدلات بطالة أكثر أنخفاضا لدى الشباب.

رابعا:-وضع حد أدنى شامل للحماية الاجتماعية في الدول التي تعاني التغطية المنخفضة ويمكن تحقيق ذلك بكلفة تتراوح بين١و٢٪ من أجمالي الناتج المحلي ، بحسب حالة كل دولة ، وتساهم أنظمة الحماية الاجتماعية الممولة من قبل القطاع العام في كل من الارجنتين ، والبرازيل، والهند ، والمكسيك ، وجنوب أفريقيا بأنتشال ملايين الاشخاص من حالة الفقر التي يعيشون فيها.

أما المقالة الثانية لسومافيا فهي بعنوان ((عصر جديد من العدالة الاجتماعية مبني على العمل اللائق))وجاءت بمناسبة اليوم العالمي حول العدالة الاجتماعية ٢٠١١ ، وطرح

[٣٤٧] -المصدر نفسه.

سومافيا خمسة خطوات لاستحداث عصر جديد من العدالة الاجتماعية أساسه العمل اللائق وهي بنظره كما يأتي:- [٣٤٨]

أولا:-الاعتراف بأن العمل ليس سلعة ، وأنه من الضروري أن تستند السياسات الى القيم الانسانية المتجلية في التضامن ، والكرامة ، والحرية ، العمل ليس مجرد كلفة الانتاج فهو مصدر الكرامة الشخصية ، وأستقرار الاسرة ، وسلم المجتمعات.

ثانيا:-أعتبار أهداف أستحداث فرص العمل عنصرا أساسيا في أولويات سياسات الاقتصاد الكلي ، الى جانب خفض التضخم ، وأعداد حسابات مالية سليمة.

ثالثا:-أتاحة حماية أجتماعية ، مستدامة ، ماليا ، أمام ثمانية أشخاص من أصل عشرة من الذين يفتقدون الى كل أنواع الحماية الاجتماعية في عالمنا اليوم بدءا بأستحداث قاعدة أساسية لحماية أجتماعية شاملة.

رابعا:-الاعتراف بأن الحقوق الاساسية في العمل ، والحوار الاجتماعي المندرجين في أطار الحرية ، والكرامة الانسانية أدوات أضافية ، لزيادة الانتاجية ، وتحقيق تنمية متوازنة.

خامسا:-تحفيز الاستثمار ، والمستثمرين في المؤسسات الصغيرة ، والقطاعات ذات فرص العمل المكثفة ، وأسواق العمل التضمينية ، وتنمية المهارات.

ب-أفكارمنظمة العمل الدولية مع مملكة البحرين حول العمل اللائق:-

أصدرت منظمة العمل الدولية البرنامج الوطني للعمل اللائق الخاص بالبحرين وهي تمثل أطار أستراتيجي ، وعملي للتعاون التقني مع المنظمة ، ويعبر عن الالتزام المشترك للحكومة ، والشركاء الاجتماعيين(وزارة العمل البحرينية ، الاتحاد العام لنقابات العمال البحريني، غرفة تجارة وصناعة البحرين)للتعاون حول غايات محددة تهدف الى ضمان فرص الحصول على عمل لائق ، ومنتج للنساء ، والرجال في شروط من الحرية ، والانصاف ، والامن ، والكرامة الانسانية ، كما يهدف هذا البرنامج الى تحقيق نتائج

---

[٣٤٨] -خوان سومافيا ، عصر جديد من العدالة الاجتماعية مبني على العمل اللائق،(جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية، ٢٠١١) ، ص٢.

متسقة ، وشاملة ، ومتكاملة ، لتوفير فرص العمل اللائق في البحرين بناء على مجموعة أولويات محددة ، ومتفق عليها بين منظمة العمل الدولية ، والشركاء الثلاث ، حيث تحدد الوثيقة الاولويات بالاستناد الى تحليل قضايا العمل كما تحدد النتائج التي ينبغي أحرازها والاستراتيجيات التي ينبغي تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ :-[٣٤٩]

أولا:-تعزيز، وتحقيق المبادى،والحقوق الاساسية في العمل من خلال:-

-تحسين قدرة الحكومة ، والشركاء الاجتماعيين على تطبيق ، وأتخاذ معايير العمل الدولية.

-تحسين التنقل في سوق العمل ، وحماية اليد العاملة الاجنبية المؤقتة(المهاجرة).

-تحسين الاطار المؤسساتي ،وقدرة الشركاء الاجتماعيين على الحوار الاجتماعي ، والمفاوضة الجماعية ، بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية.

ثانيا:-تحسين الدخل وأستمراره من خلال زيادة قدرة الحكومة ، والشركاء الاجتماعيين على أدارة خطة التأمين ضد التعطل ، وتنفيذ سياسات تضمن أستمرارية نظام الضمان الاجتماعي.

ثالثا:-تحسين أدماج النساء وقابلية أستخدامهن من خلال تحسين قدرة الشركاء الثلاث لدعم سياسات ، وبرامج تساهم في تطوير عمل المراة.

ج-أفكار منظمة العمل الدولية مع سلطنة عمان حول العمل اللائق:-

كما كانت لمبادرة منظمة العمل الدولية من أصدار البرنامج الوطني للعمل اللائق الخاص بمملكة البحرين كان لها المبادرة بأصدار البرنامج الوطني للعمل اللائق الخاص بسلطنة عمان ، حيث يهدف هذا البرنامج للعمل اللائق الى أعتماد نهج شامل ، ومتكامل ، ومتماسك من أجل الترويج للعمل اللائق وفقا لمجموعة من الاولويات المحددة ، والمتوافق عليها بين منظمة العمل الدولية ، والشركاء الاجتماعيين (منظمة العمال العمانية، منظمة أصحاب العمل، وزارة القوى العاملة العمانية) ، حيث يشكل البرنامج أطارا أستراتيجيا

---

[٣٤٩] -البرنامج الوطني للعمل اللائق لمملكة البحرين التابع لمنظمة العمل الدولية٢٠١٠-٢٠١٣،مصدر سبق ذكره، ص١٩.

للتعاون بين منظمة العمل الدولية وسلطنة عمان ، ويعبر أيضا عن التزام حكومة سلطنة عمان ، ومنظمات العمال ، وأصحاب الشغل للتعاون معا سعيا الى تحقيق أهداف محددة لتحسين ظروف الاستخدام ، والعدالة الاجتماعية ، والانصاف تماشيا مع الخطط التنموية الوطنية.ويتكون البرنامج الوطني للعمل اللائق لسلطنة عمان من حزمة من الاولويات ، والنتائج وهي كما يأتي:- [٣٥٠]

أولا:-تعزيز أندماج القوى الوطنية في الاقتصاد من خلال:-

-سياسات تشغيل فعالة لدعم العمل المنتج في القطاع الخاص.

-تعزيز قدرات قطاع التعليم التقني ، والتدريب المهني ، وخدمات التشغيل ، لتحسين تشغيل العمانيين ، ومن ضمنهم ذوي الاعاقات.

-تعزيز ثقافة الريادة عبر خلق بيئة تشجع الاعمال ، وعبر تأمين خدمات دعم المؤسسات الصغيرة للشباب (نساء ورجال).

-ثانيا:-ضمان فعالية الحوار الاجتماعي وفق معايير العمل الدولية من خلال مايلي:-

-تعزيز أدارة العمل لتطبيق قانون العمل وفق معايير العمل الدولية.

-تشجيع الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين للمساهمة بفعالية في تطوير السياسات الاجتماعية ، والاقتصادية.

ثالثا:- تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال مايلي:-

-توسيع غطاء التأمينات الاجتماعية ليشمل العاملين لحسابهم الخاص ، والالتزام في تطبيق المعايير الدولية للصحة ، والسلامة المهنية.

د-أفكار مؤسسة الخليج للاستثمار في الكويت حول البطالة والتوظيف:-

أصدرت مؤسسة الخليج للاستثمار في الكويت عام٢٠١٢ دراسة بعنوان((دول مجلس التعاون :معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف))تضمنت مجموعة من

---

[٣٥٠] -البرنامج الوطني للعمل اللائق لسلطنة عمان التابع لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٠-٢٠١٣،مصدر سبق ذكره، ص٢ و ص١٩.

التوصيات لتنمية أسواق العمل الخليجية ، والتي تنعكس على القضاء على البطالة الوطنية ، وكيفية أستيعاب الشباب في تلك الاسواق وهي كما يأتي:-[٣٥١]

أولا:-أن تحرص دول المجلس على زيادة العناية بحديثي التخرج من النظام التعليمي بأنشاء صندوق للمؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة يقوم بمنح المتخرجين ، طبقا لمعايير حصيفة ، وحاجة القطاع الخاص قروضا لانشاء مشاريع صغيرة ، ومتوسطة Small&Medium Enterprises في مجالات ، وقطاعات معينة.

ثانيا:-أن تعمل دول مجلس التعاون على تنفيذ برامج لتوطين الانتاج ، والوظائف داخل دول المجلس ، وفق بعد زمني محدد وذلك بتشجيع خلق صناعات وطنية في كافة المجالات التي تتوفر فيها الميزة النسبية ، ومطالبة الشركات العملاقة الدولية ، والتي تحصل على عطاءات أستثمارية ، وأنتاجية داخل دول المجلس أن تقوم بخلق نواة أنتاجية محددة تسهم في توطين القدرات التصنيعية ، والتكنولوجيا ، الى جانب توطين الوظائف ، وبشكل مبرمج ، وأعطاء الاولوية للشركات الدولية التي تحرص على خلق القدرات الانتاجية الوطنية ، وتوظف العمالة الوطنية كشرط أساسي للعطاء سواء في مشاريع الحكومة ، ومشترياتها ، أو مشاريع القطاع الخاص ومشترياته ، أو المشاريع المشتركة فيما بين القطاعين العام والخاص لدول المجلس.

ثالثا:-أن تقوم دول المجلس بتقليص فوارق الاجور ، والمزايا شاملة التأمينات ، وأنظمة التقاعد بين القطاع العام ، والخاص والتي يحصل عليها المواطنون المشتغلون في كل القطاعين.

رابعا:-أن تقوم دول المجلس بالاشتراك مع قادة العمل في القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات أنتاجية ، مشتركة تتضمن تدريب ، وتوظيف العمالة الوطنية ، الى جانب خلق شراكة حقيقية فيما بين قطاع التعليم ، وقادة قطاع الاعمال لضمان ملائمة مناهج التعليم ، ومخرجاته مع متطلبات العمل في القطاع الخاص.

---

[٣٥١] -خلاصة تنفيذية :دول مجلس التعاون :معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف، (الكويت، مؤسسة الخليج للاستثمار، ١٩/ ٩/ ٢٠١٢) ، ص٥-٨.

خامسا:-أن تحرص دول المجلس على خلق قدر متزايد من المرونة التشغيلية Employment Flexibility في القطاع الخاص ، من حيث عقود التوظيف ، وساعات العمل ، ومستويات العمل ، ومستويات الاجور ، وتوحيد أيام العمل الاسبوعية ، وبما يتناسب مع الاحتياجات المتنوعة للمؤهلين من العمالة الوطنية داخل قوة العمل وخارجه شاملة ذوي الاحتياجات الخاصة وفق مختلف أعمارهم ذكورا أم أناثا.

سادسا:-تشجيع حوكمة الشركات ، والمشروعات الخاصة ، وزيادة أدراكها لاهمية تطعيم الكفاءات ، والخبرات المستقدمة خارجيا بالخبرات ، والكفاءات الوطنية من البراعم الشبابية في بوتقة متناسقة ، وربط ذلك بأجهزة وزارات الدولة المعنية.

هـ - أفكار أتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي لتنمية أسواق العمل الخليجية:-

طرح أتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عدة أفكار لتطوير ، وتنمية أسواق العمل الخليجية ، وخاصة في مجال أحداث نقلة نوعية في مجال توظيف العمالة الوطنية ، وجاء ذلك في أطار التقرير الاقتصادي الفصلي مارس٢٠١٣ ، وأبرز هذه الافكار:-

أولا:-يرى القطاع الخاص الخليجي أن معالجة المشاكل الهيكلية في أسواق العمل الخليجية تقع مسؤوليتها على كافة أطراف الانتاج ، بما فيها الحكومات الخليجية ، حيث يتطلب ذلك وجود برامج متوسطة ، وطويلة الاجل لاعادة هيكلة الانشطة الاقتصادية لخلق المزيد من الانشطة المولدة للقيمة المضافة العالية ، والتي توفر وظائف مجزية للمواطنين.

ثانيا:-ضرورة أضفاء المزيد من المرونة على شروط توظيف العمالة الوطنية ، مع وجود برامج وطنية لتأهيلها ، وكذلك برامج دعم الاجور بصورة مؤقتة.

ثالثا:-وضع قيود على توظيف العمالة الاجنبية ، ورفع تكلفتها ، مع جهود مماثلة لتوفير الايدي العاملة الوطنية الكفؤة ، وبرامج لاعادة هيكلة الانشطة الاقتصادية من وجهة نظر القطاع الخاص.

رابعا:-توفير المزيد من فرص العمل المناسبة للمواطنين ، ووضع ، وتنفيذ برامج ناجحة للاحلال ، والتوطين ، سعيا الى تحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة الوطنية.

خامسا:-تقليل الاعتماد على العمالة الاجنبية التي أصبحت تحمل الاقتصاد أعباء باهظة وتستنزف مايعادل ثلث عائدات النفط ، عن طريق التحويلات الخارجية للاجانب.

الخاتمة:-

أن تنمية أسواق العمل الخليجية هي واجب وطني يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي أيلائه أهتماما أكبر ، من خلال زيادة الاعتماد على الطاقات ، والخبرات الوطنية ، وتقليل الاعتماد على العمالة الاجنبية التي بدأت تؤثر على التركيبة السكانية الخليجية ، وقيمها ، وثوابتها العربية ، والاسلامية.ناهيك أن على دول مجلس التعاون الخليجي المناورة بأستخدام العمالة الخليجية داخل دولها وحسب حاجة كل سوق سعيا للقضاء على البطالة ، والتكامل الاقتصادي الخليجي .وعلى دول المجلس الانتباه الى مايدور من حولها من متغيرات أقليمية ، ودولية قد تؤثر على أسواق العمل فيها ، ومنها أمكانية نشوب نزاع عسكري محتمل في المنطقة ، وأحتمالية نزوح للعمالة العربية الى المنطقة ، مما يستدعي و ضع البرامج ، والخطط البديلة لحماية التجربة التنموية الخليجية ووضع بعض الخطوات لتقليل الاكلاف الاقتصادية التي يمكن أن تصاب بها جراء مايحدث من خارج حدودها في المستقبل المنظور.

المبحث الثالث

المتغير الخليجي وأثره في

الاوضاع الداخلية العراقية بعد

الثورات العربية عام٢٠١١*

تمهيد:-

يشكل المتغير الخليجي عاملا مهما في التأثير على الاوضاع الداخلية العراقية بعد الثورات العربية ، إذ أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن العراق لازال يشكل همزة الوصل بين ماحصل فيه من تطورات سياسية بعد الاحتلال الاميركي في التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣ ، وماجرى من ثورات عربية في تونس ومصر عام٢٠١١ أدت الى أنهيار تلك النظم الدكتاتورية بعد عقود من الحكم الفردي ، الشمولي .

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن تفعيل دورها في العراق هو مصلحة خليجية فائقة الاهمية قد تفوق مصلحتها الاقليمية في حماية أمنها الاقليمي في المنطقة ، وهذه الاهمية مبعثها أن تلك الدول راقبت الاحداث السياسية في العراق بعد٢٠٠٣ ، ولاحظت مدى الانعكاسات المهمة التي أنبثقت من الساحة العراقية على تلك الدول ، بحيث شجعت المواطن الخليجي أن يعيد النظر في الحكم ، ومدى شرعيته ، وخاصة من قبل الطوائف غير الحاكمة في الانظمة الخليجية(الشيعة)، وهذا النمو في الوعي السياسي الخليجي كان العراق هو الباعث الحقيقي له بعد أن تصدت لمسك زمام السلطة في العراق الطائفة التي تعرضت للتهميش ، والتغييب في النظام السابق ، وأصبح لها دورا مهما في صنع القرار السياسي العراقي الداخلي والخارجي بعد٢٠٠٣، مما أعطى للطوائف الخليجية المناظرة

* في الاصل البحث القي في المؤتمر العلمي السنوي الدولي الثالث الموسوم((المتغيرات الاقليمية في المنطقة العربية والادوار الدولية الجديدة))التي أقامته كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل في قاعة المنتدى العلمي والادبي لجامعة الموصل للفترة٢٣-٢٤/ ٩/ ٢٠١٣.

للعراق (الشيعة) بأن تأخذ من العراق سابقة سياسية يمكن الاقتداء بها في عملية الاصلاح السياسي الشامل في دول مجلس التعاون الخليجي .

أن البحث في المتغير الخليجي في العراق بعد الثورات العربية له من الاهمية التي تستند الى عدة أسباب ومنها:-

١.الاهمية السياسية:-

أن الاهمية السياسية للبحث لها علاقة بشكل أو بأخر بالحراك الخليجي الشعبي ، بسبب أحداث العراق ، وتفاعلات الثورات العربية عام ٢٠١١، حيث مارست الجماهير الخليجية ضغوطا على أنظمتها ، بسبب أرتفاع الوعي السياسي ، بعد ماجرى في العراق وتطورات الانتفاضات العربية التي دشنت في تونس ومصر ، وأمتدت الى اليمن ، وليبيا ، وأخترقت الساحة السورية ، هذه الاحداث أعطت شحنة من الثقة ، والامل للمواطن الخليجي بأمكانية التصدي لنظامه السياسي من خلال التعبير عن ضرورة تغيير الانظمة الخليجية التي عاشت على قيم القبلية ، والعشائرية ، وعاملت المواطن الخليجي وكأنه يعيش عهد نشوء القبائل ، والعشائر ، بالرغم أن هذه القيم لاغبار عليها في توحيد لحمة المجتمع الخليجي ، إلا أنها لاتصلح في الوقت الحاضر لتسيير شؤون الدولة ، ولاتجاري التطورات التي حصلت في العالم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام١٩٩١ ، وأنتشار قيم الديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، وأرتفاع الحديث عن معاملة خاصة للمراة بينما لازالت بعض دول مجلس التعاون الخليجي تمنع المرأة من قيادة السيارات ، لابل أنها يمكن أن تتعرض للمساءلة القانونية ونحن نعيش ونودع العقد الاول من الالفية الثالثة الذي يتميز بأنتشار قيم العولمة ، والخصخصة ، والراي والراي الاخر ، وأصرار المنظمات الدولية على ضمان حقوق الانسان ، وعدم التعرض لها بينما لازالت بعض دول مجلس التعاون الخليجي تحاسب من يكتب تغريدة على الفيسبوك أو التويتر لزعمها أنه تعرض الى الحاكم ، أو الملك ، أو رئيس الدولة ، والقوانين لابل بعض الدساتير الخليجية تنص على عدم التعرض أو محاسبة الحاكم لان ذاته مصونة ، وهكذا كان المواطن الخليجي ينتابه شعور بالمواجهة مع السلطات الحكومية بأعتبارها حالة نادرة لم

تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي من قبل وتطور الى خروج الجماهير الخليجية الى الشارع للتعبير عن رفضها لاستمرار الحكم الشمولي ، والمطالبة بالقاء الضوء على دورها في العملية السياسية في عدد من دول المجلس كالمملكة العربية السعودية ، والكويت ، وسلطنة عمان ، ومملكة البحرين.

وكان المشهد البحريني مؤثرا للغاية بعد الثورات العربية ، حيث تطور الى مواجهات مؤسفة بين الشعب ، وأجهزة الشرطة ، والامن البحرينية ، وتصاعدت الاحداث الى حافة الهاوية بعد أستقدام البحرين القوات السعودية(قوات درع الجزيرة)لحماية النظام البحريني من الانهيار ، وتبرير وجودها لحفظ الامن الداخلي البحريني .

هذه التطورات جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تزيد من فعالية دورها في الاوضاع الداخلية في العراق ، لاعتقادها أن هذه السياسة هي سياسة أستباقية لحماية نظمها السياسية من التيار القادم من العراق ، ومن ثم ماحصل في تونس ، ومصر لاحقا ، إلا أن دول المجلس أصيبت بالفشل الذريع ، بسبب تمكن وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، التويتر الخ) من تأمين سبل الحوار بين الشعوب الخليجية ، والشعوب المنتفضة ، وأصبحت وسيلة للتجمع والتظاهر ضد الحكومات الخليجية التي وقعت فيها التظاهرات سالفة الذكر ، وأصبحت النظم السياسية في دول المجلس في حالة لاتحسد عليها في قضية الحراك الداخلي الشعبي الذي يمكن أن يهدد مستقبلها السياسي ، مما شجع تلك الدول على جعل دورها في العراق يحسب في خانة التدخل غير المباشر فيه لتغيير المعادلة السياسية لصالحها ، وعدم السماح لتكون التجربة العراقية حافزا مع الثورات العربية للشعوب الخليجية للانتفاض على نظمها السياسية.

٢.الاهمية الاستراتيجية :-

أن الاهمية الاستراتيجية للبحث تندرج من تغير ستراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي قبل الاحتلال من جعل دولها مواقع خلفية للعدوان على العراق الى المشاركة بنفسها في التأثير الداخلي في الساحة العراقية ، وللانصاف يمكن القول أن الاستراتيجية الخليجية في العراق طورت نفسها بعد الاحتلال الامريكي ، حيث حاولت أن تجد لها بعض المبررات

لدعم الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا أثناء التحضيرات لغزو للعراق وفسرته أنه يدخل في خانة التعاون الاستراتيجي بين تلك الدول والقوى المشاركة في مخطط الغزو منذ عشرات السنين تمتد منذ الغزو العراقي للكويت عام١٩٩٠ الذي خلق تحالفا دوليا لاخراج العراق من الكويت تكلل بعد حرب الخليج الثانية عام١٩٩١ بتوقيع دول المجلس ، وخاصة (الكويت، قطر) أتفاقيات أستراتيجية للتدريب بين قواتها العسكرية والقوات الامريكية والبريطانية ، وخاصة أنها تستضيف بعض المقرات العسكرية المهمة كالاسطول الخامس الامريكي (مملكة البحرين)، من باب حمايتها من التهديدات الخارجية.

أن البحث في المتغير الخليجي في العراق بعد الثورات العربية يحمل بين طياته العديد من الاشكاليات يمكن أن تلخص في عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها:-

س:-ماهي طبيعة التأثيرات الخليجية في العراق بعد الثورات العربية؟س:-وماهي العوامل المؤثرة على المتغير الخليجي في العراق؟س:-وماهو مستقبل المتغير الخليجي في العراق بعد الثورات العربية؟وسيحاول البحث الاجابة عن كل تلك التساؤلات .

وبني هذا البحث على فرضية مؤداها((مارست دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية عام٢٠١١ دورين متناقضين في العراق ، الاول دور أيجابي عزز من العلاقات مع العراق ، ودور سلبي أثر على أستقرار المشهد السياسي ، والامني العراقي ، وعزز من الدور الخليجي تأثير ، وضغوط بعض القوى الاقليمية ، والدولية ، وسيكون التأثير الخليجي في المستقبل المنظور مائلا بين التأثير الايجابي ، والسلبي ، حسب ماتتطلبه المصالح الخليجية ، وماتفرضه الساحة العراقية من تطورات ، وماتمليه القوى الاقليمية ، والدولية من ضغوط عليه)).

طبيعة التأثيرات الخليجية في

العراق بعد الثورات العربية

يمكن أعتبار الدور الخليجي في العراق بعد الثورات العربية التي حدثت عام٢٠١١ ذو ملامح خاصة ، لانه يكاد يجمع بين التأثير الايجابي في الساحة العراقية ، والتأثير السلبي في نفس الساحة ، ويمكن أستعراض ، وتحليل أبعاده ، وأهدافه.

أ-الدور الخليجي الايجابي في العراق بعد الثورات العربية:مارست دول مجلس التعاون الخليجي دورا أيجابيا في العراق بعد الثورات العربية عام٢٠١١ في ظل بعض التطورات داخل العراق ، وفي تلك الدول ، والمنطقة ،وهي تتمثل فيما يأتي:- [٣٥٢]

أولا:-يبدو العراق على شفير أزمات سياسية ، تغذيها العصبيات المذهبية ، والسياسية ، وتختلط فيها المصالح الاقليمية ، وتذكر بما حصل في الجبل اللبناني غداة أنسحاب الصهاينة منه عام١٩٨٣ ، والمجازر التي حصلت أنذاك ، وما يحكى عن سعي اسرائيلي لها ، من خلال الانسحاب فجأة من منطقة تغذيها الاختلافات.

ثانيا:-أضعاف العراق ، ومنعه من التحول الى دولة أقليمية ، وازنة ، من خلال أثارة الانقسامات المذهبية ، وأدخاله في أزمة سياسية كبرى، على أثر الانسحاب الاميركي منه خصوصا بعد الدور الذي حاول أن يلعبه في الازمة السورية من خلال الوساطة التي كان يحاول القيام بها ، والوقوف علنا في وجه المشاريع العربية الرامية لعزل سوريا.

ثالثا:-محاولة دول مجلس التعاون الخليجي التحول الى كيان واحد ، تلبية للدعوة التي وجهها العاهل السعودي الملك عبد الله اليها، وبتجاوز مرحلة التعاون الى الاتحاد ، وإذا ما تحققت هذه الخطوة ، وقام هذا الكيان الخليجي بنجاح ، فسيكون للسعودية سيطرة واضحة على مقرراته ، لما لها من قوة أقتصادية ، وبسبب مساحتها الجغرافية التي تعطيها وزنا لايستهان به بالنسبة الى الدول الصغيرة المحيطة بها.

---

[٣٥٢] -دور سعودي لما بعد الانسحاب الاميركي في العراق ، موقع البديع، ١/ ١/ ٢٠١٣، ص٢.

رابعا:-أزدياد النفوذ السعودي في اليمن ، بعد نجاح مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي هناك ، والتي تمثلت في أقناع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالتنحي عن دفة الحكم.ومما دعم من المبادرة الخليجية في اليمن مباركة ، وقبول الدول العظمى بها ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، والاتحاد الاوربي ، لاسيما أنها محاولة للوصول الى حل توفيقي يرضي الطرفين الثوار والحكومة بدون اللجوء الى العنف ، وتتلخص المبادرة في ضمان عدم محاسبة الرئيس بعد تنحيه ، وتسلم نائبه للحكم لفترة أنتقالية يتم بعدها أجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية[٣٥٣].

خامسا:-أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي موقفا موحدا في الجامعة العربية وبعدها في مجلس الامن الدولي ، بأتخاذ قرار يحمي الشعب الليبي الاعزل من العنف الذي يمارس ضده من قبل حكومة القذافي ، كما ساهمت بعض دول الخليج وتحديدا الامارات ، وقطر في المشاركة مع قوات التحالف الغربي في حملته لحماية المدنيين في ليبيا من تعسف حكومتهم[٣٥٤].

سادسا:-دعم خليجي واضح في المجالات السياسية ، والامنية ، والتنموية لكل من البحرين ، وسلطنة عمان ، وفي ذلك رسالة واضحة بأن الحراك الشعبي محظور في تلك الدول ، وأنه لن يتم التهاون مع التحركات الشعبية التي تتهم دول مجلس التعاون الخليجي ايران بتغذيتها ، وبهذا الاعلان تحاول السعودية ، ودول الخليج العربية أستخدام سياسة العصا الغليظة تجاه التحركات الشعبية في دولهم ، وضد كل مايعتبرونه تدخلات خارجية ، وتحديدا ايرانية في شؤون تلك الدول.

سابعا:-دعم دول الخليج العربية قوى الشعب السوري الثائرة ضد أستبداد حكومته ، حيث وجهت دول المجلس رسالة قلق ، وأحتجاج علني ضد الممارسات العنيفة ضد الشعب السوري الاعزل ، وقد بلور خطاب خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز

---

[٣٥٣] -د.شملان يوسف العيسى ، تزايد النفوذ الخليجي أقليميا، الوطن(الكويت)، ٢٠١١/٨/٢١، ص٣.

[٣٥٤] -المصدر نفسه.

أثناء الازمة السورية عن مشاعر الشعوب ، والدول الخليجية ، عندما حذر الحكومة السورية من مغبة الافراط في العنف ، وتم بعدها أستدعاء السفير السعودي من دمشق ، وقد أتخذت الكويت ، والبحرين نفس الخطوة[٣٥٥].

ويفسر بعض الباحثين التحرك الخليجي الايجابي في العراق لحماية نظمها من التداعيات التي أفرزتها الساحة العراقية منذ الغزو ، والاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣ ولغاية الانسحاب الامريكي عام٢٠١١ وما لحق ذلك من تطورات أقليمية تمثلت بأندلاع الثورات العربية ، حيث أن تلك التطورات ((أفرزت أحزابا ، وحركات سياسية ، متنوعة كان من أهمها حركات الاسلام السياسي(الاخوان المسلمين-الحركة السلفية)هذه الحركات السياسية القديمة التي كانت مضطهدة ، ومصادرة حقوقها تجد نفسها اليوم حرة ولديها التنظيم الجيد ، والمال ، لذلك جاءت مطالبها ليس بالنظام الديمقراطي ، بل بتطبيق الشريعة تمهيدا لقيام الدولة الدينية ، هذه الاحزاب أصطدمت مع الحركات الشبابية ، المدنية التي قادت الثورة من حركات قومية ، ووطنية ، ويسارية ، وليبرالية ، الخلاف بين الطرفين حول طبيعة الدولة الجديدة في مصر هل هي مدنية أم دينية؟دول الخليج لاتوجد فيها أحزاب ماعدا الكويت ، لكن توجد في حال الخليج تنظيمات ، وخلايا دينية ، متطرفة ذات نهج جهادي مغلق السؤال هل ستلعب دول الخليج دورا في تعزيز المفهوم المدني أو الاسلامي في الوطن العربي؟))[٣٥٦].

وترى بعض الدراسات أن الدور الايجابي الخليجي في العراق هو لمواكبة التطورات التي حدثت فيه، والتي تتمثل بأنتشار الاحزاب السياسية ، والتعددية الحزبية ، وجعل أقتصاده ينتهج الخصخصة ، والاقتصاد المفتوح الذي يرتبط بالاقتصاد العالمي ، وهذه الحالة قريبة من توجهات دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ ترى هذه الدراسات أنه من الخطأ الاشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها دول قبلية ، ووراثية لانها ((غادرت هذه المجتمعات الصورة القديمة للمجتمع المشاعي ، القبلي ، وشبه القبلي ، ودخلت في

---

[٣٥٥] -المصدر نفسه.

[٣٥٦] -د.شملان يوسف العيسى، الخليج :التعامل مع المتغيرات ، الوطن(الكويت)، ٢٠١١/٨/١٦، ص٥.

صورة أولية لدولة الهرم السياسي الحديث تبعا لسرعة ، وحجم تراكم رأس المال بها ، الى أن أنتهت الى صورة المجتمع الطبقي الراسمالي ، وأن بقيت في أطار قيد نظام أرستقراطي ، سلالي ، وراثي متنوع بينها حجم المشاركة الشعبية في الحكم ، تبعا لتنوع الصيغة الدستورية الناظمة لعلاقة طبقاتها الاجتماعية))[٣٥٧].

وفي نفس الاتجاه تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن تحركها الايجابي في العراق هو جزء من تحالفها الاستراتيجي مع دول الاحتلال (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا)، أنها يمكن أن تكون الواجهة لهم في المنطقة لان تلك الدول خرجت من مرحلة الدفاع عن النفس ، وباتت جزءا من قوى حالة الهجوم العالمي ، بل هي طرحت نفسها بديلا لمراكز أقليمية ، تقليدية كالعراق ، وتركيا ، وايران يمكن أن تكون في خدمة مراكز النفوذ العالمي في نفس الوقت الذي تنمي به مصالحها الخاصة[٣٥٨].

وتذهب بعض الدراسات الى ربط التحرك الخليجي الايجابي في العراق بعد الثورات العربية بتوازنات القوى الاقليمية ، حيث أنه على سبيل المثال لو قارنا بين النهجين الاسرائيلي والخليجي في المنطقة ، لرأينا أن الاثنين يقومان على مبدأ التوافق الاستراتيجي الذي يستهدف تقاسم النفوذ في المنطقة ، غير أن دول مجلس التعاون الخليجي تعترضها حالة مساومة محدودة ، وطارئة ، ومؤقتة تتعلق بمسألة مصير الارض الفلسطينية المحتلة ، والشكل المستقبلي للوجود القومي الفلسطيني ، ومسألة الاراضي السورية المحتلة ، وبهذا الصدد تمثل المبادرة العربية الحد المتفق عليه خليجيا والذي تعرضه كمساومة على (اسرائيل) ، والحجم الجغرافي الذي يمكن للنهج الخليجي أن يسمح (لاسرائيل) بالتوسع فيه ليكف عن توتير الصراع بينهما وفي الخليج فرصة التركيز على المشروع الايراني ، لكنها قطعا ليست علاقات صراع وجود بحسب مايظن البعض ، لذلك لايجب أن نرى في العلاقات القطرية – الاسرائيلية سوى علاقات خليجية –

---

[٣٥٧] -خالد عبد القادر أحمد، المتغير الاستراتيجي في طبيعة مجلس التعاون الخليجي ودوره، موقع الحوار المتمدن ، العدد٣٣١٩، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، ص٢

[٣٥٨] -المصدر نفسه.

اسرائيلية لاعلاقات قطرية – اسرائيلية فقط[٣٥٩].وعليه ترى تلك الدراسات أن (اسرائيل) تدرك ((الى أين يتجه النهج الخليجي ، والاهداف التي ينوي تحقيقها ، ورضى مراكز النفوذ العالمي عنها خاصة أن هذا النهج الخليجي يحمل حلولا جيوسياسية ، أقتصادية ، أستراتيجية لازمتها الاقتصادية العميقة من ضمنها تحجيم السوق الصيني))و(اسرائيل) تبعا لذلك تدرك أن هذه هي أحسن فرصة للمساومة ، لذلك لانستغرب أمساكها بتلابيب المشروع الايراني ، ومحاولتها توظيفه في هذه المساومة ، معتبرة أن ضم كل فلسطين ، والجولان ، ويهودية (اسرائيل) ، والتقاسم الاقتصادي الاقليمي هو الحد الادنى لاي أتفاق يمكن له القبول به))[٣٦٠].

وتؤشر بعض الدراسات أسباب التحرك الايجابي الخليجي في العراق بعد الثورات العربية لكون دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون لها نصيب في هندسة المنطقة بالتوافق مع القوى الاقليمية ، والدولية ، وليس كونها خزان وقود للدول الغربية ، وعليه تربط تلك الدراسات في التحرك الخليجي في العراق ، لان تلك الدول تحاول من خلال ذلك نفض ((الغبار عن النظرة التقليدية من خلال توسيع ، وتعزيز القاعدة المحلية للدعم السياسي في كل دول المنطقة ، ورسم ، وتفعيل رؤية أيجابية جديدة للمنطقة ، لاعادة أهتمام العالم بها ليس كبرميل نفط ، بل كخلية نشاط مؤسسي بين دول المنطقة ، ومجتمعاتها ، لاعادة الارتباط بالعالم بما يفتح المجال للمبادرة التأريخية الخليجية الجديدة))[٣٦١].

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحركها في العراق هو بمثابة صمام آمان لها لتجنب ماحدث هناك من توتر ، وأحتراب ، طائفي ، مقيت ، وأخذ العبر ، والدروس من التجربة العراقية ، وهذا يتناغم مع أنطلاق الثورات العربية التي شجع على تفجيرها

---

[٣٥٩] -المصدر نفسه.

[٣٦٠] -المصدر نفسه.

[٣٦١] -د.علي أحمد محمد الديلمي، أمن الخليج :المنظومة الاقليمية الاشمل بما فيها اليمن، وكالة مآرب برس، ٣أبريل/ نيسان ٢٠١٣)، ص٢.

التمييز في توزيع الثروات الداخلية ، والقمع البوليسي الحكومي ضد الشعوب التي حدثت فيها ، فدول الخليج العربية تحاول أن تشخص عناصر الضعف ، والقوة في التجربة العراقية ، والثورات العربية ، ومن جانب أخر محاولة أمتصاص الحراك الشعبي الخليجي من خلال طرح بعض الاليات وكما يؤشر الباحث العماني محمد بن سعيد الفطيسي ، حيث يطرح بعض التوصيات على الانظمة الخليجية لتجنب ماحدث في العراق عام٢٠٠٣ ، وماحدث في تونس ومصر عام٢٠١١ وتنقسم الى توصيتين وهما[٣٦٢]:-

أولا:-يجب أن تدرك الانظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي أن صمام الامان الاهم لاستقرار المنطقة من التهديدات الخارجية ، العابرة للقارات ، وحتى تلك الداخلية ، وبالتالي أستقرارها يكمن في أستقرار شعوبها من مختلف النواحي المادية، والمعنوية ، وأن أي أفكار اخرى تسير أو توجه في عكس هذا الاتجاه لن تؤدي سوى الى أستمرار الخلافات الداخلية ، والانقسامات الوطنية ، وهو ماسيؤدي بدوره الى تفاقم حالة الفوضى الهدامة ، وعدم الاستقرار ، والذي بدوره كذلك سيؤدي الى أفساح المجال للتدخلات الخارجية .

ثانيا:-تنمية تحول المجتمع المدني ، ومؤسساته والتي سيؤدي بدورها الى تدعيم فرص الامن ، والاستقرار ، وضمن أولويات العمل في هذا الاتجاه ضرورة الشروع ببرنامج متكامل للتربية الوطنية :المواطنة ، والمدنية، وللتنمية المعرفية ، وأشاعتها في بيئة أجتماعية تفضي الى رفد مؤسسات المجتمع المدني ، وتدعيمها ، وسن التشريعات القانونية ، الضرورية ، الكفيلة بتنظيم أعماله ، ونشاطاته ، وتوظيف مبادرات التي تحتاج على الدوام الى الدعم ، والمواكبة من قبل السلطة العامة في المجتمع.

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتجاوب مع العراق عبر المشاركة في القمة العربية الثالثة والعشرون التي عقدت في العاصمة العراقية (بغداد) للفترة من ٢٧-

[٣٦٢] -محمد بن سعيد الفطيسي، دول مجلس التعاون الخليجي ومعركة الاستقرار، السياسي، (عمان ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢، ص٢.

٢٩أذار/ مارس عام٢٠١٢ ، حيث سبق وأن طالب العراق وعلى لسان وزير خارجيته هوشيار زيباري تلك الدول بالمشاركة الفعالة في تلك القمة على أفضل المستويات ، خاصة بعد أن أجرى الوزير العراقي أتصالات بنظرائه في المملكة العربية السعودية ، وقطر ، ومملكة البحرين ، ودولة الامارات العربية المتحدة، والكويت لوضعهم في صورة تحضيرات ، وأستعداد العراق لاستضافة قمة بغداد[٣٦٣] .

ب-الدور الخليجي السلبي في العراق بعد الثورات العربية

إن هذا الدور يناقض الدور الاول جملة وتفصيلا ، لان دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تمارس تدخلا واضحا في الشأن السياسي العراقي بعد أن أدركت خطورة التطورات في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وخاصة في مجال أجراء الانتخابات البلدية ، والبرلمانية لانها أدركت تأثيراتها على المحيط الخليجي ، بحيث أن المواطن الخليجي عند مراقبته لكل ماحدث في العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق ، وأندلاع الثورات العربية ، بحيث كشف هذا الوضع فجوة حقيقية بين المواطن الخليجي وحكوماته التي لاتريد التنازل عن بعض أستحقاقاتها السياسية ، لاشراك المواطن الخليجي في عملية صنع القرار .

وقد أكد مشروع قياس الراي العام العربي الذي أصدره المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات في الدوحة عام٢٠١١ بأن ((الثقة بين المواطنين ودولهم هي في طور التأكل ، إذ أن الثقة التي يوليها مواطني المنطقة العربية لمؤسسات دولهم محدودة ، ومتباينة بحسب المؤسسة .ففي الوقت الذي يثق فيه الموطنون ثقة عالية نسبيا بمؤسسة الجيش في بلدانهم (٧٧٪) من المستجيبين يثق نحو نصف الراي العام فقط بالامن العام (الشرطة)ويمنح (٥٧٪) من الراي العام العربي ثقته لجهاز القضاء في حين أن أقل من الراي العام العربي ثقته لجهاز القضاء ، في حين أن أقل من نصف المستجيبين لديهم ثقة بحكوماتهم

---

٣٦٣ -العراق يطالب دول الخليج بالمشاركة في القمة بأعلى المستويات، الوطن(الكويت) ، ٢٦/٣/٢٠١٢، ص١.

(٤٧٪)ومجالسهم النيابية (٣٦٪)))[٣٦٤].ويسهب التقرير في تسليط الضوء على أزمة الثقة سالفة الذكر بالقول((أن فجوة الثقة هذه تظهر وقوع شرعية الدولة العربية في مأزق لدى المواطنين ، فحينما تتخلف الدولة عن تنفيذ سياسة عملية من شأنها أن تقود الى تغيير مواقف المواطنين من سياستها الاقتصادية ، والخارجية ، وحينما تتساهل مع الفساد ، ولاتحاربه ، وتتعامل مع المواطنين بمحاباة لفئة من الفئات ، ولاتلتزم بأجراءات ديمقراطية حينها فقط تفقد الدولة شرعيتها))[٣٦٥].

وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي التدخل السلبي في الاوضاع الداخلية العراقية ، لانها تتوجس من أمكانية نقل تداعياتها الى داخل تلك الدول فهذا الباحث الكويتي الدكتورمحمد الرميحي يشرح الهواجس الخليجية من عدم الاستقرار في العراق بعد الثورات العربية ، إذ يقول ((أنه لو تعمقت المشكلات الداخلية في العراق لاسمح الله ، ووصل الى تجذر فئوي ، فأن ذلك سوف يخلق في تقديري كانتونات عراقية مع الملاحظة بأن جنوب العراق قريب جدا من الخليج ، لذلك فأن أي أضطراب شديد في العراق يؤثر علينا في الخليج بأشكال مختلفة))[٣٦٦].

لابل أن بعض الدراسات ترى في التدخل الخليجي السلبي في العراق واقع حال لامحالة ، لان بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، كالمملكة العربية السعودية ترى في العراق المجال الحيوي لها كعمق أستراتيجي في المنطقة ، فلابد من أستغلال الاقليم في مجابهة التهديدات التي تشكل بنظرها التهديد الاهم للتصدي للمصالح السعودية في المنطقة عموما ، وفي العراق خصوصا ، وعليه فأن المملكة العربية السعودية ترى في عدم أستقرار الساحة العراقية تهديد لامنها الداخلي ، لانها لاتريد أن يتغير الوضع الراهن في

---

[٣٦٤] -مشروع قياس الراي العام العربي (المؤشر العربي٢٠١١) :ملخص تنفيذي، (الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١) ، ص٣.

[٣٦٥] -المصدر نفسه.

[٣٦٦] -ناظم ياسين، حراك العراق:دول الخليج تتوجس والنفوذ الايراني يتضاءل ، أذاعة العراق الحر ، ١٥/ ١/ ٢٠١٣، ص٢.

المملكة ، وخاصة في ظل التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولاتريد أن ينتقل عدم الاستقرار من العراق اليها تحت مزاعم مجابهة الوجود الاجنبي العسكري ، بحيث أنها تولي هذا الموضوع أهتماما خاصا حيث أنه ((لاترتاح المملكة لاي وضع يتمخض عنه عدم أستقرار ، أو عدم تيقن في أقليم يعد مجالا حيويا لها وربما هذا ماتراه الرياض فيما يجري من تحولات في الاقليم .فالرياض أقرب الى عقلية الاتزان المستند الى أسس الحفاظ على الوضع القائم أفضل من التغيير الذي يقود الى الفوضى كما حدث في العراق))[٣٦٧].

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتدخل في الحراك الداخلي العراقي في نهاية عام٢٠١٢ وبداية عام٢٠١٣ ، وخاصة في مجال دعم التظاهرات العراقية التي طالبت بأجراء أصلاحات هيكلية داخل المنظومة السياسية ، والاقتصادية ، في الوقت التي وقفت تلك الدول بالضد من التظاهرات الشعبية في بعض دول الخليج العربية كما في مملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وتلك مفارقة تأريخية بحد ذاتها ((فشعارات الاحتجاجات العربية تدعو الى تطبيق الديمقراطية ، وبلدان الخليج أبعد ماتكون عن الديمقراطية ، فلا أحزاب حرة ، بل مشايخ –عوائل تحكم بأرادات مطلقة ، وبعض هذه الملكيات ، والامارات لايوجد لديها دستور ، وتمنع المراة من المشاركة في الانتخابات ، بل تمنع المملكة السعودية صاحبة أكبر أمبراطورية أعلامية عربية المراة من قيادة السيارة))[٣٦٨].

ويبدو أن التحرك الخليجي ، والتدخل في الشأن العراقي بصورة سلبية هو نهج عام أعتادت عليه منذ أندلاع الثورات العربية ، إذ أن ((أنظمة الخليج وخصوصا السعودية تراهن على قوة التيار السلفي ، والاخواني في حركة الاحتجاجات العربية الراهنة ، وأمكانية التحكم بها عبر سطوة المؤسسة))الدينية((السعودية ، وتأثير الثورة المالية الهائلة

---

[٣٦٧] -د.حسن البراري، الحضور السعودي والنفوذ الايراني في أعقاب الربيع العربي، الاقتصادية ، العدد٦٥٧٠، ٧/ ١٠/ ٢٠١١، ص٢.

[٣٦٨] -صلاح حسن الموسوي، أمبريالية خليجية ، شعوب، ٣/ ٤/ ٢٠١٣، ص٥.

للمملكة ، وأبرز تمظهرات نهج الارشاد السعودي تردد المصريين في تطبيع العلاقة مع ايران بعدما أعلنت السعودية عن التبرع لمصر ب١٠مليارات دولار ، والحقيقة الاخرى البادية للبيان الدور المحوري للقنوات الفضائية في تأجيج نيران الاحتجاجات ، والتظاهرات ، وصب الزيت لايقاد أصغر الشرر في بعض البلدان العربية ، حتى بات مصير العالم العربي يقرر حاليا في دويلات الخليج ، والمثال بالثقل السياسي الذي تحظى به قطر حاليا والمتأتي من التصدي الاعلامي المنحاز لقناة الجزيرة وسطوته على الشارع العربي ، مما أستفز حيادية أبرز العاملين بها وتركهم للقناة كغسان بن جدو وغيره))[٣٦٩].

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أختراق الساحة العراقية عن طريق الانترنيت ، وتسخير الخطاب الدعوي لكسب المؤيدين لها من طائفة معينة على حساب طائفة اخرى لاسيما أن ((التدفق التكنولوجي في مجتمعات أيدلوجية كالمجتمعات الاسلامية قد أثر في طبيعة القيم الاجتماعية السائدة شكلا ، ومضمونا فالشباب المسلم العربي منه على وجه الخصوص وجد في الانترنيت منفذا ، ومتنفسا لاالخروج على القيم ، والعادات السائدة ، وأنما أيضا للخروج على المواقع الالكترونية التقليدية التي تحاول أن تحاكي واقعهم الاجتماعي ، والديني على الشبكة العنكبوتية ، وقد ترتب على الانفتاح التقني بروز نماذج ثقافية جديدة جراء التعرض اليومي للانساق الثقافية المعولمة ، خصوصا مواقع التعارف ، والمحادثة ، وبالاخص الفيسبوك ، والمدونات))[٣٧٠].

وقد أستغلت دول مجلس التعاون الخليجي الواقع المتأزم في العراق منذ عام٢٠٠٣ ، وضعف الخدمات ، وتراجع الملف الامني العراقي ، وحصول التوتر بين أطياف المجتمع العراقي الذي زرعها الاحتلال الامريكي على يد الحاكم المدني الامريكي بول بريمر منذ بدء الاحتلال ، لذلك رأت تلك الدول أن التواصل الالكتروني مع طائفة معينة في العراق ، لايجاد واقع أفتراضي على شبكة الانترنيت يمكن أن يعوض أزمة الواقع

---

٣٦٩ -المصدر نفسه.

٣٧٠ -محمد أبو الرب، دور الخطاب الدعوي التقني في بروز المجتمعات الشخصانية ، المستقبل العربي ، العدد٣٩٧، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٢) ، ص٥٠.

الحقيقي على الساحة العراقية ، وعليه ((تبرز تحولات الخطاب الدعوي الاهتمام المتزايد بالقضايا اليومية ، المعاصرة الى جانب ذلك أفتراض أن التحولات الخطابية الدعوية ، نابعة بل مفروضة من منطلق تقني ، كون أدوات التقنية ، وشبكات الاتصال السائدة تقوم على المشاركة ، والتواصل بشكل أكبر من أزمنة مضت ، ولهذا فأن نقاشات العامة وتعليقات الزوار تصبح أمرا حتميا لديمقراطية مجتمعات التقنية ، خصوصا في حالة المجتمعات العربية ، والاسلامية ، حيث تعطش الناس الى قيم الحرية ، والديمقراطية ، فما وفرته التقنيات من خيارات للمشاركة ، والتفاعل هو على خلاف ، فما هو سائد على الارض ، وبالتالي فأن مناقشة قضايا يومية على المواقع الدعوية هي محاولة لخلق مهرب من العجز عن معالجة ماهو واقع لصالح العيش في فضاء تقني مشكل))[٣٧١].

أن التوجه الخليجي لتوظيف الخطاب الدعوي في العراق عبر الانترنيت هو لابعاد خطر الاسلام السياسي في دولها ، ومحاولة جذبه الى داخل العراق لاداء وظائفه هناك بعد أن تشيع ثقافة الاعتزاز بالقيم الفئوية ، والطائفية ، وحتى العرقية لاشباع الساحة العراقية بها في محاولة لاستقبال ، ونمو الاسلام السياسي هناك الذي هو في الحقيقة يمكن أن ينشط وينمو في المشهد العراقي ، لاسيما أن الدراسات الاكاديمية الحديثة تؤكد على أهمية الاسلام السياسي لانه ((أصبح الشغل الشاغل للباحثين ، والمهتمين ، فهو في المدى المنظور الفعل الاكثر تأثيرا في المجتمعات العربية ، والاسلامية ، إذ أن للدين دورا كبيرا في المجتمع من بوابته الثقافية ، والسياسية ، وحتى الاقتصادية))[٣٧٢].

وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي أن تدفع بأتجاه بأشاعة كون العراق يعيش في أزمة ديمقراطية بسبب تهميش طائفة تجاه طائفة اخرى ، ومحاولة تطور هذه المواجهة ، وتطعيمها بتوجهات الاسلام السياسي تحت مزاعم حماية شؤون الطائفة وحتى لو تطلب بالمواجهة مع السلطات الحكومية في العراق ، ولذلك حاولت تلك الدول أن تخلق نقاط

---

[٣٧١] -المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠.

[٣٧٢] -عبد الملك محمد عبد الله عيسى ، حركات الاسلام السياسي في اليمن ، المستقبل العربي ، العدد٤٠٣، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيلول/ سبتمبر٢٠١٢) ، ص٤٣.

أختلاف بين الكتل السياسية ، وكأن العراق يعيش في ((بيئة سياسية مغلقة Closed Political Environment أي أن عدم وجود ديمقراطية يؤدي الى وجود بيئة أجتماعية مناسبة لنشوء التطرف السلفي ، فكلما وجدت الديمقراطية قلت نسبة التطرف فهناك علاقة طردية سلبية بين أنعدام الديمقراطية ، والتطرف ، فكلما قلت الديمقراطية زاد التطرف الديني))[٣٧٣].

بينما كانت الصورة عن العراق بعد الغزو ، والاحتلال الامريكي أنه يعيش في تجربة ديمقراطية خلقها الاحتلال ، إلا أن هذه الكيفية جعلت هذه التجربة تعاني من التصدعات ، والانتقادات ، ناهيك عن التدخلات الخارجية ، ومنها التدخلات الخليجية مما جعلها تبحث عن هوية لها تكون عراقية بجدارة ، إلا أن ذلك يتطلب الكثير من توحيد الرؤى ، والنسق السياسي لكافة الكتل السياسية التي صعدت الى دفة الحكم بعد ٢٠٠٣ لخلق تجربة ديمقراطية ، عراقية ، ولفظ كل مازرعه الاحتلال من محاصصة طائفية وعرقية ، وديمقراطية تقسم الاوطان ، والشعوب الى ملل ، وطوائف ، وأعراق.

العوامل المؤثرة على المتغير الخليجي في العراق

لاشك أن المتغير الخليجي في العراق يتعرض منذ بدء الاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ ، وأمتدادا الى أندلاع الثورات العربية عام٢٠١١ ، الى العديد من العوامل المؤثرة على حركته ، ونفوذه في العراق ، من خلال التشابك ببعض المسالك السياسية ، والاقتصادية ، مما جعل المتغير الخليجي عرضة للضغوط الاقليمية ، والدولية ، ولعل هنا يبرز ثلاثة قوى هي تركيا ، وايران ، والولايات المتحدة الامريكية ، حيث يمكن تأشير أبرز تأثيراتها على الدور الخليجي في العراق بعد الثورات العربية.

أ-تركيا:-

يضع السفير في وزارة الخارجية التركية أنغين صويصال أربعة ميادين تحركت بموجبها تركيا تجاه المنطقة ، ومنها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، والعراق ، وغيرها من

---

[٣٧٣] -المصدر نفسه، ص٥٤.

الدول التي تتقاطع معها تركيا في المصالح السياسية ، والاقتصادية وحتى المصالح العسكرية ، والامنية ، والميادين هي:- [٣٧٤]

١.الامن للجميع.

٢.الحوار مع الجميع.

٣.خلق التبعية الاقتصادية بشكل متبادل.

٤.الاحترام المتبادل.

وعليه فأن تلك ((المبادى المتفق عليها من قبل الجميع بالاصل هي المبادى التي تبنتها تركيا كدولة تبذل جهودا من أجل خلق دينامية التعاون الاقليمي كمسؤولية نابعة من التأريخ والجغرافيا))[٣٧٥].

ويبدو أن تركيا في موازاة النفوذ الخليجي في العراق ((تتبنى المصالح المشتركة مدخلا لتعزيز نفوذها في العراق ، ولذلك فهي تستثمر في كردستان مايزيد عن٢٠مليار دولار ، وترتبط مع بغداد بخمسين أتفاقية مختلفة.كما أنها تبقى على تواصل مع القيادات العراقية الفاعلة ، على الرغم من حجم الخلاف الكبير بخصوص الملف السوري ، وكمثل على ذلك لقاء الرئيس التركي عبد الله غول برئيس المجلس الاسلامي الاعلى عمار الحكيم ، ولقاء وزير الخارجية التركي بمقتدى الصدر في ايران في شهر كانون الثاني٢٠١٢))[٣٧٦].

وتشترك تركيا مع واشنطن في تحجيم النفوذ الايراني في العراق ، وهو مايتلاقى ، ويؤثر في سلوك المملكة العربية السعودية خصوصا ، ودول مجلس التعاون الخليجي عموما

---

[٣٧٤] -محاضرة السفير أنغين صويصال، ورد في أتيان محجوبيان وأخرين ، الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GpoT أستانبول) ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) ، ص٣٨.

[٣٧٥] -المصدر نفسه.

[٣٧٦] -محمد غازي الجمل، القمة العربية والصراع على النفوذ في العراق، السبيل(عمان)، ١٠/٣/٢٠١٢، ص٣.

حيث ((أنتج مسيرة بطيئة من الحوار ، والتقارب بين الطرفين ، حيث تم تعيين سفير سعودي غير مقيم لدى بغداد ، وحصل تقدم في مجالات حماية الحدود ، ومكافحة التهريب، وتبادل السجناء))[٣٧٧].

وتؤشر بعض الدراسات نوع من التقارب التركي – الخليجي بعد الثورات العربية لمواجهة بعض الملفات خاصة في سوريا ، والعراق ((ولاشك في أن الوضع الحالي ، والمستقبلي لسوريا يتصدر المشهد في التقارب الخليجي –التركي ، نظرا للدور المهم الذي تلعبه أنقرة ، بحكم الجوار ، والعلاقات الانسانية ، والاقتصادية ، كما أن الوضع في العراق يحظى بأهمية خاصة في هذا التقارب ، حيث تتفق دول الخليج ، وتركيا على أهمية عدم ترك الساحة العراقية مفتوحة أمام النفوذ الايراني))[٣٧٨].

ويبدو أن هناك أسس أقتصادية متينة تعزز التقارب الخليجي – التركي ، وخاصة بين دولة الامارات العربية المتحدة وتركيا حيث ((تستهدف تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الامارات الى أكثر من ١٠مليارات دولار بحلول عام٢٠١٥ ، كما أنها عرضت أستفادة الصادرات الاماراتية من وجودها في الاسواق الاوربية ، والافريقية ، حيث تمتلك تركيا أستثمارات في أكثر من٣٠دولة أفريقية .وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الامارات وتركيا مليارين و٨١مليون دولار خلال التسعة أشهر الاولى من عام٢٠١١ بمعدل نمو ٣٢٪ مقارنة بنفس الفترة من عام٢٠١٠))[٣٧٩].

ويطرح عبد الرحمن الغرير رئيس مجلس أدارة غرفة تجارة ، وصناعة دبي بعض المؤشرات على تطور العلاقات بين تركيا ودبي ، خصوصا إذ يقول ((أن العلاقات التجارية بين دبي وتركيا تطورت بصورة ملحوظة على مدى السنوات الماضية ، في ظل وجود ٢٨٢ شركة تركية عاملة في دبي ، أضافة الى النمو المتزايد في حجم التجارة البينية غير النفطية ،

---

[٣٧٧] -المصدر نفسه.

[٣٧٨] -ماجد منير، تركيا والخليج تحالف أقتصادي بأهداف سياسية، الاهرام المسائي(القاهرة)، موقع الاهرام الرقمي، ٥/٣/٢٠١٢، ص٥

[٣٧٩] -المصدر نفسه، ص٤.

مما جعل تركيا تحتل المرتبة التاسعة عشرة على لائحة الشركاء ، والتجاريين لدبي))موضحا ((أن تجارة دبي مع تركيا تتميز بتنوعها ، حيث تشمل اللؤلؤ ، والاحجار الكريمة ، والمعادن الثمينة، والمنتجات ، والاجهزة ، والادوات الالكترونية ، والكهربائية ، بالاضافة الى الزيوت ، ومستحضرات العطور))[٣٨٠].

ويرى السفير التركي أنغين صويصال أن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وبموازاة السياسة الخليجية لاتعني التدخل في الاوضاع الداخلية العراقية ، لانه يؤشر بعض الاسس التي يمكن أن تبنى عليها العلاقات بين تركيا والعراق ، إذ يقول في ذلك ((أن العلاقات مع العراق ، والتعاون الذي يستند الى الحوار مع الجميع لايعني التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، وأن ذلك لاينطبق على العراق فقط ، بل الباكستان ، وأفغانستان ، والدول الاخرى ، أنني أتحدث عن مفهوم في أطار الماضي التأريخي ، والجغرافي ، ولاسيما الناتج من الحوار الذي يستند الى الشفافية ، ويخدم الاستقرار ، ويعتمد على الاحترام المتبادل.أن المقاييس الاساسية لتركيا هي نفس المقاييس التي ترددها دائما.أي أستقلال العراق ، والحفاظ على وحدة أراضيه ، ووحدته السياسية ، والمساهمة في تحقيق السلام ، والامن في العراق ، وتأسيس البنية الديمقراطية))[٣٨١].

ب-ايران:-

ترى بعض الدراسات أن ايران بدأت تغير من ستراتيجيتها في منطقة الخليج ، من خلال تشديد خطاب أعلامي ضد الوجود الاجنبي في الخليج بالتوازي مع الضغوط الامريكية ضدها لتحجيم قدراتها النووية ، حيث ترى ايران ((أن الوجود الاجنبي في الخليج هو مصدر التهديد الاساسي لامن المنطقة ، وأن أمن الخليج ينبغي أن يكون آمنا أقليميا ، خليجيا ، مشتركا، خالصا يتم في أطار مفهوم الامن الجماعي الذي تقوم به كل الدول المشاطئة للخليج العربي ، كما أن أي ترتيب أمني يسمح بوجود مؤثر لاي قوة غير خليجية ، لن يحقق أمن الخليج ، بل سيربطه بمصالح خارجية .ايران أذن تنادي بخليجية

---

[٣٨٠] -المصدر نفسه، ص٥.

[٣٨١] -محاضرة السفير أنغين صويصال ، مصدرسبق ذكره، ص٥١.

أمن الخليج ، وهو مادعاها الى المطالبة بالمشاركة في الترتيبات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات ، وفي الوقت الراهن تطالب ايران بتكوين منتدى أمني بين دول الخليج لمناقشة القضايا الامنية المشتركة دون مشاركة أجنبية))[٣٨٢].

وبالرغم من الطروحات الايرانية للمشاركة في صنع الامن الخليجي ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لازالت تقلق من ايران ، ومن دورها ، ونفوذها في الخليج عموما ، وفي العراق خصوصا بعد الاحتلال الامريكي ، ويطرح الباحث الاماراتي الدكتور يوسف خليفة اليوسف تحليلا يوضح الصراع بين (اسرائيل) وايران ، وتأثيره على المتغير الخليجي في العراق ، خاصة بعد٢٠٠٣ أذ يقول في ذلك ((أدى سقوط العراق الى غياب الدور العراقي الرادع لكل من (اسرائيل) وايران ، وتحول الصراع بين هاتين الدولتين لملء الفراغ الذي تركه العراق ، وقد تمكنت ايران نتيجة لذلك من أن تصبح القوة الاقليمية الاولى في منطقة الخليج لايردعها إلا الوجود الامريكي ، والمنافسة الاسرائيلية ، وهكذا بدأت تتحرك لتوسيع نفوذها في المحيط العربي ، وأن كان هذا التوسع تحكمه قوانين جيوسياسية متنوعة ، فالعلاقة بين ايران وسورية ، وحزب الله في لبنان ، والحركات الجهادية ، الفلسطينية ، هي أقرب الى التحالف الذي أملته مخاوف مشتركة ، حيث أن سورية خاصة بعد خروج مصر من المواجهة مع (اسرائيل) أصبحت تحتاج الى وسيلة ضغط على (اسرائيل) لاستعادة أرض الجولان المحتلة ، وحزب الله هو الاداة التي أستطاعت سورية أن تستخدمها حتى الان في مواجهة (اسرائيل)))[٣٨٣].

ويرى نفس الباحث أن ((ايران فأنها ترى في علاقاتها مع سورية قناة تستطيع من خلالها أن تؤثر في التطورات في المحيط العربي ، ومن خلال ذلك تستطيع أدارة صراع النفوذ مع (اسرائيل) ، أو مصر ، أو حتى السعودية ، وأن كانت (اسرائيل)هي المنافس الوحيد لها ،

---

[٣٨٢] -محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، نقلا عن أتيان محجوبيان وأخرين ، الحوار العربي –التركي بين الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

[٣٨٣] -الدكتور يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١) ، ص٢٩٣.

وبالتالي فأن حزب الله بالنسبة الى ايران هو رأس حربة يخدم مصالحها الاستراتيجية ، والايدلوجية ، كذلك .أما حزب الله كممثل للطائفة الشيعية في لبنان ، فأن مكسبه من هذه التحالف هو مايحققه أولا من مكاسب على الساحة اللبنانية ، وكذلك الساحة العربية ، وهذه الاطراف الثلاثة تحقق مكاسب سياسية ، ومعنوية في الشارع العربي ، بوقوفها حتى ولو أسميا مع المنظمات الجهادية الفلسطينية ، أما المنظمات الفلسطينية كالجهاد ، وحماس ، فأنها ترى في تحالفها مع القوى الثلاث الاخرى ، وسيلة لتقوية كفاحها العسكري ، والسياسي في مواجهة العدو الصهيوني خاصة في ظل غياب مواقف مساندة من قبل بلدان الخليج ، ومصر وبقية العرب))[٣٨٤].

وحدثت بعض التطورات ، والمتغيرات في السياسة الاقليمية الايرانية ، وخاصة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، وسياسته الخارجية تجاه العراق ، وخاصة بعد الثورات العربية ، حيث ((تواجه ايران متغيرات جديدة في وجه سياساتها الاقليمية تتمثل بأعلان دول الخليج ، بوصفها منظومة أقليمية ، أو كدول منفردة ، متضررة من هذا المشروع ، نيتها الوقوف في وجه هذا المشروع الذي بات يهدد الامن الوطني لهذه الدول.وقد أفرزت الازمة السورية بتعقيداتها المتشابكة ، وممكنات الخطر التي تتضمنها على أمن المنطقة برمتها ، بما فيها دول الخليج ، والتحدي الايراني الذي أعلن عن نفسه بوضوح ، أفرزت تلك الاستجابة الخليجية والتي تعد بتحولها الى مشروع دفاعي متكامل ، يتضمن عمليات أستراتيجية ، متكاملة بسياساتها ، ومواردها البشرية ، والمالية ، وكل مايترتب على ذلك فالازمة السورية وحسب وصف وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل صارت حربا عالمية مايعني أن هذه الازمة صارت في المدرك الرسمي الخليجي أزمة أقليم ومنظومة بأمتياز))[٣٨٥].

---

[٣٨٤] -المصدر نفسه.

[٣٨٥] -غازي دحمان، المتغير الخليجي في مواجهة المشروع الايراني، المستقبل(لبنان)، العدد٤٦٣٦، ١٩أذار/ مارس٢٠١٣، ص٣.

ويبدو أن التحرك الخليجي في مواجهة ايران في الساحة الخليجية ، ودورها في العراق يمثل بنظر بعض الدراسات هو بمثابة ((مشروع خليجي لصد التمدد الايراني ، بعد أن وضعت دول مجلس التعاون الخليجي موارد ، وأمكانيات كبيرة ، وهذا تطور جديد أمام المشروع الايراني لم يواجهه منذ عام٢٠٠٣ زمن الاحتلال الاميركي ، والذي مهد لهذا التمدد الايراني))[٣٨٦].

ويبدو أن هناك نوع من ((التوافق الخليجي مع واشنطن ، وحليفتها من القوى الاقليمية الاخرى (اسرائيل) في مجال الصراع مع ايران ، أو التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الاقطار العربية أدى الى أزعاج الكثير من الانظمة الحاكمة ، واستفزاز الكثير من الشعوب ، الامر الذي بات يشكل غضبا عاما ، وتحفيزا يجعلها تعمل على دعم ، وتحريك أي من الاوراق التي تشكل تهديدا لاستقرار الانظمة الخليجية سواء بالنسبة الى الاقليات الشيعية أو التيارات السلفية ، أو الاخوان المسلمين أو غيرها من التيارات ، ولعل ((رهان أقطار الخليج على الولايات المتحدة ، في مجال تبادل المصالح ، وحماية المنطقة من أية تقلبات ، أو ثورات داخلية أثبتت التجارب أنه رهان خاسر ، فقد كان نظاما بن علي ، ومبارك على القناعة نفسها ، الى أن سقطا ولم تستطع واشنطن أنقاذهما ، بل سارعت الى مد جسور علاقاتها مع الانظمة الجديدة في البلدين ، بعدما كان النظامان السابقان قائمان على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، وهذا الامر يدفعنا الى الاستنتاج أن دور الفاعل الامريكي في حماية أمن الخليج غير مضمون ، لان هذه الحماية ليست شرعية ، بل أنها تتوقف على قدر تماشيها مع المصالح الامريكية ، والاسرائيلية ، وعندما تتضارب تلك المصالح يكون للاخيرتين موقف مختلف من تلك الانظمة))[٣٨٧].

---

[٣٨٦] -المصدر نفسه.

[٣٨٧] -أحمد عبدة طرابيك ، دول الخليج والربيع العربي ، وكالة ترند(باكو-أذربيجان) ، نيسان/ أبريل٢٠١٢، ص١.نقلا عن جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي ، المستقبل العربي، العدد٤١٠، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،نيسان / أبريل٢٠١٣) ، ص٥٦-٥٧.

ج-الولايات المتحدة الامريكية:-

أن الفاعل الامريكي ظل مؤثرا على المتغير الخليجي وماله علاقة بدوره في العراق ، إلا أنه يمتاز بعدم الاستقرار ، والتقلب الدائم ((تجاه مختلف اللاعبين في المنطقة من عدم التدخل المباشر ، والاعتماد على القوى الاقليمية وفق مبدأ نيكسون الى التهديد بالذهاب الى الحرب لحماية مصالحها في الخليج بعد أحتلال السوفيات لافغانستان ، مرورا بسياسة الاحتواء المزدوج للعراق ، وايران ، أي مبدأ كلينتون دون أغفال التدخل المباشر ، وحماية ناقلات النفط الكويتية ضد ايران في الثمانينات ، وصولا الى الوجود العسكري الدائم منذ تحرير الكويت ، وأسقاط نظام صدام ، وتوقيع أتفاقيات أمنية ، وزرع قواعد عسكرية في المنطقة ، ومثل هذا وذاك أستخدام واشنطن للقوة المفرطة –مبدأ الحرب الاستباقية – وأحتلال دول ، وأسقاط أنظمة ، وبدأ محاربة محور الشر كما فعل الرئيس بوش ، وأنتهاء بعروض صفقات ، وأيد ممدودة لايران ، والسعي لاخراج العراق من قيود الفصل السابع ، وأستحقاقاته تجاه الكويت ، وتسليحه بقوة طائرات F١٦ ، ودبابات أبرامز المتطورة ، ليعود مجددا قوة أقليمية تعادل ايران))[٣٨٨].

وتدرك دول مجلس التعاون الخليجي يضعف تحركهم الاستراتيجي في أستيعاب تأثير المتغير الامريكي ، وحتى المتغير الايراني ، والاسرائيلي ، لانها تعي أن الامن في الخليج هو عامل جذب للارادات الاقليمية ، والدولية ، وليست قضية خليجية بحد ذاتها وهذا مايؤكد عليه الاكاديمي الكويتي عبد الله خليفة الشايجي عندما يقول ((الثابت الاول في الامن الخليجي ، فهو بدرجة كبيرة حكر علينا ، حيث لم تنجح بعد عقدين من غزو صدام للكويت وعلى رغم التنسيق ، والتعاون ، والاتفاقيات الامنية فيما بيننا في تشكيل تحالف أمني شبيه بتحالف تجمع آسيان مثلا في شرق آسيا بكيفية تشكيل كتلة أمنية متراصة ، وتساعدنا على تقليص الاعتماد شبه الكلي على الامن المستورد ، وعلى رأس القوى الدولية في منطقة الخليج ، الولايات المتحدة الاميركية التي تريد وزيرة خارجيتها

---

[٣٨٨] -عبد الله خليفة الشايجي ، معادلة الامن الخليجي : الثابت والمتغير، الاتحاد(الامارات) ، ١٣أغسطس٢٠٠٩، ص٧.

هيلاري كلينتون أن تشملنا بمظلة أمنية ، مبهمة ، والثابت الخليجي الاخر هو غياب التفكير الاستراتيجي الجماعي لدول المجلس ، وتأثرنا بتجاذبات الامن ، والاستقرار أكثر من تأثيرنا في المعادلة الامنية، أو في قضايا مثل الملف النووي الايراني ، والعراق ، والتقارب الاميركي – الايراني ، وسط مخاوفنا من صفقة ، أو صفعة يتحكم فيها الاخرون ، ويكاد دورنا يقتصر على المتابعة ، والرصد ، والقلق ، والاماني ، ناهيك أن من يتحكم في قرار الامن ، والسلم في منطقتنا الاستراتيجية هم الاخرون وليس نحن ، أنهم الاميركيون ، والايرانيون ، وحتى الاسرائيليون بخططهم ، وسياساتهم ، ومصالحهم))[٣٨٩].

ويضيف نفس الباحث الكويتي((أن العسكرة ، وأنفاق عشرات المليارات خلال العقدين الماضيين لم تجعلنا نشعر بالامن ، والاستقرار ، وأضيفت العسكرة مخاوف أدخال العامل النووي ممثلا في البرنامج النووي الايراني ، والحديث عن أستمرار التخصيب ، والتصعيد ، والمواجهات مع المجتمع الدولي ، وسط عودة الحديث مجددا عن أحتمال عمل عسكري اسرائيلي رأينا بسببه تقاطر المسؤولين الاميركيين على تل آبيب بطريقة غير مسبوقة للجم (اسرائيل) عن أستهداف المنشآت النووية ، الايرانية بعمل من شأنه أن يزعزع الامن ، ويعود بتداعيات خطيرة في المنطقة من أفغانستان الى البحر المتوسط ، مرورا بالعراق ، والخليج ، ومضيق هرمز ، ويؤثر سلبا على أمن الطاقة ، فمرة اخرى نجد أنفسنا في قلب العاصفة ،ولانملك الكثير من التأثير على المعطيات التي تهدد أمننا))[٣٩٠].

وترى بعض الدراسات ((أن أستراتيجية أدارة الرئيس الاميركي باراك أوباما تنظر الى أمن الخليج ضمن المنظومة الاقليمية الاشمل التي تبدأ من ضمان الامن ، والاستقرار في العراق بعد الانسحاب الاميركي منه بنهاية العام٢٠١١ ، والتوصل للتسوية مع ايران بشأن ملفها النووي ، لاسيما وأنها ممسكة بملفات اخرى في غاية الاهمية ، بالاضافة الى

---

[٣٨٩] -المصدر نفسه.

[٣٩٠] -المصدر نفسه.

الحرص على تحقيق أنجاز في أفغانستان ، هذه المعطيات تدفع الولايات المتحدة للتفكير في مفاوضات ، وحوار شامل حول الترتيبات الامنية في الخليج))[٣٩١].

مستقبل المتغير الخليجي في العراق بعد الثورات العربية

إن قراءة مستقبل المتغير الخليجي في العراق بعد الثورات العربية يمكن أن تنقسم الى سيناريوهين الاول أمكانية أستمرار تأثير المتغير الخليجي في العراق ، والثاني سيناريو عدم تأثير المتغير الخليجي في العراق ، وهذين السيناريوهين لهما بعض العوامل التي تدعم من نموهما ، أو تحجيم تطورهما ، وهذا ماسيتم تناوله لاحقا.

أ-سيناريو أستمرار تأثير المتغير الخليجي في العراق أن هذا السيناريو له من الامكانية في النمو ، والتطور ، لان دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية عام٢٠١١ لاتريد أن تكون هي ساحة للتغيير ، والاصلاح السياسي ، كما حدث في تونس ، ومصر ولاجل بقاء تلك الدول بعيدة عن مسرح التغييرات العربية ، وماجرى في العراق بعد٢٠٠٣ ، وهي بذلك تعمل على التدخل في الاوضاع الداخلية العراقية ، لاجل منع تطور ، ونمو التجربة العراقية السياسية ، وماتحمله تلك التجربة من فجوات ، ونقاط ضعف لعل من أبرزها ولادة تلك العملية في ظل الاحتلال الامريكي ، إلا أن دول الخليج العربية لاتريد أن تكون وعاء لاستقبال كل ماجرى في العراق من تطورات سياسية ، وخاصة في مجال تداول السلطة ، والتمثيل النيابي ، عبر الانتخابات ، وهي بذلك لم تدرك حجم المؤثرات التي أحدثتها الثورات العربية في الحراك السياسي العربي عموما ، والخليجي خصوصا حيث ((أنه لامجال بعد الان لان تدار الدول بفعل مركزي فوقي، أو سلطوي بوليسي، أو أستبدادي ، شمولي ، يحول المجتمعات ، والسلطات ، والثروات الى سجون أمنية ، أو أحتكارات مالية .ففي عصر القنوات ، والشبكات ،

---

[٣٩١] -د.علي أحمد محمد الديلمي، أمن الخليج المنظومة الاقليمية الاشمل بما فيها اليمن، مصدر سبق ذكره، ص٦.

حيث تنتشر المعلومات ، وتتعولم الافكار ، وتتشكل الهويات العابرة ، والمتداخلة ، تنفتح الحكومات الناجحة ، والفعالة على الحراك الاجتماعي ، بكل دوائره ، ومستوياته بقدر ماتعمل بمنطق أفقي ، ديمقراطي ، تبادلي))[٣٩٢].

وعليه فمن الاولى من دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها تأثير في الساحة العراقية لاجل التحكم في المشهد السياسي ، من قبيل تعطيل أية أنعكاسات ، وتداعيات تمس نظمها السياسية التي ولدت ، ونمت على التوريث ، والسلطة المطلقة للحاكم ، بحيث لازالت دول المجلس الخليجية التي تحكمها عوائل مشهورة في تلك المنطقة تعتقد أنها الاجدر ، والاكفأ في تولي سدة الحكم ، وعدم الاستفادة مما جرى في الثورات العربية التي أفرزت درسا مهما مفاده ((أنه ليس لاحد أن يتعامل مع بلده بوصفه مشروعه الخاص لكي يحتكر شؤون الحقيقة ، والسلطة ، والثروة ، والمشروعية، كما ليس لاي فئة أو قوة سياسية معارضة ، أو موالية أن تحتكر الوصاية على العدالة ، والتنمية ، والحرية ، أو على الهوية ، والامة ، وسواها من القيم العامة ، فهذه ليست ملكا لاحد ، لان لكل مواطن صلة بها مايشارك في بناء بلده بعمله ، وأختصاصه ، وأنتاجه ، أو أبداعه .أن أدارة الامور بصورة أيجابية ، وبناءة ، أنما يتم بمفردات التسوية ، والتوسط ، والتعدد ، والشراكة))[٣٩٣].

ب-سيناريو عدم تأثير المتغير الخليجي في العراق قد يكون هذا السيناريو مايبرره خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية أنشغلت بتنظيم علاقتها مع شعوبها بعد أن برزت فجوات حقيقية بين الطرفين تجسدت بخروج الشعوب الخليجية الى الشوارع ، عبر مظاهرات صاخبة تطالب بالاصلاح ، وحتى بالتغيير السياسي وهو مالاترضاه الدول الخليجية ذاتها ، لذلك قد تفقد تلك الدول تأثيرها في العراق ، والاهتمام بأوضاعها الداخلية ، ومن ثم بالاوضاع الاقليمية ، والدولية ، وخاصة أن

[٣٩٢] -علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي :نحو تفكيك الديكتاتوريات والاصوليات، (بيروت ، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١)، ص٤٣.

[٣٩٣] -المصدر نفسه، ص٤٣-٤٤.

منطقة الخليج تعاني من أحتقان سياسي ، بسبب أستمرار أزمة البرنامج النووي الايراني وما ينتج من أثره حدوث أطباق للهيمنة الامريكية في المنطقة ، ومحاولتها أستغلال الملف النووي الايراني لابقاء سطوتها مستمرة هناك وعليه ((ونتيجة لتراكم الاخطاء المتكررة في السياسة الخارجية الامريكية ، وبخاصة في تمددها الامبراطوري مع مارافق ذلك من ممارسات عدوانية ، وأستعلاء ضد الجميع بأن أستخدام القوة العسكرية المفرطة ، وكأنه أحد ملامح التجربة الامريكية في الهيمنة ، هذه السياسة المطبوعة بالعنف والغرور ، ولدت أستياء واسع عند جميع القوى العالمية ، مما أستوجب تهيئة الاجواء لولادة نظام التعددية القطبية Multipolarity لكونه النظام المقبول من الجميع بعد أن فشلت الولايات المتحدة الامريكية من أستغلال مدة هيمنتها العالمية في أشاعة جو من الامن ، والسلام ، بل أن العكس قد حصل فما حدث من حروب ، وكوارث ، وأزمات في أثناء هيمنة الولايات المتحدة فاق بعدده ، ومدى تأثيره ماحصل في مرحلة القطبية الثنائية مثلا))[٣٩٤].

ومن ضمن المؤشرات التي يمكن أن تدعم أستمرار أنشغال دول مجلس التعاون الخليجي بأزماتها الداخلية بعد الثورات العربية ، هي أستمرار أشكالية معالجة تلك الدول لازمة الديمقراطية فيها لان المواطن الخليجي بات يطالب بدور حقيقي له في العملية السياسية الخليجية ، لاسيما أن دساتير الدول الديمقراطية تضمن لكل مواطن بعض الحقوق منها ((أن لكل مواطن الحق في الاشتراك في أدارة الشؤون العامة لبلاده أما مباشرة إما بواسطة ممثلين يختارون أختيارا حرا على أن يكون لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد وظائف السلطة العامة في البلاد ، وأن تكون أرادة الشعب هي مصدر أي سلطة ، وأي شرعية))[٣٩٥].

---

[٣٩٤] -د. حميد حمد السعدون ، التنافس الدولي في منطقة القفقاس وأحتمالات المواجهة الامريكية الروسية ، (بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية ، ٢٠١٣) ، ص١٢٣.

[٣٩٥] -سامح سعيد عبود(أعداد وتحرير) ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٩) ، ص٨.

الخاتمة :-

لازال يشكل المتغير الخليجي أهمية للتأثير على الاوضاع الداخلية العراقية ، خاصة بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ، لان البيئة الاقليمية تعرضت لهزات دراماتيكية غير مسبوقة أثرت حتى على ميزان القوى الاقليمي ، وأعطت أشارة على أمكانية تبدل ، وتغيير في صورة المنطقة السياسية ، وهو ماحدث فعلا في تونس ، ومصر ، لذلك أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أنها ومن باب الحفاظ على مصالحها في العراق يتطلب منها أيجاد تأثير ونفوذ لها في الساحة العراقية على الاقل لاجل أيقاف ، وأنتقال أي تيارات أصلاحية تخترق المنطقة الخليجية لتحفيز تلك الرقعة الجغرافية للتطلع نحو التغيير ، وخاصة في ميدان مشاركة المواطن الخليجي في عملية صنع القرار حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة ، في ظل أستمرار حالة عدم المساواة لبعض الاطياف داخل دول المجلس على أطياف اخرى ، وهي نفس الاجواء التي حفزت الساحة العراقية للتطلع نحو تغيير النظام السياسي الذي حدث في العراق بعد٢٠٠٣ في ظل الاحتلال الامريكي ، مما جعل الساحة الخليجية تستقبل ماحصل هناك بحذر ، وترقب ، لان تلك الدول أدركت حصول تغيير في تفكير المواطن الخليجي بأهمية حدوث تغيير في المسيرة السياسية الخليجية ، ومما دعم هذا المتغير حصول الثورات العربية عام٢٠١١ ، ومانتج عنها في تغيير ، ولفظ الشمولية ، والديكتاتورية ، وجعل قرار التغيير بيد الشعوب نفسها وليس قرار يفرض من خارج الحدود.

المبحث الرابع

أنعكاسات الدور الخليجي في العراق على النظام السياسي العراقي بعد الانسحاب الامريكي

المقدمة :-

لاشك أن النظام السياسي العراقي بعد٢٠٠٣ تعرض الى الكثير من الضغوط الاقليمية ، ومنها الضغوط الخليجية التي تنوعت في عدة مراحل من تأريخ العراق المعاصر ، فكان الدور الخليجي في العراق بعد الغزو والاحتلال الامريكي يتحدد بالنظر الى النظام السياسي العراقي بنوع من الحذر ، والريبة من ذلك النظام الذي ظهر ونما في ظل سلطة الاحتلال الامريكي ، حيث كانت المواقف الخليجية تتراوح بين الترحيب والحذر بما حدث في العراق ، خاصة في مرحلة ظهور مجلس الحكم العراقي عام٢٠٠٤ ، وكان الدور الخليجي يحاول أن يكون كاشفا لما يجري في العراق في أطار فهم العملية السياسية من خلال التعرف على طبيعتها ، والاحتمالات التي يمكن أن تظهر من خلالها ،وأمكانية وصولها الى داخل دول مجلس التعاون الخليجي ،وهذه المرحلة أعطت للدور الخليجي أمكانية القيام بمهمتين الاولى تنحصر في أرسال المساعدات الانسانية الى العراق ، والثانية تذبذب المواقف الخليجية تجاه النظام السياسي العراقي ، حيث أن التطورات في العراق فسرتها الانظمة الخليجية أنها قد تعطي نوع من الحراك الداخلي الخليجي لاعادة الثقة بالطوائف التي عاشت في دول مجلس التعاون الخليجي وهي تشعر بنوع من التغييب السياسي ، وجعل ماحصل في العراق نواة لبث عوامل من أحياء بعض الحقوق التي كانت مهمشة في السابق ،وكانت التجربة العراقية ، ونظامه السياسي الذي أعطى مسحة من الحرية السياسية لبعض الطوائف (الشيعة) التي كانت في حالة من التمييز ، والابعاد القسري في ظل النظام السابق .

ويمكن تأشير أهمية هذا البحث من خلال عدة معطيات ولعل من أبرزها مايلي :-

١.الاسباب السياسية:-

أن من الاسباب السياسية لاهمية هذا البحث تتمحور من الهواجس التي بدأت تتعاظم في دول مجلس التعاون الخليجي بعد التطورات التي حدثت في العراق ، وخاصة التطورات السياسية ، وتشكيل حكومة مؤقتة ،ومن ثم حكومة منتخبة ، فضلا عن تكرار الانتخابات البلدية ، والبرلمانية ،وهذه التطورات لفتت نظر دول مجلس التعاون الخليجي التي قرأت في تلك الاحداث أنها تمثل تهديد حقيقي لمكونات النظام السياسي الخليجي الذي مضى عليه مئات السنين ، وهي تسيطر عليه طائفة معينة(السنة) بالرغم من وجود الشيعة في مكونات المجتمع الخليجي ، وتمتعها بحرية أقتصادية جيدة ، إلا أن حركتها السياسية تكاد تكون محدودة ، وكان النظام السياسي العراقي قد أعطى فرصة حرمت منها الطائفة الشيعية لعشرات السنين لتكون هي في المرتبة الاولى في سدة الحكم ، لذلك كان الدور الخليجي في العراق قد أصابه نوع من التغيير ، فبعد أن أقتصر دوره في بداية الغزو والاحتلال الامريكي على المراقبة ، والتوجس من كل مايحصل في العراق أنتقل الى الرصد ، ومراقبة تطورات الاوضاع خشية من منع أنتقالها الى داخل دول المجلس ، إلا أن واقع الامر لم تنجح الانظمة السياسية الخليجية من وصول أفرازات الاحتلال الامريكي في العراق ، وخاصة بعد تشكيل نظامه السياسي ، وصعود دور الشيعة في سدة الحكم ، مما شجع شيعة الخليج في أعتماد نموذج النظام السياسي العراقي وتطوراته السياسية شاهدا على أمكانية توفير أدنى مستلزمات الحراك السياسي الخليجي ، وأعطاء شيعة الخليج نوع من الحرية السياسية ،وتوازن في الوصول الى مراكز صنع القرار كما حصل في العراق ، لذلك بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تقلق من النظام السياسي العراقي ، وحاولت أن يكون لها دور في تحجيم وصول تأثيرات الحراك السياسي العراقي داخل دول المجلس عبر عدة وسائل منها التدخل في الشأن السياسي العراقي لاحداث نوع من التوازن في الحركة بين الاطياف السياسية العراقية ذات الصبغة الطائفية (السنة والشيعة) ومحاولة دعم طائفة تجاه طائفة اخرى في الانتخابات البرلمانية وخاصة في

أنتخابات عام٢٠١٠ وهناك أحتمالات من أزدياد الدور الخليجي في الانتخابات لعام ٢٠١٤ .وتطور الامر التأثير في الملف الامني العراقي كنوع من الضغوط الخليجية لمنع تطور دور طائفة تجاه طائفة معينة.

٢.الاسباب الاستراتيجية :-

تكمن الاهمية الاستراتيجية للبحث في هذا الموضوع لانه يركز على حقيقة مهمة مفادها أنه بعد الانسحاب الامريكي من العراق في نهاية عام٢٠١١ كان الدور الخليجي يتزايد تأثيرا ،ونفوذا ، حيث تطمح النظم السياسية الخليجية أن يكون لها تأثير في الانتخابات البلدية في أذار/ مارس٢٠١٣ أمتدادا الى الانتخابات البرلمانية العراقية عام٢٠١٤ من باب أن الانتخابات في الاقاليم والمحافظات (الانتخابات البلدية) ستكون الخارطة السياسية للقوى والكتل السياسية العراقية التي ستترشح في الانتخابات البرلمانية العراقية لذلك لم تبخل دول المجلس من رصد ، وأستكشاف طبيعة الكتل ، والقوى السياسية داخل معترك الانتخابات البلدية لاجل تكوين صورة شاملة للحراك السياسي العراقي لغرض تأسيس ستراتيجية خليجية للتحرك داخل المشهد السياسي العراقي ، وعدم حصول تطورات كما حدث بعد الغزو والاحتلال الامريكي من تطوير دور مهم للقوى السياسية ذات الصبغة الطائفية (سنة وشيعة) لانها لمست بعد الغزو والاحتلال مدى التأثير الذي مارسه هذا التطور السياسي في العراق على الحراك الداخلي الخليجي وهي لاتريد العودة الى المربع الاول لاسيما أن الساحة البحرينية ، والسعودية هي ساحات مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل الحراك الداخلي في تلك الدول ، وأستمرار مطالبة بعض الطوائف (الشيعة) بتحقيق مطالبها السياسية في ممارسة دورها داخل دولها بدون تهميش ، وتمييز ، والاصرار على نيل حقوقها السياسية بالرغم من أنتهاء جذوة الثورات العربية عام٢٠١١ في تونس ومصر، ماعدا الحالة المصرية ، حيث أستطاع الشعب المصري أن يوظف قعالية ثورة عام٢٠١١ بعزل الرئيس المصري محمد مرسي من سدة الحكم لاحقا، بسبب الفجوة التي تكونت عبر الرفض الشعبي لاداء الحكومة المصرية ، وتوجهات الرئيس محمد مرسي التي كانت تهدف لتسليم مؤسسات الدولة لسيطرة ، وحكم الاخوان المسلمين ، مما حدا

بتحشيد شعبي ضد هذه التوجهات الذي كان ينادي بعلمنة الدولة ، ومنع تسيس مؤسسات الدولة.ويحوي هذا البحث على العديد من الاشكاليات التي يمكن تلخيصها عبر طرح بعض الاسئلة التي يحاول هذا البحث الاجابة عليها وهي كما يأتي:-

س:-ماهو طبيعة الدور الخليجي وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد الغزو والاحتلال الامريكي؟س:-ماهو طبيعة الدور الخليجي وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد الانسحاب الامريكي؟س:-ماهو مستقبل الدور الخليجي في العراق وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي؟

وبني هذا البحث على عدة فرضيات مؤادها:-

١. يمكن أن يؤثر الدور الخليجي على النظام السياسي في العراق كمرحلة مهمة من مراحل تأريخه المعاصر ، وخاصة بعد الغزو والاحتلال الامريكي ، ومن ثم بعد الانسحاب الامريكي .

٢. سيكون هناك دور خليجي في العراق يمكن أن يتحرك في أتجاهين الاول أن يكون هناك دور خليجي أيجابي في دعم النظام السياسي العراقي بأعتبار أن العراق بعد الانسحاب الامريكي أصابه نوع من الفراغ العسكري ، وأحتمالية تصاعد مطامح النفوذ الاقليمي (التركي ، الايراني)لملى هذا الفراغ فلا مناص من تعزيز الدور الخليجي بأعتباره دور عربي في الاول والاخير يعمل على موازنة الامتدادات الاقليمية.

ويمكن أن يكون الاتجاه الثاني للدور الخليجي في العراق ذو ملامح سلبية وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي ، حيث تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن الساحة العراقية أصبحت ملتهبة بعد الانسحاب الامريكي ، لاسيما أن ايران تحاول أن تجعل نفوذها في العراق فاعلا لمواجهة التأثيرات الامريكية عليها في أطار أزمة البرنامج النووي الايراني، وهنا سيكون النفوذ الخليجي والايراني في ميدان المواجهة داخل المشهد العراقي ، فالخليجيين يحاولون كسب ود بعض الكتل السياسية العراقية ، لاحتمالية صعودها في الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٤ ، وايران تحاول أن تحافظ على حضورها السياسي في العراق ، ومواجهة النفوذ الخليجي الذي يمثل بنظرها هو الواجهة

التي تختفي وراءها المصالح الامريكية التي تدفع بالانظمة الخليجية لمواجهة ايران في العراق ، وخاصة بعد الانسحاب الامريكي ليكون لها شأن في المشهد العراقي ، ولتحجيم الدور الايراني ، والضغط عليه ومنعه من السيطرة على الساحة العراقية ، لان واشنطن التي غزت وأحتلت العراق لايمكن أن تترك مصالحها الحيوية هناك بدون دور لها في الشأن السياسي العراقي ، وعدم السماح لايران أن يكون لها دور في ترتيب الساحة العراقية حتى من باب مواجهة الستراتيجية الامريكية لان أيران لاتريد أن يكون العراق النموذج الذي يمكن أن يتكرر فيها عبر تغيير نظامه السياسي كما حدث في عام٢٠٠٣)).

الدور الخليجي وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد الغزو والاحتلال الامريكي

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي بعد الغزو والاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣ أن النظام السياسي العراقي بعد تلك الاحداث هو حالة واقعية ومن الاجدر التعامل معه ببراغماتية بحتة ، لان النواة الاولى لذلك النظام هو تشكيل مجلس الحكم العراقي وماله من دور في أعادة علاقات العراق الاقليمية ، والدولية ، ومن ضمنها علاقاته مع الدول الخليجية العربية ، وعليه لابد على تلك الدول أن تأخذ بنظر الاعتبار المشهد السياسي الجديد بعد ظهور مجلس الحكم العراقي بتشكيلاته الاثنية ، والطائفية (السنة ، الشيعة ، الاكراد)، ولكون دول المجلس تحتضن داخل مجتمعاتها الطائفة الشيعية التي كانت أنظارها تتركز على فعالية الكتل السياسية الشيعية العراقية بعد الاحتلال ، ودورها في الساحة العراقية ، مما يعني أن الحراك السياسي العراقي سيعكس تداعياته على محيطه الاقليمي ومنه على المحيط الخليجي ، وفي هذا الامر يقول الباحث البحريني عبد الجليل زيد المرهون ((لقد أنتخب العراقيون أخيرا جمعية وطنية سيعهد اليها صياغة دستور عراقي دائم ، وتنظيم أنتخابات عامة لتشكيل برلمان جديد ، ومن ثم

تأليف حكومة يرتجى لها النهوض ببناء العراق ، وتحديد ملامح ، وأتجاه علاقاته على الصعيدين الاقليمي والدولي))[٣٩٦].وبعد أستمرار النظام السياسي العراقي بالنمو ، والتطور بعد الانتخابات ، وأنتخاب مجلس النواب ، والحكومة العراقية أبتلى العراق بفيروس العنف ، والاحتقان الطائفي وصولا الى الاحتراب الداخلي وخاصة بين عامي٢٠٠٥-٢٠٠٨ بعد تفجير الامامين العسكريين في سامراء ، وأستمرار التدخلات الاقليمية ، والدولية في المشهد الامني العراقي أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن الوضع الامني في العراق ، وخاصة بعد تراجعه يمكن أن يصيب البيئة الداخلية الخليجية خاصة أن الامتدادات الطائفية بين العراق ودول المجلس موجودة منذ عشرات السنين ، ناهيك أن وجود الاحتلال الامريكي كان عاملا مساعدا لاثارة العنف المسلح داخل المشهد العراقي والذي له أمتداداته داخل دول مجلس التعاون الخليجي خاصة أن هذه الاستراتيجية تخدم توجهات المحتل الامريكي لاثارة ، وتحريك النعرات الطائفية ، والعرقية داخل العراق ، ومحاولة أيجاد صلات ، وروابط بين العراق ودول المجلس في مجال تغذية هذه النعرات ، لاشاعة الفوضى الخلاقة الامريكية لابقاء الهيمنة الامريكية سائدة في الساحة العراقية والتي يمكن أن تهدد الامن الخليجي.

وعليه أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن ((بيئة الامن الداخلي العراقي سترمي بتداعياتها على دائرة واسعة ضمن المحيط الجغرافي المجاور للعراق ، وسيكون لاي مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة على دول الجوار ، وبالذات دول الخليج العربية ، حيث تتوزع مجموعات العنف السياسي بينها وبين العراق ، بل أن بعضا منها ينتمي الى تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة ، وليس في هذا الامتداد تطور جديد بمعيار التأريخ ، إذ كانت هذه سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة، فالشيوعيون ، والقوميون والاخوان المسلمون ، والاسلاميون الشيعة ، كلهم أمتلكوا تنظيمات ، وحركات ممتدة بين العراق والخليج ، بل كانت ممتدة الى ماهو أبعد من ذلك ، بيد أن الفرق بين التجربة

---

[٣٩٦] - عبد الجليل زيد المرهون، العراق الجديد وقضية الامن في الخليج –قوة أستقرار أم بؤرة توتر(١-٣)، الرياض(السعودية) ، ٢٠٠٣، ص٣.

التأريخية ، والتجربة الراهنة يكمن في أعتماد العنف السياسي المسلح كخيار موحد للمجموعات المتوزعة بين الخليج والعراق، ضمن أدوات متماثلة ، ومرحلة زمنية موحدة ، وفي ظل فراغ سياسي ، وأستراتيجي تعاني منه العلاقات الخليجية – العراقية وقبل ذلك كله في ظل مرحلة أنتقالية الطابع يشهدها العراق بما يعني ذلك من محدودية ، وضعف أدوات الضغط الامني))[٣٩٧].

وقد كانت لدى دول مجلس التعاون الخليجي هواجس ، ومخاوف من توجهات النظام السياسي العراقي الذي أنقسمت الكتل السياسية في أنماط تشكيل ذلك النظام ، فهناك أصوات سياسية عراقية تدعو الى فدرلة العراق ، وتقسيمه الى أقاليم وكانتونات ، والطائفة السياسية العراقية الاخرى لاتدعم ذلك التوجه السياسي ، لانها تعتقد أنه سبيل لتقسيم العراق الى الاقاليم الثلاثة التي رسمتها الاجندات الامريكية الاسرائيلية السابقة (دولة كردية في الشمال، دولة سنية في الوسط، دولة شيعية في الجنوب) ، وقرأت دول مجلس التعاون الخليجي هذا التطور في التوجهات السياسية التي تمسك بالنظام السياسي العراقي أنه قد يؤثر عليها حيث أنها جربت التعامل مع النظام الشمولي العراقي السابق لكن الانتقال من نظام شمولي ، مركزي الى أقاليم ، وكانتونات فيدرالية في صيغة أتحادية قد تمس الخيار الوطني العراقي الموحد وتغذي التيارات الفرعية حسب الطائفة ، والعرق وهي أشارة على أمكانية تكرار المشهد العراقي في الساحة الخليجية التي لايروق لها حدوث ذلك لامن قريب ولامن بعيد ، ومن هنا يؤكد المرهون ، ويعكس النظرة الخليجية تجاه النظام الفدرالي العراقي بالقول ((للوهلة الاولى يتبادر للذهن بأن عراقا مركزيا تدار كافة شؤونه من بغداد يمثل الخيار الامثل على مستوى مقاربة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة ، وخاصة الخليجية منها ، بيد أن الامور ليست بالضرورة على هذا النحو ، ولنضع نصب أعيننا حقيقة أن التوترات العراقية – الخليجية سارت على مدى سبعة عقود في ظل سلطة مركزية صارمة في بغداد، ولكن هل يعني ذلك أن العراق الفيدرالي هو بالضرورة أفضل حالا على صعيد مقاربة العلاقة مع الجيران

[٣٩٧] - المصدر نفسه.

الخليجيين؟.أن القضية المركزية هنا تتعلق بالشكل ، والاتجاه ، والنطاق الذي سترسو عليه فيدرالية العراق ، هذا الامر سيحدد مدى المرونة ، والتمركز في البناء السياسي العراقي ، والية أتخاذ القرار فيه ، بل والمعايير التي يتخذ على أساسها هذا القرار ، وشقيه الداخلي والخارجي.إن درجة حضور مصالح الفرقاء المختلفين في صياغة هذا القرار هي بالذات ماسيعكس نفسه على أتجاه خيارات العراق الخارجية بما في ذلك علاقته بجيرانه الخليجيين في الوقت نفسه يمكن التأكيد على حقيقة مفادها أنه إذا قدر للخيار الفيدرالي العراقي أن يتحقق يوما بعيدا عن المعايير الموحدة ، غير المزدوجة ، وغير الملتبسة فسيرمي ذلك بتداعيات ضاغطة على القرار المركزي العراقي ، وسيضعف الى حد كبير من درجة المرونة فيه أو لنقل في صياغته الامر الذي سينعكس سلبا على قدرة العراقيين على تشكيل خياراتهم الخارجية وفق معايير وطنية ، وقومية واضحة ، ولعل هذا تحديدا مايبعث لدينا نحن هنا في الخليج على الشعور بشيء من التوجس ، والقلق من ناحية ثالثة ستلعب طبيعة التموضع الايدلوجي دورها الكبير في رسم مناخ العلاقات العراقية – الخليجية ، وما نقصده بالايدلوجي هنا ليس الديني ، أو المذهبي ، بل المفاهيم والاتجاهات السياسية))[٣٩٨].

وهذا التوجس من فيدرالية العراق وما لها علاقة بتنمية الولاء للطائفة ، والعرق فيه ، وليس للدولة ، والوطن الواحد أعطت لدول مجلس التعاون الخليجي ريبة كبيرة من أمكانية أنتقال هذا النموذج الى داخل دولها بأعتبار أن هناك نوع من عدم التوازن بين أطياف المجتمع الخليجي في عملية صنع القرار بجانب ((أنعدام الحريات أدى الى أضعاف المجتمع ، ومن ثم أضعاف الدولة ذاتها ، وأنكشافها أزاء التحديات الخارجية ، أعتمدت الدول الريعية على مقايضة الرفاه الاقتصادي الموهوم في أغلب الاحوال بالحريات السياسية ، وأغلقت المؤسسات السياسية أمام التنافس السياسي الحقيقي ، وفي بيئة أقليمية غير مؤاتية للاصلاح السياسي أستمرت أسباب العجز الديمقراطي))[٣٩٩].

---

[٣٩٨] - المصدر نفسه.

[٣٩٩] - المصدر نفسه.

وبعد أن أنتشرت أعداد الاحزاب السياسية داخل النظام السياسي العراقي أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن النظام العراقي الجديد ستنظر اليه النخب الخليجية وخاصة الاسلامية ، والعلمانية ، وحتى الماركسية نظرة خاصة تتسم بضرورة الاستفادة منه ، وتطبيق الياته داخل دول المجلس ، لكن الانظمة الخليجية لاتسمح بأنشاء الاحزاب السياسية ماعدا المنظمات السياسية التي يستوجب أنشاؤها أستحصال موافقة تلك النظم مسبقا للسماح لها بمزاولة نشاطاتها ، وهذه الحالة أدت الى ((أفراغ الحيز العام(الحياة السياسية والاجتماعية) من مضمونه العملي ، أي أن يكون حيزا لصراع بين أفكار ، وبرامج سياسية ، وحركات أجتماعية تعتمد قاعدة شعبية تمكن من أرساء تداول على الحكم ، أو فضاء تلتقي فيه الناس حول قضايا، أو مصالح ، أو مشاعر مشتركة عبر العمل الجماعي ، والحوار العقلاني ، والتفاوض))[٤٠٠].

وبالرغم من أدراك دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية المواطن ، ودوره في المجتمع ، والدولة ، إلا أن طبيعة النظم السياسية الخليجية ، والتوازنات داخلها أحدثت بعض الفجوات بين المواطن الخليجي ودولته ، وكان المشهد السياسي العراقي قد جلب أنتباه المحيط الخليجي بعد أن حاولت الكتل السياسية العراقية شرعنة وجودها ، وأستمرارها في الحكم بالاعتماد على راي المواطن في صناديق الاقتراع من أجل بناء دولة مدنية بعد الغزو والاحتلال الامريكي ، وعليه أصبحت الانظمة السياسية الخليجية عازمة على ضرورة تصحيح علاقتها بالمواطن لان ((الدولة الحديثة هي دولة المواطنين ، دولة المشاركة السياسية ، والرعاية الاجتماعية ، والانتاج ، والنمو ، والتعددية السياسية أنها دولة مدنية لادولة دينية ، وهي دولة المواطنين لادولة الطوائف ، والمذاهب ، والاثنيات ، والعشائر ، والقبائل))[٤٠١].

---

[٤٠٠] -المصدر نفسه، ص٥٠-٥١.

[٤٠١] -تقرير عن ندوة ((المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي))، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٢، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع٢٠٠٩) ، ص١٩١.

ولكن الانظمة السياسية الخليجية لاتريد جعل النموذج العراقي عاملا لتغيير هياكلها السياسية ، عبر توسيع المشاركة السياسية للمواطن الخليجي ، وخاصة في مجال الانخراط الفاعل ، المنتج في الحياة السياسية في المجتمع الخليجي ، وبكل مايرتبط بها من أنتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر ، وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي ، ونهج ، وسلوك سياسي ، واع ، وأمتلاك ثقافة سياسية ، موجهة للتفكير

والممارسة مع أختلاف مستويات هذه المشاركة بين الافراد ، والشرائح الاجتماعية ، بل وبين المجتمعات القومية ، ونقيض هذه المشاركة هو مايدعى بالعزوف عن العمل السياسي ، أو النفور منه لعدة أسباب[٤٠٢].

الدور الخليجي وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد الانسحاب الامريكي

من مفارقات القدر أن يتناغم أنطلاق الثورات العربية في المنطقة مع الانسحاب الامريكي من العراق في نهاية عام٢٠١١ ، حيث أثرت تلك الثورات في الساحة الخليجية وخاصة أن هناك ((سخونة متزايدة في الوسط الخليجي ذاته ، وهناك مؤشرات عديدة ومنها ماشهدته الدول الخليجية من حراك أحتجاجي تمثل بتظاهرات شعبية ، أختلفت من دولة الى اخرى في أحجامها ، وتركيبتها ، وبواعثها ، ومعدلات تكرارها، إلا أن أنعكاساتها كبيرة ، ومتنامية ، وقد شحن المزاج الشعبي في شبكات التواصل الاجتماعي كشبكة تويتر ، والفيسبوك ، حيث نلمس طروحات شفافة ، وجريئة حيال مسائل كانت تعد من الموضوعات الحساسة كتملك كبار المتنفذين للاراضي الشاسعة ، وأحتكارها ، وحرمان قطاعات عريضة من الشعوب أمتلاك مساكن ، وكثير من هذه الطروحات تتم بأسماء صريحة ، ومن اللافت أن السعودية تمثل المرتبة الاولى عربيا في عدد المشاركين

---

[٤٠٢] -مصطفى محسن، المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للابعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٨) ، ص١٠.

(المغردين) في تويتر ، حيث يلامس عددهم ثلاثة ملايين))[٤٠٣].أما بالنسبة للانسحاب الامريكي من العراق ، فقد كان هذا المتغير يؤثر تأثيرا مهما على مجرى العلاقات العراقية – الخليجية ، بحيث أن دول المجلس بدأت تمارس نوع من الضغوط على النظام السياسي العراقي ، عبر أحتضان القوات الامريكية المنسحبة من العراق داخل أراضيها كقواعد خلفية للامريكان ، وهذا مافعلته الكويت التي لديها بعض المبررات أزاء ذلك ، وكما يوضحها الباحث الكويتي الدكتور عبد الله خليفة الشايجي بالقول((وقد أصبح من الضروري للكويت الاعتماد على الحماية ، والامن ، والثروات ، بسبب غياب توازن قوى أقليمي ، وغياب الثقة ، هذه الحماية تخدم مصالح الطرفين ، ولكن على حساب أطراف اخرى))[٤٠٤].

وبعد الانسحاب الامريكي من العراق تراجع الملف الامني كثيرا ، وهذا الامر شجع بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت) على الابقاء على نظرتها الخاصة أزاء العراق التي هي بمجموعها تمثل نوع من الريبة ، والخشية مما سيحصل للعراق مستقبلا ، ويؤكد الدكتور الشايجي هذه النتيجة بالقول((والعراق الذي ينزلق نحو الفوضى ، والحرب التقسيمية لايزال يشكل عامل عدم أستقرار ، وتهديد لكيانه ، وللامن القومي لدولة الكويت ، والمنطقة بطرق مختلفة عما كان يمثلها نظام صدام حسين))[٤٠٥].

وفي نفس الاتجاه ظلت دول مجلس التعاون الخليجي ترى في العراق ساحة للتجاذبات الاقليمية ، والدولية وهو ماسيؤثر عليها ، لذلك لاتلبث هذه الدول أن تعبر عن خشيتها على مستقبل النظام السياسي العراقي في المستقبل المنظور على أقل تقدير ، وكما يؤكد ذلك أحد الباحثين الخليجيين بالقول((أن العراق يبقى ساحة لتجاذبات الداخل ، وتدخلات الخارج ، وبهذه الكيفية يستمر ترنحه فيما يعرف في الادبيات السياسية الحديثة

---

[٤٠٣] -عبد الله البريدي، الدولة المعدلة ثوريا بوصفها مخرجا لمأزق الربيع العربي مع أشارة خاصة الى الوضع الخليجي، المستقبل العربي، العدد٤٠٩، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٣) ، ص٣٨.

[٤٠٤] -د.عبد الله خليفة الشايجي ، رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية-العراقية ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد١٢٩، المجلد ٣٥، (الكويت، جامعة الكويت، ٢٠٠٨) ، ص٩

[٤٠٥] -المصدر نفسه، ص١٠.

بوضع الدولة الفاشلة ، بسبب الاحتلال ، والتدخل في شؤونه ، والاجندات ، والمشاريع المتصارعة ، والمتنافسة سواء بسواء ، وهنا ينعكس تلقائيا على واقعه ، وعلى جواره ، بأثارة الكثير من المخاوف ، والقلق على العراق ، وعلى المنطقة ، معا ، ليستمر المشهد العام في بلاد الرافدين ، وفي الافق الاقليمي على حواف سياسة الهاوية في معادلة صفرية لاشي فيها يدعو للاطمئنان))[٤٠٦].

وفي ضوء ذلك تؤمن دول مجلس التعاون الخليجي أن السبيل لاحتضان العراق ، وأنتشاله من أزماته ، وحل معضلاته ، عبر تهيئة المناخ الاقليمي المناسب لنهوضه ، وتقدمه ، لانه سنعكس عليها بالتأكيد ، وعليه يؤكد أحد الباحثين الخليجيين حول ذلك بالقول ((وفي ضوء مايشهده العراق من تجاذب ، وتدافع ، وأفاق مزدحمة بالاحتمالات ، والتحولات الممكنة ، الكثيرة ، يتحتم على دول مجلس التعاون الخليجي صياغة موقف خليجي ، مشترك من العراق ، وتكريس العمل الجماعي ، لتعزيز أمن ، وأستقرار العراق وذلك بالاستثمار في تلك الاستراتيجية التي ستعود بالنفع على الجميع ، لاننا جميعا يهمنا أمن وأستقرار العراق))[٤٠٧].

وبالرغم من أنفراج العلاقات العراقية – الخليجية بعد الانسحاب الامريكي من العراق ، إلا أن النظرة الخليجية ذات الطبيعة المتشائمة تجاه العراق تتقاذفها عدة أتجاهات داخل دول المجلس وخلاصتها التريث في دمج العراق في المحيط الخليجي ، ويعزوها أحد الباحثين الخليجيين الى ثلاثة أتجاهات وهي برأيه كما يأتي:-[٤٠٨]

الاتجاه الاول:-هو مايمكن أن نطلق عليه بالاتجاه الجيوسياسي:-

وقد راى هذا الاتجاه أن دول الخليج تجنبت دمج العراق في مشروعها الاقليمي ،خشية من هيمنته على هذا المشروع ، وذلك يلاحظ مايتمتع به من ثقل جيوبوليتكي متقدم نسبيا.

---

[٤٠٦] -عبد الله خليفة الشايجي، العراق الجديد الى أين؟، الاتحاد(الامارات) ، ٢٤/ ١/ ٢٠١٠، ص٥.

[٤٠٧] -المصدر نفسه، ص١١.

[٤٠٨] -عبد الجليل زيد المرهون، الخليج والعراق –هل من نهاية لسنوات الطلاق؟سلسلة المعرفة، موقع الجزيرة نت، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٠، ص٦

الاتجاه الثاني:-هو الاتجاه الايدلوجي :-
وقد قال أصحاب هذا الاتجاه أن تباين الخيارات الايدلوجية ، سياسيا ، وفكريا أثار قدرا ملحوظا من الهواجس التي حالت في نهاية المطاف دون دمج العراق في منظومة العمل الاقليمي ، الخليجي.
الاتجاه الثالث:-الاتجاه المذهبي :-وقد راى أصحابه أن التباين المذهبي بين العراق ودول الداخل الخليجي قد مثل سببا غير معلن ، أو غير منطوق به لاستبعاده .ويقر أحد الباحثين الخليجيين أن تلك الرؤى التي تشكل نوع من الحواجز تقف بين العراق ، ونظامه السياسي الجديد بعد٢٠٠٣ ، والانظمة الخليجية الاخرى ، وأن السبيل الامثل للتقارب بين الطرفين يتم وفق رؤية خاصة مفادها ((إذا لم يقبل العراق كجزء أصيل من هذه المنطقة ، وترفع من طريقه الحواجز المصطنعة ، فأن الخليج سيبقى فاقدا لاستقراره ، وتوازنه ، وسوف ندفع وحدنا نحن شعوب المنطقة ثمن ذلك ، كما دفعناه بالامس القريب.حان الوقت لان تأخذ السياسة الواقعية طريقها الى هذه المنطقة ، بعيدا عن التأويل الملتبس ، والحسابات الضيقة ، الجامدة ، والمتكلسة التي أثبتت عقمها ، وضررها))، ويجب أن تكون هناك ((فرصة مناسبة لاطلاق دور جديد للسياسة الخليجية في العراق على نحو يدفع بأتجاه دمج بلاد الرافدين في مؤسسات ، وهياكل العمل الخليجي المشترك ، وحينها ستبدأ دورة جديدة في تأريخ هذه المنطقة ، وشعوبها))[٤٠٩].
وتحاول بعض دول مجلس التعاون الخليجي التأثير على النظام السياسي العراقي الجديد بعد الانسحاب الامريكي ، لانها ترى ((ايران تلعب دورا حيويا ، ومتزايدا في تشكيل السياسة العراقية ، ويؤدي هذا الاعتقاد الى بعث العداوة القديمة بشأن التهديد الشيعي الاوسع من جديد ، وهذا توجه لايدل على صورة حسنة بالنسبة لامن المنطقة))[٤١٠].

[٤٠٩] -المصدر نفسه، ص٩.

[٤١٠] -توبي جونز، تأثير العراق في العربية السعودية ، ، مشروع الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات ، سلسلة العراق في مراكز الابحاث الاستراتيجية ٢١، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، أذار/ مارس٢٠٠٦)، ص٦-٧.

وهذه النتيجة دفعت بدول المجلس الاعتقاد أن تأثير العراق ، والتطورات التي حصلت فيه يمكن أن تنعكس عليهم ، فعلى سبيل المثال لاالحصر ، فقد أزدادت مطالبة الشيعة في السعودية بعد الغزو ، والاحتلال الامريكي للعراق ، ومن ثم الانسحاب الامريكي منه لاخذ قدرا من المشاركة السياسية ، لاسيما أن الملك عبد الله بعد توليه الحكم كان من المؤيدين لمنح الشيعة في السعودية نوعا ما من المرونة في تأييد مطالبهم وعليه ((أصبح الشيعة أكثر صلابة في المطالبة ، ومتابعة مصالحهم ، وفي أنتشار التأييد العلني لعبد الله لهم وتمسكه بالتعددية ، ومبدأ التسامح ، فأتخذوا من ذلك دافعا لجذبه نحو مطالبهم التي حصلوا عليها بتأكيدهم كلما سنحت الفرصة بأنه المدافع عنهم))[٤١١].

ولكن بقت السلطة السعودية واعية ، ومتيقظة لاية أنعكاسات مصدرها العراق ، لذلك سعت لان يكون لها شأنا في المشهد العراقي لان ((القادة السياسيين الشيعة في العربية السعودية واعون لمدى هشاشة الوضع السياسي ، وأن الحرب العراقية (الغزو والاحتلال الامريكي) قد سببت في موجة من الضغط الخارجي على الحكام السعوديين للاستجابة لمطاليب الشيعة في العربية السعودية))[٤١٢].

ويرى الباحث الامريكي جون بي.أولتزمان الباحث في معهد الولايات المتحدة للسلام أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت) قد تلجأ الى الضغط على النظام السياسي العراقي الجديد لاعتبارات عديدة لان ((جيران العراق بمجموعهم لايريدون عراقا قويا ، وديمقراطيا يبرز كمنارة للحرية في المنطقة ، لان وجود عراقا ، مشعا يمكن أن يسبب ظهور عصيانا مسلحا من داخل هذه البلدان وحتى يشكل أكثر شؤما أخفى العراق لفترة طويلة طموحاته في أن يكون دولة أقليمية ، مسيطرة ، وعلى الرغم من أن تلك الطموحات قد تم أعاقتها تماما بحربين مدمرتين ، وعزلة دولية فأن عراقا معاد بناؤه بالكامل يمكن أن يستفيد تعداد سكانه الكبير ، وثرواته النفطية الهائلة للتعويض عن سلسلة طويلة من المظالم الاقليمية أبتداء من أتفاقيات الحدود ، الى الديون

---

[٤١١] -المصدر نفسه، ص٧.

[٤١٢] -المصدر نفسه، ص١٣.

والى أنتاج النفط.أن مصالح الحكومات الجارة يمكن خدمتها بشكل أفضل كثيرا بوجود عراق ضعيف نسبيا ، منهكا كثيرا بالحرب الداخلية ، وغارقا في سياسته غير الفعالة ، حيث لايستطيع أن يهدد جيرانه ، ويثير الشعوب المجاورة))[٤١٣].

ويمضي الباحث والتزمان في بيان أوجه الضغط التي تمارسه بعض الدول الخليجية على النظام السياسي العراقي بالقول((دعمت هذه الحكومات جهود الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على الوضع القائم:وجود عراق ضعيف ، يستهلك نفسه بنفسه ، بدلا من فرض عراق جديد .إن هذه الحكومات قليلا ماتهتم بأحتمالية حصول فشلا كارثيا في العراق ، بل أن أهتمامهم في الاهداف الاوسع التي أعلنت عنها الولايات المتحدة كان قليلا ، كذلك بتعودهم منذ أمد بعيد على أدارة التوترات في الاحوال التي هي بعيدة عن المثالية ، فقد دعم قادة الدول المجاورة للعراق جهود الولايات المتحدة الحرب كمطلب للاستقرار ، وليس من أجل أحداث تغيير جذري أيجابي))[٤١٤].

ويحدد الباحث سالف الذكر أسباب الضغوط الخليجية على النظام السياسي العراقي ، لانه بنظره يعود الى متغيرين بالنسبة لدولة الكويت كمثال لتلك الدول ، حيث يرى نفس الباحث الامريكي أن الكويتيين ظلوا يواجهون حالتين من الخوف من وراء حدودهم وهي كما يأتي:- [٤١٥]

الاولى :-هي التهديد الناجم عن وجود دولة ايرانية ، تمتلك السلاح النووي ، في حين أن علاقات ايران مع الكويت ، ليست عدائية ، إلا أن الكويت كبلد صغير ، يخاف من النفوذ المتزايد لجار أقليمي له ، وخصوصا البلد الذي لديه روابط خاصة ، مع سكان الكويت من الشيعة الذي قيل بأن نسبتهم تبلغ مابين١٥و٣٠٪ من أجمالي السكان.

ثانيا:-وحالة خوف الكويت الاخرى تكمن في أن الاضطراب الشيعي العراقي سوف يمتد الى الكويت ، إما عبر تصعيد النزاع الطائفي ، أو من خلال أقامة دولة شيعية ، ودية

---

[٤١٣] -جون بي أولتزمان ، العراق والدول الخليجية :توازن الرعب، تقرير خاص، الرقم١٨٩، معهد الولايات المتحدة للسلام ، أب / أغسطس ٢٠٠٧ ، سلسلة العراق في مراكز الابحاث الاستراتيجية ١٦٤، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ،كانون الاول/ ديسمبر٢٠٠٧، ص١٣-١٤.

[٤١٤] -المصدر نفسه، ص١٤.

[٤١٥] -المصدر نفسه، ص١٧.

مهيمنا عليها ايران ، أو شبه دولة في جنوب العراق كما وعبر عن ذلك أحد الصحفيين الكويتيين في حديث غير رسمي قائلا((أننا لانريد أن تكون ايران على بعد خمسين ميلا فقط منا)).أن الخوف من نزاع طائفي محتمل يلقي الضوء على مدى القلق الذي يعاني منه الكويتيون ، والذي هو قليل حيال مسألة عبور الجيوش لحدودهم ، وكبير حيال أرتفاع وتيرة الصراع داخل حدودهم.

مستقبل الدور الخليجي وأنعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد الانسحاب الامريكي

أن صياغة سيناريوهات مستقبلية للدور الخليجي في العراق ، وأنعكاسه على النظام السياسي فيه بعد الانسحاب الامريكي لها علاقة بقوة النظام السياسي العراقي ، وهذه القوة لها تأثير في تأطير العلاقات مع المحيط الاقليمي ، والدولي ، وهي في نفس الوقت لها التأثير على علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور لان((قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية))[٤١٦].

ولعل الاشارة هنا أن أبرز مشهدين للدور الخليجي هما الاول هو دور أيجابي في دعم النظام السياسي العراقي ، والثاني هو دور سلبي تجاه النظام السياسي العراقي ، وسيتم تناولهما تباعا.

---

[٤١٦] -نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة:أطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٥، (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠١٠) ، ص٧٨.

سيناريو الدور الخليجي الايجابي لدعم

النظام السياسي العراقي

يبدو أن هذا السيناريو مايبرره في ضوء التوازنات الاقليمية ، والدولية في منطقة الخليج ، حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي أن تدعم النظام السياسي العراقي ، بأعتبار ذلك هو نوع من الدعم للستراتيجية الامريكية في العراق.فلو نأخذ على سبيل المثال الدور الاماراتي في العراق لرأينا أنه ((أستمرارا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ، قدمت الامارات العربية المتحدة التدريب للمئات من المتطوعين في الجيش ، والشرطة العراقيين على أراضيها في٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، وحفاظا على سمعتها تسعى حكومة الامارات العربية المتحدة لابقاء الكثير من النشاطات سرية.معظم عمليات التدريب كانت تديرها قوات المانية على أرض الامارات العربية المتحدة موفرة بذلك وسيلة لمشاركة معارضا صريحا للحرب على العراق ، وبنفس الوقت حامية الامارات العربية المتحدة من الاتهامات التي تقول بأنها كانت مشتركة في الاحتلال العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة للعراق.لقد أرتأت الامارات العربية المتحدة أن تلعب دورا مساعدا كثيرا في العراق في السنين الاخيرة ، حيث أستضافت أول أجتماع تمهيدي لوثيقة العهد الدولي مع العراق في شهر أيلول عام٢٠٠٦ ، وتقوم بتقديم الاموال لكل من الامم المتحدة ، وصندوق أعمار العراق في البنك الدولي))[٤١٧].

لقد أستطاعت الامارات العربية المتحدة وبرأي الباحث الامريكي أولتزمان أن تتجنب من أن ((تتقولب كمدافع عن مصالح السنة في العراق بنفس الطريقة التي تتقولب فيها العربية السعودية ، وبشكل متزايد ، وبدلا من ذلك كسبت الامارات بجهدها المستمر صفة البيئة الملائمة في الخليج التي يستطيع الناس فيها أن يجتمعوا ، ويحلوا الصراعات ، وبمساعدة الحكومة لهم))[٤١٨].

---

[٤١٧] -جون بي أولتزمان ، العراق والدول الخليجية :توازن الرعب، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

[٤١٨] -المصدر نفسه.

وترى الدراسات الاكاديمية في مراكز البحوث الامريكية أن من مبررات الدعم الخليجي للنظام السياسي للعراق هو توفير نوع من الدعم له تجاه الطموحات الاقليمية ، ومنها الطموحات الايرانية لجعل الساحة العراقية مكشوفة لها ، حيث تؤمن دول مجلس التعاون الخليجي من ((أن فكرة وجود عراق كقوة مستقرة في الخليج تبدو بعيدة، إن أنزلاق البلد نحو حرب العصابات ، والنزاع السياسي ، والانقسام الطائفي يجعل جيرانه يتسألون عما إذا كان العراق سوف يدوم بأية حال بدلا من السؤال عن شكل الدولة التي سوف يؤول اليها بالمقابل تشكو دول الخليج من أن الحرب ضد العراق قد أضعفت البلد كثيرا ، أو قوت ايران ، حيث لاتوجد اليوم دولة عربية توازنها))[٤١٩].

أن مايشجع الخليجيين على قبول فكرة أمكانية أن تسد ايران الفراغ الذي سببه الانسحاب الامريكي لانها تدرك ((ببساطة تملك ايران من القدرة ، والحوافز ، والنفوذ في الداخل العراقي ، لعدم السماح بقيام أي حكومة عراقية معادية لها ، ومع أنسحاب الاميركيين من العراق يهم ايران أن تتأكد من أن العراق في الحد الادنى لن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية ، وفي الحد الاقصى تريده أن يكون جزءا من التحالف الاستراتيجي الذي أقامته مع سوريا ، والمقاومة في لبنان)[٤٢٠].

أن دول الخليج العربية في مجلس التعاون تحاول أن تدعم النظام السياسي العراقي ، لان بعض هذه الدول كالمملكة العربية السعودية ((قد ترغب في عراق مستقر نسبيا ، يمتلك قوات عسكرية ، قادرة على ضبط الامن ، لكنها بالتأكيد لاترغب في رؤية عراق قوي يحسب له حساب في المنطقة ، وتهديد جيرانه كما كان خلال حكم صدام حسين منذ فترة طويلة تسيطر على المخيلة السعودية صورة العراق الذي يشبه بروسيا الشرق العربي ، أي الدولة العسكرية ، الاستبدادية التي تميل الى تهديد جيرانها بفضل جيشها القوي تقليديا ، وتكنوقراطيته القادرة ، وقاعدته الصناعية ، لذلك وبعد الانسحاب الامريكي

[٤١٩] -المصدر نفسه.

[٤٢٠] -ليلى نيكولاس رحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد أنتهاء العمليات القتالية في العراق، (بيروت ، الجامعة الدولية، ٢٠١٠/٨/٣١) ، ص٦.

من العراق ستراقب السعودية بدقة كيفية أعادة بناء قوى الامن العراقية ، لمراقبة التوازن الطائفي داخلها ، ومدى النفوذ الايراني فيها ، ومدى قدرتها على أسقاط السلطة في المستقبل ، ولن تسمح بأي شكل من الاشكال بتمكين الذراع العسكرية العراقية ، والجيش العراقي ، وأمتلاكه ترسانة عسكرية قوية))[٤٢١].

سيناريو الدور السلبي الخليجي تجاه النظام السياسي العراقي

يرى هذا السيناريو أن أمكانية وجود دور سلبي ، خليجي في العراق بعد الانسحاب الامريكي قائم، لان بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية تخشى من عودة التنظيمات المتشددة من العراق ((وعودة الارهاب الذي ضرب السعودية ، كما حصل في السنوات الممتدة بين٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، لكن يرى بعض المتشددين في القيادة السعودية أنه في حال تجدد الصراع الطائفي في العراق ، وبالرغم من خشية السعودية من تأثير الفوضى في العراق على أمنها الاقليمي ، فأن تدفق الجهاديين من السعودية الى العراق قد يخفف الضغط عن العائلة المالكة ، وبالتالي قد يكون من المفيد تحمل بعض التداعيات بعد الانسحاب الاميركي من العراق .من المتوقع أن تعمد السعودية الى تقوية نفوذها في العراق ، وذلك من خلال الاستمرار في دعم ، وتمويل بعض الجهات السياسية والميليشيات السنية ، ومن خلال الجمعيات الخيرية ، والمنظمات الدينية ، والتوجيه ، والتحريض الاعلامي ، والمعونات الاقتصادية ، والفتاوي الدينية عند الطلب التي تصدر عن الشيوخ السعوديين))[٤٢٢].

ومن جانب أخر يبدو أن هذا السيناريو عززته الاحداث بعد الثورات العربية عام٢٠١١ والحراك الشعبي الخليجي تجاه أنظمته السياسية ، خاصة بعد أن وصلت اليه أفرازات الاحتلال الامريكي للعراق ، والتطورات اللاحقة فيه ، مما أصاب الدول الخليجية نوع

---

[٤٢١] -المصدر نفسه.

[٤٢٢] -المصدر نفسه، ص٩.

من أنواع تهديد الامن الخليجي برمته ، فضلا أن الحراك الداخلي الخليجي لم يكتف بالمطالبة بأصلاحات هيكلية سياسيا ، وأقتصاديا ، وأنما المطالبة بتغيير الانظمة السياسية كما حدث في تونس ، ومصر ، لذلك سارعت دول المجلس الى أثبات نفوذها في العراق لحماية أنظمتها ، إذ أنه بعد تأثير الثورات العربية على تلك الانظمة وجدت ((ذاتها لاول مرة من دون حماية ضد الخطر الداخلي ، وليس ثمة بنود في الاتفاقيات الامنية تقرر دور القواعد العسكرية الاجنبية في حماية الانظمة أزاء خطر الثورة الداخلية ليس فقط لانه قد لايكون منصوصا على ذلك في أتفاقيات هذه القواعد العسكرية ، ولكن لان قدرة هذه القواعد من الناحية الفعلية لاتمكنها من تقديم مثل هذه الضمانة.ولقد عملت أدارة أوباما على أستغلال ذلك مدفوعة برغبة مكتومة في الدفع بأنظمة دول المجلس الى التغيير السياسي من الداخل دون أنهيارها ، أو القضاء عليها وبالقدر الذي يحافظ على أستمرار تدفق النفط))[٤٢٣].

وعليه أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تأثيرها في العراق هو من الضرورات الجيوستراتيجية لاستباق أي تأثير أميركي في المنطقة ، وخاصة عليها في مجال الدعوة للاصلاح ، والتغيير السياسي كما حدث في تونس ومصر ، بحيث أن هذه الانظمة بدأت تدخل في دوامة القلق المتشنج من خطورة تمرير أية مخططات تستهدف أنظمتها بفعل الستراتيجية الامريكية التي أرادت تؤظيف الاحتلال للعراق ، وأندلاع الثورات العربية كمبرر لفرض الاصلاح من الخارج بفعل الحراك الداخلي الخليجي وعليه ((هذه الوضعية بين الولايات المتحدة وأنظمة المجلس تترك الاخيرة عند حد القلق ، وربما توصلت أدارة أوباما الى أن هذه الحالة التي تحافظ على مقادير دنيا من الثقة هي حالة محرضة على التغيير ، وهي أفضل مايحقق المصالح الامريكية لانه يحافظ على وضعية قلق داخلي ، ويحافظ على علاقة ، ودفع التيارات الداخلية بالخليج وهي عند هذا المستوى ، تترك أنظمة دول المجلس في ضمانة أمنية ضد الخطر الخارجي لكنها في حالة من القلق

---

[٤٢٣] -د.معتز سلامة، الطموح المبكر:دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، السياسة الدولية، العدد١٨٩، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام، يوليو٢٠١٢) ، ص١٣٧.

تدفعها الى التغيير الداخلي ، وبدء خطاب سياسي جديد مع شعوبها وهذا هو مااستشعرته دول المجلس ، فأخذت تتبنى مبادرات فردية ، يبدو منها حجم عدم التنسيق مع الولايات المتحدة ، هكذا لم تعد الضمانة الامنية لانظمة الخليج مطلقة ، وأنما أصبحت متروكة لطبيعة الظروف ، وذلك يحافظ على صورة الولايات المتحدة كداعمة للديمقراطية دون أن تسقط مصالحها ، وكان التعارض بين المصالح والمبادى هو أكبر خطر على السياسة الامريكية في المنطقة ، لكن في ظل أدارة أوباما وصلت الولايات المتحدة الى معادلة جديدة تتضمن قدرا من التوافق بين المصالح والمبادى))[٤٢٤].

الخاتمة:-أن الدور الخليجي في العراق يمكن أن يؤثر على النظام السياسي هناك وخاصة بعد الانسحاب الامريكي ، لان دول مجلس التعاون الخليجي لها العديد من المصالح في الساحة العراقية ، ويحتاج لحماية مصالحها الضغط على النظام السياسي العراقي بأتجاهات عديدة لعل من أبرزها بقاء قناة التواصل السياسي ، والشعبي قائمة بين الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية ، فضلا عن بقاء التبادل التجاري قائما بينهما ، وهذا مايعزز من دعم خليجي على النطاق العام ، لكن من جانب أخر سيبرز دور خليجي قد يكون مناقضا للدور الاول مفاده أمكانية التأثير السلبي الخليجي في المشهد العراقي ، لابقاء الساحة العراقية في دائرة مغلقة تدور حولها سعيا لابعاد تأثيراتها على محيطها الاقليمي ومنها التأثير على المحيط الخليجي ، لكن قد لاتدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن أبقاء المشهد العراقي متوترا ، وخاضعا للتجاذبات السياسية ، من خلال الشحن الطائفي سيعم عليها بعكس النتيجة التي تريد خلقها ومفادها أنها يمكن أن تتجنب تأثيرات الساحة العراقية وهو بالتالي سيحمي تلك الدول من تأثيرات اللاحقة للانسحاب الامريكي ، إذ أن أغلب الدراسات تؤكد أن العراق يمكن أن ينطلق من جديد بعد توليه رئاسة دورة كاملة من القمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ وهذه عودة حميدة بعد محطة من الجمود ، والاحتراب الطائفي الذي أصاب العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وسترد الضغوط الخليجية على نفسها بعد أستقرار العراق ، لان تهدئة الساحة العراقية أصبحت مصلحة أقليمية ، ودولية للدخول في ساحة الاستثمار العراقي ، وليس من مصلحة الجميع صنع التوتر ، وتدهور الامن العراقي وإلا ستتضرر المصالح الحيوية لاغلب دول المنطقة والعالم.

[٤٢٤] -المصدر نفسه.



الخاتمة :

أصبح العراق مجالا خصبا لاندلاع التنافس الاقليمي والدولي فيه بعد الاحتلال الاميركي ، وبرز التنافس الخليجي – الايراني هناك كأحد أبرز المحركات ، والعوامل المؤثرة على المشهد العراقي ، حيث أحتدم الطرفان لكسب ود الكتل السياسية لتوظيفها في الاتجاه المضاد الواحد تجاه الاخر.

لكن مايلفت النظر أن واشنطن وظفت دول مجلس التعاون الخليجي في صراعها مع ايران ، وخاصة في مجال تشديد الحصار الاقتصادي عليها بسبب القدرات النووية الايرانية ، لذلك تعتبر أولى الدول التي تضررت جراء ذلك هي الدول الخليجية الست نفسها في مجلس التعاون ، إلا أن أمارة دبي تحاول أن توازن بين الحصار الامريكي – الاوروبي على ايران ، وحماية مصالحها مع واشنطن ، مما تسبب لها أكلاف سياسية ، وأقتصادية ، وحتى جيوأستراتيجية.

وأثرت التغييرات في المنطقة العربية عام٢٠١١ على مسار العلاقات العراقية –الخليجية ، وعلى طبيعة التنافس الاقليمي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، حيث ظل الخليجيون منذ عام٢٠٠٣ والى نهاية عام٢٠١١ تأريخ أنتهاء التواجد العسكري الامريكي في العراق ينظرون اليه بنوع من الخوف ، والخشية من أنتقال أفرازات الاحتلال اليهم ، بالتناغم مع الثورات العربية ، وخاصة في مجال أجراء تغيير سياسي في الخليج ، بفعل العامل الخارجي، لكن على مايبدو أن التوتر كان حاضرا في مجرى العلاقات بين الطرفين بعد٢٠١١ بسبب الملف البحريني.

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات ومن أبرزها:-

١.بالرغم من أمتناع تركيا من أن تكون الجبهة التي يمكن أن تبدأ منها العمليات العسكرية ضد العراق عام٢٠٠٣ ، إلا أن الدور التركي في العراق بعد الاحتلال ظل حيويا في أطار التنافس الاقليمي ، بسبب بعض ملفاته مع العراق منها حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K الذي يتواجد عناصره داخل أقليم كردستان العراق، والتشابك الاقتصادي معه، والتدخل التركي في الشؤون العراقية لمنع أستقلال الاقليم

الكردي عن الحكومة الاتحادية في بغداد ، والخشية من أعطاء شحنة من الامال لاكراد تركيا لتكرار المشهد العراقي داخل تركيا.

٢.أصبحت ايران عامل فاعل في الساحة العراقية ، لابل لاعب مهم في معادلة التنافس الاقليمي والدولي في العراق ، حيث أن الايرانيين كانوا قد عبروا عن فرحهم في أزاحة النظام العراقي السابق ، لكنهم كانوا في نفس الوقت غير فرحين بأقتراب جار مثل الولايات المتحدة الامريكية من حدودهم مع العراق ، لكن ايران لم تستسلم لهذه النتيجة إذ عملت من خلال نفوذها في العراق الى التعرض على المصالح الامريكية كرسالة ردعية من كونها قادرة على التحكم بمتغيرات المشهد العراقي من ناحية ، ومن ناحية أخرى تشكل هذه السياسة الايرانية نوع من التخفيف على واشنطن من فك الخناق على طهران أقتصاديا جراء تطور قدراتها النووية.

٣.تعتبر اليونان لاعب جديد في الساحة العراقية في أطار التنافس الدولي في العراق ، حيث أنها تحركت هناك بعد أن أستحضرت جذور علاقاتها التأريخية معه ، وحاجته الى الخبرات اليونانية في مجال البناء والاعمار ، وأنهيار الاقتصاد اليوناني ، ووظفت تلك العوامل ليكون لها دورا مهما في العراق، ناهيك عن ضغوط الشارع اليوناني على صانع القرار للوقوف مع العراق ، ووحدته ، وأستقلاله.

٤.أحدث التغيير في العراق بعد ٢٠٠٣ بفعل الغزو ، والاحتلال الامريكي نقلة نوعية في المنطقة ، وخاصة داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال القلق الواضح الذي أبدته دول مجلس التعاون الخليجي ، جراء ترسيخ الديمقراطية في العراق ، بالرغم من حصول ذلك في ظل الاحتلال الامريكي ، حيث عملت دول المجلس على أستغلال وجود الاحتلال لابداء تخوفها من التجربة العراقية ، لانها زعمت أنها من صنع الاحتلال ، حيث تحفظت كثيرا عليها في البداية ، لكن بسبب توافقها مصلحيا مع واشنطن حيث عملت دول المجلس لاحقا على أبداء نوع من المرونة أزاء العملية السياسية في العراق ، إلا أنها في داخل قناعتها تخشى من أعتبار العراق نموذج يمكن تكراره داخل تلك الدول.

٥.أحدث الاحتلال الامريكي للعراق تداعيات مهمة على دول مجلس التعاون الخليجي منها التداعيات الاقتصادية التي تمثلت بتحمل دول المجلس لتكاليف الحرب ، ناهيك عن أزدياد زحف العمالة الاجنبية والعربية على دول المجلس بعد الاحتلال لتنتج أشكالية حقيقية وهي أتساع حجم البطالة الخليجية.

٦.أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تفعيل دورها في العراق بعد ثورات الربيع العربي عام٢٠١١ أصبح مصلحة قومية خليجية يمكن أن تكون المصلحة الاولى في أولوياتها الاستراتيجية تحت أعتبار أن الدور الخليجي يمكن أن يكون المؤثر مستقبلا في الخارطة السياسية العراقية من أجل السيطرة عليها ، ومنع أنبعاث أفرازاتها داخل الساحة الخليجية.

٧.أن من نتائج التأثير الخليجي في العراق يمكن أن ينقسم الى أتجاهين الاول أيجابي يتركز في دعم النظام السياسي العراقي ، لان العراق أصبح فارغا جيوسياسيا ، ويحتاج الى نفوذ عربي في مقابل النفوذ الاقليمي، والثاني سلبي ، ويمكن أن ينعكس على النظام السياسي العراقي الذي لاترضى دول المجلس أن يكون له تأثير داخل الحراك الداخلي الخليجي.

٨.تخشى دول مجلس التعاون الخليجي بعد الانسحاب الامريكي نهاية عام٢٠١١ وما أصاب العراق من عدم أستقرار ، وتردي في الملف الامني أن يكون له القدرة لاختراق الساحة الخليجية من خلال أندلاع العنف ، وتثوير ملفات الاصلاح السياسي ، والاسلام السياسي ، ومستقبل الانظمة الخليجية على المدى المنظور.



المصادر والمراجع

١.المصادر باللغة العربية

أولا:- الموسوعات والمعاجم

-دولة أتحادية، الموسوعة الحرة(ويكيبديا)، ٢٠١٠.

- سوق العمل، الموسوعة الحرة(يكيبديا) .

-عولمة، الموسوعة الحرة(ويكيبديا) .

-العولمة والهوية الثقافية، الموسوعة الحرة(ويكيبديا).

-فيروز أبادي، القاموس المحيط، ٣/ ٣٧٢و٣/ ١٢٥.

-العلاقات اليونانية – العراقية ، الموسوعة الحرة(ويكيبديا).

ثانيا:- الكتب العربية

-د.أيمن زهري، أهم عشر قضايا حول الهجرة والمصريين بالخارج خلال عام٢٠١١، القاهرة، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ٢٠١١.

- د.جاسم يونس الحريري، أشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي٢٠١١، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

-د.جاسم يونس محمد الحريري، الابعاد الاستراتيجية للتحالف التركي –الاسرائيلي لعام١٩٩٦ وأنعكاساته على الامن القومي العربي، سلسلة الدراسات الخاصة، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

-جميل مطر وأخرون ، الخليج العربي :رؤى المستقبل، الشارقة ، دار الخليج (وحدة الدراسات) ، ٢٠٠١.

- الدكتور حميد حمد السعدون ، التنافس الدولي في منطقة القفقاس وأحتمالات المواجهة الامريكية الروسية ، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية ، ٢٠١٣.

-سامح سعيد عبود(أعداد وتحرير) ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٩.

- د.صديق محمد عفيفي ، التخصيصة والاصلاح الاقتصادي المصري، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، ١٩٩١.

-د.عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١.
-علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي :نحو تفكيك الديكتاتوريات والاصوليات، بيروت ، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١.
- كمال مجيد ، العولمة والدولة :دراسة لاثار العولمة على السلطة ، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٢.
-الليبرالية في السعودية:الفكرة، الممارسات ، الرؤى المستقبلية(رصد وتحليل)، بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، وحدة الدراسات في مركز صناعة الفكر ،٢٠١٣.
- د.مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
-النظام الامني في منطقة الخليج العربي:التحديات الداخلية والخارجية ، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨
-د.وجيه قاسم حمقة، الربيع العربي :آمال وآلام، بيروت ، دارالمحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وأحتمالاته المستقبلية، دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب ، ٢٠١٠.
-الدكتور يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

ثالثا:- الكتب المترجمة:-

-أبراهيم الدوي وسمير المقدسي(محرران)، تفسيرالعجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبد الله بدر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الانسا ن).
- أيفو دالدر وأخرين، هلال الازمات:الاستراتيجية الاميركية –الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، بيروت ، الدار العربية للعلوم(ناشرون)، ٢٠٠٦.
- برتران بادي ودومينيك فيدال(تحرير)، ٥٠فكرة رئيسة لفهم أوضاع العالم٢٠١٠، (سلسة حضارة واحدة)، بيروت ، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١٠.
-رومان فريدمان وأندريه راماتشينسكي، الخصخصة في أوربا الشرقية ، التمويل والتنمية، القاهرة، يونيو١٩٩٣.

-كونداليزارايس ، ذكريات من سني حياتي في واشنطن أسمى مراتب الشرف ،ترجمة وليد شخادة، بيروت ، دار الكتاب العربي،٢٠١١ .

- مذكرات جورج دبليو بوش بقلمه، قرارات مصيرية، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢.

– مذكرات طوني بلير:مسيرة رئيس وزراء ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١.

-ولي نصر، الانبعاث الشيعي:كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الاسلام ، صورة المستقبل في العالم، تعريب مختار الاسدي، بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠ .

رابعا :- البحوث والدراسات

-أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الامريكية تجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٦، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع٢٠١٠.

-أنعكاسات أغلاق مضيق هرمز على الامن الاقليمي وخيارات المستقبل، أبحاث أستراتيجية ، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، آيار/ مايو٢٠١٢.

-أيمان رجب، كيف يمكن فهم سياسة قطر تجاه الثورات العربية، السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، ١١فبراير٢٠١٣.

-أيمان شادي، زبيجنو بريجنسكي :رؤية أستراتيجية أمريكا وأزمة القوة العالمية، السياسة الدولية، العدد١٨٩، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، يوليو٢٠١٢.

– باقر النجار ، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد٣٠٨، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٤.

-بشير عبد الفتاح ، فرض الديمقراطية بين النجاح والفشل ، الديمقراطية ، العدد١٢، السنة٤، القاهرة، كانون الثاني/ يناير٢٠٠٤.

– بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية ، العدد١٠٩، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، يناير/ كانون الثاني٢٠١٢.

- توبي جونز، تأثير العراق في العربية السعودية ، ، مشروع الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات ، سلسلة العراق في مراكز الابحاث الاستراتيجية ٢١، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، أذار/ مارس٢٠٠٦.

-تيسير محيسن، المجتمع المدني في البلاد العربية في مرحلة مابعد الربيع العربي، شؤون أستراتيجية، العدد٣٥-٣٦،عمان، عمون للدراسات، ٢٠١٢.

- د.جاسم الحريري،أمريكا والعولمة، دراسات دولية ، العدد٢٢، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول٢٠٠٣.

-د.جاسم يونس الحريري، تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣، شؤون عربية، العدد١٥٦، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، شتاء٢٠١٣.

-جاسم الحريري، التنافس الخليجي-الايراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي ، شؤون الاوسط، العدد١٤٨، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع-صيف٢٠١٤.

-جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية-التركية بعد الاحتلال الاميركي للعراق، شؤون الاوسط، العدد١٤٦، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، خريف٢٠١٣.

-جاسم الحريري، مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الاميركي، شؤون الاوسط، العدد١٤٣، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، خريف٢٠١٢.

-جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي ، المستقبل العربي، العدد٤١٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،نيسان / أبريل٢٠١٣.

- م.د. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الاوسط :العراق أنموذجا، سلسلة دراسات أستراتيجية، العدد١١٧، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١١.

-حسن الدين خان، الهوية والعولمة والمدينة الاسلامية المعاصرة، المستقبل العربي ، العدد٣٩٧، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٢.

-د.حسن العالي، نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ،٢١أبريل/ نيسان٢٠١٣.

-حسن علي رضي، أحداث البحرين:الازمة والمخرج، المستقبل العربي، العدد٤٠٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب/ أغسطس٢٠١٢.

- حميد حلمي، العلاقات الايرانية – العراقية :أستراتيجية قولا وعملا، مركز العراق للدراسات ، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢.

-حميد قهوي، الكاتب العربي والعولمة:عولمة أم معالمة؟، المستقبل العربي ، العدد٣٤٩، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠٠٨.

-خالد الحروب ، ايران :تحدي (أو تغيير) موازين القوى الاقليمية؟، شؤون عربية، العدد١٢٥، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ربيع٢٠٠٦.

-خوان سومافيا، أزمة الوظائف العالمية:على مجموعة العشرين التحرك فورا لتفادي عقدا مفقودا،جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية، ٢تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١١.
- -------------- ، عصر جديد من العدالة الاجتماعية مبني على العمل اللائق،جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية، ٢٠١١.
- د.و.أندرو تيريل ، التنافس السعودي – الايراني ومستقبل أمن الشرق الاوسط،كارلايل-كنتاكي/ الولايات المتحدة الامريكية، الكلية الحربية للجيش الاميركي، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١١.
-الزبير مهداد، أزمة تعليم أم أزمة مجتمع؟، شؤون عربية، العدد١٤٣، القاهرة، الامانة لجامعة الدول العربية، خريف٢٠١٠.
-سامح راشد ، واشنطن وسيناريو ايران النووية ، خيارات صعبة وبدائل محدودة ، شؤون عربية ، العدد١٤٣، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، خريف٢٠١٠.
-سامي أبراهيم الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الاهلية والدولية أطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، خريف٢٠١١.
-أ.د سعد حقي توفيق، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، بغداد ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،كانون الاول/ كانون الثاني٢٠٠٩.
-سيد حسين موسوي ، أخر التوجهات الايرانية في المفاوضات النووية ، شؤون الاوسط، العدد١٣٤، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، شتاء٢٠١٠.
-سيمون هندرسن، تأثير النجاح في العراق على دول الخليج، سلسلة متابعة سياسية رقم٧٥٢، واشنطن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ١٥نيسان/ أبريل٢٠٠٣.
- أ.م.د.عامر كامل أحمد، مواقف الدول الاقليمية من أراء مرشحي الرئاسة الامريكية حيال العراق، شؤون عراقية، العدد الاول، بيروت ، مركز العراق للدراسات ، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٨.
-عبد الله البريدي، الدولة المعدلة ثوريا بوصفها مخرجا لمأزق الربيع العربي مع أشارة خاصة الى الوضع الخليجي، المستقبل العربي، العدد٤٠٩، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٣.
-د.عبد الله خليفة الشايجي ، رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية-العراقية ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد١٢٩، المجلد ٣٥، الكويت، جامعة الكويت، ٢٠٠٨.
-عبد المحسن هلال ، الحاجة الى الاصلاح في المملكة العربية السعودية ، المستقبل العربي ، العدد٤٠٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ أغسطس٢٠١٢.

-د.عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الامريكي بأحتلال العراق عسكريا في ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة الاقصى(سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول، فلسطين- غزة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الاقصى، يناير٢٠١٠.

-عبد الملك محمد عبد الله عيسى ، حركات الاسلام السياسي في اليمن ، المستقبل العربي ، العدد٤٠٣، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيلول/ سبتمبر٢٠١٢.

--د.عبد الوهاب القصاب ، النفوذ الايراني في العراق :الابعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي، سلسلة ملفات، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، ٢٠١١.

-العثمانية الجديدة:الدور التركي في المنطقة العربية ، أبحاث أستراتيجية، العدد٣، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، تشرين الاول/ أكتوبر٢٠١٢.

-عزيز القزاز، تأثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي وأقتصاده ، المستقبل العربي، العدد٣٨٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الاول/ ديسمبر٢٠١٠.

- الغزو الثقافي :تعريفه ، وأهدافه ، ومناهجه ، وسائله ، وأثاره، بريس تطوان(المغرب)، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

-فهد راشد المطيري، الثورات العربية والانظمة الخليجية ، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، ١٩تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢.

- فينسيت راينهارت وكارمين راينهارت ، من خرافات الازمة المالية في اليونان، واشنطن ، مركز أميركان أنترابرايز لبحوث السياسات العامة، ٩مايو٢٠١٠.

-كوردسمان وأخرين ، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في الخليج، واشنطن ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ترجمة سعد المبارزي، ١٦نوفمبر ٢٠١١.

-كريم الوائلي، العلاقات العراقية – الخليجية أنماط ومستويات يفرضها الواقع الجديد، مركز النور للدراسات ، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

-لبنى نبيه وثروت محمد حسن، عام على الربيع العربي:التداعيات الاقليمية والدولية :رؤية اسرائيلية، شؤون الاوسط، العدد١٤٢، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، صيف٢٠١٢.

-ليلا نيكولاس رحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد أنتهاء العمليات القتالية في العراق ، بيروت ، الجامعة الدولية، ٣١/٨/ ٢٠١٠.

- مارينا أوتاوي، ايران والولايات المتحدة ودول الخليج:السياسة الاقليمية المحيرة ، سلسلة أوراق كارينغي، العدد١٠٥، واشنطن ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، نشرين الاول/ أكتوبر٢٠٠٩.

- مارينا أوتاوي ودانيال قيسي ، حالة العراق، سلسلة أوراق كارنيغي، واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، شباط/ فبراير٢٠١٢.
-محمد أبو الرب، دور الخطاب الدعوي التقني في بروز المجتمعات الشخصانية ، المستقبل العربي ، العدد٣٩٧، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أذار/ مارس٢٠١٢.
-محمد بن سعيد الفطيسي، دول مجلس التعاون الخليجي ومعركة الاستقرار، السياسي، عمان ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢.
-محمد محمد عبد اللطيف، ورقة عمل حول الصعوبات والمشكلات التي تواجه العمالة المصرية في الدول العربية،القاهرة، مكتب رئيس الادارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل ، وزارة القوى العاملة والهجرة ، يونيو٢٠٠٦.
-محمد نور الدين، تركيا والموقف من أحتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران، شؤون الاوسط، العدد١٣٦،بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، صيف٢٠١٠.
- المستقبل العربي ، العدد٤١٠، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/ أبريل٢٠١٣.
-د.مصطفى اللباد ، الصراع الامريكي –الايراني يدخل خريف المواجهة ، شؤون عربية ، العدد١٣١، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، خريف ٢٠٠٧.
-مصطفى محسن، المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للابعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠٠٨.
-د.معتز سلامة، الطموح المبكر:دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، السياسة الدولية، العدد١٨٩،القاهرة ، مؤسسة الاهرام، يوليو٢٠١٢.
- مهدي جابر مهدي، أشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد٢٠٠٣، المستقبل العربي ، العدد٤٠٥، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢.
-د.ميثاء سالم الشامسي، توطين الوظائف في دول مجلس التعاون :الواقع والتحديات، (أبوظبي، جامعة الامارات، ٢٠٠٩.
-نجيب عيسى، (كتب وقراءات) ، المستقبل العربي ، العدد٣٨٧، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيار(مايو)٢٠١١.
-نوار جليل هاشم، قياس قوة الدولة:أطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢٥، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء٢٠١٠.

-د.نيفين عبد المنعم مسعد ، الدور الايراني في المنطقة العربية :الابعاد والتداعيات ، شؤون عربية، العدد١٢٥، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع٢٠٠٦.
-الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي،بابل/الحلة ، مركز أنماء للبحوث والدراسات،٢٠١٢.

خامسا:- الرسائل الجامعية

-أيناس محمد رشيد، الخصخصة بين النظرية والتطبيق في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير (غبر منشورة)، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦.
- باسمة علي أحسان داود، الخصخصة :أتجاهات التحول الى القطاع الخاص :تجارب عالمية مختارة مع الاشارة الى العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨.
- خديجة جمعة مطر، الخصخصة وتأثيرها على الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
-عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية – الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)،عمان، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

سادسا:- الندوات والمؤتمرات

- أتيان محجوبيان وأخرين ، الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GpoT أستانبول) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.
- أحمد يوسف أحمد وأخرين، أحتلال العراق وتداعياته عربيا وأقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بين٨-١١مارس/أذار٢٠٠٤،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
-تقرير عن ندوة ((المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي))، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد٢٢،بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع٢٠٠٩.
-د.الدواي الشيخ، الازمة المالية العالمية أنعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، لبنان/طرابلس، جامعة الجنان، ١٣-١٤أذار/مارس٢٠٠٩.

-العلاقات العراقية الخليجية تفعيل المشتركات لمستقبل أفضل :وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة بين١٢-١٤نيسان/ أبريل٢٠١٠، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١١.
-محمد ديتو، نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي :أبرز التحديات، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، ١٥-١٦نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠٠٨.
-د.وديع أحمد كابلي، مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام٢٠٢٥، البحرين، منتدى التنمية، ٧-٨فبراير/ شباط٢٠٠٨.

سابعا:- التقارير

-أحمد طه حسين ، ماهو مستقبل وجود أمريكا العسكري ؟، تقرير واشنطن، ٢٠٠٨.
-التقرير الاقتصادي الفصلي ، الدمام/ المملكة العربية السعودية ، الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مارس٢٠١٣.
- التقرير الاستراتيجي البحريني لعام٢٠١٣، لندن، مركز البحرين للدراسات ، ٢٠١٣.
- التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية :الاقتصاد العربي القائم على المعرفة ، بيروت، مؤسسة الفكر العربي ، ٢٠١٢.
- جون بي أولتزمان ، العراق والدول الخليجية :توازن الرعب، تقرير خاص، الرقم١٨٩، معهد الولايات المتحدة للسلام ، أب / أغسطس ٢٠٠٧ ، سلسلة العراق في مراكز الابحاث الاستراتيجية ١٦٤، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ،كانون الاول/ ديسمبر٢٠٠٧.
- خلاصة تنفيذية :دول مجلس التعاون :معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف، الكويت، مؤسسة الخليج للاستثمار، ١٩/ ٩/ ٢٠١٢.
-مشروع قياس الراي العام العربي (المؤشر العربي٢٠١١) :ملخص تنفيذي،الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.
-مصطفى العبيدي، تقرير أمريكي عن النفوذ الايراني في العراق، ٢٠٠٩.
-هنري .ج .باركي ، تركيا والعراق :أخطار وأمكانات الجوار، تقرير خاص المرقم ١٤١ ، واشنطن ، معهد السلام الاميركي، تموز/ يوليو٢٠٠٥.

ثامنا:- الصحف والمجلات

-أبراهيم الغالبي، أشكالية العلاقات العراقية – العربية وأزمة الداخل، المواطن(العراق) ، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢.

-أتفاق على تعزيز التعاون العراقي-اليوناني، الصباح (العراق)، ٧/ ٦/ ٢٠١١.
-أحمد عبدة طرابيك ، دول الخليج والربيع العربي ، وكالة ترند(باكو-أذربيجان) ، نيسان/ أبريل٢٠١٢.
-أحمد نصير ، العراق يبحث تفعيل التعاون العلمي مع اليونان، المواطن (العراق)، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١ .
-- أستراتيجية جديدة لمحور دول الخليج بزعامة السعودية أمام النفوذ الايراني ، القدس(فلسطين)، ٣/ ٥/ ٢٠١٢.
- أ.د أسعد السعدون ، دور العولمة في ترسيخ أستراتيجية الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التجارية (مملكة البحرين)، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩.
- أفاق التعاون الاقتصادي المصري مع دول الخليج العربي ، أخبار الخليج(البحرين) ، العدد١٢٨١٦، ٢٥أبريل٢٠١٣.
-أنفجار مظاهرات أحتجاج في اليونان ، وقبرص ضد الحرب التي تشنها القوات الاميركية –البريطانية ضد العراق، وكالة شينخوا الصينية، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٣.
-أياد مهدي عباس ، العراق وتركيا، الصباح(العراق) ، ٣/ ١٠/ ٢٠١٢.
-ايران ترفض أتهام دول الخليج لها بالتدخل في شؤونها وتجري تدريبات بحرية بمضيق هرمز، القدس العربي(لندن)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢.
-البرنامج الوطني للعمل اللائق لسلطنة عمان التابع لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٠-٢٠١٣، جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية ، حزيران/ يونيو٢٠١٠.
-البرنامج الوطني للعمل اللائق لمملكة البحرين التابع لمنظمة العمل الدولية٢٠١٠-٢٠١٣، جنيف/ سويسرا، منظمة العمل الدولية ، أذار/ مارس٢٠١٠.
- بعد عام من الازمة العالمية محللون :سوق العمل في منطقة الخليج مستقر-لكن أعادة الهيكلة ضروري، ١٤أكتوبر(اليمن) ، العدد١٤٥٩٤، مؤسسة ١٤أكتوبرللصحافة والطباعة والنشر، ١٧سبتمبر٢٠٠٩.
-بندر بن عبد العزيز الضيعان، خليجنا واحد – لكن أسواق العمل ليست كذلك، الاقتصادية(السعودية) ، ٢٦مارس/ أذار٢٠١٣.
- تركي الصهيل، بعد فتاوي التكفير هيئة كبار العلماء تبحث أيضا تجريم تمويل الارهاب ، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٤٥٧، ١١أبريل٢٠١٠.
-جون وينبرغ، العلاقات التجارية بين ايران والعراق :توازن مختل، المجلة(باريس)، ٢٠يناير٢٠١١.
-حرب باردة بين العراق وتركيا والاقتصاد سلاح ناعم، الصباح الجديد(العراق)، ١٥/ ٩/ ٢٠١٢.

-د.حسن البراري، الحضور السعودي والنفوذ الايراني في أعقاب الربيع العربي، الاقتصادية ، العدد٦٥٧٠، ٧/ ١٠/ ٢٠١١.

- حسين درويش العادلي، العلاقات العراقية – الايرانية بين نظرية (الجدار الجيوسياسي) الى نظرية (القوة الاستراتيجية) ، المواطن(العراق)، ٨/ ٦/ ٢٠١١.

-خلال مؤتمر ((العالم العربي والعالم)) في الكويت:قطر تدعو الى تأسيس((منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون))، المواطن(العراق) ، العدد١٨١٧، ١٢/ ٢/ ٢٠١٣.

- دول الخليج تقر أنشاء قيادة عسكرية موحدة وتطالب ايران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، الصباح الجديد(العراق)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢.

- رحيمي:العلاقات العراقية – الايرانية تمر في أفضل مراحلها،وكالة أسرار الشرق،٧/ ٧/ ٢٠١١.

-الزراعة العراقية تعلن عن خطتها الاستثمارية لمكافحة التصحر، وكالة كردستان للانباء، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢.

- زهير أندراوس، نتنياهو يدعو الى تأسيس صندوق دولي لدعم خصوم الاسلاميين في العالم العربي على نسق خطة مارشال الامريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لدعم أوربا ، القدس العربي(لندن)، ٩/ ١٢/ ٢٠١١.

-زيارة السفير اليوناني الى أقليم كردستان العراق، وكالة أنباء كردستان، ٨/ ٢/ ٢٠٠٨.

- زيباري ولاريجاني يبحثان العلاقات العراقية – الايرانية على قاعدة المصالح المشتركة، وكالة كردستان للانباء، ٢٨/ ١١/ ٢٠١.

-السفير البحريني ل الغد :العراق يدعمنا والمرجعية الدينية في العراق صمام آمان للمنطقة ، الغد(العراق)، ٢٨نوفمبر٢٠١٢.

-سوريا والامارات توقعان أتفاقية لتنظيم العمالة ، الشعب أونلاين(الصين) ، وكالة شينخوا الصينية، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

- سياسي كردي :تركيا وقطر واسرائيل يعملون على تمزيق العراق ، المستقبل العراقي(العراق)، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٣.

-الشركة اليونانية تبدأ جلب معداتها لتنفيذ مشروع كاسر أمواج ميناء الفاو، السفينة(لبنان)، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢.

-شياطين الفوضى الخلاقة ، الخليج(الامارات-الشارقة)، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠.

-عائشة البستكي، أستنساخ التجربة العراقية في البحرين، أخبار الخليج(مملكة البحرين)، ٢٠فبراير٢٠١٣.

-عباوي يبحث مع سفير اليونان علاقات العراق مع الناتو، وكالة الانباء العراقية ، ١٧/ ٩/ ٢٠١٢.
- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية عام٢٠١٣، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١٢٤٥٥، ٣يناير٢٠١٣.
-عبد الله خليفة الشايجي ، معادلة الامن الخليجي : الثابت والمتغير، الاتحاد(الامارات) ، ١٣أغسطس٢٠٠٩.
-عبد الله صبري ، العراق يبرم صفقة كهرباء مع شركة يونانية بقيمة ٣٤٨,٨ مليون دولار، وكالة كردستان للانباء، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٢.
-العراق:المالكي يحذر من مخاطر الفتاوي التكفيرية، الحياة (لندن)، ١٧مارس٢٠١٣.
-العراق يتفق مع شركة ايرانية على تأهيل ٥٠عربة قطار، وكالة كردستان للانباء، ٥/ ١/ ٢٠١٢.
- العراق يوقع مع شركة صانير الايرانية أتفاقا بقيمة ٧٢مليون دولار لزيادة قدرة محطة كهرباء ، وكالة رويتر، ١٩/ ١٢/ ٢٠١١.
-عزوز مقدم، المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، الوسط(البحرين) ، العدد٨٣٦، ٢٠كانون الاول/ ديسمبر٢٠٠٤.
-د.عماد الربيعي، الديمقراطية العراقية وتأثيراتها الاقليمية، الناس(العراق)، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٢.
- عمار شاهين، الصراع الايراني – الامريكي وتأثيراته على مستقبل العراق الاقتصادي ، الاخبار(العراق)، ٣٠يناير/ كانون الثاني٢٠١٢.
- العلاقات الخارجية تعتبر أزمة البحرين سينعكس على العراق وشيعة المنطقة ، شبكة أخبار النجف الاشرف ، ٢٠١١.
-د.علي أحمد محمد الديلمي، أمن الخليج :المنظومة الاقليمية الاشمل بما فيها اليمن، وكالة مآرب برس، ٣أبريل/ نيسان ٢٠١٣ .
-علي عبد سلمان، وزير البلديات يوقع عقدا مع شركة همران الايرانية لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة ، وكالة براثا نيوز، ٨/ ١٠/ ٢٠١٢.
-العمالة السورية تمثل المركز الثاني في العمل غير النظامي في السعودية :١١,٤مليون ريال مودعة في حساباتهم المصرفية ، وكالة الانباء السعودية، ٣٠تموز/ يوليو٢٠١١.
-غازي دحمان، المتغير الخليجي في مواجهة المشروع الايراني، المستقبل(لبنان)، العدد٤٦٣٦، ١٩أذار/ مارس٢٠١٣.
-فؤاد صادق مفتي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي :خولجة في مواكبة العولمة،الحياة(لندن)، ٧/ ١/ ٢٠٠٨.

-في ظل التنافس الاميركي- الايراني على العراق تحول المسؤولية من البنتاغون الى الخارجية ، المواطن(العراق)، ١/ ١٢/ ٢٠١١.
-كامل الكناني، العلاقات العراقية – الايرانية وعميان القلوب، الجريدة(العراق)، العدد٣٢٩، ٢/ ٥/ ٢٠١٢.
-مازن صاحب، بغداد :نرفض التدخل في شؤوننا الداخلية أو التشكيك بمسؤولياتنا تجاه دول الجوار، الوطن(الكويت)، ٧/ ٩/ ٢٠١٢.
-محافظ أربيل يبحث مع وفد يوناني التعاون في مجال الاثار ، وكالة كردستان للانباء، ٢٥/ ٥/ ٢٠١٠.
-محمد خليفة، العلاقات بين دول الخليج والعراق، الخليج(الامارات)، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٣.
-محمد العجرودي، العمالة المصرية في الخارج وأستعادة أسواق العمل، الاهرام(القاهرة) ، العدد٢٥٩٨٤، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٢.
-محمد غازي الجمل، القمة العربية والصراع على النفوذ في العراق، السبيل(عمان)، ١٠/ ٣/ ٢٠١٢.
-محمد الوسيلة ، تدشين خط حبيشان الفجيرة بتكلفة ٤,٢مليار دولار، الخليج(الشارقة)، ١٦/ ٧/ ٢٠١٢.
-مؤشرات العولمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون، تقرير المركز الوطني للدراسات ، الوسط(مملكة البحرين)، العدد٣٣٠، ٢أغسطس٢٠٠٣، ص٢.
-المياحي:ملوك وأمراء الخليج يحاولون بشتى الطرق أفشال التجربة الديمقراطية خوفا على كراسيهم، وكالة كل العراق الاخبارية، ٦/ ٩/ ٢٠١٢.
-ناظم ياسين، حراك العراق:دول الخليج تتوجس والنفوذ الايراني يتضاءل ، أذاعة العراق الحر ، ١٥/ ١/ ٢٠١٣.
-نجاة الحشاش، الطريق الى مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية ، الراي(الكويت) ، العدد١٢٢٥٧ ، ٢١يناير/ كانون الثاني٢٠١٣.
-نحو ٦،٥ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين العراق والامارات، العالمية(العراق)، ٣/ ١٢/ ٢٠١١.
-النفوذ الايراني في العراق:طهران كسبت الجولة لكنها بعيدة عن كسب المعركة، شبكة النجف الاشرف، ٢٠١٠.
-نفوذ طهران يتزايد في العراق عبر التجار وربط الاسواق بالمنتجات الايرانية ، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٦٩٣، ٣ديسمبر٢٠١٠.

- هيفاء زعيتر، التنافس الاميركي – الايراني والقاعدة الذهبية :دول الخليج ليست جميعها في سلة واحدة ،السفير(لبنان)، العدد١٢١٢٩، ٨/ ٣/ ٢٠١٢.
-وسام الدين العكلة، الصراع الايراني-الخليجي-الغربي، الزمان الدولية(لندن)، ٤مايو٢٠١٢.
- وحيدي:نعمل على تعزيز العلاقات الدفاعية الايرانية - العراقية ، راديو ايران العربي، ٢/ ١٠/ ٢٠١٢.
-وزير البلديات يدعو الشركات الايرانية الى العمل في العراق، وكالة الانباء العراقية ، ٣أذار/ مارس٢٠١٢.
-وزير الخارجية اليوناني يزور بغداد في٢٥من شهرمارس الحالي، وكالة أنباء كردستان، ٧/ ٣/ ٢٠٠٩.
-وزير النقل يدعو الشركات اليونانية للاستثمار في العراق ، قناة الفيحاء الفضائية العراقية ، ١١/ ٤/ ٢٠٠٩.
-اليونان:الاتحاد الاوربي يواجه أزمة العراق دون موقف مشترك ، وكالة شينخوا الصينية ، ١٣/ ٢/ ٢٠٠١٣.
-اليونان تعتزم توقيع أتفاقات تجارية وتنظيم وفد لزيارة بغداد، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٧٩٨، ١٨مارس/ أذار٢٠١١.
-اليونان تفوز بتنفيذ كاسر أمواج الفاو الكبير، وكالة شفق نيوز، ٢١/ ٩/ ٢٠١٢.
-اليونان مستعدة لدعم العراق سياحيا ، وكالة كردستان للانباء، ١١/ ٣/ ٢٠١١.

- تاسعا:- المواقع الالكترونية

-أبعاد زيارة نتنياهو الى قبرص، برنامج ماوراء الخبر ، موقع قناة الجزيرة، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٢.
-أجتماع مرتقب في طهران لبحث الافراج عن سجناء ايرانيين لدى العراق، موقع أصوات العراق ، ١١/ ١/ ٢٠١٠.
- أحمد حسين الشمي، دراسة مترجمة:تغير العلاقات التركية-العراقية،موقع الالوكة ، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٢.
- أحمد صقر، مفهوم العولمة وصراع الحضارات ، موقع الحوار المتمدن ، العدد٣٢٧٥، ١٢/ ٢/ ٢٠١١.
- أحمد كامل البحيري، أستراتيجية حلف الناتو لعولمة أمن الخليج، القاهرة ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، مؤ سسة الاهرام ، موقع الاهرام الرقمي، ١ديسمبر٢٠١٠.
- د.أسامة مهدي، طالباني وبابولياس بحثا تطوير العلاقات العراقية –اليونانية، موقع أيلاف، ١يوليو٢٠٠٨.
- أسامة نور الدين، مستقبل الوجود الامريكي في العراق وتأثيره على الامن والاستقرار في المنطقة، موقع علامات أونلاين، ١٠/ ٥/ ٢٠١١.

-اسرائيل تواصل تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع قبرص واليونان وتتجنب أغضاب تركيا ، موقع الجزيرة نت ، ٥/ ٣/ ٢٠١٢.
-د.أسعد الدندشلي، نتائج وسلبيات الوجود العسكري الامريكي ومستقبله (١-٢)، مدونات د.أسعد الدندشلي، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٨.
- أشتعال حرب :أختراق وتدمير مواقع الانترنيت بين السنة والشيعة ، موقع آيلاف، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٨.
- أشرف كشك، تداعيات الوجود الامريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، موقع الاهرام الرقمي، ١/ ١٠/ ٢٠٠٣.
-الاعلان عن تأسيس المركز الكردي- اليوناني للاعمار والاستثمار، موقع صوت العراق، ١٩/ ٦/ ٢٠١١.
-أنطلاق أعمال مؤتمر للتعاون بين شركات كردستان واليونان ، وكالة أنباء كردستان، ٦/ ٢/ ٢٠١٢.
-أيمان رجب، سياسة العراق الخارجية تجاه الثورات العربية ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، موقع الاهرام الرقمي، ١يوليو٢٠١١.
-أيمان رجب، مخاطر غير مقصودة :سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا، موقع مجلة السياسة الدولية ، ٦يناير٢٠١٣.
-بارزاني يبحث مع السفير اليوناني لدى العراق العلاقات الثنائية وسبل تطويرها ، موقع صوت العراق، ٧/ ٢/ ٢٠١٢.
- بيان جزب الدعوة الاسلامية حول المؤتمر الطائفي في تركيا وبيان علماء التكفير، نادي البرلمان العراقي، شبكة البرلمان العراقي، ١٤كانون الاول٢٠٠٦.
-بيلمان هاجر أوغلو ، مقابلة مدير فضائية توركمن آيلي مع الدكتور درويش أروغلوا رئيس جمهورية قبرص الشمالية ،ترجمة جتين البزركان ،موقع أفكار حرة لتركمان العراق ، ٩/ ٦/ ٢٠١١.
- التأثير الاقتصادي السلبي في النفوذ الايراني على العراق، موقع البوابة العراقية ، ٣/ ١٢/ ٢٠١١.
-التعليم العالي الكردستاني تحصل على ٣٠زمالة دراسية قبرصية وتركية ، موقع السومرية نيوز، ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢.
- جولي مكارثي، مجلس الحكم العراقي يتولى سلطة واسعة النطاق ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ، ١٥يوليو٢٠٠٣ .
- حسن محمد، الانسحاب الاميركي من العراق فوضى متعمدة ، التعاون، نقلا عن موقع الاهرام الرقمي، ١٧أغسطس٢٠١٠.

-خالد عبد القادر أحمد، المتغير الاستراتيجي في طبيعة مجلس التعاون الخليجي ودوره، موقع الحوار المتمدن ، العدد٣٣١٩، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١.
- خبراء بريطانيون :طهران تبحث عن أساليب لتجنب أثار العقوبات ، موقع قناة العربية، ٢٢سبتمبر٢٠١٢.
-دور سعودي لما بعد الانسحاب الاميركي في العراق ، موقع البديع، ١/ ١/ ٢٠١٣.
-زهير حامد سلمان السعدون الزيدي، مفهوم سوق العمل، منتديات الطالب الاقتصادي، ١٨/ ٢/ ٢٠١٠.
-زيباري يبحث مع وزيرة خارجية قبرص علاقات العراق مع الاتحاد الاوربي ، موقع الجزيرة نت، ٦/ ٩/ ٢٠١٢.
- سعيد موسى، الصراع الجديد في العراق والخيار النووي الخليجي، موقع الحوار المتمدن ، العدد٢٠٢٩، ٥/ ٩/ ٢٠٠٧.
-صافيناز محمد أمين، ايران والانسحاب الامريكي من العراق أجندة جديدة أم تنسيق أقليمي، سلسلة مختارات أيرانية، ورد على موقع الاهرام الرقمي، ١أغسطس٢٠١١.
- الصراع الخليجي-الايراني ، موقع ميدل أيست أونلاين، ٧/ ٨/ ٢٠١١.
-صيادوا البصرة يشتكون من مضايقات الدوريات الكويتية والايرانية، موقع راديو سوا ، ٧/ ١/ ٢٠١٠.
-عبد الجليل مرهون، تركيا والمسألة القبرصية، سلسلة المعرفة، موقع الجزيرة نت، ٨/ ٣/ ٢٠١٢.
-عبد الحميد زيباري، تدشين خط جوي بين مطاري أربيل ولارنكا القبرصي، موقع أذاعة العراق الحر، ١/ ٧/ ٢٠١١.
-عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية الخليجية ، مدونة عبد الكريم صالح المحسن، ١٤/ ٧/ ٢٠١١.
-العراق بصدد قطع العلاقات الاقتصادية مع تركيا والتعويض عنها باليونان وكوريا، موقع عراق القانون، ٤/ ١٠/ ٢٠١٢.
- علاء الخطيب، تأريخ الصراع الايراني-السعودي، الحلقة(٢)، موقع الجزيرة .نت ، ١/ ٨/ ٢٠١١.
-علاء الصفار ، العداء الامريكي للشعوب ومهام اليسار العربي، موقع الحوار المتمدن ، ١٥/ ٦/ ٢٠١٢.
-علي جاسم، الديمقراطية في العراق تجربة تحتاج الى فهم وأدراك وممارسة ، موقع الحوار المتمدن، العدد١٩١٢، ٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

– العولمة :مفهوم العولمة تعريف العولمة ماهي العولمة، موقع أصوات، ٣١/ ٨/ ٢٠١٠.
-فؤاد أبراهيم، دور العامل الديني في التحول الديمقراطي في السعودية ، موقع شؤون سعودية، ٢٢يناير٢٠٠٤.
-قاسم السيد، عندما تذبح الديمقراطية العراقية على أعتاب القمة العربية، موقع واحة الحرية الاخبارية، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٢.
-قداسة البطريرك مارإغناطيوس زكا الاول عيواص، السريانيون والعلاقات الثقافية والدينية بينهم وبين اليونانيين، (الموقع الرسمي لبطرياركية أنطاكية وسائر المشرق للسريان الارثوذكس ، ٢٠١١.
-قراصنة كويتيين يخترقون موقع رئيس الوزراء العراقي ، موقع راية الاعلامية ، فلسطين ، ٤/ ٢/ ٢٠١٣.
– قطب العربي، مخاوف عربية من تقلص فرص الوظائف في الخليج في٢٠٠٩، سوبر أهلي، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨.
- قيمة التبادل التجاري بين ايران والعراق تفوق ٥مليارات دولار، موقع قناة العالم، ١٤يونيو٢٠١٢.
- ماجد منير، تركيا والخليج تحالف أقتصادي بأهداف سياسية، الاهرام المسائي(القاهرة)، موقع الاهرام الرقمي، ٥/ ٣/ ٢٠١٢.
-مايكل أيزنشتات، مايكل نايت وأحمد علي، النفوذ الايراني في العراق،المرصد السياسي١١١، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى،٢٨ أبريل٢٠١١.
-محافظ دهوك يدعو الشركات اليونانية للعب دور أكبر لاقامة المشاريع في أقليم كردستان ، موقع حكومة أقليم كردستان، ١٦/ ٢/ ٢٠١٠.
– محمد السعيد أدريس ، ايران وتحديات الشراكة الاستراتيجية الامريكية – العراقية ، سلسلة مختارات ايرانية ، ورد في موقع الاهرام الرقمي،القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ١ديسمبر٢٠١١.
– محمد مسلم الحسيني ، تداعيات الفشل الامريكي في العراق ، موقع الحوار المتمدن، العدد١٨٦٥، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧.
-محمود حمد ، أحتلال العراق بين التهليل والاجتراع المرير، موقع الحوار المتمدن، العدد١٨٦٥،٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧.
-مروان دراج ، العمالة السورية في الخليج وأستمرار التلويح بتهديدات التسريح التعسفي، موقع سيرياستيبس، ٢٠١٢.

-مستقبل المنطقة مرهون بنجاح التجربة الديمقراطية الحقيقية في العراق، موقع ميدل أيست أونلاين، ٢٢/٧/٢٠٠٨.

-مقابلة مع سفير العراق في اليونان، مجلة أبيكيرا(اليونان) ، موقع صوت العراق ، ٣٠/ ٥/ ٢٠١١.

-مقترحات تدعو الى التعامل التجاري مع اليونان بدل تركيا، موقع وكالة دنانيرللاخبار الاقتصادية، ٢٢/٩/٢٠١٢.

-المهندس جورج نمو، بلاد مابين النهرين، منتديات كرملش لك، ١١/ ٤/ ٢٠١٢.

- ناصر العبدلي، التحولات الديمقراطية في العراق يحتاج الى قراءة خليجية جديدة، المنتدى السياسي العربي، ٢/ ١١/ ٢٠١١.

- نزاع الفكة أستفز العراقيين وزاد مخاوف النفوذ الايراني الكبير في بغداد، موقع أصوات العراق ، ١/ ١٠/ ٢٠١٠.

- نسرين جاويش(عرض ومراجعة)، منافسة أستراتيجية :الصراع العسكري الامريكي –الايراني في الخليج، موقع مجلة السياسة الدولية،القاهرة، مؤسسة الاهرام،ديسمبر٢٠١١.

-وزير الاسكان والتعمير في الاقليم يستقبل السفير اليوناني لدى العراق ، موقع حكومة أقليم كردستان ، ٨/ ٢/ ٢٠١٢.

-ياسر الزعاترة، صندوق نتنياهو لدعم الديمقراطية والتصدي للاسلاميين ، المعرفة، موقع الجزيرة .نت، ٣١/٣/ ٢٠١١.

-ياسر قطيشات، تداعيات أحتلال العراق على توازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج، مدونات ياسر قطيشات،٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦.

٢.المصادر باللغة الاجنبية

First:Encyclopediaes
Greece –Iraq relations –Wikipedia,The free encyclopedia.org,. -

Second:Books
-Alexnder Wilner and Anthony Cordesman ,U.S.And Iranian strategic Competition :The Gulf Military Balance ,Washington.D.C.Center for Strategic and International Studies,٢November٢٠١١.

Joseph S Nye Jr.,Bound to Lead:The changing Nature of American Power,New York:Basic Books,١٩٩٠.

Zbigniew Brzezinski ,Strategic vision : America and the crisis of Global Power,New York,Basic Books,٢٠١٢.

Third:Thesises
Deeba Haider,((The Growing Pains of Global cities)),Master Thesis,MIT Press,١٩٩٩.

-Fourth:Researches

Soner Cagaptay and Tuler Evans ,Turkeys Changing
Relations with Iraq :Kurdistan up ,Baghdad down,Policy focus١٢٢Washington,D.C,Washington Institute for Near East Policy,October٢٠١٢.

Fifth:Reportes
Michael Eisenstadt,Michael Knights and Ahmed Ali,Irans influence in Iraq :countering Tehrans whole of Government Approach,Policy foucus١١١,(Washington D.C,The Washington Institute of near east,٢٨April٢٠١١)p٥.

الفهرست



التنافس الإقليمي والدولي في

العــراق

وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأميركي





عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ - خلوي: ٩٥٧٤٧٤٦٠ ٧ ٠٠٩٦٢ - ٩٦٢٩٥٤٥٧ ٧ ٠٠٩٦٢
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com


9789957594558

Cover design: Samir Alawneh
079 732 9119